

www.ibtesama.com

أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين

تود جي باكولز



masry3

www.ibtesama.com

مستديان محلة الإبتسامه

أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين



أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين

مدخل للفكر الاقتصادي الحديث

تأليف

تود جي باكولز

ترجمة

كوثر محمود محمد

حسين التلاوي

مراجعة

محمد فتحي خضر



المحتويات

٧	ثناء على كتاب «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين»
٩	تصدير
١٣	تمهيد للطبعة المنقّحة
٢٣	شكر وتقدير
٢٥	١- مقدمة: مآزق الفكر الاقتصادي
٣٥	٢- الظهور الثاني لأدم سميث
٧١	٣- مالتوس: المتنبيّ بنهاية العالم والانفجار السكاني
١٠١	٤- ديفيد ريكاردو والمناداة بالتجارة الحرة
١٢٧	٥- عقل جون ستيوارت مل المحموم
١٥٣	٦- العراف الغاضب كارل ماركس
١٨٧	٧- ألفريد مارشال والعقلية الحديثة
٢١٩	٨- المدرسة المؤسساتية القديمة والحديثة
٢٥٣	٩- كينز: محب المتعة المنقذ
٢٧٩	١٠- ميلتون فريدمان وصراع أنصار المدرسة النقدية مع كينز
٣٠٧	١١- مدرسة الخيار العام: السياسة كتجارة
	١٢- العالم المجنون لمدرسة التوقعات العقلانية
٣٤١	ومدرسة الاقتصاد السلوكي
٣٦٥	١٣- سحب داكنة، بطانتها مشرقة
٣٧٧	الهوامش
٤٠٧	عن المؤلف



ثناء على كتاب «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين»

«إذا كنت ستقرأ كتابًا واحدًا عن الاقتصاد هذا العام، فليكن هذا الكتاب.»

لورانس إتش سمرز،
وزير الخزانة الأمريكي الأسبق،
وأستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة هارفارد

«سهل القراءة ... ممتع ... ذو أهمية كبيرة للقارئ العادي الذي
يود أن يتحدث بفطنة عن الاقتصاد والأسواق العالمية.»

ناشيونال ريفيو

«كتاب من الطراز الأول.»

كريستيان ساينس مونيتور

«ممتع ... سهل الفهم ... تاريخ للفكر الاقتصادي لن يخيف
حتى المصابين بأسوأ أنواع المخاوف الاقتصادية.»

فينكس ريبابلك

«دليل شديد الأهمية ومكتوب بأسلوب أدبي لأفكار لا تزال حية
ترسم لنا طريق رفاھیتنا.»

ألفريد إل مالابر الابن،
مؤلف كتاب «فهم الاقتصاد الجديد»

«يشرح علم الاقتصاد على نحو ممتع وذكي.»

أسوشايتد برس

«استعراض ممتاز للنظريات والقضايا المعاصرة في الاقتصاد
الکلي ... لا يمكن أن يؤلف الكتاب على نحو أفضل من ذلك.»

تشويس

«فعال وممتع ... ينصح بقراءته بشدة.»

لايبراري جورنال

«يصوغ بنجاح مجموعة واسعة من النظريات والفلسفات
الاقتصادية في قالب مفهوم بسيط.»

بوکليست

تصدير

بقلم مارتين فيلدستاين

كلنا يتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية وبالقرارات الاقتصادية للقطاع الخاص، ولا يمكن لأي فرد أن يكون ناخبًا مستنيرًا أو قارئًا متفهمًا للجريدة اليومية دون معرفة بالاقتصاد. ومَن يمكنه أن يخطط للمستقبل الذي سنحيا ونعمل فيه نحن وأطفالنا دون أن يكون على دراية بالقوى التي تشكل الحياة الاقتصادية؟!

إن قضايا السياسة الاقتصادية التي نناقشها حاليًا — كالسياسة التجارية، والتضخم، والدور المناسب للحكومة، والقضاء على الفقر، ووسائل رفع معدل النمو الاقتصادي — ناقشها الاقتصاديون لأكثر من قرنين. وكثير من السياسات الاقتصادية الحالية — الجيد منها والسيئ — هي نتاج لأفكار أولئك العلماء الراحلين. ولن يتمكن من فهم الكثير من المناقشات الدائرة حاليًا حول السياسة الاقتصادية إلا أولئك الذين لديهم على الأقل قدرٌ من الدراية بأفكار الاقتصاديين السابقين.

كان عمالقة الاقتصاد خلال المائتي عام الماضية أناسًا مهمومين بالقضايا السياسية المهمة في عصرهم؛ فدرسوا آلية عمل الاقتصاد ليصوغوا سياسات اقتصادية أفضل. لكن على الرغم من اهتمامهم بالسياسة فلم يكونوا من المجادلين أو السياسيين، بل كانوا أناسًا سعوا لإقناع معاصريهم

في الحكومة وفي أوساط العامة الأوسع بأرائهم من خلال التحليل والبرهان المستوفيين لمعايير النقاش المهني.

ومثل أي مجال علمي، يتقدم علم الاقتصاد من خلال كشف مواطن قصور الأفكار السابقة. ومع أن علم الاقتصاد لا تتوافر فيه فرص التجريب المتاحة للعلوم الطبيعية، فإن الاقتصاديين يمكنهم استخدام الملاحظة المنهجية وتحليل التجارب لرفض النظريات القديمة وصياغة نظريات جديدة.

تعيق التغيرات في التكنولوجيا وفي البيئة السياسية والمؤسسية عملية التوصل إلى استنتاجات محكمة بشأن التأثيرات المحتملة للسياسات الاقتصادية البديلة، وقد يستغرق الأمر عقوداً قبل أن تُحل القضايا، وقد يتعين على أجيال جديدة من الاقتصاديين والمسؤولين عن وضع السياسات أن يدركوا أن استنتاجات الماضي لا تزال صالحة في البيئة المتغيرة لعالم اليوم.

رفض آدم سميث — مؤسس علم الاقتصاد الحديث الذي عاش في القرن الثامن عشر — الأفكار الاقتصادية التقليدية التي كانت سائدة في عصره؛ مشيراً إلى أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يكون مضرًا في العموم، وأن أفضل ما يخدم المصلحة العامة هو التنافس بين المشتريين والبائعين داخل القطاع الخاص. وفي السنوات الأخيرة، أدركت الحكومات في مختلف أنحاء العالم فضائل اقتصاد السوق القائم على الشركات الخاصة لا على التخطيط الحكومي والملكية العامة. وما خفض معدلات الضرائب في الولايات المتحدة، وخصخصة الصناعات المؤمّمة في إنجلترا وفرنسا، وإحياء نظام المزارع الأسرية في الصين، وإعادة هيكلة الاقتصاد السوفييتي المعروفة باسم «البريسترويكا» إلا نتائجاً مباشرة لأفكار آدم سميث المبكرة.

ساعدت نظريات جون مينارد كينز — التي وضعت في إنجلترا خلال الكساد الذي وقع في الثلاثينيات — الحكومات على تجنب العودة إلى البطالة الجماعية. لكن أفكار كينز المعارضة للاذخار والمؤيدة للإنفاق الاستهلاكي المتزايد هُجرت تدريجياً بسبب عدم ملاءمتها للظروف الاقتصادية السائدة اليوم؛ التي تختلف بشدة عن تلك التي كانت سائدة في عصره؛ فالآن صرنا

نفهم أن الادخار المتزايد يمكن في العموم أن يكون أساسًا لاستثمار متزايد في مصانع ومعدات جديدة؛ من ثم أساسًا لنمو اقتصادي أسرع ومستوى معيشي أعلى.

عندما يتخذ مسئولو بنك الاحتياطي الفيدرالي قرارات بشأن السياسة المالية وأسعار الفائدة، فإنهم يعتمدون على أفكار وبراهين تعود أصولها إلى اقتصاديين عاشوا في القرن التاسع عشر؛ مثل جون ستيوارت مل، مثلما يعتمدون على أحدث البيانات التي تُجمَع في واشنطن. وعندما يناقش مسئولو وزارة الخزانة القواعد الضريبية للمؤسسات التجارية والأفراد، قد يستعينون بأدلة تحليلية عمرها يزيد على قرن من الزمان وضعها ديفيد ريكاردو وألفريد مارشال. بالمثل، فإن تحليل السياسة التجارية وأنظمة الطاقة والبيئة والتشريعات المقاومة للاحتكار تقوم جميعها على أفكار تطورت عبر القرون. والإلمام بهذه الأفكار الاقتصادية أمر مهم لأي إنسان يريد فهم الكيفية التي قد تؤثر بها السياسات الجديدة على الاقتصاد، والسبب وراء اختيار سياسات بعينها.

في هذا الكتاب، يمدنا باكولز بمدخل شائق وجلي للأفكار الرئيسية في علم الاقتصاد من خلال دراسة الاقتصاديين العظام الذين شكلوا ملامح هذا العلم. وبدلاً من النماذج الشكلية والرسوم المعقدة التي تملأ كتب علم الاقتصاد التقليدية، يقدم باكولز شروحًا واضحة مُبسَّطة وأمثلة ملائمة للسياق.

التقيت تود باكولز للمرة الأولى عندما كان يدرّس مادة الاقتصاد التمهيدي في جامعة هارفارد، وكان باكولز مدرسًا ممتازًا اختير من بين الثلاثين مدرسًا الآخرين لهذه المادة كي ينال الجائزة السنوية لأفضل مدرس لعلم الاقتصاد التمهيدي. وقد تجلت مهاراته التدريسية في هذا الكتاب الممتع سهل القراءة.

كامبريدج، ماساتشوستس

يونيو ١٩٨٩



تمهيد للطبعة المنقّحة

رسم فنسنت فان جوخ لنفسه ثماني وعشرين لوحة شخصية في عامين فقط! لكنني تجنبت مثل هذا الانغماس في تأمل الذات، وتمكنت من الاحتفاظ بأذنيّ ملتصقتين برأسي (ولم أقطعهما كما فعل نتيجةً للحالة النفسية التي وصل لها جراء تَبَنِّيهِ هذا الأسلوب في التفكير). لم أقرأ كتاب «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين» منذ مطلع عام ١٩٨٩، عندما سلّمت نسخة خطية منه إلى دار «إي بي دتون» لإعداد الطبعة ذات الغلاف المقوى. أعتقد أن بعض المؤلفين يعيدون قراءة كتبهم كثيرًا، مستعدين أثناء ذلك ذكريات تغيير ذكي أجروه في عبارة أو فكرة مؤثرة. لكنني بدلًا من إعادة قراءة الكتاب، رحلت أراقب اقتصاد العالم طيلة العشرة أعوام التالية لمعرفة مدى صحة أفكار الكتاب وأفكار الاقتصاديين العظام. وتستفيد هذه النسخة المنقّحة من الدراسة المتأنية للاتجاهات والأزمات الاقتصادية، التي مكنتني من إجرائها عملي اقتصاديًا في البيت الأبيض واستشاريًا في وول ستريت ومدير صندوق استثمار، وأبًا. لم أكن ألعب أيًا من هذه الأدوار عندما خط بناني النسخة الأولى من هذا الكتاب.

لقد تغير العالم بطرق مذهلة؛ أغلب التغيير كان للأفضل. حظيت الولايات المتحدة بأدوية جديدة وتقنيات جديدة، وزاد عدد الوظائف بها، وقل معدل التضخم والجرائم. أما في عام ١٩٨٩، فلم يكن لدينا إنترنت ولا أدوية مقاومة للصلع، وكان عدد الوسائد الهوائية الواقية في السيارات قليلًا، ولم يكن هناك أمل في أن تنخفض نسبة البطالة إلى أقل من ٥ بالمائة، أو أن يزيد سعر الأسهم الأمريكية بأكثر من ثلاثة أضعاف في التسعينيات.

شهدنا أيضًا في السنوات التي تلت إصدار الطبعة الأولى ظاهرة أُطلق عليها «اقتصاد المقص»؛ فقد أتاحت التكنولوجيا للأمريكيين أن يتخلصوا من الوسيط في الكثير من المعاملات التجارية. فمن ذا الذي يحتاج إلى وسيط أوراق مالية أو وكيل تأمين وشبكة الإنترنت تسمح للناس بمقارنة الأسعار؟ بإمكانك شراء السلمون الأحمر مباشرة من ألاسكا أو تذكرة رحلة جوية إلى تمبكتو خلال ثوانٍ. لقد صار المستهلكون يتمتعون بقدر من السيطرة أكبر مما كانوا يتمتعون به في السابق. حتى المؤسسات الاحتكارية القديمة تهاوت مع تنافس تقنيات الكابلات والأقمار الصناعية والألياف البصرية والتقنيات اللاسلكية في إنتاج أجهزة التلفزيون والهاتف والكمبيوتر. ظهر إعلان أخاذ في واشنطن العاصمة عن انطلاق شركة اتصالات جديدة، وفيه ظهرت في الملصقات صورة تمثال لينين وقد التف حبل حول رقبته، وكان العنوان الرئيسي هو: «لا إمبراطورية تدوم إلى الأبد؛ خاصة تلك التي تجعلك تنتظر وصول عامل الصيانة لخمس ساعات.»

هناك ثلاثة تغييرات واسعة تستحوذ على اهتمامنا: التغيير الأول يمثل قصة إيجابية عن السلام العالمي؛ إذ سقط سور برلين محررًا مئات الملايين في أوروبا الشرقية من قبضة السوفييت القاسية، ودافعًا إياهم نحو الأسواق التنافسية، حيث نجح كثيرون فيما واجه آخرون صعوبة. وخلال سنوات قليلة من انهيار سور برلين، ظهرت ترجمات للتشيكية والبلغارية من كتاب «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين»؛ مع سعي العقول المتحررة حديثًا للبحث عن وسائل لفهم اقتصاد السوق. أما التغيير الثاني فكان تحويل الاقتصاد الياباني لنفسه من عملاق مخيف في الثمانينيات إلى قزم صغير في التسعينيات؛ إذ تراجع سوق طوكيو الرئيسي — الذي كان قد صعد إلى ٣٩٠٠٠ نقطة في ١٩٨٩ — إلى ١٧٠٠٠ فقط في عام ٢٠٠٧؛ ماذا حدث لكل تلك الحكايات عن التقنيات الإدارية اليابانية المتفوقة؟ أما التغيير الثالث فتمثل في ظهور الصين مركز قوة في التجارة العالمية؛ إذ راحت مصانعها تنتج من البضائع أكثر مما تنتجه أي دولة أخرى عدا الولايات المتحدة واليابان. وقد تحقق هذا في أمة كان إجمالي ناتجها المحلي يظهر على استحياء بالرسوم البيانية في السبعينيات.

(١) سور برلين

أثناء انشغال الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في الحرب الباردة، جهز كل بلد صواريخه الباليستية العابرة للقارات ووجهها نحو الآخر، وهما على استعداد لتدمير البشرية. ظن أغلب خبراء السياسة الاستراتيجيين أن حالة التعادل؛ أي «حرب باردة مستقرة»، كانت نتيجة جيدة يؤمل أن تستمر حتى القرن الحادي والعشرين. حتى رونالد ريجان، وهو بلاشك أشد الساسة الأمريكيين تفاقلاً أثناء الحرب الباردة، لم يعتقد أن الإمبراطورية السوفييتية ستتهاوى بهذه الطريقة السلمية السريعة كما حدث عام ١٩٨٩. كان كثير من مستشاري رونالد ريجان، وكل خصومه تقريباً، ينصحونه بتوخي الحذر، وحين طلب ريجان من الزعيم السوفييتي ميخائيل جورباتشوف وقتها «دك ذلك السور»، اعترض «خبراء» وزارة الخارجية على هذه الجرأة الشديدة والخيالية في الوقت نفسه. فلماذا يزعج الدب الروسي ويطالبه بهذه المهمة المستحيلة؟ لكن تبين أن الدب لم يكن بهذه القوة، وأن المهمة لم تكن صعبة المنال. فما هي إلا بضع سنوات بعدها حتى أمسك سكان برلين الشرقية وبرلين الغربية المعاول والمطارق وراحوا يهدمون السور في أجواء احتفالية استمرت طيلة الليل، وراحت الأنغام الشبابية المحفزة لموسيقى الروك أند رول الأمريكية تدوي من أجهزة المذياع الخاصة بهم، وانطلقت احتفالات مماثلة في وارسو وبراج وبودابست.

تحت القيادة الشجاعة للمستشار الألماني هيلموت كول، ساندت ألمانيا الغربية ألمانيا الشرقية داعمةً سكانها بمنح مالية سخية. وفي الوقت الحالي، لا يزال سكان ألمانيا الشرقية يحققون دخلاً أقل من أبناء عموماتهم في ألمانيا الغربية، لكن المؤكد أنهم يتكيفون مع أساليب الرأسماليين الغربيين. وبالمثل، كافحت اقتصادات بولندا والتشيك والمجر لتعيد تشكيل نفسها. وعلى الرغم من الاضطراب الاقتصادي، عززت الانتخابات الديمقراطية الاتجاه المؤيد لاقتصاد السوق وتخلصت من الأيديولوجية السوفييتية. وحتى عندما فاز مسئولون شيوعيون سابقون بمقاعد في برلمانات هذه الدول، فإنهم دعموا إصلاحات السوق بوجه عام. خلال زيارة قريبة لمدينة جدانسك — موطن حركة «التضامن» التي أسقطت الشيوعية في بولندا — أعجبت كثيراً بالقدرة

على تنظيم المشاريع لدى الشباب البولنديين الذين افتتحوا المحال في أنحاء هذه المدينة المحتفظة بطابع القرون الوسطى والمطلة على بحر البلطيق. وتشهد براج بالتشيك، وبودابست بالمجر، وتالين بإستونيا، نفس التألق الاقتصادي، المعاكس للوضع البائس الذي ميز الحقبة الشيوعية.

في روسيا، كان الطريق شديد الوعورة؛ ففي عام ١٩٨٩، بدت روسيا مدمرة اقتصادياً؛ إذ فقد الروبل أغلب قيمته، وقوّض المستثمرون المذعورون بنيان سوق المال الروسية. صارت السندات الروسية المملوكة للمستثمرين الأجانب تصلح للاستخدام كورق حائط. لماذا فشلت التجربة الرأسمالية الروسية؟ وقع شيء مؤسف في طريق روسيا إلى السوق الحرة؛ إذ انجرفت البلاد نحو طريق «رأسمالية المحسوبية» الخطير، التي بموجبها استغل المديرون الشيوعيون السابقون نفوذهم ليحولوا المؤسسات الاحتكارية الخاضعة للحكومة، والمملوكة سابقاً للدولة، إلى مؤسسات احتكارية خاصة وواصلوا سيطرتهم عليها. كَوّن مديرو المناجم الثروات من تهريب المعادن النفيسة خارج البلاد بواسطة القطارات والشاحنات، بل حتى عن طريق دسّها في جيوب المعاطف الواقية من المطر. فقدت القبضة الحديدية للشرطة السوفييتية سيطرتها، ولم يكن لدى روسيا الديمقراطية الجديدة سوى نظام قضائي واهٍ للتعامل مع الجريمة وفض النزاعات التجارية. أما نوادي موسكو الليلية الفاخرة، التي امتلأت بالمجرمين محدثي الثراء، فصارت أشبه بمدينة شيكاغو تحت سيطرة آل كابون منها بدولة نامية. علاوة على ذلك، لم تستطع حكومة الرئيس بوريس يلتسن تحديد طريقة تجبر بها هؤلاء البارونات على دفع الضرائب. وبالتالي، عانت الحكومة الروسية عجزاً ضخماً في الميزانية، مما دفعها إلى الاقتراض من الأجانب عن طريق بيعهم السندات. وبعد انهيار الازدهار الاقتصادي الزائف الذي جاء على صورة أرباح بسوق المال الروسية في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧، بدت البلاد فاسدة مفلسة وعلى حافة الانهيار. لذا هربّ الروس والأجانب أموالهم خارج البلاد، مدمرين بذلك الثروة المتواضعة التي كوّنتها طبقة وسطى جديدة.

هل هناك درس مستفاد من هذه القصة؟ أم أنها مجرد حكاية مثيرة للإحباط؟ إن الانهيار الروسي عام ١٩٩٨ يعلمنا أن اقتصاد السوق ينبغي

أن يتأسس على منظومة قانونية قوية. فالاقتصاد الحر لا يعني الفوضى الكاملة، لكنه يتطلب قواعد أساسية. فدون وجود محاكم لتفعيل العقود وشرطة لمعاقبة أعضاء المافيا ووكالات لتحصيل الضرائب، كان طريق روسيا نحو رأسمالية المحسوبية طريقًا مشئومًا. في الغرب يقولون إن العدالة عمياء، لكن المشكلة في روسيا أن البلاد كانت عمياء عن العدالة. لا شك أن روسيا أخفقت من قبل، فقد مثل القرن العشرون بأكلمه فشلًا اقتصاديًا. لكن زيارة المدن القديمة الفخمة مثل سان بطرسبرج وأوديسا (بأوكرانيا)، ومشاهدة عمارة القرن التاسع عشر التي تخطف الأبصار ودور الأوبرا المذهلة، تخبر المرء أن مشكلة الشيوعية لم تكن في عدم استطاعتها مواكبة الرأسمالية، بل في عدم استطاعتها مواكبة معايير ثورة ١٩١٧. لنأمل في ثورة روسية جديدة في القرن الحادي والعشرين؛ ثورة تجد مكانًا لكل من الحرية الاقتصادية وسيادة القانون.

(٢) اليابان: هل أصبحت بلاد الشمس الغاربة؟

عندما كتبت الطبعة الأولى من كتاب «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين»، كان المفكرون والصحفيون يُتَوَجَّون اليابان ملكة على عرش الاقتصاد العالمي. راحت كتب ذات عناوين مثل «الين! إمبراطورية اليابان المالية الجديدة وتهديدها لأمريكا»، و«تبادل المواقع: كيف نتخل عن مستقبلنا لليابان؟» ترسم صورة تسيطر فيها اليابان على العالم، ولا يتبقى للأمريكيين سوى العمل بالوظائف المتواضعة كي يكسبوا قوت يومهم. جمع المضاربون اليابانيون لوحات فان جوخ ومونيه وعضويات ملاعب الجولف كما لو كانت تذكارات، واشتروا شركات بوسط مدينة لوس أنجلوس وأفضل العقارات في هاواي، فيما سيطرت مصارفهم على الصناعة المالية، وافترض المحللون أن الأرض المقام عليها القصر الإمبراطوري في طوكيو تزيد قيمتها عن كل أراضي كاليفورنيا. وكتب سياسي ياباني بارز كتابًا كان من أكثر الكتب مبيعًا، انتقد فيه الهيمنة الأمريكية، وهو الكتاب الذي حمل عنوان «اليابان التي تستطيع أن تقول لا»، فكيف سقط العملاق؟ لقد تبين أن المستثمرين اليابانيين يمتلكون لمسة «ميداس» عكسية تحول كل

غالبًا إلى شيء عديم القيمة؛ بدلاً من تحويل أي شيء إلى ذهب. فمع الهبوط الحاد في سوق المال بطوكيو، هبطت أسعار لوحات الفنانين الانطباعيين جنبًا إلى جنب مع أسعار العقارات في هاواي. وقد تسببت استثمارات هؤلاء المستثمرين في شركات الإنتاج السينمائي في خسائر فادحة لهم؛ حيث خدعهم منتجو هوليوود الماكرون. وفي اليابان، تحول الغرور إلى ذل وخوف؛ إذ هبطت الدخول وأسعار العقارات. وعام ١٩٩٨، انخفضت أسعار الفائدة إلى الصفر بما يعني أن باستطاعتك اقتراض أموال من الدولة دون دفع أي فائدة! وكان الشيء الوحيد الذي ارتفع هو معدل البطالة.

ماذا حدث؟ الإجابة السريعة هي أنه في عام ١٩٨٩ رفع البنك المركزي الياباني أسعار الفائدة لإنهاء الارتفاع الحاد في سوق المال عمدًا، إلا أن هذا لا يبرر تراجعًا امتد لعشر سنوات تقريبًا. وهنا يتبادر إلى الذهن متهمان رئيسيان: أولهما الحكومة اليابانية التي سمحت لكبرى شركاتها بالهيمنة على قطاع التصنيع فيما كانت الولايات المتحدة تنتقل إلى الصناعات الخدمية كالخدمات المالية والرعاية الصحية. فعلى الرغم من أن المصارف اليابانية تصدرت مصارف العالم من حيث الحجم، فقد تأخرت عنها بفارق كبير في الربحية والتنظيم. فأغلب المنتجات المالية الجديدة؛ من صناديق مؤشرات الأسهم إلى المشتقات المركبة، طُورت في الولايات المتحدة أو إنجلترا. فلماذا لم تطور اليابان هذه الأفكار؟ لأنهم لم يتعرضوا إلا إلى قدر ضئيل من الضغط التنافسي في الداخل؛ إذ حمت الحكومة شركات التأمين من مصارف الادخار، وحمت بالمثل مصارف الادخار من المصارف التجارية. ففي الوقت الذي واجهت هذه المجالات في الولايات المتحدة منافسة حادة بعضها من بعض، أنشأت الحكومة اليابانية مؤسسات إقطاعية تمتعت بالأمن التام خلف جدران البيروقراطية. كانت وزارة المالية تجبر الأسر على إيداع أموالهم في حسابات مصرفية ذات عوائد هزيلة، وبهذا تقدمهم كلقمة سائغة. هذا ما حذر منه آدم سميث؛ فقد خاطر اليابانيون بقدرتهم على الصمود في البيئة العالمية عن طريق ركونهم في الداخل إلى الراحة.

أيضًا بدت اليابان ضعيفة في تقنيات المعلومات؛ فعندما رأى أحد أصدقائي اليابانيين الإنترنت لأول مرة ووجد أن كل المواقع باللغة الإنجليزية،

أوماً برأسه قائلاً: «لقد انتهى أمرنا.» وعلى الرغم من أن اليابان نجحت في الفوز بحصة من سوق البضائع المصنعة كالإلكترونيات، فقد وجدت منافسة سعرية من مصانع كوريا الجنوبية وماليزيا. وسرعان ما أغلقت الشركات اليابانية مصانعها المقامة في اليابان، وفتحت مصانع أقل تكلفة في الصين. وانتهى مفهوم «التوظيف مدى الحياة» محطماً ثقة العمال والعاملات. أطلق المحللون اليابانيون على هذه الظاهرة تعبير «اقتصاد الكعك»: لأن الاقتصاد تبين أنه اقتصاد أجوف.

صاحب هذه العيوب البنيوية سياسة مالية ونقدية لا تتسم بالكفاءة. ففي الأساس، انتظر بنك اليابان فترة طويلة للغاية قبل خفض أسعار الفائدة، فيما رفعت وزارة المالية الضرائب وسط حالة الكساد. لقد علّم جون مينارد كينز (انظر الفصل التاسع) العالمَ خلال فترة الكساد العظيم أنك لا ينبغي أن تعاقب المستهلكين أثناء فترات التراجع الاقتصادي. يبدو أن هذه الرسالة لم تجد طريقها لليابانيين، على الرغم من أن هذا الكتاب مطروح بالأسواق منذ عام ١٩٩١!

(٣) الصين تستيقظ وتعلن عن نفسها

يبدو بزوغ نجم الصين منذ التسعينيات أمراً مهيّباً ومثيراً للمخاوف قليلاً؛ خاصة مع زيادة معدل نمو الإنتاج المحلي بنسبة ١٠٪ سنوياً. وإذا ما طالعت الصحافة الاقتصادية، فستجد أن كل عثرة ولو بسيطة في الاقتصاد العالمي يُلقى باللوم فيها على الصين غالباً. ارتفاع أسعار النفط؟ لا بد أن الصين تخزن النفط. انخفاض أسعار الفائدة؟ لا بد أن الصين تدخر الكثير من الدولارات الأمريكية. وظائف أقل في القطاع الصناعي؟ لا بد أن الصين تسرق الوظائف. صحيح بالفعل أن الصين عملاق هائل في الاقتصاد العالمي اليوم؛ خاصة إذا عرفنا أن الصين كانت بلدًا عاجزًا اقتصاديًا قبل خمسة وعشرين عامًا. وفي الفصل السادس الذي يتناول كارل ماركس، سنرى كيف أن دنج شياو بنج ابتعد عن الماوية، وراح يرسل الصينيين لا ليحصلوا على كتب «ماو» الحمراء الصغيرة التي تحوي مقولات شيوعية، وإنما ليحصلوا على نسخ من كتب ماجستير إدارة الأعمال التي تمنحها جامعة هارفارد.

وعلى الرغم من الانتصارات التي تحققها الصين في التجارة العالمية حاليًا، فستطرح السنوات العشر المقبلة تحديات هائلة أمام الصين؛ إذ ستواجه مازقًا ديموغرافيًا عندما يتعين عليها أن تعيل المزيد من المواطنين المسنين استنادًا إلى قدر أقل من القوة العاملة الشابة، وستنفق الطبقة الوسطى سريعة التنامي المزيد من الأموال في الخارج على السياحة والرعاية الصحية والسلع الكمالية. عندما تنتقل الشعوب من حالة الفقر إلى حالة الطبقة الوسطى، فهي ترغب في ثلاثة أشياء: السيارات، والطعام البروتيني (اللحوم والحبوب)، والرعاية الصحية. هذا سيجلب فرصًا هائلة أمام الأجانب لبيع بضائعهم في أسواق هذه الشعوب. حدث بالفعل في الصين الانتقال إلى استخدام السيارات؛ إذ يمكنك أن ترى العاصمة الصينية بكين وقد اختنقت من فرط السيارات التي تنفث العوادم دون احترام للدراجات التقليدية. سيكون مستقبل الصين وعرًا وساحرًا، والمأمول أن تمثل الصين قوة دافعة للرخاء العالمي.

(٤) التوجه الفكري أهم من الموارد الطبيعية

ينظر الكثيرون — بمن فيهم الكثير من خبراء الاقتصاد — إلى الاقتصاد بالطريقة عينها التي ينظر بها أحد الأفراد الراغبين في شراء منزل إلى أحد نماذج المنازل المعروضة عليه. الجو شديد الحرارة في كوستاريكا! من حسن الحظ أن فنزويلا لديها نَفْطًا! من سوء الحظ أن أستراليا بعيدة للغاية عن بقية دول العالم! إن العبارة التقليدية «الموقع، ثم الموقع، ثم الموقع» قد تصلح لشراء منزل بثلاث غرف نوم في بيوريا بولاية إلينوي، إلا أنها عديمة القيمة عندما نكون بصدد تحليل اقتصاد دولة. من فضلك، خذ المكسيك كمثال: تتمتع المكسيك بموقع رائع، فهي تجاور الولايات المتحدة، وطيلة عمرها وهي في هذا الموقع. ومع ذلك فهي لم تشهد الثراء والتقدم التكنولوجي اللذين تتمتع بهما الولايات المتحدة. والآن انظر إلى أستراليا وما تتمتع به من رفاهية؛ مع ابتعادها عن الولايات المتحدة باثنتي عشرة ساعة من الطيران، مع تغيير الطائرة بمطار لوس أنجلوس! ناهيك عن أن أول من استوطن هذا البلد كان المجرمون الذين أبحروا على قوارب متهالكة!

تركز كتب الاقتصاد التقليدية بشدة على «عامل الموارد الطبيعية»، الذي يقول إن الدولة التي تنعم بكميات كبيرة من المعادن والموارد الطبيعية تتميز عن غيرها. هل هذا صحيح حقاً؟ إن هونج كونج مجرد تل صخري. وكانت هولندا أشبه بفينيسيا الغارقة، وإن كان دون الجسور والمثلجات الرائعة التي تتمتع بها فينيسيا، لكنها في القرن السابع عشر فاقت جيرانها الذين يتمتعون بالموارد الطبيعية. وهناك إسرائيل اليوم؛ إنها لا تملك قطرة واحدة من النفط، فيما تتناثر الآبار النفطية المتدفقة في الصحراء العربية. اقرأ وصف مارك توين للأرض القاحلة الخاوية. إن أرض إسرائيل لا ينبت فيها طبيعياً من البقدونس ما يكفي لإعداد طبق من السلطة على الغداء، ومع هذا انظر للتقدم الزراعي الذي حققته. في سباق التنمية الاقتصادية، هل تفضل أن تراهن على بلد يحوي ملايين الأطنان من الزنك؟ أم على بلد يتمتع بنقطتين أكثر على مقياس الذكاء وقدر هائل من الأفكار المتدفقة؟ إن وجود قدر كبير من الثروات في بلد ما قد يكون لعنة. إن الأرض في أجزاء كثيرة من أفريقيا مليئة بالمعادن، لكن دولها تعاني التخلف الاقتصادي نظراً لسيطرة طبقة صغيرة على السلطة تمنع المجتمع من أن ينال نصيبه من رأس المال. حين كنت طفلاً، كنت أرى أنه ليس من العدل أن يتمتع الاتحاد السوفييتي الشرير بكل هذه الثروات الطبيعية حتى من البوكسيت، الذي بدا كشيء غامض، أشبه بالكريبتونايت في قصص سوبرمان، من السيئ وجوده في ترسانة العدو. إلا أن النظام السوفييتي كان يتمتع بلمسة ميداس عكسية أيضاً؛ إذ حوّل المعادن النفيسة والثروات النفطية إلى مجاعة وفقر. وإذا عدنا بالزمن إلى الوراء، حتى عام ١٥٠٠، في زمن أسرة يوان الحاكمة، لوجدنا أن الصين كانت تملك من التكنولوجيا ما يجعلها تسبق إنجلترا إلى الثورة الصناعية. إلا أن المسؤولين وقتها ارتكبوا العديد من الأخطاء في السياسة المالية والتجارية. ولأن اليساريين رفضوا أن يؤمنوا بأن «التوجه الفكري أهم من الموارد»، فقد شعروا بالأسف للفشل الاقتصادي السوفييتي طوال سبعين عاماً واختلقوا له الأعذار. وكما قال رونالد ريجان، فإن هناك أربع مشكلات فقط في القطاع الزراعي الشيوعي: «الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء».

ما الأهم إذن؟ التوجه الفكري، لا الموارد الطبيعية. وقد يكون المؤشر الأفضل على الفكر السائد في بلد ما هو الحكمة التي يستقيها من الاقتصاديين العظام.

إن تاريخ الفكر الاقتصادي يعلمنا أن النجاح لا يحالف إلا الجوعى والمتواضعين والمرنين، وهذا ما سنتعلمه في الصفحات القادمة.

لقد أعطتنا التسعينيات الكثير من الفرص الجديدة لكي نختبر حكمة الاقتصاديين العظام ونقيّم أفكارهم. والآن، يطرح القرن الحادي والعشرون تحدياته، وستكون أفكار الاقتصاديين الراحلين معنا كي تقدم لنا المساعدة.

سان دييجو، كاليفورنيا

يناير ٢٠٠٧



شكر وتقدير

يفسر هذا الكتابُ النظرياتِ الاقتصادية الحديثة من خلال دراسة حياة الاقتصاديين العظام وأفكارهم. ولأن كثيراً من المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا اليوم واجهت أجدادنا، فإن أصداء كلمات آدم سميث ومن خلفوه لا تزال تتردد في حياتنا حتى يومنا هذا. ولكي أشرح نظرياتهم بصورة تُسهل فهمها، استخدمت أمثلة معاصرة أتمنى أن يجدها القارئ ممتعة ومفيدة.

يتعلم كل طالب اقتصاد في أول أيام دراسته أن الاقتصاد معني بالندرة والاختيار، وقد اخترت أن أتجاهل الكثير من الاقتصاديين اللامعين وأركز على الفكر الأنجلو أمريكي. لذا نال اقتصاديون مثل والراس وجيفونز ومنجر وغيرهم اهتماماً أقل مما كانوا لينالوه في كتاب أكبر حجماً. وأمل فقط أن يحفز هذا القارئ على القراءة عن هؤلاء المفكرين في كتب أخرى. وتنويعاً على عبارة بيكون، فأنا لست هنا لألقي إليكم بالمعلومات على نحو ممل، بل لأحفز العقول بإيجاز، ولكن على نحو مثمر.

أود أن أعتذر للاقتصاديين الأحياء المذكورين بهذا الكتاب. فعنوان الكتاب، «أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين»، لا ينطبق عليهم أو على شخصياتهم أو قدرتهم على الخطابة، وإن كنت غير مسئول عن أي تشابه قد يقع بمحض الصدفة. وينبغي أن يجدوا العزاء في أن أسماءهم ذُكرت إلى جوار سميث وريكاردو وكينز وغيرهم.

أود أن أشكر عددًا من الأشخاص والمؤسسات على تحفيز ذهني وشحن طاقتي. لقد شجعني كل من مارتن فيلدستاين ولورانس لينزي على هذا

المشروع، وطلبا من طلبة هارفارد أن يقرءوا أولى مسودات الكتاب. أيضًا استمع طلبتي في هارفارد إلى كثير من الحوارات التي استطرقت فيها في الحديث عن تاريخ الفكر الاقتصادي. وقد قدم لي رونالد كوز وميلتون فريدمان تعليقات وملاحظات مفيدة عن ألفريد مارشال. لم يكن فريدمان أحد مفكري القرن الاقتصاديين العظام وحسب، بل كان كريمًا على نحو استثنائي بوقته أيضًا. أما جيفري ميكس، من جامعة كامبريدج، وسير هنري هينسلي، العميد السابق لكلية سانت جون بكامبريدج، فقد سمحا لي بالتجول والتأمل في الأروقة نفسها التي سار فيها الكثير من أبطال هذا الكتاب. وقبل أن أضع الفصول التي تناولت مالتوس ومارشال وكينز، فتشت في الحجرات والقاعات التي تعود إلى العصور الوسطى بحثًا عن ذكريات وتذكارات تركها هؤلاء المفكرون، وقد ألهمني ما خلفوه من إرث كثيرًا. أيضًا، أتوجه بالشكر لمايكل مور ودوجلاس ستيرم من جامعة بكنيل، اللذين أثارا اهتمامي بالتاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر.

الأفكار الواردة في هذا الكتاب هي — بالطبع — أفكاري وليست أفكار أي جهة أعمل بها حاليًا أو عملت بها في السابق.

وفي النهاية، أود أن أشكر أفراد أسرتي الذين أعطاني دعمهم وروحهم المرحة الأمل في أنه من الممكن أن أجد قليلًا من الدروس والنوادر في حياة أولئك العلماء «الكئيبة». ربما لم تكن حياة المفكرين الاقتصاديين لتصبح على هذا القدر من الكآبة لو أنهم تعرفوا على زوجتي المرحة الودود ديببي، التي أهديتها هذا الكتاب.

الفصل الأول

مقدمة: مآزق الفكر الاقتصادي

ليس من السهل أن تكون مفكرًا اقتصاديًا؛ فالمدبرون التنفيذيون للشركات يهاجمونهم لعدم حسابهم التكاليف والأرباح بالدقة المطلوبة، ويتهمهم محبو الأعمال الخيرية بأنهم شديداً التدقيق في التكاليف والأرباح. أما الساسة، فينظرون إلى المفكرين الاقتصاديين على أنهم هادمو اللذات الذين لا يسمحون للساسة بأن يعدوا الجماهير بتحقيق الرخاء دون تقديم أي تضحيات. وقد كرس عدد من الكتاب الساخرين وقتهم لمهاجمتهم؛ أمثال جورج برنارد شو وتوماس كارلايل. وفي الواقع، بدأ موسم الهجوم على المفكرين الاقتصاديين منذ أن أطلق كارلايل على الاقتصاد اسم «العلم الكئيب».

يشعر الاقتصاديون بأنهم يُهاجَمون ظلماً؛ لأنهم عادة ليسوا المتسببين في الأنباء السيئة، بل هم من ينقلونها فحسب. والرسالة بسيطة: على البشر أن يقدموا على خيارات صعبة. فالجنس البشري لا يعيش في جنة، والعالم لا يمتلئ بأنهار اللبن والعسل، وعلينا أن نختار بين الهواء الأنقى أو السيارات الأسرع، بين المنازل الأكبر أو الحدائق الأكبر، بين المزيد من العمل أو المزيد من اللهو. إن المفكرين الاقتصاديين لا يقولون لنا إن أيًا من هذه الأشياء سيئ، لكنهم يقولون فقط إنه ليس بوسعنا أن نملكها كلها في الوقت نفسه. إن علم الاقتصاد معني بدراسة الخيارات؛ فهو لا يخبرنا بما يجب علينا اختياره، بل يساعدنا فقط على فهم تداعيات اختياراتنا.

بالطبع، لم يرض المفكرون الاقتصاديون العظام بلعب دور ناقلي الأخبار وحسب. وعلى الرغم من أنهم نالوا ألقاباً ساخرة وغير مهذبة — مثل

سميث الأخرق، ومِل المتذاکي، وكينز الشهواني، وما إلى ذلك — فلا يمكن أن نستخف بهم بسبب دوافعهم. ومن قبيل المفارقة أن المفكرين الاقتصاديين ينالون بالمثل في أيامنا هذه الكثير من الانتقادات اللاذعة؛ ذلك لأنه — كما لاحظ كينز — بدأ الكثير منهم كفاعلي خير يبحثون عن وسائل لجعل العالم أفضل. وقد اعتبر ألفريد مارشال تحديداً أن الاقتصاد مهنة ينبغي أن تمزج بين العلم السديد والإخلاص للبشر. وفيما كان الناس في العصور الوسطى يرون أن هناك ثلاث مهن عظيمة — وهي الطب الهادف لتحقيق الصحة البدنية، والقانون الهادف لتحقيق الصحة السياسية، واللاهوت الهادف لتحقيق الصحة الروحية — كان مارشال يأمل في أن يصبح الاقتصاد المهنة النبيلة الرابعة التي تحقق مستوى أفضل من الصحة المالية، ليس للأغنياء فقط ولكن للجميع. لقد حاول مارشال ببسالة أن يتوسط بين اتجاهين مؤثرين متعارضين: اتجاه نحو اقتصاد رياضي صرف دون أي تطبيق عملي، واتجاه يميل إلى التطرف العاطفي التام دون تفكير نظري دقيق. إن المنهج الذي حارب مارشال من أجل تأسيسه في كامبريدج جمع بين أشد العقول علمية وأشدّها عاطفية، وكان كينز بالطبع أروع نتيجة لهذا المنهج.

لطالما كانت السياسة أقوى رابط بين الاقتصاد والواقع. في الواقع، كان الاقتصاد حتى هذا القرن يطلق عليه اسم «الاقتصاد السياسي». وخدم السواد الأعظم من ألمع المفكرين الاقتصاديين في المناصب الحكومية بشكل أو بآخر، وفاز اثنان منهم — وهما ديفيد ريكاردو وجون ستيوارت مل — في الانتخابات البرلمانية في بريطانيا. إننا لا نرى في أعظم الاقتصاديين لمحة من الاهتمام العلمي وحسب، لكن قدراً كبيراً من الشغف أيضاً. ونرى في الرموز العديدة للحسابات والإحصاءات علامات واضحة على الاهتمام.

على مر تاريخ الفكر الاقتصادي نرى مواجهات، وأحياناً تعاوناً، بين الحكومة والاقتصاديين. نال علم الاقتصاد الحديث دفعة قوية عندما انتقد سميث الزواج غير الشرعي بين الملكيات والتجار في أوروبا. ومن الأشياء التي يشترك فيها آدم سميث وكارل ماركس وثورشتاين فيلن هو إدراكهم أن رجال الأعمال يحبون استغلال السياسة لمساعدة أنفسهم. وفي عبارة

شهيرة، حذر سميث من أن رجال الأعمال نادراً ما يجتمعون دون أن يتآمروا على المستهلكين. ويمكنك أن تقول بكل اطمئنان حتى في أيامنا هذه إن ذلك الشخص الواقف في الغرفة التجارية المحلية ويخطب في الأعضاء تمجيدياً للسوق الحرة سينقض عند أول فرصة تمكنه من أن يؤمن احتكاراً أو عقداً حصرياً مع الحكومة أو تشريعاً يضمن له مصالحه. ولحسن الحظ، لم يتمكن السياسيون دائماً من إجبارنا على تنفيذ ما يريدون. فبعد الحرب العالمية الثانية، وعد الزعماء الاشتراكيون في بريطانيا العظمى الشعب بالرخاء وبناء الجنة الموعودة من خلال اقتصاد يقوم على النقابات والتأميم، إلا أن العكس هو ما حدث، وسار الاقتصاد البريطاني من سيئ لأسوأ. ويروي أحد كاتبي سيرة ونستون تشرشل قصة لقاء تشرشل مع زعيم حزب العمال في دورة مياه الرجال خارج مجلس العموم: دخل زعيم حزب العمال دورة المياه أولاً، وبعدها بلحظات دخل تشرشل دورة المياه ووقف على الجانب الآخر من الصف، فسأله زعيم حزب العمال: «إننا نعاني فتوراً في علاقتنا اليوم، أليس كذلك؟» فصاح تشرشل قائلاً: «بلى، لماذا كلما رأيت شيئاً كبيراً أردت تأميمه؟»¹

لم يُظهر أغلب رؤسائنا فهماً عميقاً للمبادئ الاقتصادية. فالرئيس جون إف كينيدي اعترف ذات مرة بأن الطريقة الوحيدة التي استطاع أن يتذكر بها أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يتحكم في السياسة النقدية لا المالية هي اسم رئيس المجلس، وهو ويليام ماكنزي مارتن، الذي يبدأ بالحرف نفسه الذي تبدأ به كلمة نقدية في اللغة الإنجليزية؛ حرف M. ومن الواضح أن كينيدي لم يكن ليعين شخصاً يدعى فولكر أو جرينسبان في المنصب.

تمثل الحملات الانتخابية أصعب الأوقات للاقتصاديين، فعندما يعد أحد المرشحين ناخبه بمزيد من السمن النباتي وغيرها من المواد التموينية الأخرى، يتعين على الاقتصاديين أن يحذروا من العواقب الوخيمة. إن أي تقدم يحققه الاقتصاديون في ترقية الوعي الاقتصادي يمكن أن يتلاشى فوراً بفعل الوعود التي يطلقها المرشحون في الهواء. إن الكلمات التي يلقيها الساسة في عام الانتخابات هي المعادل السياسي لفترات ذروة

المشاهدة التليفزيونية؛ فعندما يظهر المرشح على شاشة التليفزيون لا يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يبدو أقل حذلقاً من جيد كلاميت بطل الحلقات التليفزيونية «ذي بيفرلي هيلبيليز». وبالطبع، لا يمثل ذلك صعوبة كبيرة لبعض الساسة.

ليس من الصعب معرفة السبب في أن الساسة يسيئون فهم مستشاريهم الاقتصاديين؛ فالاقتصاديون يتكلمون بعضهم مع بعض بلغة مختلفة عن تلك التي يستخدمونها مع العامة. إنهم يتكلمون بلغة النماذج. ففي محاولاتهم لتفسير ذلك العالم المعقد المسمى بالاقتصاد، يجب أن يبدؤوا بتبسيط العوامل القليلة المهمة في وقت الدراسة؛ ذلك لأن كل ظاهرة اقتصادية قد تتأثر بآلاف الأحداث. فمثلاً، يمكن أن يعتمد مستوى إنفاق المستهلك في الولايات المتحدة على بعض مما يأتي: الطقس، الأذواق الموسيقية، الوزن، الدخل، التضخم، الحملات السياسية، أداء الفرق الأمريكية في الألعاب الأولمبية. ولفصل العوامل الأهم وترتيبها، على الاقتصاديين أن يصمموا نماذج تعزل مجموعة من هذه العوامل اللانهائية المحتمل تأثيرها على الظاهرة الاقتصادية. وأبرع الاقتصاديين هم من يصممون أقوى النماذج وأقدرها على الاستمرار.

بالطبع، على كل العلماء أن يصوغوا نماذج؛ فلسنوات أسس الفيزيائيون أفكارهم على نموذج نيوتن للجاذبية، ولا يزال علماء الفلك يستخدمون نموذج كوبرنيكوس. ويتتبع كتاب توماس كون الكلاسيكي والمثير للجدل «بنية الثورات العلمية» تطور هذه النماذج.² لماذا إذن يتسم الاقتصاد بأنه أصعب من هذه العلوم «التجريبية الدقيقة»؟ قد يساعدنا تقديم مثال على فهم الأمر. لنتخيل أن جراحاً يريد أن يجري عملية جراحية على كُليّة أحد المرضى. يدرك الجراح بعد الفحص بالأشعة السينية أن الكُليّة اليمنى للمريض تقع أسفل القولون ببوصة واحدة. لكن تخيل أنه عندما يحدث شقاً في جسد المريض، تغير الكُليّة موضعها. هذا هو الحال تماماً، فعندما يعزل الاقتصادي الأسباب ويقدر حجم تأثيرها، تتغير درجة التأثير. فمع تغير العلاقات البشرية والمؤسسات الاجتماعية، تتغير عناصر بحثنا العلمي. قد لا يكون علم الاقتصاد علماً «دقيقاً»، لكن هذا لا يعني أنه سهل. فبسبب

الطبيعة المرنة لعلم الاقتصاد، من الصعب إحكام السيطرة عليه ودراسته.³ لا عجب إذن في أن اللورد كينز أصر على أن الفكر الاقتصادي الممتاز يجب أن يتمتع بمجموعة من الصفات الرائعة والبارزة أكثر من المطلوب توافره في المرء لكي يحصل على رتبة الفارس أو القديس: يجب أن يكون رياضياً ومؤرخاً ورجل دولة وفيلسوفاً ... يجب أن يفهم الرموز ويتكلم بلغة مفهومة. يجب أن يرى الخاص في ضوء العام، وأن يلمس المجرى والمادي في خاطرة الفكر ذاتها. عليه دراسة الحاضر في ضوء الماضي لاستشراف المستقبل. لا ينبغي لجزء من طبيعة البشر أو نظمهم أن يقع خارج نطاق اهتمامه. عليه أن يكون صاحب هدف ومحايلاً في الوقت نفسه، وأن يكون متحفظاً نقياً كفنان، لكن أحياناً يكون قريباً من الواقع كالسياسي.⁴

(١) نشأة علم الاقتصاد

من أين يمكن أن نبدأ دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي؟ يمكننا أن نبدأ من الإنجيل الذي يحوي الكثير من العبارات عن الأرض والعمال ورأس المال. إلا أن الإنجيل يقدم توصيات أكثر مما يقدم تحليلات دقيقة.⁵ وعلى الرغم من أن آدم سميث أخذ اسمه ومنظومته الأخلاقية من الإنجيل، فإن الإنجيل لم يسهم إلا بالقليل في التنظير الاقتصادي لآدم سميث.

بإمكاننا أيضاً أن ندرس ملاحظات أرسطو الواضحة التي تمجد الملكية الفردية وتستنكر جمع الثروة لغرض امتلاك الثروة في حد ذاته، إلا أن أرسطو كان لديه ما يكفي من المعرفة الاقتصادية لكي يدرك أن الوقت مؤرد نادر، وبالتالي خصص قدرًا من وقته للفلسفة وتعليم الإسكندر الأكبر أكثر مما خصص للتنظير الاقتصادي. فمع أن أرسطو كان أحد عمالقة الفلسفة، فهو لم يخلف إلا أثرًا بسيطًا في تاريخ الفكر الاقتصادي، وأقول هذا مع ما يعرضني له كلامي هذا من خطر تلقي الإهانات من دارسي الحضارة الغربية المتحمسين.

في العصور الوسطى، درس علماء اللاهوت القضايا الاقتصادية؛ فقد راح أساتذة الجامعة الكاثوليك يكافحون للإجابة عن الأسئلة المتعلقة

بالعدالة والأخلاقيات في السوق، وانصب اهتمامهم خصوصاً على صياغة مبدأ «السعر العادل» ونقحوا رؤية الكنيسة للربا؛ فبينما حرم العهد القديم تحديداً الإقراض بالفوائد بين أبناء العقيدة نفسها، حاول علماء اللاهوت في العصور الوسطى أن يميزوا بين المكونات المختلفة للفائدة؛ مثل المخاطرة وتكلفة الفرصة البديلة وعدم الملاءمة، لكي يتخطوا التحريم القاطع ويتيحوا ثغرات يمكن التسلل منها. وهنا واجه علماء اللاهوت اختيارات قاسية؛ فإذا ما استمروا في تقديم تأويلات متشددة للإنجيل تتحدى الممارسات التجارية، فلن يهتم أحد بما يقولونه؛ لأن كثيراً من الناس كانوا على استعداد لأن يقبلوا على الفرص التجارية المتاحة أمامهم متحملين العقوبة السماوية. وعلى الجانب الآخر، إذا ما تجاوز علماء اللاهوت عن التجارة بكل أنواعها، فسيفقدون مصداقيتهم كقادة كنسيين. لذا، صاغ اللاهوتيون أغلب نظرياتهم الاقتصادية وهم يضعون نصب أعينهم كلا العنصرين؛ الدنيوي والديني، وهو وضع ليس بالمريح ولا بالمحفز على الدراسة الاقتصادية. لقد تكلموا في الاقتصاد لأن ذلك كان واجباً عليهم أمام رعيته، إلا أن الواجب كان قيادة الرعية إلى الجنة لا إلى مستوى معيشي أعلى. وعندما جاء المذهب البروتستانتي وأحدث انقساماً بين الرعية، ازدادت صعوبة المهمة.⁶

لا يمكننا أن نقفز بسرعة متجاوزين المركنتيلية (المذهب التجاري). بصفة عامة، كان أنصار هذا المذهب مجموعة من الكتاب والمستشارين الملكيين في بلاط العديد من الملكيات الأوروبية خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، لكنهم لم يجتمعوا على «كتاب أساسي» يضم مبادئهم، وكانت لهم مصالح مختلفة بالتأكيد. وبينما كانت الأسر الملكية في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وهولندا ترسخ حدودها وتحارب للسيطرة على المستعمرات عبر البحار، بدأ المحامون والتجار في تقديم النصائح للملوك بشأن كيفية إدارة اقتصاد بلدانهم.

بالنظر للأمر من منظور اليوم، يمكننا أن نستخلص العديد من القواعد الأساسية التي غالباً ما حوتها تلك التوصيات؛ أولاً: ينبغي أن تحافظ الدولة على استقرار الوضع الداخلي من خلال منح الاحتكارات

وحقوق الملكية والإعانات الحكومية إلى الرعايا المخلصين للتاج. ثانيًا: على الدولة أن تسعى للسيطرة على المستعمرات للحصول على المعادن النفيسة والمواد الخام، وهي مقياس جيد لمقدار الثروة القومية، إلى جانب أنها يمكن أن توفر تكاليف الحروب الاستعمارية. ثالثًا: على الدولة أن تفرض قيودًا على تجارتها الخارجية بحيث تصدر من البضائع المنتهية التصنيع أكثر مما تستورد. إن تحقيق توازن إيجابي باستمرار في التجارة سيعود على الدولة بالذهب «الثروة» من الدول المدينة.

وبالتالي شهدنا - أثناء سيادة الفكر الماركنتيلي - الأمم توسع من حدودها، لكن في الوقت نفسه رأينا سيطرة شديدة على الاقتصاد الداخلي، ونتج عن وجود النقابات والاحتكارات والتعريفات توزيع للسلطة الاقتصادية على ذوي الحظوة من السياسيين. وفي بعض الدول كانت القيود أشد وطأة من دول أخرى؛ فعلى سبيل المثال، نظم وزير المالية جان باتيست كولبير على نحو تام عملية تصنيع الكثير من البضائع خلال فترة حكم لويس الرابع عشر، وأعطى صلاحيات واسعة للنقابات. وفي مثال صارخ على السلطة الإمبراطورية، أعلن ذات مرة أن القماش الوارد من ديجون يحتوي على ١٤٠٨ خيوط!

مثل الماركنتيليون الهدف المناسب تمامًا لهجوم آدم سميث، الذي يبدو من المنطقي أن نبدأ دراستنا للفكر الاقتصادي الحديث به. لقد انتقد بشدة نظرياتهم على أكثر من مستوى؛ أولاً: كانوا يقدرون الثروة استنادًا إلى حجم العملات والمعادن النفيسة، في حين آمن سميث أن الثروة الحقيقية ينبغي أن تقاس بمعايير مستوى معيشة المواطنين. ليس من الضروري أن تُترجم حقائق الذهب إلى حقائق من الطعام. ثانيًا: قال إن الثروات يجب أن تقاس من وجهة نظر المستهلكين في الدولة؛ فالترتيبات التي وضعت المال في يد رؤساء الوزارات أو التجار المتملقين ليست بالضرورة ذات فائدة لمواطني الدولة. ثالثًا: أدرك آدم سميث أن الحافز الفردي والاختراع والابتكار كلها تسهم في إيجاد اقتصاد أكثر رخاءً. فبمنح الهدايا الممثلة في الاحتكارات والحماية، تسببت السياسات الماركنتيلية في شلل الدول. وهكذا، انطلق الفكر الاقتصادي الحديث.

(٢) هل علينا تجاهل المفكرين الاقتصاديين؟

منذ أيام آدم سميث، لم تُخرج البشرية إلا القليل من المفكرين الاقتصاديين العظام. والنظريات الاقتصادية السائدة لا تفسر كل شيء. وتحديداً، يواجه المفكرون الاقتصاديون في زمننا صعوبة بالغة في تفسير سوق العمل والانخفاض في نمو الإنتاجية منذ مطلع السبعينيات إلى مطلع التسعينيات. لكن يوجد بين المفكرين الاقتصاديين قدر كافٍ من الاتفاق على أن الدول والأفراد الذين يتجاهلون القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية يرتكبون حماقة شديدة. إن الدولة التي تضع العوائق أمام التبادل التجاري في حنين للمركنتيلية المستقرة تؤذي مواطنيها المستهلكين أنفسهم، والدولة التي تبقى أسعار منتجاتها الزراعية مرتفعة تؤذي المستهلكين داخلها، ويتكون لديها فائض من الحبوب يتلف في المخازن. لن يختلف إلا قليل من الاقتصاديين على الأفكار، لكن قليلاً للغاية من الساسة هم من سيستمعون إليها.

وحتى لو لم تأخذ الحكومات دائماً بنصيحة المفكرين الاقتصاديين، فلا يزال بإمكاننا أن نلجأ إلى المفكرين الاقتصاديين لكي يخبرونا بالمستوى الحالي لمعيار معيشتنا، وإلى أين يمكن أن يصل. فمُنذ تفجّر الثورة الصناعية في إنجلترا، يسعى الأمريكيون وراء ما هو «أكبر وأفضل»؛ فنحن نرى الحاضر على أنه الحد الأدنى المتاح، إلا أن التاريخ لا يقدم لنا سوابق على النمو المستمر؛ ففي كل سنة تتجنب فيها الدول الصناعية عصراً مظلماً جديداً، نحقق سبقاً جديداً للبشرية. استمع إلى كلمات جورج دبليو وهو يصف أوروبا في القرن الحادي عشر؛ من المفزع أن نعرف أن هذه العقود المرعبة جاءت بعد عصور رغد العيش النسبي التي شهدتها اليونان وروما وبابل ومصر، لا قبلها:

... العالم الغربي في سنة ١٠٠٠؛ إنه عالم وحشي تمزقه المجاعة.

إن عدد سكانه القليل في الواقع كبير للغاية قياساً بموارده. كان الناس يحاربون الطبيعة وهم عزّل، وكانوا عبيداً لطبيعة عنيدة ولأرض ضعيفة الإنتاج لأنها لا تلقى رعاية تقريبا. وكان المزارع عندما يبذر حبة قمح واحدة لا يتوقع أن يحصد مقابلها

إلا ثلاث حبات فقط؛ إلا إذا كان عامًا سيئًا، وهو ما يعني ضمان الخبز لأسرته حتى موعد عيد الشكر القادم. بعد ذلك، عليه أن يتولى أمور الأعشاب والجذور والطعام المؤقت، وهي الأشياء التي يجمعها بصعوبة من الغابة ووضفاف الأنهار، وعليه أن يؤدي المهام الصيفية الثقيلة بمعدة خالية، وأن ينتظر المحصول وقد قتله التعب ... وأحيانًا عندما تغرق الأمطار الكثيفة الحقول متلفة ما جرى حرثه في الخريف، وعندما تضرب العواصف وتتلغ المحصول، يتحول النقص المعتاد في الطعام إلى عجز عن توفير الطعام، فتتعرض الدولة لموجة قاتلة من المجاعة. وصف المؤرخون في هذه العصور المجاعات بطريقة لا تخلو من ملامح معين من الرضا: «طارد الناس بعضهم بعضًا حتى يلتهموا بعضهم، فيما قطع الكثيرون رقاب إخوتهم في الإنسانية كي يلتهموا اللحم البشري، تمامًا كالذئاب.»⁷

هل سيشهد العالم المتقدم مثل هذه الأحوال؟ هل ستردى ثانية لحالة الرعب التي يعيشها بعض الجيران من دول العالم الثالث؟ لا أحد بإمكانه أن يعرف، ولا حتى أفضل الاقتصاديين الذين تخيلهم كينز في أشد أحلامه خيالية. إننا نعلم أن هدف المفكرين الاقتصاديين العظماء كان أن يعلمونا كيفية تجنب مثل هذه اللحظات الحالكة.

من المدهش أن كثيرًا من الدروس التي قدمها المفكرون الاقتصاديون العظماء لا تزال صالحة للتطبيق، فكل نظرية من نظرياتهم الحكيمة بها عنصر قابل للتطبيق، أو تمثيل لما يحدث في عالمنا اليوم. وهذا الكتاب يسعى وراء حكمتهم من خلال دراسة المبادئ الاقتصادية العامة، والتساؤل: من أول من صاغ هذه الرؤى وأنشأ هذه النماذج الباقية؟ يمكننا تعلم الكثير من هؤلاء الأساتذة. إن بعضًا من الأمثلة المعاصرة الواردة في هذا الكتاب كان المقصود بها الفكاهة. لم يكن لديفيد ريكاردو القدرة على التواصل مع فريق المسلسل التليفزيوني «جزيرة جيليجان» كي يمثلوا شرحه لنظرية الميزة النسبية بأسلوب فكاهي، ولكنني بقيامي بذلك، أتعشم ألا أكون قد أسأت إلى أحد، وأن يقدم ذلك بعض المساعدة في فهم النماذج المطروحة.

على المفكرين الاقتصاديين ألا يكونوا مثيرين للملل، لماذا لا نضحك مع كارلايل مرة أخيرة بأن نستخدم المفكرين الاقتصاديين أنفسهم كي نغير سمعتهم السيئة ونقدم الدروس التي تركوها لنا؟ من الأفضل أن تتقلب أشباح الاقتصاديين في قبورهم وهم يضحكون عن أن يعذبوا شاعرين بخيبة الأمل الناجمة عن نسياننا أعمالهم وخوفًا من أن نرجع بأيدينا إلى القرن الحادي عشر.



الفصل الثاني

الظهور الثاني لآدم سميث

عندما فاز رونالد ريجان في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠، ابتهج مؤيدوه المحافظون في واشنطن، وراحوا يهنئ بعضهم بعضًا في حفلات الكوكتيل والاجتماعات، وهم يتطلعون بشوق إلى الرخاء الاقتصادي تحت السياسات الاقتصادية «الريجانية». كانوا أيضًا يرتدون ربطات العنق نفسها، عليها صورة آدم سميث.

لماذا احتفى ساسة وناشطون يفخرون بأنهم وطنيون بشخص اسكتلندي من القرن الثامن عشر؟ لماذا لم يحتفوا بتيودور روزفلت أو توماس جيفرسون أو حتى باري جولدووتر؟ هل يمكن حقًا أن تكون أفكار آدم سميث أكثر نفعًا في معالجة الأزمات الاقتصادية المعاصرة من أفكار آلاف الساسة والاقتصاديين الذين جاءوا من بعده؟

لقد آمن آدم سميث بأن أفكاره ستظل صالحة للأبد، وهو أمر كان شائعًا بين مفكري القرن الثامن عشر، الذي كان بالفعل عصرًا ثوريًا. كانت عملية النضج السياسي قد بدأت في فرنسا والولايات المتحدة، وفي الوقت الذي كتب فيه آدم سميث كتابه العظيم «ثروة الأمم» كان التجار يتنقلون بتجارتهم بين الجزر البريطانية والبحار السبع، وكان عدد السكان في ازدياد، وراح التجار يبنون المصانع الصغيرة، فيما أخذت البنوك الصغيرة تنتشر في أنحاء بريطانيا والقارة الأوروبية. لكن أعرق ثورة وأكثرها تأثيرًا من بين ثورات عصر التنوير جاءت على يد المفكرين الذين سعوا إلى الوصول لتفسيرات جديدة للعالم من حولهم. ولا عجب إذن أن قال آدم سميث: «الإنسان حيوان متلهف»¹

منذ العصور الوسطى حتى وقت كولومبوس تقريبًا، تحكّم رجال الدين في الفكر بأوروبا، وراح كبار رجال الكنيسة يُؤوّلون الظواهر الطبيعية وفق المعتقدات الدينية. لكن في القرن السابق على مولد سميث، بدأ الناس بأعداد متزايدة يسرون في الطرق الجريئة التي خطها فرانسيس بيكون ونيكولاس كوبرنيكوس للبحث عن تفسيرات منطقية للظواهر الطبيعية. وفي النهاية، استقل العلماء بتفكيرهم عن الكنيسة المسيطرة؛ حيث طبقوا «المنهج العلمي» على قوانين الطبيعة دون النظر إلى النتائج المثيرة للجدل التي أثمر عنها ذلك.

هاجم جاليليو جاليلي الفكرة الدينية الجامدة القائلة إن الله أعطى الإنسان كتابين فقط؛ الإنجيل والطبيعة. وانطلاقًا من رؤيته القائلة إن لغة كتاب الطبيعة هي الرياضيات، أثبت جاليليو بواسطة الرياضيات والتجريب — ودون عون من النصوص الدينية — قانون سقوط الأجسام. كان جاليليو يعلم أنه يسير في طريق وعر، وحاول أن يتجنب غضبة الكنيسة. وبسبب خشيته من هذا الغضب، في عام ١٦٣٢ عندما أكدت مشاهداته بالتلسكوب وتجاربه هرطقات كوبرنيكوس بأن الأرض تدور حول الشمس، أهدى اكتشافه إلى البابا. لقد كان جاليليو محققًا في استنتاجاته عن حركة الأرض، وكان محققًا أيضًا في خوفه من غضبة الكنيسة؛ لأن المحاكمة أدانته بعدها مباشرة.

قرب نهاية كتابه «رسالة عن المنهج» (١٦٣٧)، أذن رينيه ديكارت بثورة فكرية في القرن الثامن عشر حين جادل بأنه من خلال العلم التطبيقي يمكن للبشر أن يصبحوا «سادة الطبيعة ومالكيها».

مع ذلك، فالشخصية الأبرز في عصر التنوير كانت إسحاق نيوتن. سار نيوتن على نهج جاليليو في البحث العلمي من خلال السعي للوصول إلى الإجابات فيما يتجاوز النصوص الدينية، وهو ما أثمر عن نظرية الجاذبية وقوانين الحركة الطبيعية واكتشاف حساب التفاضل والتكامل. وبدا أن نيوتن يعتبر الله مسئولًا عن بداية خلق الكون فحسب، لكن مسئوليته بعد ذلك لا تتجاوز مسئولية صاحب مكتب رهنيات عن ساعة مرهونة بعد أن تباع الساعة وتخرج من المكتب. اعتبر الفيلسوف الألماني

لايبنز أن كلام نيوتن ينطوي على إلحاد وتجديف بتصويره الله على أنه صانع ساعات غير متمكن.

لم يكن آدم سميث ببعيد عن هذا التوجه الفكري؛ إذ تبني في تفكيره — مثل جاليليو ونيوتن — العلاقة السببية بين الأشياء؛ أي العلاقة التي تعتمد على السبب والنتيجة. ولكن بدلاً من أن يركز على الكواكب والمسائل العلمية، انصب تفكيره على الناس.

وُلد سميث عام ١٧٢٣، ونشأ مع والدته في كيركالدي، وهي ميناء صغير يقع على خليج فيرث أوف فورث قرب إدنبره، وكان والده، مدقق الحسابات الجمركي، قد توفي قبل أشهر من ولادته. أما سميث نفسه فلم يتزوج مطلقاً.

كان آدم سميث رجلاً اسكتلندياً غريب الشكل؛ إذ كان كبير الأنف بارز العينين ذا شفة سفلية غليظة، يهتز دوماً من العصبية والتوتر ويعاني مشكلات في الحديث، وهي الصفات التي لا يمكن للمرء استنتاجها من ربطات العنق التي ارتداها أنصاره في واشنطن. وذات مرة أقر آدم سميث بمظهره الغريب بقوله: «أنا لست جميلاً إلا في كتبي فقط.»

لما كان سميث طالباً مجتهداً، التحق بجامعة جلاسجو في سن الرابعة عشرة، ونال منحة فيما بعد بكلية باليول في أكسفورد. ومثل معظم الطلاب الجامعيين في ذلك الزمان، قرر سميث أن يدرس اللاهوت والتحق بالإكليريوس. ومثل كثيرين من طلاب عصره، اشتكى سميث من أساتذته وانتقدهم قائلاً: «في جامعة أكسفورد، تجد أن القسم الأكبر من الأساتذة لم يعودوا يتحلون بما في التدريس من روح منذ سنوات.»² والأمر الأكثر أهمية أنه هاجم بشدة الرقابة الأكاديمية، واشتكى لزملائه من أن مسئولية الكلية صادروا نسخته من مؤلف ديفيد هيوم «رسالة في الطبيعة البشرية». فمع أنه كان مسموحاً لسميث بأن يقرأ كل الأعمال اليونانية واللاتينية الكلاسيكية، فإنه مُنِعَ من أن يقرأ أحد أشد كتب عصره أهمية.

لكن مع هذه القيود الأكاديمية، تأثر سميث بنزعة الشك لدى هيوم (كان العنوان الفرعي لنظرية هيوم عن الطبيعة الإنسانية «محاولة لتطبيق المنهج التجريبي في التفكير على الموضوعات الأخلاقية») حتى إنه

رفض الاستمرار في التحضير للالتحاق بالإكليروس. وبدلاً من ذلك، عاد إلى كيركالدي، حيث أعطى فيما بعد محاضرات ذاع صيتها في البلاغة والقانون.

في عام ١٧٤٨، عاد سميث إلى جامعة جلاسجو لتدريس القانون. وفي العام التالي، شغل مقعد تدريس العلوم الأخلاقية، الذي كان يشغله أستاذه فرانسيس هاتشسون. كان هذا الأخير أحد «الإصلاحيين المتطرفين»، وقد أثار حفيظة مسئولى الجامعة برفضه إعطاء المحاضرات باللاتينية. وفيما بعد حاكمه بيت الكاهن بتهمة الترويج للأفكار «الكاذبة والخطيرة» الآتية:

(١) معيار حسن الخلق هو زيادة شعور الآخرين بالسعادة.

(٢) من الممكن معرفة الخير والشر بمعزل عن الدين والله.

كما سنرى، فقد امتص سميث الكثير من أفكار هاتشسون الخطيرة. لقد دافع هاتشسون عن الحرية الأكاديمية بكل نبل وأخلاقية في وجه العقائد الحاكمة. وعلى عكس جاليليو، لم يحاول هاتشسون أن يتجنب اللوم والنقد بإهداء أعماله إلى البابا، وهو الأمر الذي لم يكن ليفيده، على أي حال، في اسكتلندا البروتستانتية.

من اللافت إذن أن نلاحظ أن أفكار سميث عادة ما ترتبط حالياً بالمحافظين، لكن نظراً لأن جذور أفكاره كانت إصلاحية، يشعر بعض المحافظين المعاصرين بعدم الارتياح تجاه سميث. ومع ذلك، يسعى آخرون جاهدين لإضفاء صفة القداسة على أفكاره الرأسمالية ووضعها في المكانة نفسها التي يحتلها الكتاب المقدس والأم وفطيرة التفاح والديمقراطية.

نجح سميث بأسلوبه السلس في المحاضرات واهتمامه بالطلاب — وهو الأسلوب المختلف تماماً عن الأسلوب الممل لأساتذة أكسفورد الذين طالما هاجمهم — في كسب سمعة جيدة بسرعة. وعلى الرغم من أنه كان يعطي المحاضرات والدروس ويشارك في مناقشات غير رسمية، فقد كان لديه الوقت ليتولى منصب أمين صندوق الكلية، وفيما بعد منصب العميد.

لم يدرّس سميث قط منهجاً اقتصادياً. في الواقع لم يفعل أحد في عصره ذلك، فحتى القرن التاسع عشر، كانت الأوساط الأكاديمية تنظر

إلى الاقتصاد باعتباره فرعًا من الفلسفة. وفي عام ١٩٠٣، وليس قبل ذلك، أطلقت جامعة كامبريدج برنامجًا لتدريس الاقتصاد على نحو مستقل عن «العلوم الأخلاقية». ومع ذلك، قدم آدم سميث خلاصة أفكاره التمهيدية عن الاقتصاد في محاضرات حول فلسفة التشريع. والنقاط الآتية — التي جمعها أحد تلامذته — توضح نواة تحليله الأساسي للعمل، التي تبلورت فيما بعد في كتابه «ثروة الأمم»:

إن تقسيم العمل من الأسباب الرئيسية لزيادة الثروة العامة، التي تتناسب دومًا مع حجم النشاط الصناعي للأفراد، لا مع كمية الذهب والفضة المكتنزة كما يشيع خطأ.³

ناقشنا حتى الآن المسار التعليمي لسميث ومظهره، لكننا تجنبنا سمات شخصيته، وهذا موضوع شائك وحساس. قال سيجموند فرويد إن لدى الناس ميلًا إلى التحلي بسمات الأسلاف؛ بحيث تصبح واضحة للغاية لديهم، وأطلق على ذلك «الرومانسية الأسرية». ربما يشعر الاقتصاديون الصاعدون بالإحباط إذا اكتشفوا أن جدهم لم يكن في ذكاء نيوتن، ولا في خفة دم فولتير، ولا جرأة بيرون. في الواقع، ومع نزعة «الرومانسية الأسرية»، فالمؤرخون الاقتصاديون يقرون بأن سميث كان أخرق.

يشعر كثير من اقتصاديي اليوم بالضجر من القصص الكثيرة التي رُوِيَتْ عن شرود ذهن آدم سميث وارتبأكه. ومع ذلك، فلا تزال هذه القصص تحوي بعض المتعة لكل دارس مبتدئ للاقتصاد.

عندما كان المجل تشارلز تاونشند في جلاسجو، أخذه سميث في جولة في مصنع للدباغة، وبينما كان سميث يسهب في ذكر مزايا السوق الحرة، سقط في حوض كبير مليء بمادة لزجة مثيرة للغثيان. وبعد أن أخرج العمال من الحوض ونزعوا عنه ثيابه المتسخة ولفوه ببطانية، صاح شاكيًا من أنه لم يتمكن أبدًا من تنظيم حياته.

وفي حادثة أخرى، نهض سميث من فراشه وراح يمشي ويمشي ويمشي. وبعد خمسة عشر ميلًا، أيقظه صوت أجراس الكنيسة من النوم. ويومها، شوهد أشهر اقتصاديي عصره يجري عائدًا إلى منزله وثياب نومه تتطاير في النسيم.

(١) سميث الفيلسوف

حتى قبل أن يكتب آدم سميث «ثروة الأمم»، كان قد حقق الشهرة في عام ١٧٥٩ بكتابه عن السلوك الأخلاقي بعنوان «نظرية المشاعر الأخلاقية». ومع تزايد مبيعات الكتاب، صار لقبه «سميث الفيلسوف». اتبع هذا الكتاب تقاليد عصر التنوير. وتامًا كما درس العلماء أصل المجموعة الشمسية، بحث سميث عن أصل القبول وعدم القبول الأخلاقي.

كيف يمكن لإنسان — ينصب اهتمامه على نفسه — أن يصدر أحكامًا أخلاقية ترضي الآخرين؟ فعلى أي حال، كل إنسان يعتبر نفسه محور نظامه الخاص، تمامًا كما تتوسط الشمس الكواكب. هل تهتم الشمس بما يفكر فيه كل كوكب؟ راح آدم سميث يكافح لحل هذا التناقض سائلًا نفسه: لماذا، إذا كان كل البشر أنانيين، لا تشبه كل بلدة النموذج السيئ الذي صورته توماس هوبز في كتابه «ليفياثان»؟ كانت الفكرة الرئيسية عند هوبز أن حياة الإنسان تتسم بكل من «العزلة، والفقر، وسوء الحال، والوحشية، والقصر» حتى تظهر الحكومات.

في النهاية، توصل سميث إلى إجابة ذكية؛ إذ قال إنه عندما يواجه الناس خيارات أخلاقية، فإنهم يتخيلون وجود «مراقب محايد» يفكر جيدًا ويقدم لهم النصيحة الصائبة. وبدلاً من أن يتبع الناس مصالحهم الخاصة، فهم يسيرون وراء نصيحة هذا المراقب التخيلي. بهذه الطريقة، يقرر الناس على أساس التعاطف، لا الأنانية.

كثير من النقاد ينتقدون الاقتصاديين المعاصرين لتأكيدهم على الدوافع الأنانية فقط، وعدم الاهتمام إلا بالتكاليف والأرباح، وتجاهل الجانب الأنبل في الإنسان. ويقول هؤلاء الناقدون إن الاقتصاديين لا يقيمون وزناً للأخلاق. يمكن أن يصدق هذا الهجوم على البعض، لكن ليس على آدم سميث؛ فلم يكن آدم سميث واعياً فقط بالجانب الوجداني والشعوري، لكنه كرس كتابه بالكامل لهذه المشاعر. والأكثر من ذلك أن كتابه «نظرية المشاعر الأخلاقية» أشار إلى الكثير من المفاهيم التي لم يناقشها علماء التحليل النفسي الفرويديون بالتفصيل إلا بعد أكثر من قرن من الزمان على صدور الكتاب؛ فمفهوم «الأنا الأعلى» الذي صاغه فرويد — وهو الضمير

الذي يمنع الإنسان من القيام بأفعال محددة ويجعله يشعر بالذنب إذا لم ينصت إليه — ليس ببعيد عن شخصية المراقب المحايد التي ذكرها سميث.

ذاعت سمعة سميث بعدما انتشر كتابه في بريطانيا وأوروبا، وترك الطلاب الأثرياء — الذين سمع ذوهم بإنجازات سميث — دراستهم في فرنسا وسويسرا وموسكو ليدرسوا في جلاسجو. يتخيل المرء سميث في القرن العشرين وقد حل ضيفاً على البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون ليتحدث عن كتابه. إذا أخذنا في الاعتبار شroud ذهنه الدائم، فلربما أصبح ضيفاً ممتعاً، خاصة لو ظهر في البرامج الليلية وهو بثياب النوم. بالتأكيد، لم يكن سميث يستمتع بالعيش في برج عاجي. ففي جلاسجو، اختلط بكل الفئات من غير متعلمين وأكاديميين، وجلس مع المصرفيين والتجار والساسة. وفي النادي السياسي الاقتصادي بلندن، حاول التوصل إلى الكيفية التي يعمل وفقها رجال الأعمال. وكما سنرى، فقد تعلم سميث ألا يثق بدوافع التجار.

(٢) إلى فرنسا والفيزيوقراطية

سرعان ما بدأ سميث يشعر بالملل حتى من جلاسجو ذات الطبيعة التعددية؛ فاستقال من عمله الأكاديمي وأصبح المعلم الخاص لابن دوق بـُكلوتش الراحل. كانت والدة الصبي، الكونتيسة دولكايت، قد تزوجت للتو من تشارلز تاونشند الذي كان شديد الإعجاب بسميث، وقد تولى تاونشند منصب مستشار الخزانة، ووجد طريقه إلى الشهرة وصفحات كتب التاريخ حين دفعت ضرائبه سكان المستعمرات إلى إلقاء حمولة السفن من الشاي في المحيط الأطلنطي في ميناء بوسطن. كان من متطلبات وظيفة التدريس التجوال في أوروبا؛ حيث كان سميث يساعد الطفل في أشياء مثل إتقان البولندية وحضور الحفلات البذخة، وكان يحصل على أجر قدره ٣٠٠ جنيه استرليني سنوياً بخلاف النفقات، و٣٠٠ أخرى سنوياً كمعاش (وهو ما يوازي تقريباً ضعف دخله السابق). استشار سميث مراقبه المحايد، ووافق الأخير على الوظيفة. ولما وجد سميث نفسه مضطراً لترك جلاسجو

في منتصف العام الدراسي، حاول أن يعيد المال الذي كان قد تقاضاه من طلبته المخلصين نظير دروسه لهم، إلا أن الطلبة رفضوا أخذ المال.

أول محطة توقفت الجولة عندها وأشدّها مللاً كانت تولوز بفرنسا، التي ذكّرت سميث بالمزحة التي تقال عن أن الليلة في بروكلين تساوي أسبوعاً من فرط الملل. بالطبع سيكون سميث أكثر سعادة لو أنه قضى أسبوعاً في بروكلين؛ لأنهم على الأقل يتحدثون الإنجليزية هناك، ولا يستطيع سميث التحدث بالفرنسية تقريباً. لكن بدلاً من قضاء أسبوع في تولوز، قضى هناك سنة ونصفاً. قال صامويل جونسون ذات مرة إنه لا شيء يصفى ذهن المرء أكثر من معرفته بأنه سيُعدم بعد أسبوعين. لم تكن تولوز منصة مشنقة بالمعنى الحرفي، لكنها أوحى لسميث بالتركيز والكتابة عن علم الاقتصاد. وقد قال سميث في خطاب متواضع بعث به لهيوم: «لقد بدأت في تأليف كتاب كي أجعل الوقت يمضي بسرعة.»⁴

بعد جنوب فرنسا، انتقل الوفد إلى جنيف حيث التقى سميث بفولتير، وأخيراً وصل إلى باريس. كانت باريس تضج بالإبداع الفني والفكري، واستمتع سميث بالذهاب إلى المسرح، وقابل شخصيات مثيرة للاهتمام من بينها بينجامين فرانكلين، واكتشف مدرسة نشيطة من الاقتصاديين تعرف بالفزيوقراطية. أسس هذه المدرسة فرانسوا كوزني، الطبيب في بلاط الملك لويس الخامس عشر، مع أصدقائه من أصحاب المكانة العالية والمعتدين بأنفسهم. قدمت هذه المدرسة مجموعة من الأفكار البسيطة بلغة مبهمة ورسمًا بيانياً غامضاً كان يسمى اللوحة الاقتصادية. جمع كوزني حوله مجموعة من التابعين المطيعين الذين أطلقوا عليه لقب المعلم، والأب، و«كونفوشيوس أوروبا»، و«سقراط العصر الحديث».⁵ ناصر الفزيوقراطيون سعي حركة التنوير لمعرفة قوانين الطبيعة، لكنهم لم يؤمنوا بأن البشر يمكنهم السيطرة على الطبيعة بشكل كامل؛ إنما كانوا يؤمنون أنه يمكن للبشر أن يعيشوا بازدهار إذا فهموا قوانين الطبيعة. في الواقع، يعني المذهب الفزيوقراطي «سيطرة الطبيعة».

أوضحت اللوحة الاقتصادية فكر الفزيوقراطية بذكاء؛ فمثلاً بدأ الأطباء أمثال كلود برنار بتشريح الجسم البشري ورسموا مسار الدورة

الدموية، رسم كوزني دورة الدخل في الاقتصاد. وقد رأى كوزني أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة أقسام معتمدة بعضها على بعض، وهي: المزارعون، والحرفيون، والملاك (أصحاب العقارات وغيرهم من الملاك)، وذلك بدلاً من الأيدي والأقدام والأزرع والسيقان في الجسم البشري. وللأسف ملاً كوزني لوحته بالمنحنيات لدرجة جعلته هو فقط من يفهمها. وقد اعترف كوزني أن حتى أفضل تلامذته، ميرابو الكبير، قد «أعاقت هذه المنحنيات»⁶ مع ذلك قام ميرابو في تملق بمدح هذا المخطط كاختراع غير مسبوق يصل لمرتبة اختراع الكتابة.

نادى الفيزيوقراطيون بنقطتين في حماس؛ الأولى: أن الثروة تزداد بالإنتاج، وليس بجمع الذهب والفضة، كما يعتقد المركنتيليون. والثانية: أن المشروعات الزراعية فقط هي ما ينتج الثروة، في حين لا ينتجها التجار أو الصناع أو غيرهم من العمال. كانوا محقين في نصف هذا الرأي فقط. وقد نادوا، محقين، بأن الدولة التي تنتج البضائع أغنى من الدولة التي تخزن المعادن النفيسة، لكنهم فقدوا رصيدهم عندما قالوا إن الصناعة والتجارة والخدمات «غير ذات نفع» وغير منتجة، وأنها عمليات نقل للثروة لا أكثر. دون الدخول في التفاصيل المتشعبة للنموذج، دعونا نذكر أن الفيزيوقراطيين ناصروا السياسات التي تجعل الزراعة – القطاع الوحيد المنتج – أكثر إنتاجًا. فقد حثوا الحكومة، على سبيل المثال، على تحرير الاقتصاد من قيود التجارة، التي جعلت إيجارات المزارع منخفضة بشكل غير طبيعي وأعاقت استثمار الأراضي. ثم اقترحوا فرض ضرائب على ملاك الأراضي، ليس لمعاقبتهم، لكن لأنهم هم الوحيدون الذين يقدرون على دفعها؛ نظرًا لأنهم يملكون القطاع «المنتج» من الاقتصاد. خلاصة القول أن الفيزيوقراطيين اعتنقوا بحماسة شديدة مفهوم الملكية الخاصة والربح الخاص، لكنهم رأوا وجوب تحميل الملاك المسئوليات المصاحبة لذلك. فعلى أي حال، لقد أصر تحليلهم للأمور على أن هذا أمر «طبيعي».

استمع آدم سميث باهتمام لهؤلاء الفرنسيين. لقد أكد تحليلهم بعض أفكاره، لكنه لم يوافق على فكرة القطاعات المنتجة والقطاعات غير ذات النفع. أيضًا لم يوافق هيوم، الذي طلب من صديق له أن «يصعقهم

ويحطمهم ويسحقهم ويمحقهم».⁷ ربما كان ضمير سميث الموضوعي هو ما منعه من سحقهم. وقد اعترف سميث أن الفيزيوقراطية «رغم عدم كمالها» ربما تكون «أقرب ما نُشر في موضوع الاقتصاد السياسي إلى الحقيقة». لكنه أضاف بشيء من التنازل أنها «نظام لم يُحدث قط، وقد لا يُحدث أبدًا، أي ضرر في أي جزء من العالم».⁸ وهو بهذا أثنى على الفيزيوقراطيين الذين وهبوا للعالم مذهبًا غير ضار.

عم الحزن عام ١٧٦٦ عندما توفي ابن الدوق الأصغر المريض في باريس. انتهت جولة سميث، وعاد إلى كيركالدي عن طريق لندن. وعلى مدار السنوات العشر التالية عكف سميث على العمل في كتابه، والسفر إلى نادي الأدب في لندن لمناقشة الأفكار وتناول الشراب مع إدوارد جيبون وإدموند بيرك، وتبادل الكلام السوقي البذيء مع صامويل جونسون وجيمس بوزويل. وعلى الرغم من نقد جونسون اللاذع، فقد كان سميث يتلقى إشادات محمومة من محاوريه كلما زار باريس.

(٣) كتاب «ثروة الأمم»

أخيرًا، في عام ١٧٧٦، نُشر كتاب ثروة الأمم الذي ألفه سميث لتمضية الوقت. وقد أطرى هيووم، بطل سميث، على الكتاب بشدة، لكنه حذره من أن شهرة الكتاب ستزداد ببطء. وللمرة الأولى يبتهج سميث بخطأ هيووم؛ إذ نجح الكتاب على الفور، ونفدت الطبعة الأولى في غضون ستة أشهر. لكن هل كان الكتاب جيدًا؟ لم يكن الكتاب جيدًا فحسب، بل كان رائعًا. فبنفس الكبرياء الذي حمل الآلهة على صرع الأبطال الإغريق نظر سميث إلى العالم في ثقة، وقدم تسعمائة صفحة من التحليل والتنبؤات والحقائق والخرافات؛ معظمها واضح وجذاب ويساعد القارئ على الفهم. يُعرّف كتاب «ثروة الأمم» القارئ على عالم الفلسفة والسياسة والتجارة، وذلك بصحبة سميث، المتشكك مُتَقَدِّ الذهن، والمتفائل بالأساس، كدليل. فبينما كانت الثورة الصناعية في مهدها، أشار سميث في ثقة إلى كل مشارك بها، من المزارع إلى الراهب إلى التاجر إلى وكيل الشحن، مفسرًا ببراعة معنى الثورة الاجتماعية. إضافة لذلك، دخل سميث إلى السياسة الاقتصادية

دون أن ينحاز إلى حزب أو طبقة بعينها. لا يمكن لأحد أن يتهمه بالتملق أو الغش. ومع أنه أيد في نهاية المطاف بزوغ نجم البرجوازية، فإنه حذر المجتمع من أن يخضع بسذاجة إلى تملقات البرجوازيين. وبطريقة ما، كان نشر كتاب ثروة الأمم عام ١٧٧٦ بمنزلة إعلان استقلال للاقتصاديين.

يكشف العنوان الكامل أساس رائعة سميث: «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم». لاحظ أن سميث يركز على هدف بعينه هو: كشف الأسباب التي تشرح كيفية تحقيق الثروة. العنوان وحده يضع الكتاب في مرتبة التعاليم التنويرية. يؤكد نص الكتاب الشك عن طريق شرح القوانين التي ترشد «الفاعلين الاقتصاديين» ومن ثم توضيح تبعات هذه القوانين السلوكية على المجتمع. يبدو مصطلح «الفاعلين الاقتصاديين» متخصصًا بقدر ما، لكن سميث يعني به ببساطة البشر؛ إذ إن كل شخص هو في وقت ما من اليوم فاعل اقتصادي. ومثلما لا يُذكر اسم «هاملت» دون أن تسبقه كلمة «الأمير»، لم يستطع سميث بناء علم الاقتصاد دون أشخاص مدركين. وهو في هذا يتبع خطى مكيافيلي وهوبز، اللذين رأى كل منهما الناس على طبيعتهم، وليس كما يجب أن يكونوا. لقد وصف هوبز الحياة قائلاً: «ما الحياة إلا حركة عضو ما ... فما القلب إلا ينبوع، وما الأعصاب إلا خيوط عديدة، وما المفاصل إلا عجلات عديدة تسمح للجسم بأكمله أن يتحرك ...» (النص الأصلي).⁹ الإنسان يمكن فهمه، وهو غير معصوم من الخطأ.

تشكل الدوافع الطبيعية المهمة أو «الميول» التي اكتشفها سميث في الطبيعة البشرية قاعدة لتحليلاته وأساسًا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي. يرغب جميع البشر في أن يحيوا في حال أفضل من الذي يعيشون فيه. يجد سميث في البشر «رغبة في تحسين أوضاعهم؛ رغبة، مع هدوئها وفتورها العام، تلازمنا من المهد إلى اللحد». في الفترة بين المهد واللحد «يندر أن تمر بالمرء لحظة وحيدة يشعر فيها بالرضى الكامل التام عن وضعه، بحيث لا يمتلك أي رغبة في التغيير أو التحسن من أي نوع».¹⁰ ثم يشير سميث إلى «ميل بعينه في الطبيعة البشرية ... لمقايسة ومتاجرة ومبادلة أي شيء بشيء آخر ... فهذا أمر شائع بين جميع البشر».¹¹

يرى سميث أنه لزيادة ثروة الأمم على المجتمع أن يستغل تلك الدوافع الطبيعية. على الحكومة ألا تفرض القيود على الأشخاص المهتمين بأنفسهم؛ لأن الاهتمام بالنفس مورد طبيعي غني. سيصبح الناس حمقى والأمم فقيرة إذا اعتمدت على الإحسان والإيثار. يوضح سميث أن الإنسان في حاجة دائمة لمساعدة الآخرين له، لكن من العبث أن يأمل في «توقع هذا بفضل نزعتهم للكرم وحدها. وسيكون من المرجح أن يحقق ما يريد إذا أوضح لهم أن هذا الأمر في مصلحتهم». وفي أكثر فقره يُستشهد بها في تاريخ الفكر الاقتصادي يقول سميث: «للحصول على غذائنا، نحن لا نعتمد على كرم الجزار أو الخمار أو الخباز، بل هم يفعلون هذا من منطلق مصلحتهم الخاصة».¹² حتى هؤلاء الذين يستمتعون بذبح الأبقار أو صنع الخمر أو خبز الكعك لن يرغبوا في فعل ذلك إذا لم يحصلوا على مقابل. لم يقل سميث قط إن ما يدفعهم هو مصلحتهم الشخصية فحسب، لكنه قال إن المصلحة الشخصية تحفزنا بقوة واستمرارية أكبر من الكرم أو الإيثار أو الاستشهاد. يمكننا القول باختصار إن المجتمع لا يمكنه أن يرتكن إلى الدوافع النبيلة، بل عليه أن يستغل أقوى الدوافع بأفضل طريقة ممكنة.

لكن إذا كان كل شخص يمضي قدمًا في طريقه، فلماذا لا تظهر على المجتمع أمارات الفوضى، كتقاطع الطرق الذي تعطلت فيه إشارات المرور؟ ألا يجب أن نسمع صوت اصطدام مروعا عندما تتعارض المصالح الشخصية؟ إذا كانت الطرق غير آمنة دون وجود سلطة تحدد من من حقه التحرك، هل يمكن للمجتمع أن يحيا دون تخطيط مركزي يحدد من عليه أن ينتج وماذا ينتج؟

نعم، لن يحيا فحسب، بل سيزدهر أيضًا أكثر من أي مجتمع مخطط مركزيًا. وما يدهش أكثر هو أنه سيتفوق في كل من الإنتاجية والتناغم الاجتماعي على أي نظام اقتصادي مبني على الإيثار. درس سميث علم الفلك، واعتنق فكرة التناغم الطبيعي بين الكواكب، حتى لو تحرك كل كوكب في مداره الخاص. وهو يعتقد أن البشر يمكنهم أن يتحركوا في مسارات مختلفة مع الحفاظ على تناغمهم ومساعدة بعضهم لبعض، لكن

دون قصد منهم. يعلن سميث في عبارته الكلاسيكية أنه إذا سعى الجميع خلف مصالحهم الشخصية فسيزدهر المجتمع بأكمله: «هو ... لا يرغب في تحسين المصلحة العامة، ولا يعلم مدى تحسينه لها ... فهو يرغب فقط فيما سيربحه، وهو في هذه الحالة، كما في حالات عديدة أخرى، مدفوع بيد خفية صوب غاية لم تكن في حسبانته.»¹³ هذه «اليد الخفية» أصبحت الرمز الواضح لاقتصاد آدم سميث.

إلا أن سميث لم يبين حجته على شيء غيبي؛ فاليد الخفية ترمز إلى المنظم الحقيقي للتناغم الاجتماعي؛ السوق الحرة. قال فريدريك إيه هايك، أحد أقوى أنصار السوق الحرة في القرن العشرين، إنه لو لم ينشأ نظام السوق على نحو طبيعي غير متعمد، لاعتُبر أعظم الاختراعات في تاريخ الإنسانية. إن المنافسة السوقية تجعل الإنسان المهتم بمصلحته الشخصية يستيقظ في الصباح الباكر، وينظر حوله في الأرض، ويحول المواد الخام إلى منتجات؛ ليست المنتجات التي يرغب هو فيها، بل التي يرغب فيها الآخرون. ليس بالكميات التي يفضلها، بل بالكميات التي يفضلها جيرانه. وليس بالسعر الذي يحلم بأن يضعه عليها، بل بالسعر الذي يعكس مدى تقدير جيرانه لعمله.

(٤) كيفية عمل السوق الحرة

لنبدأ بجارنا جون المهتم بمصلحته الشخصية كمثال. خلافاً لآدم سميث، يستيقظ جون في سريره الخاص وليس في ساحة البلدة. أثناء قراءته الصحيفة ينظر بإعجاب إلى نحت خشبي جميل لنسر معلق فوق طاولة غرفة طعامه، كما لو كان على استعداد للانقضاض على فتات المائدة. لقد استمتع جون حقاً بنحت هذا النسر. هنا خطرت له فكرة: لماذا لا ينحت مزيداً من النسور ويبيعه؟ فعلى أي حال، تبلغ تكلفة الخشب المعالج خاصة والمستورد من تسمانيا ٥٠ دولاراً فقط لكل نسر، ويمكنه نحت نسر واحد في الأسبوع. قرر أن يبيع النسر الواحد مقابل ٢٠٠ دولار؛ لأن الأرباح الكبيرة التي سيحصدها يمكنها أن تجعله من الأغنياء وتجلب له الأشياء التي كان يحلم بها؛ كالسيارات الكبيرة، والعطلات الصاخبة في أكابولكو. لكن أهم ما في الأمر هو أنه يحب النحت.

بدأ العمل وأجر متجرًا، ودعا جيرانه ونقاد الفن المحليين لحفل الافتتاح. ضحك الجميع، وبكى هو. هم يرون أن منحوتات النسور بشعة. بكى بصوت أعلى. لا أحد يشتري منها شيئًا. أخيرًا تعرض والدته شراء واحد مقابل ٤٩ دولارًا. فاستسلم وأغلق المتجر. تشير له اليد الخفية بإشارة «الموافقة». لماذا؟

لأنه بدلًا من أن ينتج شيئًا يرغب فيه جيرانه، أنتج ما أرادته هو، وبدلًا من وضع السعر الذي كانوا على استعداد لدفعه، وضع جون سعرًا باهظًا. لكن في حالة جون، لا أحد سيدفع له سعرًا مساويًا للتكلفة الفعلية التي أنفقها لإنتاج النسور. ألم يكن على جون أن يضع سعرًا يزيد على سعر تكلفته؟ لا. الحل ليس في زيادة السعر، بل في عدم الإنتاج مطلقًا. لماذا وافقت اليد الخفية على غلق جون المتجر؟ لصنع المنحوتات، استخدم جون موارد غير متجددة. فالأرض تمنحنا الموارد لاستخدامها بقدر معين. إذا استخدم جون الخشب التسماني القيم، فلن يمكن لشخص آخر أن يفعل ذلك. تجبر اليد الخفية الناس على الاستسلام إذا لم ينتجوا ما هو أكثر قيمة مما بدعوا به. أخذ جون ما قيمته ٥٠ دولارًا من الخشب، ونحته، وأعطى للعالم نسورًا قيمتها أقل. لا يمكن للمجتمعات أن تهدر الموارد عن طريق التقليل من قيمتها. إن من يأخذون الخشب ويصنعون منه كمان ستراديفاريوس أو عكازات للمعاقين يزيدون من قيمة تلك الموارد ويثرون المجتمع. إنهم يستحقون تصفيق اليد الخفية، لكن جون يستحق لكمة.

بالعودة إلى نقطة البداية مع جون. يصب جون كوبًا من الشاي، ويسب النسور الذي يتدلى فوق طاولة غرفة الطعام، ويضرب بقبضته الطاولة. يتناثر الشاي من الكوب على الطاولة. الآن هو يلوم نفسه لإسقاطه الشاي على الطاولة الجديدة التي صنعها قبل شهر. يعود الإلهام له مرة أخرى. يسأل نفسه: لماذا لا أصنع طاولات وأبيعه؟ لقد أصبح أكثر حكمة الآن، يجد منشرة خشب ستزوده بالخشب بتكلفة نحو ١٠٠ دولار لكل طاولة. سيستغرق النحت والتخطيط والتركيب نحو أسبوعين للطاولة. سيساوي، وقته، كما تصور ٢٠٠ دولار في الأسبوع، استنادًا إلى

وظيفته السابقة كنجار. مع الأخذ في الاعتبار الأدوات والإيجار والمصاريف النثرية الأخرى، حسب التكلفة الإجمالية لكل طاولة بنحو ٥٧٥ دولارًا. شاهد جون طاولات غرف طعام أخرى في المتاجر، واكتشف أن بإمكانه أن يبيع الطاولة الواحدة بمبلغ ٥٨٥، وبذلك لن يمكنه أن يدفع لنفسه ٢٠٠ دولار في الأسبوع فحسب، بل سيحصل أيضًا على ربح.

في نهاية المطاف حيَّت اليد الخفية جون؛ لقد أخذ الموارد الشحيحة وحولها إلى شيء أكثر قيمة مما بدأ به؛ ليس وفقًا لذوقه الخاص، بل وفقًا لذوق المجتمع.

رأينا إلى الآن اليد الخفية وهي تشجع الإنتاج وتثبته، لكن آدم سميث يوضح لنا أيضًا كيف تتحكم السوق بالأسعار. تذكر أن شخصيات سميث تهتم بمصلحتها الشخصية. لماذا لم يرفع جون سعر طاولته فوق ٥٨٥ دولارًا ليزيد من ربحه؟ إنه لا يستطيع ذلك. لو زاد جون من أسعاره فستقل الأرباح؛ لأن الناس ببساطة ستتجاوز متجره ويشترون من المنافسين الذين يتقاضون أقل منه. بالطبع، يمكن لجميع صانعي الأثاث أن يتحدوا ويتفوقوا على رفع الأسعار، لكن حتى لو اتفقوا، فسيرى غيرهم من المهتمين بمصلحتهم الشخصية أرباح مجال الأثاث الكبيرة وسيفتتحون متاجرهم أيضًا. ويستطيع رواد الأعمال هؤلاء تحقيق أرباح طائلة من خلال تقليل الأسعار وسحب البساط من تحت اتحاد التجار.

تحدد الأسعار والأرباح لرواد الأعمال ما ينتجون وأي سعر يتقاضون. تنبه الأسعار والأرباح العالية رواد الأعمال، وتحثهم على أن يبدؤوا في إنتاج سلعة معينة. أما انخفاض الأرباح أو الخسائر فتمسك برائد الأعمال من ياقته وتهزه بلا رحمة حتى يتوقف عن الإنتاج.

ليست الأسعار والأرباح أفكارًا مجردة. ماذا يعني ارتفاع الأرباح حقًا؟ إنه يعني أن الناس تحتاج المنتج أو تريده. إذا قرر المستهلكون أنهم يحبون مشغلات الأقراص المدمجة أكثر من مشغلات شرائط التسجيل، سيزداد الطلب على الأقراص، ويستطيع المنتجون أن يزدوا الأسعار أكثر. لكنَّ منتجي مشغلات شرائط التسجيل سيستجيبون للإشارات من خلال إنتاج عدد أقل من مشغلات شرائط التسجيل والمزيد من مشغلات الأقراص

الدمجة، وسيُنقل العمال من مصنع لآخر، وستعود الأسعار إلى طبيعتها. على مدى العقد الماضي انخفضت أسعار أجهزة الكمبيوتر الشخصية ومشغلات الدي في دي، ليس فقط لأن التكاليف انخفضت، ولكن أيضًا لأن الكثير من منتجي التكنولوجيا المتطورة دخلوا المنافسة على الأرباح. على المدى الطويل لا يجب أن ترباح أي صناعة ما يزيد على الربح العادي. تدفع السوق الحرة المهتمين بمصلحتهم الشخصية أمثال جون لإرضاء الغرباء، دون الحاجة لمخطط مركزي ليختار، ولا مراقب عمل ليحبر الناس على العمل.

(٥) تقسيم العمل

أوفي آدم سميث بوعدته بأن يبين لنا كيف تتحكم اليد الخفية بالنتائج والسعر والربح، لكن هذا الاسكتلندي المبتهج وعدنا أيضًا بأن يعرفنا بما يزيد من ثروة الأمم. فإذا فشل في إجابة هذا السؤال، فلن يتفوق على الفيزيوقراطيين. ومن حسن الحظ، فاز مرة أخرى عن طريق إجابة منمقة من كلمتين: تقسيم العمل. أثبت سميث صحة دعاواه منطقيًا وتجريبيًا. تدب الحياة في شروحه التجريبية مع وصفه لمصنع المسامير، في واحدة أخرى من أكثر الفقرات شهرة في الفكر الاقتصادي. قال مارك توين إن الكتب الكلاسيكية هي الكتب التي يمتلكها الجميع، لكن لا يكثر أحد بقراءتها. وما يبعث على الحزن أكثر هو أن الكتب الكلاسيكية غالبًا ما تصبح قوالب مملّة، ويمكن ألا نستشعر القوة والتأثير الذي خلفته عندما نُشرت للمرة الأولى. تخيل القوة الأولية للمقطع التالي الذي كُتب قبل انتشار المصانع، حين كانت مجموعات مكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص تنتج معظم سلع العالم:

العامل غير المتقن ... لحرفة صناعة المسامير ... قد يستطيع، بأقصى ما تسمح له حرفيته، أن يصنع مساميرًا واحدًا في اليوم، وبالتأكيد لا يمكنه أن يصنع عشرين. لكن بالطريقة التي يتم بها العمل الآن، ليس العمل كله حرفة متخصصة، لكنها مقسمة

إلى عدد من الفروع، أغلبها حرف متخصصة بالمثل. فأحد الرجال يسحب السلك، وآخر يجعله مستقيماً، والثالث يقطعه، والرابع يسنه، والخامس يشحذ القمة لتلقى الرأس، أما تصنيع الرأس فيتطلب عمليتين أو ثلاث عمليات منفصلة، فوضعه على المسامير عمل متخصص، وتبييض المسامير عمل آخر، بل إن وضعها في الكيس الورقي هو حرفة متخصصة في حد ذاتها. وبهذا يُقسم تصنيع المسامير المهمة إلى حوالي ثمانية عشر عملية منفصلة تؤديها، في بعض المصانع، أيّ عاملة منفصلة ... لقد رأيت مصنّعاً صغيراً من هذا النوع يعمل به عشرة عمال فقط، حيث ... كل شخص ... عليه [في المتوسط] أن يصنع ٤٨٠٠ دبوس في اليوم. لكن إذا عمل كل منهم على حدة، وعلى نحو مستقل، ودون أن يتعلم أي منهم هذه الطريقة المتخصصة في العمل، فمن المؤكد ألا يتمكن أيهم من صنع عشرين مسماراً في اليوم، بل ولا حتى مسماراً واحداً.¹⁴

فقط عن طريق التخصص وتقسيم المهام يمكن مضاعفة إنتاجية يوم واحد بنسبة ٤٠٠٠٠٠٪! كيف يمكن لسميث تفسير هذا؟ هل نحن بصدد أن نتعرف على القدم الخفية أو الشبح المحايد الآخر الذي يعمل لحسابنا أثناء نومنا؟ إنصافاً لسميث، هو لم يعد قط بقفزة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠٠٠٠٪ في كل حالة، ولكنه أعلن عن ثلاث طرق لتقسيم العمل من شأنها زيادة الإنتاج؛ الأولى: أن يطور كل عامل مهارته وبراعته في مهمته الخاصة. الثانية: أن يضيع العمال وقتاً أقل أثناء انتقالهم من مهمة إلى أخرى. وهذا أمر منطقي، لا سيما إذا كان تغيير المهام يتطلب تغيير الزي الموحد، أو الأدوات أو المكان. والأخيرة: أنه من المرجح أن يخترع العمال المتخصصون آلات تساعد على أداء مهمة معينة يركزون عليها يومياً. يعتقد سميث أن العمال، لا المهندسين، هم الذين يحثون على الاختراع غالباً:

كان جزء كبير من الآلات المستخدمة في أكثر المصنوعات التي يتم فيها تقسيم العمل في الأصل من اختراع العمال العاديين،

الذين يعمل كل منهم على بعض العمليات البسيطة، وقد تحولت أفكارهم بشكل طبيعي نحو ابتكار طرق أسهل وأكثر جاهزية لأداء تلك الأعمال. ومن اعتاد زيارة هذه المصانع يجب أن يكون قد رأى آلات جميلة للغاية؛ هي اختراعات هؤلاء العمال.¹⁵

لاحظ أن سميث بدأ بالإطراء على تقسيم العمل لأنه يزيد من الإنتاجية، وانتهى بتقديره لأنه تسبب في التقدم التكنولوجي.

ما بين منتصف السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات، عندما انهارت سوق الأوراق المالية اليابانية، عكف المستشارون الاقتصاديون والاقتصاديون وكتباب الاقتصاد على دراسة الصناعة اليابانية سعياً لمعرفة سر نجاحهم. بطريقة ما تبدو أماكن العمل اليابانية أقل تقسيماً وأقل تنظيمًا وفق فكر سميث؛ إذ يستخدمون دوائر العمل بدلاً من خطوط التجميع. وما يزال رجال الأعمال اليابانيون يدعون أن عمالهم يخترعون ويبتكرون أكثر من نظرائهم الأمريكيين. وقد ألهم انتصار الأساليب اليابانية محاكاة البعض لها بالإضافة إلى بعض الأساطير، مثل حكاية المديرين التنفيذيين الياباني والفرنسي والأمريكي الذين حكم عليهم بالموت. وقد عرض الجلاد على كل منهم طلباً أخيراً. فقال الفرنسي: «أريد زجاجة سوفيجنيون كابرنيه، ووليمة من الحلزون، ولحم الدراج، وكريم بروليه». وقال الياباني: «أنا أريد أن ألقى محاضرة عن مميزات أسلوب إدارة المؤسسات الياباني». وفي النهاية قال الأمريكي: «هل يمكن أن تقتلني قبل محاضرة الإدارة اليابانية؟»

لإيجاد الكفاءة يجب تقسيم الوظائف إلى مهام، كما يقول سميث، لكنه حذر من أن تقسيم العمل يؤدي إلى اختلاف في معدلات الأجور طبقاً لاختلاف المهام. وقد حالت فرضية سميث عن معدلات الأجور دون حدوث مناقشة منمقة ومختصرة. ولكنه أعطى واضعي النظريات الاقتصادية قواعد صلبة يوضحون بناءً عليها سبب حصول إحدى المجموعات على أجر أعلى من الأخرى:

(١) قد تستلزم الوظيفة العمل في ظروف غير مواتية، ومن ثم يقبل القليل فقط أن يعملوا بها، إلا إذا كان الأجر منصفاً (فروق الأجور

التعويضية). من يغسل النوافذ أعلى ناطحة سحاب الإمباير ستيت يحصل على أجر أعلى من امرأة تغسل منضدة الغذاء المصنوعة من الفورمايكا. وبالطبع يتمتع غاسل النوافذ بمنظر أفضل.

(٢) تتطلب بعض الوظائف تدريبًا خاصًا. يحصل كاتبو اختزال المحاكم على أجور أعلى من حاجبي المحكمة.

(٣) قد يكون أجر الوظيفة غير المنتظمة أو غير المستقرة أعلى من غيرها. يحصل عمال البناء على أجر بالساعة أعلى من العمال المدربين المماثلين؛ لأن عوامل الطقس تمنعهم من أن يعملوا عدد الساعات نفسه.

(٤) عندما تتطلب الوظيفة درجة عالية من الثقة، يعلو الأجر؛ لأن الأشخاص العاديين لا يستطيعون تقدير قيمة الماس، فإنهم يشعرون بالراحة أكثر عندما يشترون من متجر غالي الثمن ولكنه أهل للثقة؛ مثل تيفانيز، من أن يشتروا من متجر تخفيضات.

(٥) عندما تكون احتمالات النجاح ضئيلة يكون مقابل النجاح عاليًا. عادة ما يقبل محامو الأحوال المدنية قضايا لا يحصلون على أجر فيها إلا بعد فوزهم بها. لكن عند فوزهم، قد يحصلون على أجر يفوق حتى كاتبى الاختزال. لم يؤمن سميث بأن جميع الفاعلين الاقتصاديين قد أظهروا تعقلًا كاملًا. وهو يشك بأن العاملين في المهن المنطوية على خطورة يغالون في تقدير فرص نجاحهم، ولهذا ينتهي بهم الأمر بحصولهم على دخل أقل مما يتوقعون.

(٦) تقسيم العمل بين المدن والبلدان

بالطبع، لم يقل سميث قط إن تقسيم العمل وحده سيجلب الثروة للأمة؛ لأن التجارة الحرة بين الصانعين والموردين والمدن والبلاد أمر ضروري أيضًا. ما فائدة ١٠٠٠٠ مسمار إذا لم يجر تداولها بسبب القيود أو ارتفاع تكلفة النقل؟ هنا لن يفيد الصانع صناعة ٢٠ مسمارًا أو حتى عدم تصنيع مسمار واحد على الإطلاق. إضافة لهذا قد يحدث تقسيم العمل بين المدن وليس فقط بين العمال في المصنع؛ فقد تخصص مدن معينة في أداء مهام معينة، كما يفعل الأشخاص. قد تنتج بويسي القمح في حين

تنتج بوسطن أجهزة الكمبيوتر. المقصود هو أن ثروة الأمم تزداد كلما اتسعت الأسواق؛ بمعنى انضمام مناطق أكثر وأكثر إلى الطرق التجارية. انظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي. جلبت الطرق التجارية على طول الساحل الشرقي البضائع بانتظام من بالتيمور إلى بوسطن، في حين كانت المستعمرات غرب بنسلفانيا مضطرة إلى الاعتماد على نفسها. تشبه المستعمرة المكتفية ذاتياً عامل مصنع المسامير الذي عليه أن يقطع ويثني ويصل ويسلم المنتج بنفسه. في الولايات المتحدة وبسبب تطور طرق النقل النهري والبري وتقلص تكلفة التوزيع، انضم المزيد والمزيد من المدن إلى السوق المحلية، مما رفع من ثروة المجتمعات المنفصلة وثروة الدولة بأكملها. في حقيقة الأمر، مثلما بنت الصناعة البحرية سفناً أكثر أماناً وطورت مهارات ملاحية أفضل، فقد قللت من تكاليف الشحن عبر الأطلنطي؛ مما تسبب في إنعاش المستعمرات وبريطانيا في القرن الثامن عشر. وحتى الانتصار على القراصنة ساهم في زيادة ثروة الأمم. قد تكون فلسفة إميرسون عن الاعتماد على النفس جزءاً من العقلية الأمريكية، إلا أن الاعتماد المتبادل في أمريكا زاد رغماً عن هذه الفلسفة. في خضم دفاع سميث عن التجارة الحرة، أصر على أن إنجلترا ستستفيد من التجارة إذا اشترت بضائع من دولة أخرى بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها في إنجلترا. قد لا يحب الإنجليز الفرنسيين، ولكن إذا تكلفت زجاجة النبيذ الفرنسي جنيهاً استرلينياً واحداً في حين تتكلف مثيلتها الإنجليزية جنيهاً استرلينياً، فسيكون من الغباء أن تنتج إنجلترا النبيذ. وسيمتلك الفرنسيون «ميزة مطلقة». وبالطبع، إذا تكلف النبيذ الفرنسي ضعف تكلفة النبيذ الإنجليزي، فسيكون من الغباء شراء النبيذ الفرنسي. لقد أخذت فكرة سميث على محمل الجد، لماذا على إنجلترا أن تضيع الموارد الشحيحة التي يمكن أن تُستخدم لإنتاج الصوف بتكلفة أقل من تكلفتها في فرنسا، بدلاً من العنب الذي يتكلف أكثر؟ طبقاً لسميث، على الدول أن تستورد فقط المنتجات التي تمتلك فيها الدول الأخرى الميزة المطلقة. (ضع حجة سميث في اعتبارك، حيث أظهر ديفيد ريكاردو المعية الحقيقية عندما أعاد صياغتها وأقنع جميع الاقتصاديين تقريباً أن التجارة بإمكانها

أن تثري الدولة، حتى عندما لا تكون هناك أي دولة أخرى تنتج بأسعار أرخص.)

مستخدمًا معطفه كمثال، استشهد آدم سميث بجميع العمال المتنوعين والمقسمين جغرافياً الذين باجتماعهم جعلوا بقاءه دافئاً أمراً ممكناً: رعاية الأغنام، ومصنفي الصوف، وممشطي الصوف، الصباغين، وعمال الغزل، والنساجين، التجار والبخّارة (افتراضاً بأن معطفه مستورد). وما يدعو للدهشة أنه ليس على هؤلاء العمال أن يعرف بعضهم بعضاً، أو يعرفوا سميث، أو يعرفوا لماذا أراد سميث المعطف. كل ما احتاجوا إلى معرفته أن أجر رعاية الغنم أو الصباغة عالٍ بدرجة تكفي لأن يشعروا بأن عملهم يستحق؛ بمعنى أنه يوجد شخص مستعد لأن يدفع لهم مقابل مساهمتهم في المنتج النهائي. استطاع هايك أن يتقدم بحجة سميث خطوة أخرى للأمام حين أشار في مقالة مهمة إلى أن تشتت المعلومات يعد أحد أكبر عوائق المجتمع. لا يمكن لأي مخطط مركزي أن يجمع كل المعلومات التي يحتاجها ليقرر أن ينتج المجتمع معطفاً لأدم سميث؛ حتى إذا امتلك جميع المعلومات، فقد تتغير هذه المعلومات. لكن نظام سعر السوق هو ما يخبر الأفراد بكل ما يحتاجون إلى معرفته. يستخدم هايك القصدير كمثال في الفقرة الآتية:

لنفترض أنه في مكان ما من العالم ظهر استخدام جديد ... للقصدير، أو أن أحد مصادر القصدير قد نفذ. لا يهم هنا — ومن الضروري جداً ألا يهم — أي من هذين السببين هو ما جعل القصدير أكثر ندرة. فكل ما يحتاج مستخدمو القصدير إلى معرفته هو أنه في الوقت الحالي بعض من القصدير الذي يستهلكونه قد وُظفَ في مكان آخر يدر أرباحاً أكثر، ونتيجة لذلك عليهم أن يقتصدوا في استهلاك القصدير. ليست هناك حاجة للغالبية العظمى منهم لأن تعرف حتى أين طرأت هذه الحاجة الأكثر إلحاحاً ... فإذا عرف البعض مباشرة بأمر الاحتياج الجديد، ووجهوا الموارد إليه، وإذا ما سد الناس — الذين عرفوا بالفجوة الجديدة الناجمة عن هذا الأمر — هذه الفجوة

من مصادر أخرى لا تزال توفر القصدير، سينتشر الأثر بسرعة في جميع أنحاء النظام الاقتصادي بأكمله، ولن ينعكس وحسب على استهلاك القصدير، بل على البدائل، وبدائل تلك البدائل، ومخزون كل الأشياء المصنوعة من القصدير، وبدائلها، وهلم جزاً، وهذا كله دون معرفة الغالبية العظمى للسبب الحقيقي لاستبدال تلك الأدوات.

وجدت مقولة قوية على لسان الفيلسوف ألفريد نورث وايتهيد هذه النقطة: «من الأخطاء البديهية العميقة، التي تكررت في جميع الكتب وعلى لسان الشخصيات البارزة عندما يلقون الخطب، أنه علينا أن نغرس في أنفسنا عادة التفكير فيما نقوم به. لكن العكس صحيح؛ فالحضارة تتقدم بواسطة توسيع عدد العمليات المهمة التي يمكننا القيام بها دون التفكير فيها.»¹⁶ فمن خلال الرموز والإشارات التي لا نفهمها، نستفيد من معرفة الآخرين.

طبق هايك حجة «الجهل» الخاصة به أيضاً لمهاجمة الأمل الخيالي في اقتصاد قائم على الإيثار الكامل. الفرد هو خبير العالم الأول فيما يريد. لا أحد يعرف أفضل منه، ولا أحد آخر يستطيع أن يحكم أفضل منه على آثار الخيارات البديلة عليه في تحقيق ما يريد. لذا، ينبغي أن ينظر الناس إلى ما هو أبعد من مصالحهم الشخصية. إذا سعى الجميع لتحقيق «المصلحة العامة»، فعليهم أن يعرفوا الكثير عن غيرهم كما يعرفون عن أنفسهم. قد تقع جيل، وهي امرأة ورعة، في حب جاك، الذي لم تقابله من قبل، ولكن كيف يمكنها تعرّف ما يريد ومقدار ما يوليه من قيمة لما يريد؟ افترض أن جيل وجاك من المؤثرين. جيل تبيع منزلها. منذ أن أحببت جاك، وهي تريد أن تبيع المنزل له مقابل ١٠٠٠٠٠٠ دولار فقط. بما أن جاك يحب جيل، فهو لا يجرؤ على دفع هذا المبلغ القليل مقابل المنزل، لذا يعرض ٢٠٠٠٠٠٠ دولار. ترفض جيل وتعرض أن تقبل ١١٠٠٠٠٠ دولار. يشعر جاك بالإهانة لرفضها هديته، ويصر على دفع ٢١٠٠٠٠٠ دولار. إننا لا نعرف أين سينتهي هذا، وهذا بالضبط ما يقصده هايك. لا تظهر مؤشرات السوق، ويفقد المجتمع القدرة على تحديد الموارد الشحيحة؛ لأنه

لا أحد يقر بمقدار القيمة التي يوليها للمنزل. وكما قال آدم سميث: «من خلال سعيه وراء مصلحته الشخصية فهو يحسن من مصلحة المجتمع بطريقة أكثر فعالية مما لو كان يقصد أن يحسنها عمدًا. لم أر قط خيرًا يتحقق على يد من يسعون للمتاجرة من أجل المصلحة العامة.»¹⁷

تأثر منطق هايك بأستاذه لودفيج فون ميزس، الذي عارض الاشتراكية عام ١٩٢٠ من منطلق أنه لا توجد حكومة تستطيع أن تقوم بجميع الحسابات اللازمة لتنظيم اقتصاد كفاء. كان فون ميزس رائد المدرسة الاقتصادية النمساوية، التي اعتنقت مبدأ عدم التدخل، والتي تشككت للغاية في النماذج الرياضية. ولأن فون ميزس آمن بأن الحقائق الاقتصادية بديهية وتعارض النماذج المبنية على البيانات الواقعية، لم تلق آراؤه رواجًا حتى وقت قريب. اليوم يحاول النمساويون الجدد أن يتوسعوا في عمله وأعمال أساتذته في فيينا، كارل منجر ويوجين فون بوم بافرك.

سار ميلتون فريدمان على نهج سميث/هايكل. إذا قرأت كتابه «حرية الاختيار»، فسترى صورة لفريدمان على الغلاف الأمامي ممسكًا بقلم رصاص في يده؛ لا ليرمز إلى عمله بالكتابة، بل إلى مبادئ آدم سميث الاقتصادية. يقول فريدمان إنه لا يوجد شخص بمفرده، ولا حتى عالم حاصل على جائزة نوبل، يستطيع أن يصنع قلم رصاص. فبالجرافيت الآتي من سريلانكا والمحاة المصنوعة من زيت بذرة اللفت وكلوريد الكبريت في إندونيسيا، والخشب الآتي من أوريجون والتجميع في ويلكس بار ببنسلفانيا، يكون القلم الذي يتكلف ١٠ سنتات منتجًا للسوق العالمية.

(٧) موضوع الإنسان العادي

مع أن سميث أطرى على التجارة الحرة وأهداف التجار باستمرار، فإنه لم يكن أجيرًا لدى البرجوازيين. فكتاب ثروة الأمم يمتلئ بنقد التجار. ولم يكن مقصودًا على الأثرياء. لقد أطرى سميث على التجارة الحرة وتقسيم العمل؛ لأنه كان مقتنعًا أنها ستساعد الإنسان العادي أكثر حتى من الأمير:

دون مساعدة وتعاون الآلاف، لن يستطيع حتى أدنى الناس شأنًا في المجتمع أن يحيا... وبالمقارنة، في الواقع، بمظاهر الترف

لأعظم الأشخاص، فإن معيشتهم تبدو دون شك بسيطة وسهلة للغاية، ومع هذا فقد لا تفوق معيشة الأمير الأوروبي كثيراً معيشة فلاح كادح ومقتصد، مثلما تفوق معيشة هذا الأخير معيشة ملك من ملوك أفريقيا؛ السيد المطلق لحياة وحرية عشرة آلاف من الهمج العراة.¹⁸

يشير سميث، وأتباعه من بعده، باعتزاز إلى أنه في ظل نظام السوق، حتى الفقراء والعاجزون سياسياً يمكنهم الازدهار. وفي المقابل، في ظل النظم الموجهة مركزياً، ستحدد القوى السياسية الموقف الاقتصادي: فقط أصدقاء الملك والسادة هم من يمكنهم أن يصبحوا أغنياء. مرة أخرى، يستفيض ميلتون فريدمان في شرح نقطة سميث عن الرأسمالية والحرية، قائلاً إن نظام السوق يقلل من فعالية التمييز العنصري أو العرقي؛ لأن المستهلكين يشترون ممن يقدم أفضل الأسعار، وليس ممن يقدم الصلاة الصحيحة أو لون البشرة المناسب. وعلى الجانب الآخر، يشير إلى أنه في ظل النظام الاشتراكي، فإن أي فرد في مجموعات الأقليات يجب أن يكسب الخطوة لدى المخطط السياسي من أجل أن يتقدم.¹⁹

تبقى معتقدات فريدمان مثيرة للجدل، وقد قدم منتقدوه أمثلة كثيرة مضادة، تشير على سبيل المثال إلى أن المديرين التنفيذيين للشركات يرقون العمال من الأقليات فقط إذا حققوا نتائج عالية في المتغيرات «غير الفنية»؛ مثل «القدرة على القيادة» و«الشخصية». علاوة على ذلك، يصر النقاد على أن القوة الاقتصادية يمكن أن تترجم إلى قوة سياسية من خلال التبرعات للحملات الانتخابية، وهو ما يترك الفقراء دون صوت سياسي. يقبل فريدمان النقطة الأخيرة، لكنه يردّها مرة أخرى إلى منتقديه عن طريق الدعوة لإيجاد حكومة أصغر تحجم عن التدخل في معظم الأحداث الاقتصادية. وتشتعل المناقشات وتتزايد الكتابات في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أن سميث كان واثقاً من أنه يعرض أسرار تعاظم الثروة، فإنه لم يكن يهدف لإرساء مجموعة من التعاليم التي لا تخطئ. لقد اعترف عن طيب خاطر ببعض عيوب تقسيم العمل، ومرة أخرى، أثبت أنه مهتم بما هو أكثر من التكاليف والفوائد. تذكر أن شغفه الأول

كان الفلسفة الأخلاقية. يخشى سميث، المؤمن بتأثير الظروف المادية على العقل البشري، من أن خط التجميع يمكن أن يسلب العمال ذكاءهم وروحهم: «الرجل الذي قضى حياته كلها في أداء العمليات البسيطة، التي تكون تأثيراتها دائماً واحدة ... لا تتوافر له الفرصة لتوسيع مداركه، أو ممارسة ملكة الابتكار لاكتشاف وسائل لإزالة الصعوبات ... إنه، بطبيعة الحال، يفقد عادة الاجتهاد، ويصبح غيبياً وجاهلاً لأقصى درجة يمكن أن يكون عليها إنسان.» وفي واحدة من لحظاته الأبوية، أوصى سميث بالتعليم العام كعلاج لبلادة العامة، وذلك لأن العمال المتعلمين أكثر ميلاً للابتكار وتدريب عقولهم أثناء أداء المهام البدنية. قال سميث: «مقابل نفقات ضئيلة للغاية يمكن للعامة أن يسهلوا، ويشجعوا، وحتى أن يفرضوا على الناس جميعهم، ضرورة تلقي الأجزاء الأكثر أهمية من التعليم.»²⁰

عند هذه النقطة دعونا نلخص كتاب ثروة الأمم: لقد رأى آدم سميث أن العمل هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، الذي تزداد سرعته عندما: (١) يزداد مخزون العمل. (٢) يقسّم العمل. (٣) تزداد جودة العمل عن طريق الآلات الجديدة. وما دامت أفكار الاستثمار والابتكار المثمرة الجديدة استمرت في الظهور من الخيال، وما دام التبادل الحر مسموحاً به، فسوف يستمر النمو الاقتصادي، وأهم من أي شيء أن المجتمع بوجه عام سيتمتع بمستوى معيشي أعلى. لقد أعاد الفائز بجائزة نوبل الاقتصادي بول صامويلسون، الذي تملأ خلافاً مع ميلتون فريدمان مجلدات كاملة، بإعادة اختبار نظريات آدم سميث عن النمو الاقتصادي مستخدماً تقنيات رياضية حديثة، ووجد أنه إذا «استمرت الاختراعات في الحدوث ... فسوف تتعدى معدلات الأرباح والأجور الحقيقية المعدلات الحالية». لقد أعلن صامويلسون بعد تحليل ذلك الفكر بأدوات عصرنا الحديث عن الاكتشاف السعيد الذي توصل إليه آدم سميث بنجاح منقطع النظير.²¹

(٨) السياسات والتطبيق

لم يكن آدم سميث منظرًا منعزلاً عن الواقع. لقد أراد العالم أن يتبع قواعده، وقد واجه باستماتة السياسيين وأصحاب النفوذ. لقد شعر

بالابتهاج الشديد عندما أخذ رئيس الوزراء بيت بنصيحته، أو عندما اقتبس رئيس الوزراء فوكس كلماته. وسامح فوكس على اقتباسه مقولاته الشهيرة دون قراءة أي من أعماله.

تمنى الرئيس هاري ترومان أن يجد اقتصاديًا يعطيه رأيًا ثابتًا. لماذا؟ لأنه «سئم بشدة» من الاقتصاديين الذين يقولون «من ناحية، يمكننا أن ... لكن من ناحية أخرى ربما ...» لم يكن آدم سميث من هؤلاء؛ إذ كان يشير بثقة إلى أفضل السياسات التي على الحكومة أن تتبعها. لقد حذر المشرعين من أن المصالح الخاصة ستعيق العناصر التي تزيد من ثروة الأمم. وينبغي أن يستمر تحذيره في التردد في البرلمان والهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم. إن منهج السوق الحرة الذي يدعو إليه سميث في الاقتصاد لا يمكن وصفه بالتفاؤل الساذج، على غرار شخصية د. بانجلوس، التي ابتدعها فولتير، الذي يعيش «في أفضل عالم ممكن» على الرغم من الأدلة المناقضة التي تحيط به. وعلى الجانب الآخر لم يكن أيضًا، حسب تعبير ويليام سافير البلاغي (الذي أورده على لسان شخصية سبيرو أجنيو)، من دعاة «حديث السلبية المترف». بدلاً من هذا فقد لاحظ سميث العوائق وأوضح كيفية تجنبها. دعونا ننظر إلى عدد من الاهتمامات السياسية.

قيود التجارة الداخلية: تذكّر نظام السوق التنافسي المذكور سابقًا، حيث تتحدد الأسعار على أساس تكلفة الإنتاج مضافًا إليها العائد الطبيعي على الاستثمار. لقد رأى سميث أن التجار أحيانًا يجنون أرباحًا عالية. لماذا لم ينجح نموذجه؟ أوضح سميث سيناريوهين مختلفين لتفسير تلك الأرباح العالية.

في الحالة الأولى لا يستطيع رجال الأعمال أن يدخلوا إلى الصناعة ذات الأرباح العالية للغاية بسبب الظواهر الطبيعية. على سبيل المثال، فقط الأرض القريبة من خيريث بإسبانيا هي التي تنتج العنب المناسب لصناعة خمر الشيري. فلا يمكن لرواد الأعمال الإنجليز أن يزرعوا كرمات العنب تلك حول قصر باكنجهام، حتى لو تطوعت العائلة المالكة بأن تعصر العنب بأقدامها الملكية. وبهذا يتمتع ملاك الأراضي بخيريث بأرباح عالية. وبالطبع، يستطيع رجال الأعمال أن يقنعوا الناس بشرب خمر البورت بدلًا منه، وهو ما قد يقلل الأرباح المبالغ فيها.

أما الحالة الثانية التي أشار إليها سميث فهي أكثر ضرراً. قد تستمر الأرباح غير الطبيعية عندما تتحد مجموعات التجار الصغيرة للحفاظ على غلاء الأسعار. كتب سميث: «نادراً ما يتحد من يعملون في نفس التجارة معاً، حتى بغرض المرح أو التسلية، ولكن ينتهي الشقاق بينهم بتأمرهم على العامة، أو في بعض الحالات رفع الأسعار.»²² يرى سميث أن التكتلات الشيطانية التي تحدث بين التجار لا تكون عادة قوية؛ لذا فإنها تستعين بالحكومة لكي تقوم بما تعجز عنه من أفعال. عادة ما يفشل تأمر هذه التكتلات في منع دخول السوق، إلا إذا دعمتها الحكومة. أطلق سميث وابلًا من الاستفسارات حول الكثير من القيود المتناقضة التي تحد من التجارة وتقسيم العمل لمصلحة مجموعات بعينها. لقد خنقت قوانين التدريب والنقابات المهنية المنافسة. ووصف سميث إحدى النتائج السخيفة لهذه القوانين: فلا يمكن لصانع الحافلات قانوناً أن يصنع عجلات لحافلاته، ولكن يمكن لصانع العجلات أن يصنع حافلات ليضعها على العجلات الأربع التي يصنعها. فإذا استطاع صانع العجلات أن يمنعوا المنافسة باستخدام القانون، يمكنهم المطالبة بأسعار عالية. إلى جانب قانون التدريب، انتقد سميث أيضاً قانون الفقر الإنجليزي (الذي وفقه تُقدّم الإعانات للفقراء)؛ فلكي يحصل الفقراء على الإعانات، عليهم أن يلبوا متطلبات الإقامة، التي تعني أنهم لا يستطيعون أن ينتقلوا من صناعة إلى صناعة بسهولة، أو من مدينة إلى مدينة كلما تغيرت متطلبات العمالة. لقد هاجم سميث بشدة الاحتكارات المصرح بها من جانب الحكومة، التي عن طريق «جعل السوق فارغاً من البضائع على الدوام، وعدم تلبية مطالب العملاء بفعالية، تمكّن المحتكرين من بيع منتجاتهم بأسعار تزيد على الأسعار الطبيعية، وأن يزدوا من ... أجورهم أو أرباحهم».²³

وكيف ووجه خوف سميث من التآمر على هذا الجانب من المحيط الأطلسي؟ منذ أيام منع الاحتكار في عهد تيودور روزفلت، أصبحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بالاحتكار وندرة المنتجين (مجموعة صغيرة من الشركات تسيطر على صناعة كاملة) أكثر من قواعد

التدريب، التي لم تلق في أمريكا نفس الشعبية التي لاقتها في أوروبا. لقد خشي الاقتصاديون والسياسيون الأمريكيون أن تحمي المؤسسات الكبيرة أنفسها من المنافسة وتبحث عن الأرباح العالية. لذا رفعت الحكومة قضايا على آلاف المؤسسات، التي قاومت بعنف في المحاكم، وقاضتهم بتهم تثبيت الأسعار وتعطيل المنافسة، وذلك وفق قانون شيرمان لمنع الاحتكار وقانون كلايتون. هذا إضافة إلى محاولة وزارة العدل منع دمج المؤسسات. خلال السبعينيات، أكد بعض الاقتصاديين وأساتذة القانون، خاصة الطلاب السابقين بجامعة شيكاغو للأساتذة ميلتون فريدمان وجورج ستيجلر وريتشارد بوزنر، على أنه ما دام يعد تثبيت الأسعار جريمة، فإن «تكبير» العمل من خلال الاندماج قد لا يكون كذلك؛ لأن التكبير لا يمنع بالضرورة الدخول للسوق وقد يعزز، في حقيقة الأمر، من كفاءة السوق.

علاوة على ذلك، أصر العديد من العلماء المعاصرين على أن مانعي الاحتكار ينظرون إلى السوق من وجهة نظر ضيقة للغاية؛ فالمنافسة الحديثة تشارك بها مؤسسات أجنبية، وليس فقط محلية، وكدليل على ذلك، يمكنهم أن يشاروا إلى فشل شركة جنرال موتورز في الثمانينيات في مقابل انتصار هيونداي، شركة السيارات الكورية التي في خلال أشهر معدودة من وصولها السوق الأمريكية توجهت رأسًا إلى ديترويت وأثرت بالسلب على تقارير ميزانيات جنرال موتورز. وفي مجال أجهزة الكمبيوتر الشخصية، تحدى مستثمرو الجراجات الذين أسسوا مؤسسات سميت بأسماء الفاكهة عمالقة السوق مثل آي بي إم وهاني ويل. ومن قبيل المفارقة أن حاسبات أبل بدأت في بريطانيا كمنتج مستورد أمريكي متواضع وأصبحت في موضع القيادة، وتحاكيها شركات حديثة العهد وأكثر تواضعًا مثل «أبريكوت كمبيوترز».

في خطبة ألقاها ستيف جوبز في حفل تخرج في ستانفورد، استعاد ستيف ذكرى تركه للكلية في طريقه لتحدي آي بي إم: «لم تكن لدي غرفة نوم، لذا فقد نمت على الأرض في غرف أصدقائي. كنت أعيد زجاجات الكوكاكولا للحصول على خمسة سنتات أشتري بها الطعام،

وكان عليّ أن أسير لمسافة سبعة أميال كل ليلة أحد لأحصل على وجبة واحدة جيدة كل أسبوع في معبد هاري كريشنا. لقد أحببت هذا. ومعظم الأخطاء التي وقعتُ فيها باتباع فضولي وحماسي صارت لا تقدر بثمن بعد ذلك.»²⁴ ظلت وزارة العدل تهاجم أي بي إم لمدة ٣٠ عامًا، لكن تطلّب الأمر طالبًا متسرّبًا من دراسته مثل ستيف جوبز، وليس أحد محاميي الاحتكار الرسميين، لخلق منافسة أكثر احتدامًا.

تحت تأثير اقتصادي «مدرسة شيكاغو»، أعاققت إدارتا ريجان وبوش عددًا أقل بكثير من الاندماجات من أسلافهما، ولهذا فقد لاقتا نقدًا أكثر بكثير. وبدلًا من هذا فقد هاجمتا تثبيت الأسعار. نادى منتقدو مدرسة شيكاغو بأن تثبيت الأسعار من أعراض تكبير الأعمال، وسرعان ما ستتسبب الاندماجات التي سمحت بها إدارة ريجان في خلق تكتلات.

ظهر عدد قليل من التكتلات، وفي الحقيقة، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تنافسًا مما كان من قبل. لكن لا تزال بعض مناطق الضعف موجودة. في الأعوام الأخيرة، كانت أكثر قضايا مكافحة الاحتكار سخونة هي التي أقامتها وزارة العدل على شركة مايكروسوفت. فقد ادعى مشرعو مكافحة الاحتكار الحكوميون أن احتكار شركة مايكروسوفت لنظم تشغيل الحاسب مكنها من أن تمنع منتجات منافسيها من الوصول للعملاء. وقد شبه الكثير من الصحفيين مؤسس شركة مايكروسوفت بل جيتس بجون دي روكفيلر، زاعمين أنه عن طريق احتكار نظم تشغيل الكمبيوتر، تمكن جيتس من التصرف مثل شركة ستاندرد أويل عندما احتكرت سوق البترول. وقد فرح خصوم مايكروسوفت عندما قام أحد مفكري مدرسة شيكاغو الرواد، القاضي السابق والأستاذ بجامعة يال روبرت بورك، بإصدار رسالة يهاجم فيها المحتكرين. وبعد مقطع مصور درامي لبل جيتس، أغنى أغنياء العالم، يتململ في جلسته في منصة الشهود، سوّت مايكروسوفت القضية مع وزارة العدل. ومما جعل خصوم مايكروسوفت يشعرون بالندم هو أن التسوية لم تجبر الشركة على إفشاء سر شفرات برامجها، ولا أن تمنعها من ربط

برامجها الجديدة بنظام التشغيل ويندوز الذي ابتكرته. في الحقيقة، كل ما فعلته التسوية هو إجبار مايكروسوفت على «مشاركة» واجهة برامج المستخدم مع الآخرين. في أحيان كثيرة، بينما المحامون يتناقشون في قاعات المحاكم، تتسبب الطفرات التكنولوجية الحديثة في جعل الحلول التي تتوصل لها المحاكم متأخرة وعديمة الجدوى.

إن المفارقة العظمى ظاهرة بالفعل. فطوال الجزء الأكبر من القرن العشرين أعلن عدد من الاقتصاديين البارزين أمثال جوان روبنسون وإدوارد شامبرلين وجون كينيث جالبريث أن عالم آدم سميث البسيط القائم على المنافسة الشريفة أصبح أقل أهمية مع مرور السنين وتضخم المؤسسات. لكن لا يزال العديد من الاقتصاديين هذه الأيام يصرون على أنه بسبب المنافسة العالمية تصير رؤية آدم سميث أكثر تألقاً وأهمية كل يوم!²⁵

قيود التجارة العالمية: كتب سميث: «ما يعد حصيماً في إدارة أي عائلة صغيرة، يندر أن يعد حماقة في إدارة مملكة عظيمة.»²⁶ بعد إثبات نظرية الميزة المطلقة، هاجم سميث بشدة التجار والحكومات المطالبين بالحماية من المنتجين الأجانب. فمن خلال التعريفات أو الأنصبة، أجبرت الحكومة المستهلكين على تقديم العون المالي للتجار؛ لأن المستهلكين بهذا يدفعون أسعاراً أعلى من المطلوب. دون المنافسة الأجنبية سيرفع التجار المحليون أسعارهم وأرباحهم. تبدو القوى التي تحارب التجارة الحرة «كما لو كانت جيشاً هائلاً ... يخيف الحكومة، وفي العديد من الحالات يخيف المشرعين». تألم سميث عندما كوفئ المسئولون الذين عارضوا التجارة الحرة بالدعاية المتملقة، في حين لم يلقَ من دافعوا عن المصلحة العامة سوى الإهانات وتشويه السمعة.²⁷

تكثر التشابهات المعاصرة، لكن التحسين الذي أضافه ريكاردو على نظرية سميث يقترح أن نؤجل المناقشة. وحتى إذا قبلنا نظرية سميث الأساسية، فهل يسمح هو بوجود استثناءات للتجارة الحرة؟ نعم، لكن ليس الكثير. لقد فكر في حجة «الصناعة الوليدة» ورفضها؛ هذه الحجة التي تطالب بفرض تعريفات «مؤقتة» فقط خلال أعوام

تطور الصناعة الأولى. اعتنق ألكساندر هاملتون فكرة الصناعات الوليدة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد بضع سنوات، وبعدها بمائتي عام احتضنت اليابان صناعة أشباه الموصلات الوليدة. لقد شكك سميث في أن تستجمع الحكومة الإرادة السياسية لإزالة الإعانات الحكومية بمجرد أن تنضج الصناعة. ستتعلم الصناعة أن تتذمر كالأطفال على الرغم من بلوغها النضج. وفي صورة جديدة من هذه الحجة، سوف ترغي الصناعة وتُزِيدُ كمواطن خرف يطلب المساعدة لمواجهة المنافسة. وقد طالبت صناعة الصلب الأمريكية بالحماية على كلا الأساسين؛ أولاً كشخص هرم، ثم بعد ذلك كوليّد جديد. لكن من الممكن أن تكون حماية صناعة الصلب بحد ذاتها ضارة؛ لأنها تزيد من أسعار كل شيء من غسالات الأطباق إلى شاحنات القمامة، وتضعف صادرات الآلات الأمريكية.

في عام ٢٠٠٢ أغلق الرئيس بوش الأبواب في وجه مصدري الصلب الأجانب، عن طريق رفع الضرائب على مبيعاتهم لمصانع السيارات الأمريكية من ٨ إلى ٣٠٪. وقد شعر صناع الماكينات سريعاً بأنهم وقعوا بين المطرقة والسندان، حيث ارتفعت أسعار الصلب الأمريكي ما بين ٣٠ و ٥٠٪ فوق أسعاره في اليابان وأوروبا. قال المتشائمون إن بوش فعل ذلك لكي يشتري أصوات عمال الصلب في الولايات المتذبذبة مثل أوهايو وفيرجينيا الغربية وبنسلفانيا. وبعد أن حكمت منظمة التجارة العالمية بعدم قانونية هذه التعريفات في عام ٢٠٠٣، تراجع بوش وألغى التعريفات، ولكن بعد أن أذى مستهلكي صناعة الصلب الأمريكيين، وحث الأوروبيين على التهديد بمقاطعة برتقال فلوريدا.

لم يتعاطف سميث مع التعريفات المفروضة انتقاماً من سياسة الحماية الاقتصادية التي تتبعها دولة أخرى؛ إذ إن التعريفات التآرية لا تفعل شيئاً سوى الخلاص من المزيد من ثروات العالم المحتملة. بالطبع الانتقام الناجح الذي يقنع المعتدين الأصليين بالتراجع أمر جيد. لكن كيف يمكن للمرء أن يعلم مسبقاً هل التعريفات التآرية ستؤدي إلى تعريفات ثالثة أم لا. لقد تعمق الكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات لأن الأمم أصدرت تعريفات عالية لينتقم بعضها من بعض.

يقول سميث: «لكي نحكم على قدرة تلك الأعمال الانتقامية على إحداث مثل هذا التأثير، ربما لا يمت الأمر بصلة إلى علم التشريع ... بقدر ما يتعلق بمهارة هذا الحيوان الماكر المخادع، الذي يدعو العامة رجل الدولة أو السياسي.»²⁸ ومع أن الولايات المتحدة تحمي بوضوح صناعات بعينها، فإن السياسيين والاقتصاديين غالبًا ما يرون في اليابان المنتهك الأكبر لمبادئ التجارة الحرة.

هناك تقنيتان انتقاميتان تستحقان الذكر. بما أن اليابان تحمي صناعاتها من خلال تشريعاتها، فقد اقترح الاقتصادي من جامعة هارفارد هنري روسوفسكي أن الواردات اليابانية تدخل إلى الأراضي الأمريكية عن طريق موظفي الجمارك في بويسي بولاية أيداهو. سوف يزيد روسوفسكي من عدد الموظفين، وسيزيد عدد ساعات عملهم من التاسعة وحتى الخامسة، بحيث يعملون كل يوم اثنين، في الشهور التي تنتهي بحرف «ر». في حالة أخرى، أصر جون كونولي، حاكم تكساس السابق، خلال حملته من أجل الترشح الرئاسي عن الحزب الديمقراطي عام ١٩٨٠ أن أمريكا في حاجة إلى معايير أقوى. وقد اقترح منع الواردات اليابانية من دخول الولايات المتحدة، موجهًا حديثه لليابانيين قائلاً إنهم ينبغي أن «يستمعوا إلى مسجلات سوني الخاصة بهم، وأن يجلسوا في سياراتهم التويوتا على أرصفة موانئ يوكوهاما». وقد حصل كونولي، الذي أنفق الملايين على حملته الانتخابية، على عدد أصوات في الولايات المتحدة مساوٍ للذي كان سيحصل عليه في يوكوهاما.

في أحيان قليلة فقط أذعن منطق آدم سميث عن التجارة الحرة لمطالب أنصار حماية التجارة الوطنية. فقد سمح، على سبيل المثال، بتعريفات تعادل الضرائب الداخلية على المنتجات المحلية. وقد تقبل أيضًا الدعاوى المطالبة بفرض تعريفات لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني عن طريق الاعتراف بأن بريطانيا تحتاج إلى صناعة بناء سفن جيدة. ومع هذا فقد أصر على أن مثل هذه الحماية تعرض «نمو الثروة» للخطر. إذا لم يكن على الحكومة أن تحمي صناعاتها، أو تنظم العمالة، أو توزع الدعم على التجار، فما الذي عليها فعله؟ متى سيزيل سميث

الأغلال عن يد الحكومة الظاهرة؟ حدد سميث الدور المناسب للحكومة؛ أولاً: توفير الدفاع القومي. ثانياً: إقامة العدل من خلال نظام المحاكم. ثالثاً: الحفاظ على المنشآت العامة والموارد؛ كالطرق والقنوات والكباري ونظام التعليم وحفظ كرامة السيادة القومية.

(٩) الظهور الثاني

إن من ارتدوا ربطات العنق التي عليها صورة آدم سميث عام ١٩٨٠ آمنوا إجمالاً بالحد من سلطة الحكومة القومية، والإقلال من برامج الرفاهية الاجتماعية، والإقلال من ضوابط الأسعار الحكومية، والإقلال من المساعدات الفيدرالية والتدخلات في شئون الحكومة المحلية، وأن السوق الحرة هي ما ستمد المواطنين بكل ما يرغبون به في الحياة. عندما تولى رونالد ريجان الرئاسة عام ١٩٨١، كان كبير مستشاريه الاقتصاديين يقول له مازحاً باستمرار: «لا تقف ساكناً. ألغ الإشراف الحكومي على شيء ما.» بالرغم من أن النزعة إلى إلغاء الإشراف الحكومي بدأت في عهد إدارة كارتر عن طريق قانون إلغاء إشراف الحكومة على الخطوط الجوية عام ١٩٧٨، فإن ريجان هو من سرّع بهذه العملية، تاركاً أسعار الغاز الطبيعي والبتروول والخطوط الجوية تحت رحمة اليد الخفية، مع التخلي عن إرشادات كارتر بشأن الأجور والأسعار.

ومع انتصارات ريجان الأولى، فإن جهود إلغاء الإشراف الحكومي قد ترنحت عندما بدأ المهتمون الكبار بالأعمال البحرية والشحن والبناء في مواجهة الإدارة. في عام ١٩٨٣ أحالت إدارة ريجان القوة العاملة إلى مشروع «الإعانة التنظيمية»، الذي كان يترأسه حينئذ نائب الرئيس بوش. بعد فترة الرئاسة الأولى لريجان، وجدت قوى إلغاء الإشراف الحكومي المزيد لتبتهج به في موسكو أكثر من واشنطن. صناعة القنوات التليفزيونية المشفرة، على سبيل المثال، أشرف عليها الكونجرس، ثم ألغى إشرافه عليها مرة أخرى، بناءً على غضب الناخبين من تصنيف هذه القنوات. قاتل قطاع البنوك بنجاح من أجل الحصول على حريات جديدة للارتباط بشركات السندات، وظلت الحكومة الفيدرالية تراقب الوضع أثناء إطلاق القطاع

الخاص لخدمة الإنترنت. عن طريق فتح الكثير من القطاعات للمنافسة الشرسة، أجبرت الحكومة الشركات الأمريكية على أن تصبح مرنة وقوية، وهي السمات التي خدمتها جيدًا في السوق العالمية. وفي التسعينيات، لم تكن الشركات الأوروبية واليابانية على استعداد لمواجهة مثل هؤلاء المنافسين الرائعين، وبهذا حصلت الشركات الأمريكية على حصتها من السوق العالمية.

عادة ما يشير معارضو إلغاء الإشراف الحكومي إلى أن دولاً كالسويد وكندا تتمتع بإشراف حكومي أعلى من الولايات المتحدة، ومع هذا تحصل العائلات هناك على قدر المال نفسه ويبدون سعداء. ولهذا فقد حاجوا بأن الضوابط الحكومية لا تعوق بالضرورة النمو الاقتصادي. وقد ردت «مقالة باكولز» على هذه الفكرة عندما أكد أن اقتصاداً غير خاضع نسبياً للضوابط الحكومية كالاقتصاد الولايات المتحدة سيتمكن من تقديم ابتكارات قابلة للتسويق أكثر من اقتصادات دول أخرى. ونتيجة لهذا، فإن الدول ذات الضوابط الأعلى تستفيد من السوق الأمريكية عالية المنافسة. على سبيل المثال، طُورت شبكة الإنترنت في أمريكا، لكن أصبح المستخدمون من جميع أنحاء العالم يستخدمونها. ويستخدم الطلاب في التبت المعالجات الدقيقة التي طورتها شركة إنتل في سانتا كلارا بكاليفورنيا. ولو كانت الشركات الأمريكية مقيدة بقدر الشركات بالتبت، فربما لم يكن لشبكة الإنترنت أو المعالجات الدقيقة فائقة السرعة لتخترع من الأساس. ومن ثم، المقارنة ببساطة بين المستويات الاقتصادية للدول تتجاهل تأثيرات الفائض حين تعبر الأفكار والتقنيات الحدود، منبعثة عادة من الاقتصادات الأكثر حرية. قال أندي وار هول إنه في المستقبل سيحظى كل شخص بخمس عشرة دقيقة من الشهرة. لكن آدم سميث ظل شهيراً لأكثر من قرنين من الزمان. كيف نتذكره؟ في أكثر عصور الحضارة الغربية ثورية، عندما أربكت اضطرابات العصيان المدني والثورات الفكرية والنمو الاقتصادي الشديد رجالاً أقل قدرًا، أعاد آدم سميث النظام إلى العالم. إنه لم يخترع السوق، ولم يخترع الاقتصاد، لكنه عرّف العالم على السوق والاقتصاد. وقد ظل كتاب ثروة الأمم طوال ٧٥ عامًا يمد الاقتصاديين بجل ما يعرفونه عن الاقتصاد.

بعد مائتي عام من إصدار كتاب ثروة الأمم، شهدت أفكار سميث بعضًا جديدًا وعلا شأنها، لكن ما الذي حدث لسميث؟ لقد عاش سعيدًا للأبد. أقول هذا بصدق وأيضًا على سبيل التهكم. بصدق، لأنه اختلط بأكثر رجال عصره شهرة، ورأى كتابه يترجم إلى جميع اللغات الأوروبية تقريبًا، ونال التكريم في بريطانيا والقارة الأوروبية بأكملها، ورأى المسئولين الحكوميين يدونون الملاحظات باهتمام كلما تكلم. وعلى سبيل التهكم لأنه قضى ١٣ عامًا قبل وفاته في عام ١٧٩٠ يعمل في الحكومة كمفوض الملك للجمارك. لقد كان لينًا متسامحًا؛ بهذا ساهم في زيادة ثروة الأمم.





الفصل الثالث

مالتوس: المتنبئ بنهاية العالم والانفجار السكاني

يحكى أنه في عام ١٩٠٨، واجه فريق شيكاغو كابس فريق نيويورك جاينتس في المباراة الحاسمة لبطولة الدوري الوطني للبيسبول، وأثناء اللعب المثير في نهاية الشوط التاسع، فشل لاعب فريق جاينتس الذي يقف عند القاعدة الأولى — وهو لاعب شاب جيد — دون قصد في ملامسة القاعدة الثانية، مما دفع فريق جاينتس للاعتراض، وأعيدت هذه اللعبة. وانتهى الأمر إلى فوز فريق كابس باللقب بعد مباراة فاصلة.

كان ذلك اللاعب الشاب يدعى فريد ميركل، إلا أنه منذ تلك اللحظة وحتى وفاته، أُطلق عليه اسم جديد وهو ميركل الأحمق. وعلى الرغم من جسارته وجهوده النبيلة بعد هذه المباراة، لم يسقط عن نفسه ذلك اللقب أبدًا.

اليوم، بات الكل تقريبًا يعرف سيجموند فرويد، والزلات الفرويدية، والرموز الجنسية. وأي شخص متعلم ينكر معرفته بفرويد لا بد وأنه يكتفم أنه يعرفه.

توماس روبرت مالتوس، لم يلعب البيسبول ولم يرَ محللاً نفسيًا قط، إلا أن اسمه أصبح ذائع الصيت كاسم فرويد، ولحق به خزي غير مستحق، كخزي ميركل الأحمق؛ فقد أُلّف بايرون — الذي ربما كان في حاجة لمحلل نفسي أكثر من مالتوس — شعرًا يتحدث عنه، ويغني فيه الأطفال قوافي تسخر من مالتوس. وبعد عقود من وفاته، هاجمه ماركس

بشراسة. وبعد قرن من وفاته، مجد كينز مالتوس وتنبا بأننا في ذكراه المئوية الثانية «سنحيي ذكراه بتقدير غير منقوص». ولكن تقدير غير منقوص مقارنة بماذا؟

إذن، أي جريمة خسيصة ارتكب مالتوس ودفعت حتى شعراء الرومانسية من أمثال كولريديج إلى الرثاء قائلاً: «انظر إلى تلك الأمة العظيمة، إن حكامها وحكماءها يستمعون إلى مالتوس، فيا له من أمر محزن! حقاً محزن!»

في عام ١٧٩٨، بدد مالتوس الأحلام الرومانسية للأشخاص الذين كانوا ينظرون إلى القرن التاسع عشر بثقة خيالية، وقد حاكمته الصحف واتهمته بالتنبؤ بأن الزيادة السكانية سينتج عنها مستقبل ليس مليئاً بالسعادة ولكن بانفجار المجتمع وانحلاله. وفي عشية أول أيام القرن الجديد، كان مالتوس هو «هادم اللذات»، أو على الأقل كانت نظريته كذلك. ولد مالتوس في ١٣ فبراير عام ١٧٦٦ في روكري، حيث يقيم والده غريب الأطوار دانيال. وبعد ثلاثة أسابيع فقط من مولده، التقى بالرجلين اللذين لعبا دور الأب الروحي له؛ ديفيد هيوم وجان جاك روسو، اللذين كان دانيال مالتوس شديد الوله بهما. أظهر روبرت، كما كان يدعى، علامات النبوغ وهو في سن مبكرة، وسرعان ما بدأ في تلقي تعليم خصوصي، ثم كبر وصار شاباً فارح الطول وسيم الطلعة. وفي عام ١٧٨٤، التحق بالكلية اليسوعية بكامبريدج؛ حيث قرأ في الرياضيات والفلسفة وكان يستذكر دروسه ليكون رجل دين. ومثل آدم سميث، كان مالتوس معجباً بنيوتن، وقرأ بإمعان كتابه «المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية». ومع اهتماماته الفكرية وطموحاته العريضة للترقي في الرتب المقدسة، كان مالتوس ذا شعبية وخفيف الظل كأبي طالب في جامعة كامبريدج؛ حيث كان على استعداد لأداء أي تعبيرات أو أصوات كوميدية ساخرة. وكان يرتدي شعراً مستعاراً على شكل حلقات مجددة تصل إلى نهاية عنقه، وكان غالبية الأشخاص الآخرين يرتدون الشعر المستعار على شكل ذيل الحصان. وربما كان مالتوس أول من ابتدع هذا النمط من الشعر المستعار، الذي ظل الطلاب كلهم تقريباً يرتدونه لمدة عشر سنوات

لاحقة. والأدهى من ذلك أنه في حين كان الطلاب يرشون شعرهم المستعار باللون الأبيض، كان مالتوس يستخدم اللون الوردى؛ ربما كان غلامًا سابقًا لعصره.

قبل تخرجه في عام ١٧٨٨، نبه مدير الكلية اليسوعية مالتوس إلى أنه يعاني عيبًا في النطق ناتجًا عن شق في سقف فمه سوف يؤثر على فرصه في الترقى في الكنيسة. كان هذا على الرغم من فوز مالتوس بجوائز للخطابة باللغات اليونانية واللاتينية والإنجليزية من جامعة كامبريدج! تجاهل مالتوس النصيحة وتلقى الأوامر المقدسة على كل حال، وخدم لوقت قصير بكنيسة في أوكوود. وفي عام ١٧٩٣، عاد إلى الكلية اليسوعية في وظيفة زميل. وعلى الرغم من أنه لم يعد يكرس كل وقته للكنيسة، فإن الاقتصاديين ظلوا يطلقون عليه القسيس مالتوس، وربما يعود ذلك إلى أن صورة التشاؤم البيوريتاني تلائم نظريته السكانية أكثر من صورة الشخص العادي السعيد المرح. تذكر تعريف إتش إل مينكن للشخص البيوريتاني (المتزمت) وهو: الشخص الذي ينتابه شعور مؤرق بالخوف من أن هناك شخصًا ما، في مكان ما، في وقت ما، يلهو ويستمتع. من الناحية النفسية، قد نشعر بارتياح أكبر لتجاهل مالتوس وتحذيراته إذا ما صورناه على أنه شخص بيوريتاني.

(١) هدم الرؤية المثالية

اشتدت موجات الثورة مع عودة مالتوس إلى الكلية اليسوعية؛ ففي عام ١٧٩٣، أعدم الثوار لويس السادس عشر، وأعلنت الجمهورية الفرنسية الحرب على إنجلترا. على الرغم من هذه الظروف المفجعة، أعلن بعض الكتاب والواعظون أن هذه الظروف العصيبة سوف تجلب معها أشد الفترات التي عرفها الإنسان هدوءًا ومثالية منذ جنة عدن. وكان روسو — في وقت سابق — قد كتب عن تصوره للعالم المثالي، مشيرًا إلى أن الإنسان قد ولد سعيدًا وحرًا، ولكنه فسد بفعل المجتمع. وقد سخر فولتير من المذهب الطبيعي المفرط لروسو مبينًا أنه أثار لديه رغبة عارمة في المشي على يديه وقدميه وهو يقرأ عمله ذلك. لكن مالتوس رفض رؤية العالم المثالي.

وقد تمرد على نحو خاص على ويليام جودوين، وهو راهب بروتستانتي ومؤلف منشورات ومؤلف كتاب «بحث في مبادئ العدالة السياسية وأثرها في الفضيلة والسعادة العامتين» عام ١٧٩٣. كان جودوين يؤمن ببساطة بأن «الإنسان قابل للكمال، أو بعبارة أخرى، قابل للتحسن المستمر». (ربما لم تكن ابنته ماري شيلي، مؤلفة «فرانكنشتاين» متفقة معه في ذلك!) ونظرًا لأن «الحقيقة دائمة الوجود»، فإن الإنسان يستطيع تحويل نفسه إلى مخلوق أكثر ملاءمة للسعادة والتناغم مع جيرانه. يقول جودوين: «كل إنسان يسعى بحماس خيري الدافع لتحقيق الخير للجميع»¹ ووفقًا لادعاء روسو بأن تاريخ المجتمع المدني هو تاريخ لمرض الإنسان، تخيل جودوين انتهاء الحكومة والمحاكم والجريمة والحرب والكآبة والحزن حين يحقق الإنسان الكمال، بل تخيل أن بإمكان الإنسان القضاء على الموت والنوم؛ حيث يقول: «لن يكون هناك تتابع للأجيال ... وقبل أن نقضي على الموت، يجب أن نقضي على النوم، الذي هو صورة الموت. إن النوم أحد أكثر نقاط الضعف وضوحًا في الإطار البشري. إنه ... حالة شاذة ومضطربة للجسد»² وقد راودت مثل هذه الأفكار الخيالية إم كوندورسيه؛ الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسي، صاحب كتاب «ملخص للرؤية التاريخية لتقدم العقل البشري» الذي نشر عام ١٧٩٤. لقد أظهر كوندورسيه تفاوتًا لافتًا بالنسبة لشخص هارب من روبسبير، وسرعان ما قبض عليه لينام نومته الأبدية. أكثر ما أزعج مالتوس هو زعم جودوين ورئيس الأساقفة ويليام بالي أن الزيادة السكانية علامة جيدة؛ إذ إنها تعني المزيد من السعادة الشاملة. فقد صرح بالي بأن التضائل السكاني كان أعظم الشرور التي من الممكن أن تعانيها الدولة على الإطلاق. وبانتهاء القرن الثامن عشر، تزود العلماء ببيانات غير موثوقة تقدر أن تعداد السكان قد نما ببطء شديد خلال المائة عام السابقة، وأكد آخرون أن تعداد السكان قد تراجع بشدة. ونظرًا لأن القوة العاملة تدعم النمو الاقتصادي، قدم رئيس الوزراء ويليام بيت مشروع قانون بزيادة مبلغ إعانة الفقراء للأسر التي لديها أطفال، وهو النسخة السالفة لبرامج إعانة الأسر التي تعول أطفالاً التي نعرفها في عصرنا هذا.

وكما هو متوقع، اتفق الأب دانيال مالتوس في حبور مع تحالف جودوين وبالي وروسو الذي كان قد توفي حينئذ. لكن مع اتفاق مالتوس الأب مع هذا الفكر، فقد اختلف مالتوس الابن معه. تناقش الأب والابن، وتمشياً في الغابة، كل منهما يحاول إقناع الآخر بالاستنتاج الذي يفرضه المنطق. وفي النهاية — شاعرًا بالإحباط من خصمه الحالم ذي الرؤية القاصرة — كتب روبرت في عجلة وحقق شديدين «مقالاً عن مبدأ تعداد السكان وتأثيره على التطور المستقبلي للمجتمع»، مع ملاحظات على توقعات إم جودوين، وإم كوندورسيه وكتاب آخرين. حينئذ، رتب الأب — الذي دمعت عيناه لبراءة ابنه الفكرية — لنشر المقال دون ذكر اسم كاتبه.

(٢) النظرية المخيفة

مقالات قليلة للغاية هي التي فاقت هذا المقال ترويعًا. فلنتخيل أن كوكب الأرض يتقلص بسرعة رهيبه، بحيث تنقسم الأرض كل خمسة وعشرين عامًا إلى نصفين؛ نصف منهما يبقى في مداره والآخر يدور متجهًا إلى الشمس ليحترق ثم ينفجر. وهناك يُهرع الناس إلى النصف الذي سينجو، حاملين معهم الأطفال والآباء وكل ما يمكنهم حمله من ممتلكات أثيرة. والأسوأ من ذلك هو أنهم لا يعرفون أي نصف من الأرض هو الذي سينجو. نبوءة مالتوس كانت مختلفة قليلًا، إلا أنها ليست أقل ترويعًا؛ فبدلاً من نظرية انشقاق كوكب الأرض وانفجاره، يقول مالتوس إن تعداد السكان يتضخم وينتشر بسرعة رهيبه، لكن الموارد الغذائية تتزايد ببطء شديد. وبلاستعانة ببيانات من الولايات المتحدة مأخوذة من بنجامين فرانكلين، أكد مالتوس أن تعداد السكان يميل إلى التضاعف كل خمس وعشرين سنة. ومن الممكن بالطبع أن يتضاعف بشكل أسرع. في الواقع، اختار مالتوس أمثلة متحفظة نسبياً، إذ قال فرانكلين إن بعض القرى تتضاعف كل خمس عشرة سنة! ومع أن مالتوس لم يكن مزودًا بمعلومات موثوقة من فرانكلين بشأن الموارد الغذائية، فإنه استنتج أن إنتاج الغذاء لن يجاري تعداد السكان. فوفق ترجيحات مالتوس، يتزايد تعداد السكان غير المقيد بمعدل هندسي، وتتزايد الموارد الغذائية بمعدل حسابي.

ما الذي يعنيه كل من هذين المعدلين؟ المعدل الهندسي (أو المعدل الأسي) يعني ضرب الرقم باستمرار في ثابت، كالمضاعفة المستمرة على سبيل المثال. والمعدل الحسابي يعني إضافة رقم ثابت فحسب. يقدم لنا مالتوس مثالاً جيداً على هذا: إذا كان التعداد السكاني الآن هو مليار نسمة، فإن البشر سيتزايدون بمعدل ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، وستتزايد الموارد الغذائية بمعدل ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩؛ بحيث إنه إذا كان كل شخص — في البداية — يحصل على سلة غذاء، فبعد مائتي سنة سيضطر كل ٢٥٦ شخصاً إلى تقاسم ٩ سلات غذاء، وبعد مائة عام أخرى سيضطر كل ٤٠٩٦ شخصاً إلى تقاسم ١٣ سلة غذاء!

إن المعدلات الهندسية يمكن أن تكون مؤثرة ومفاجئة ومضللة إلى أقصى درجة، لكن تقديم القليل من الأمثلة قد يساعدنا في فهم ذلك. إذا أراد سكوت استعارة تليفزيون دينيس لمشاهدة نهائي بطولة دوري كرة القدم الأمريكي في الحادي والعشرين من يناير، ووعده بأن يدفع له بنسأ واحداً في الأول من يناير، على أن يضاعف هذا المبلغ كل يوم حتى بداية الدوري، فمعنى ذلك أن على سكوت أن يكون ثرياً جداً، أو أن يكون دينيس أحمق بما يكفي ليقبل مالا مزيفاً؛ إذ سيكون سكوت مديناً لدينيس بمبلغ ١٠٤٨٥٧٦ دولاراً عند بداية المباراة! أيضاً تضرب الفائدة المركبة في البنوك مثالاً على المعدلات الهندسية.³ تذكر قصة الهولندي الذي اشترى جزيرة مانهاتن من الهنود مقابل ما يقرب من ٢٤ دولاراً. لو أن الهنود أودعوا هذا المبلغ في حساب ذي فائدة مركبة، لاستطاع ورثتهم شراء الجزيرة مرة أخرى اليوم، بما في ذلك مبنى إمباير ستيت، ومركز لنكولن، وكل «التطويرات» الأخرى التي شهدتها الجزيرة منذ القرن السابع عشر. يمكن أن تكون الفائدة المركبة مضللة كذلك، كما سنرى في مثال أكثر حداثة. ففي عام ١٩٨١، مرر الكونجرس مشروع قانون بإنشاء حسابات التقاعد الفردية، التي تسمح للأفراد بإيداع مبالغ تصل إلى ٢٠٠٠ دولار سنوياً في صندوق لا تفرض عليه الضرائب حتى التقاعد. وعلى الفور ظهرت الإعلانات على صفحات الجرائد تعلن أن أي شاب في الخامسة والعشرين من عمره يمكنه أن يتقاعد ببساطة وفي حوزته أكثر

من مليون دولار من خلال ادخار ٢٠٠٠ دولار سنويًا فقط. وأظهرت الرسومات الدولارات تحلق في الهواء، بعد أن ضاعفتها الفائدة المركبة. إلا أن الإعلانات لم تظهر الصورة الحقيقية كاملة؛ فقد تعهدت البنوك بدفع نسبة فائدة قدرها ١٢٪ على مدار الأربعين سنة التالية، إلا أنها لم تخبر القارئ أنه إذا ما بلغ متوسط الفائدة ١٢٪ على مدار أربعين سنة، فإن معدل التضخم سيزداد بسرعة رهيبية على مدار أربعين سنة أيضًا، ملتهمًا معظم الربح. تخيل شابًا مقتصدًا انكفأ على مكتبه لأربعين سنة منقطعًا عن العالم الخارجي، ثم يتقاعد أخيرًا عام ٢٠٢١، ويبد مرتعشة يمسك بالإعلان المصفر الذي نشر عام ١٩٨١، ثم يتصل بموظف البنك ليعد له السيارة المصفحة التي ستجلب له كنزه. يخبره الموظف بأن حوالي ١٠ ملايين دولار وخطاطًا في انتظاره. يبكي الرجل من الفرح، فيستند إلى آلة إعداد المعجنات الخاصة به، ثم يسمع صوت تكتكة في الهاتف. يدخل صوت عامل الهاتف في الخط مقاطعًا ليقول: «من فضلك، أودع ٤٠٠ ألف دولار للحصول على دقيقة أخرى.»

لم تكن الاستنتاجات التي توصل إليها «مقال عن مبدأ تعداد السكان» جديدة تمامًا؛ سواء لمالتوس أو الآخرين؛ إذ إن فرانكلين وسير جيمس ستيوارت كان لهما مقالات سابقة في هذا الصدد، إلى جانب أن مالتوس كان قد عبر عن مخاوفه قبل عامين في مقال لم يجد من ينشره. يقول مالتوس: «لا أستطيع الاتفاق مع رئيس الأساقفة بالي الذي يقول إن أفضل مقياس لمقدار السعادة في أي بلد هو تعداد سكانها ... فالتعداد الحقيقي للسكان قد لا يكون إلا علامة على السعادة التي انتهت.» وحتى لو لم تكن أطروحة مالتوس أصيلة، فإن العبارات المصقولة والصور الصادمة التي تدعمها أظهرت براعة فنية راقية في فن الإقناع. استحوذ مالتوس على النظرية، واستحوذ معها على اهتمام بريطانيا بالكامل.

إذا ما انقسمت الأرض إلى نصفين مرة بعد أخرى، فسوف نرى اندفاعًا جنونيًا. ولكن ماذا سيحدث بالضبط حين يتعدى عدد الأفواه الموارد الغذائية المتاحة؟ قبل أن يتجاوز النمو الهندسي للتعداد السكاني المعدلات الطبيعية بوقت طويل، يقف نوعان من العوائق في طريقه: ضوابط

«إيجابية» وضوابط «وقائية». لم يكن مالتوس بالتأكيد يقصد بالضوابط «الإيجابية» شيئاً يعكس التفاؤل؛ إذ كان يقصد بها الضوابط التي تزيد معدل الوفيات. فما القوى الإيجابية التي يمكن أن «تحمينا» من معدلات النمو الهندسية؟ إنها الحروب، والمجاعات، والأوبئة. ها هو الموت الأسود يتربص في كل زقاق متأهباً لإنقاذنا. أيضاً يحمينا معدل وفيات الأطفال من الزيادة السكانية، وتطاردنا المجاعات بصفة مستديمة:

يبدو أن المجاعات هي المنقذ الأخير، مع أنها أكثر موارد الطبيعة ترويعاً. إن قوة تعداد السكان تفوق بكثير قدرة الأرض على إنتاج الكفاف للإنسان، وبالتالي لا بد للوفاة المبكرة أن تزور الجنس البشري بشكل أو بآخر. وتعد رذائل البشر أداة فعالة وقوية لتقليص عدد السكان؛ فهي رسل جيش الدمار العظيم، وهي دائماً تنهي المهمة الرهيبة بنفسها. لكن في حال فشلت في حرب الإبادة هذه، فإن مواسم الجفاف والأوبئة والأمراض والطاعون تتقدم في عرض مخيف لتحصد آلافًا وآلافًا من الأرواح. فإذا لم يحدث النجاح تتهاوى المجاعة الرهيبة المحتومة في مؤخرة الجيش. وبهجمة واحدة قوية، تجعل تعداد السكان معادلاً للموارد الغذائية العالمية.⁴

أما الضوابط الوقائية التي تخفض من معدلات المواليد فهي أقل قسوة، واحتمال حدوثها ضعيف. يرى مالتوس أنه إذا ما كبح الناس عواطفهم وتأخروا في الزواج، فسيكون ذلك أفضل حالاً. على أي حال، فإن إنجاب الأطفال يخفض المستوى المعيشي للأسرة، إلا أن مالتوس كان يرى أن الأمل من هذه الوسيلة ضعيف. كان مالتوس يتناقش مع الأشخاص المقتنعين بالفعل بنظريته؛ فمن قرءوا مقالاته ممن ينتمون للطبقات المتوسطة والعليا كانوا يقتنعون بحجته. لكن ما فرصته في إقناع الطبقات الدنيا، الذين دائماً ما يكونون أكثر ميلاً للتكاثر، بالإحجام عن الزواج أو الإنجاب؛ خاصة حين يشجع قانون الفقراء الأزواج على الإنجاب؟ لقد رسم مالتوس دورة متكررة توضح أن النمو السكاني المحكوم بواسطة

ضوابط طبيعية قاسية تجعل الأجور بالكاد في مستوى الكفاف؛ فإذا ما ارتفعت الأجور، فسيتجه العمال إلى إنجاب المزيد من الأطفال، مما يؤدي إلى عجز في الموارد الغذائية وانحدار حتمي في مستوى المعيشة.

وفي تصريح رائع له، يقر مالتوس بأن هذا السيناريو الذي وضعه ذو «لون كئيب». (هل من الممكن أن نسمي الأسود لوناً؟) فيما بعد عبّر مالتوس عن أسفه لأن محاولة «منع تكرار هذه المأساة يفوق قدرة الإنسان، للأسف!» لكنه مع ذلك حاول الحفاظ على ابتسامته وخفة ظله الأخلاقية. إن الحياة «نعمة مستقلة عن المستقبل ... ونحن لدينا كل الأسباب لنعتقد أن ليس في العالم شر أكثر من الضروري».⁵ إن الله وحده — وليس مالتوس — هو الذي أوجد نظرية مالتوس (أو فخ مالتوس) حتى يظهر البشر التعاطف ويتحلوا بالفضيلة.

كان تأثير المنشور مجهول الكاتب وبالأعلى رأس بالي وجودوين؛ إذ انصرف عنهم تابعوهم، مما جعل نظريتهما تبدو وكأن مجاعة فكرية قد ضربت عالمها المثالي. انصاع بالي واتباع من انصرفوا عن رؤيته، لكنّ جودوين قاوم، لكنّ على أساس ما قاله مالتوس، متخلصاً من أوهامه المثالية ومجادلاً بأن القيود الأخلاقية بإمكانها منع وقوع الكارثة. إلا أن الانتصار الأهم لمالتوس كان انتصاره على رئيس الوزراء بيت. فعلى الرغم من أن بيت وقف في عام 1796 يدافع بلباقة عن معونة الفقراء أمام البرلمان، فإنه بعد أربع سنوات تبني أطروحة مالتوس، وسحب دعمه ليمرر مشروع قرار جديدًا. حينئذ تبني بيت رأي مالتوس قائلاً إنه نظرًا لكون معونة الفقراء تشجع الفقراء على إنجاب الأطفال، فإنها سوف تعجل من موعد وقوع «الضوابط الإيجابية» التي ستحصد أرواح الآلاف. إن إزالة معونة الفقراء من السجلات العامة سيكون بمنزلة «المسكن»؛ إذ سيزيد من حوافز العمل ويقلل طلبات الحصول على الغذاء.

لا يمكن نعت مالتوس بأنه متحجر القلب كاره للفقراء؛ فمقاله يطن بالعبارات المتعاطفة التي تفيد بأن الفقراء هم أكثر من يعانون حين تعصف بنا الضوابط الإيجابية. وكما أكد كينز فيما بعد فإن الولع بالحقيقة والحب المميز للعمل من أجل المصلحة العامة هما ما قادا مالتوس

إلى استنتاجاته. ولكم كانت عضلات حلق بيت قوية ليبتلع كلماته التي صرح بها عام ١٧٩٦: «دعونا نجعل المعونة مسألة حق وشرف ... فهذه المعونة سوف تجعل من الأسرة الكبيرة نعمة وليست لعنة، إلى جانب أنها تميز بين هؤلاء الذين يوفرون لأنفسهم العيش الكريم بعملهم، وهؤلاء الذين — بعدما يثرون الوطن بعدد من الأبناء — يطالبون المساعدة والدعم»⁶

وبالرغم من دعم بيت هذا، فقد ظل مالتوس متشككًا بشأن المستقبل؛ فالنساء الجميلات والخمر يدفعون الرجال بشكل لا يقاوم إلى الرذيلة. وكما يعلم بعض الواعظين، فإن الكلمات كثيرًا ما تكون عاجزة حين يكون المستمعون واقعين في أسر الشهوة.

وبينما تبنت الدولة تحذير مالتوس، بدأ في الشعور بعدم الارتياح للمنهج العلمي غير الدقيق الذي استخدمه. فعلى أي حال، استند مالتوس في استنتاجاته العالمية الساحقة إلى معلومات متناثرة جاءت من مستعمرة سابقة. إضافة إلى ذلك، فإنه شعر أيضًا بعدم الارتياح للتشاؤم الحتمي الذي اصطبغ به كتابه؛ لذا بدا من الملائم أن يصدر نسخة معدلة منه. فشرع في إجراء بحث مرهق؛ فسافر إلى السويد والنرويج وفنلندا وروسيا، وحتى إلى فرنسا وسويسرا خلال عام ١٨٠٢، حين كانتا في حالة سلم مع إنجلترا. درس مالتوس السجلات والقوانين المدنية، وعرف أن النمسا وبافاريا لا تزالان تعملان بقوانين القرنين السابع عشر والثامن عشر التي كانت تمنع الفقراء من الزواج. وفي عام ١٨٠١، نشرت بريطانيا تعدادها الرسمي للسكان، الذي أدهش مالتوس، إلا أنه كان يدعم حجته. ووفقًا لهذا التعداد، فإنه خلال أواخر القرن الثامن عشر ازداد تعداد السكان بصورة مهولة، واعتقد البعض — قبل ذلك — أن الزيادة كانت بطيئة جدًا. قبل ذلك بنحو مائة عام، في عام ١٦٩٦، أخطأ رائد الإحصاء جريجوري كينج في تنبئه بأن تعداد السكان سوف يتضاعف خلال الستمئة عام التالية.

في عام ١٨٠٣، أصدر مالتوس طبعة جديدة كاملة من كتابه تحمل عنوانًا جديدًا أيضًا، وهو «مقال عن مبدأ تعداد السكان، أو رؤية لآثاره

الماضية والحاضرة على سعادة البشر، ودراسة لتوقعاتنا بشأن إزالة أو تخفيف المخاطر التي تنجم عنه». تلاشى الحديث عن آراء جودوين وكوندورسيه، وتلاشت معهما المناقشات حول النبوءة المثالية. واستفاض مؤلف مالتوس في شرح كل النقاط، وإن لم يكن بمعدلات هندسية، على الأقل من حيث الطول والعمق والوزن. أوضح مالتوس أفكاره النظرية بعدد لا نهائي من القصص والأمثلة من أفريقيا وسيبيريا وتركيا وفارس والتبت والصين، ومرة أخرى، من الولايات المتحدة، بما في ذلك الهنود الأمريكيون. لم يستطع أحد انتقاده بزعم أن ما يقول ليس حقائق مجربة. كانت نبرة الطبعة الثانية أقل يأسًا قليلًا؛ إذ أظهرت أن هناك أملًا في أن تغير الطبقات الدنيا من عاداتها وتخضع لبعض «القيود الأخلاقية» قبل الإنجاب. بالطبع، يستغرق تغيير العادات وقتًا طويلًا. وطالت هذه اللهجة المعتدلة مناقشات قوانين الفقراء؛ فبدلاً من إلغائها على الفور، اقترح مالتوس «إلغائها بالتدرج البطيء»، وبالتالي لا يتأذى من يحيا الآن أو من سيولد خلال عامين.⁷ وذكر مالتوس أن المعونة سوف تسحب فقط من الأصحاء. ولدعم الإمداد الغذائي، شجع مالتوس على فرض قيود على استيراد وتصدير الغذاء؛ فهذه القيود سوف ترفع الأسعار في إنجلترا وهو ما سيشجع الإنتاج المنزلي. وعلى الرغم من أن مالتوس كان بصفة عامة تاجرًا حرًا، فإنه استثنى الغذاء. وسوف ندرس حججه التجارية عند الحديث عن ديفيد ريكاردو.

مع الطبعة الجديدة من الكتاب، اعترف كتّاب وسياسيون كبار مرة أخرى بقوة منطق مالتوس، وظهرت مقالات النقد في الصحف والمجلات تمتدح مالتوس (إذ ظهر اسمه على العمل الذي نُشر فيما سبق دون ذكر اسم الكاتب) لنفاذ بصيرته، واجتهاده، وإن لم يكن لإيجازه. وبعد أقل من عامين، أعلنت «المجلة الشهرية» الاستعداد للطبعة الثالثة التي ظهرت عام ١٨٠٦، تبعثها الطبعة الرابعة في العام التالي. وبالطبع، كان الجدل يحتدم بعد كل طبعة جديدة. انتقده أعداؤه من المفكرين بخبث، بل بسوقية بعد الطبعة الثانية أكثر مما فعلوا بعد الطبعة الأولى؛ إذ أصبح هناك هدف لهجماتهم (وليس كاتبًا مجهولًا). يقول روبرت سوئي في

رسالة كتبها إلى صديق: «إن مالتوس هدف مفضل لدى النقاد البريطانيين بقدر ما هو كذلك للنساء اللاتي لا زلن في فترة الخصوبة. سأكون سعيدًا جدًا لو ساعدت في هجوم منتظم على هذا الغبي المزعج ... وقد نقضي عليه تمامًا بعد أمسيات قليلة.»⁸ لقد تجاوز الحقد البادي في شعر سوئي الحر ذلك الذي كانت تتميز به قصائد كولريديج، الذي كان دافعه للهجوم على مالتوس يعود إلى وقت أن كانا في الكلية اليسوعية، حين صوّت مالتوس على طرد كولريديج لتركه الكلية للالتحاق بالجيش دون إذن. وعلى الرغم من النقد اللاذع، فقد كان رصيد مالتوس مرتفعًا لدى الاقتصاديين، وسرعان ما برز كرائد في الاقتصاد. وقد اتفق جيمس مل، وديفيد ريكاردو، ولاحقًا جون ستيوارت مل وألفريد مارشال مع كتاب مالتوس، مع أنهم يتجاهلون آثاره في كتاباتهم.

بعد ظهور الطبعة الثانية، تجاهل مالتوس الضوابط الأخلاقية في سن الثامنة والثلاثين وتزوج هارييت إيكرسال. ولأن الزواج ينتهك مبادئ زمالة الكلية اليسوعية، قدم مالتوس استقالته، وفي عام ١٨٠٥، قبل منصبًا في كلية هاليبيري، وهي مدرسة التدريب التابعة لشركة الهند الشرقية التي تقوم على إدارة الهند نيابة عن الحكومة البريطانية. وبحصوله على منصب أستاذ التاريخ العام والسياسة والتجارة والشؤون المالية، أصبح مالتوس أول أستاذ للاقتصاد السياسي في إنجلترا. لذا، يمكننا أن نعتبر مالتوس أول اقتصادي متخصص، على الرغم من رتبته المقدسة في الكنيسة. (وبالمناسبة، هاجم أتباع آدم سميث شركة الهند الشرقية بوصفها تمارس نشاطًا احتكاريًا مضرًا، ودافع عنها أتباع النفعي جيريمي بنتام، بحجة أن الواقدين البريطانيين الجدد إلى قطاع الأعمال في الهند سوف يستغلون سكان الهند الأصليين.)

وفي هاليبيري، أثبت مالتوس مرة أخرى أن الرجل الذي صور الأوبئة والمجاعات كان يحب اللهو والمرح. وقد وصف أحد أصدقائه حالته المزاجية بأنها مرحلة في المعتاد، وبأنه على استعداد للاندماج في كل الأنشطة والممارسات الممتعة البريئة للشباب تمامًا مثلما يشجعهم على الاهتمام بدراساتهم. وخلال ثلاث سنوات، كان لدى مالتوس ثلاثة أبناء

يلعب معهم. وقد أحب النقاد التهكم على إنجاب مالتوس لأطفاله. ومع أن مالتوس وزوجته لم ينجبا إلا ثلاثة أطفال، فإن طبعة دار نشر إيفريمانز ليبراري لمقال مالتوس أضافت بشكل ما ثمانية أبناء آخرين له، وكلهن فتيات!

(٣) هل هو متنبي ماهر؟

جمع مالتوس حوله آلاف الأتباع، الذين انطلق الكثير منهم في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، مدافعين عن أهمية نبوءات أستاذهم في العصر الحديث. وقبل أن ندرس الأدبيات الحديثة، دعونا نقيم تنبؤات مالتوس من منظورنا الحالي. الحقيقة الواضحة هي أن هذه النبوءات كانت خاطئة. فتعداد السكان لم يستمر في التزايد بمعدل هندسي، ولم تتزايد الموارد الغذائية بمعدلات شديدة البطء. ربما أصابت المآسي الفقراء ولكن لأسباب مختلفة عن التي ذكرها مالتوس. وعلى العكس مما قال، في بريطانيا وكامل القارة الأوروبية، حيث ركز مالتوس انتباهه، أكل الناس طعامًا أفضل، وعاشوا عمرًا أطول، وأظهروا «انضباطًا» أكبر مما توقع مالتوس.

لقد غفل مالتوس عن بعض أهم الاتجاهات في التاريخ، وكذلك بعض الإشارات الإحصائية المهمة. فعلى الجانب الأقل أهمية، نسي مالتوس أن يسأل بنجامين فرانكلين هل أرقام تعداد السكان المتزايدة قد فرقّت بين المهاجرين والمواليد الأمريكيين الأصليين. فمن خلال تجميع بيانات فرانكلين كلها معًا، افترض مالتوس — بالتبعية — أن الأمهات الإنجليزيات الأصل اللاتي يقمن في القرى البعيدة يلدن أطفالًا هولنديين يصلون إلى نيويورك عبر المراكب. وحين رأى أعداد السكان المتزايدة، قال إن الأمهات الإنجليزيات يتمتعن بخصوبة عالية؛ لا بد أنه نظام ولادة غير مؤلم، وإن كان طريقة إحصائية خاطئة. والأهم من ذلك هو أن مالتوس غفل عن التطور في مجال الطب والثورة الزراعية وبداية الثورة الصناعية، وكل هذه الأمور تقلب توقعاته رأسًا على عقب.

في حين كان دانيال مالتوس يتنزه في الغابة مع جان جاك روسو ويتأملان في كمال الإنسان، كان فلاحو القرن الثامن عشر يطورون طرقًا

فعالة لزيادة إنتاجهم. في بداية القرن الثامن عشر، لم تكن الإنتاجية الزراعية الأوروبية أعلى من الإنتاجية الزراعية قبل عشرين قرنًا. لكن من عام ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠، ارتفع إنتاج العامل الواحد إلى الضعف في إنجلترا. وفي فرنسا، على الرغم من آثار الثورة والحرب، فقد ارتفع الإنتاج بمعدل ٢٥٪ خلال الفترة بين مولد مالتوس إلى إصدار الطبعة الأولى من مقاله. وقد ساعد الكثير من الابتكارات على إحداث هذه القفزة، بما في ذلك تعاقب المحاصيل واختيار البذور والأدوات المتطورة، واستخدام الخيول بدلاً من الثيران، مما قلل وقت الحرث بحوالي ٥٠٪. وبحلول عام ١٧٥٠، أتاح التقدم السريع لإنجلترا ليس إطعام مواطنيها فحسب، بل تصدير نسبة ١٣٪ إضافية من الحبوب والدقيق. إذا تقدمت دولة في الزراعة، يستطيع المزيد من مواطنيها العمل في المناطق الحضرية أو غير الزراعية. في عام ١٦٩٠، كان ٧٥٪ من الرجال الإنجليز يعملون في الزراعة، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٥٪ عام ١٨٤٠.⁹ وفي الولايات المتحدة اليوم، لا يتطلب إطعام أمريكا كلها، بل تصدير ملايين الأطنان من الغذاء إلى الخارج، إلا نسبة صغيرة من السكان. إن زيادة الموارد الغذائية لم تعمل على الحد من النمو السكاني، بل أتاحت المزيد من فرص الأبوة.

من الملاحظ أن ارتفاع مستوى المعيشة لم يؤدِّ إلى ارتفاع نسبة المواليد كما توقع مالتوس. فحين نظر مالتوس لإحصائيات تعداد السكان، لم يَرَ أن الزيادة السكانية قد تكون ناتجة عن انخفاض معدل الوفيات. فمن عام ١٧٤٠ فصاعدًا انخفضت معدلات الوفيات في أوروبا نتيجة الأنظمة الغذائية المعدلة التي أتاحتها الثورة الزراعية وتحسن الصحة وتطور العلاج الطبي. فحتى القرن الثامن عشر، كان الأطباء يقتلون مرضاهم أكثر مما يعالجونهم. حينها كان العلاج بالسحر الأسود أكثر فعالية من إجراء عملية جراحية على يد طبيب يمسك بمشرط ويفصد دمك. وفي القرن الثامن عشر كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة ثلاثين عامًا تقريبًا، وارتفع إلى أربعين عامًا عام ١٨٥٠، ثم إلى خمسين عامًا عام ١٩٠٠، ليصل إلى أكثر من سبعين عامًا في يومنا هذا.¹⁰ نظرًا للثورة الزراعية، وتناقص التقلبات في مواسم الحصاد، اختفت المجاعات من أوروبا الغربية،

باستثناء مجاعة أيرلندا في أربعينيات القرن التاسع عشر؛ فأخر مجاعة ضربت بريطانيا العظمى كانت قبل حوالي قرن من ظهور كتاب مالتوس. لكن ما سبب عدم تزايد تعداد السكان بمعدل ثابت؟ يشير الاقتصاديون إلى أربع مراحل في «التحول الديموغرافي». في مرحلة ما قبل المجتمعات الصناعية كانت معدلات الوفيات المرتفعة تعادل معدلات المواليد المرتفعة، مما يضمن ثبات عدد السكان. في المرحلة الثانية، التطور الصناعي المبكر، خفض تحسن الحالة الصحية من معدلات الوفيات، لذا بدأ أن معدلات المواليد زائدة جداً، وارتفع تعداد السكان بشدة. ونظراً لأن مالتوس جمع معلوماته في هذا العصر، فإنه لم ير، أو لم يستطع أن يرى، ما الذي سيأتي. في المرحلة الثالثة، أقنع التمدن والتعليم الكثيرين بإنجاب عدد أقل من الأطفال. وهكذا، تستمر معدلات الوفيات في الانخفاض، لكن معدلات المواليد تستمر في الانخفاض أيضاً في المقابل، مما يجعل منحنى تعداد السكان ثابتاً. وأخيراً، في المجتمع الناضج، مع تحديد النسل وعمل كلا الزوجين، أصبح الأزواج لا يرغبون في إنجاب أكثر من طفلين أو ثلاثة، مما يساعد على استقرار تعداد السكان. وقد قال كارل ماركس ذات مرة إنه حين يمر قطار التاريخ بمنعطف، يسقط منه كل المفكرين. لم يتنبأ مالتوس بالمرحلتين الثالثة والرابعة. وهكذا حين خالفت الأرقام الواقعية رسومه البيانية، سقط مالتوس من القطار.

هل يمكننا أن نلومه؟ لا، فعلى أي حال، لم يكن لدى مالتوس إلا حقائق ثابتة قليلة ليتعامل معها. وفي الواقع، كانت الحجج التي دحضها تتسم بالتكبر والخيالية إلى الحد الذي جعل جهوده تظهر مفصلةً بعناية في المقابل. وإذا طبقنا معاييرها الخاصة، التي ذكرها لاحقاً في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي»، فسنجد أنه ارتكب الخطأ الذي حذر هو نفسه منه؛ إذ يقول مالتوس: «إن السبب الرئيسي للخطأ — وللاختلاف المتفشي حالياً بين الكتاب العلميين في الاقتصاد السياسي — يبدو لي أنه محاولة متسارعة للتبسيط والتعميم ... وليس لاختبار نظرياتهم بالشكل الكافي بالرجوع إلى تجربة موسعة وشاملة، يمكنها وحدها أن تثبت صحة نظرياتهم وفائدتها فيما يتعلق بهذا الموضوع المعقد»¹¹ وبالنظر إلى إغفاله الثورة الزراعية

وتحليله السطحي للسبب وراء ارتفاع تعداد السكان، نجد أنه لجأ إلى التبسيط والتعميم، ومن ثم وقع في هذا الخطأ. إن أهم درس أخلاقي مستفاد من أخطاء مالتوس هو: لا تقفز أبداً للاستنتاجات بناءً على بيانات قديمة دون كتابة إخلاء مسؤولية بحروف كبيرة وبارزة، ووضع خط تحته، والتحلي بالتواضع اللازم. لو أن إسخيلوس – الكاتب المسرحي اليوناني القديم – كان حياً، لكتب مأساة عن باحث نبيل أصابته لعنة الآلهة بسبب استنتاجه الذي اتسم بالتعالي. ولو أن إسخيلوس أراد أبطالاً عصريين لمسرحياته، للجأ إلى أتباع مالتوس العاكفين، مثل كاساندر، على التحذير من الهلاك القادم (لكن الاختلاف يكمن في أن كاساندر كانت على حق).

(٤) هل تأجلت نهاية العالم؟

في سبعينيات القرن العشرين حاولت بعض المجموعات، مدفوعة بالخوف من التلوث وتعداد السكان وأسعار الطاقة المتزايدة، تخطيط مستقبل العالم. ومرة أخرى، انتشرت التنبؤات الحزينة: فبالاستمرار في اتباع الاتجاهات، ستتبدد الموارد، وستلوث الصناعة الموارد التي لم تتبدد بعد، وسيتجاوز تعداد السكان الموارد الغذائية المتاحة. فمن الذي يقف خلف هذه التنبؤات؟ أجرت رابطة روما، وهي مجموعة من الأكاديميين الأوروبيين، أشد الدراسات ترويعاً، وقدموها في كتاب حقق أعلى المبيعات بعنوان «حدود النمو السكاني».¹² فباستخدام تقنيات الكمبيوتر المتقدمة، استكشفت رابطة روما الاتجاهات الحالية، وتنبأت بحدوث كارثة خلال مائة عام إذا لم تُتخذ إجراءات وقائية أشد من تلك التي اقترحتها مالتوس. وتتمثل الإجراءات الوقائية في: الوقف الفوري للنمو الاقتصادي، والوقف الفوري للزيادة السكانية، وتدوير الموارد. كانت هذه التوقعات صادمة جداً حتى إن الرابطة أعادت تقييمها، وسرعان ما أصدرت دراسة أكثر تفؤلاً. وقد وصف أحد الاقتصاديين الرابطة بـ «الكمبيوتر الذي يصدر تحذيرات زائفة». بالرغم من ذلك، فقد حظي التقرير الأصلي بانتشار واسع. وفي عام ١٩٧٣، شبّه روبرت إس ماكنامارا – رئيس البنك الدولي

أنداك — الانفجار السكاني بخطر الحرب النووية. وفي عام ١٩٧٤، نشر روبرت هايلبرونر كتابه «تحقيق في مستقبل البشرية»، الذي أظهر فيه أنه لا يوجد بصيص أمل للبشرية في العالم المعاصر. فبعد أن استعرض هايلبرونر الاتجاهات الصناعية في كتابه استنتج أن الموارد الحالية لن تواكب متطلبات الصناعة. وحتى لو حدث ذلك، فإننا سنهلك جميعاً بسبب شدة درجة الحرارة. واقترح هايلبرونر أنه ربما يكون من الحكمة أن نتحول إلى أسلوب حياة أكثر تقشفاً. وحتى الآن، يستجيب معظم الناس لهذا الاقتراح بنصيحة النجم السينمائي صامويل جولدوين: «أعفني من هذا الأمر».

في عام ١٩٨٠، واستجابةً لطلب سابق من الرئيس جيمي كارتر، أصدرت وزارة الخارجية بالاشتراك مع مجلس الجودة البيئية تقريراً بعنوان «جلوبال ٢٠٠٠» (حول الأحوال العالمية المتوقعة في عام ٢٠٠٠). وعلى الرغم من أن التقرير كان أكثر تفاؤلاً وعقلانية من دراسات رابطة روما، فإنه ذكر الآتي: «إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيصبح العالم عام ٢٠٠٠ أكثر ازدحاماً وتلوثاً، وأقل استقراراً من الناحية البيئية، وأكثر عرضة للخلل من العالم الذي نعيش فيه الآن ... وفي ظل الافتقار إلى التقدم الجذري في التكنولوجيا، سوف تصبح الحياة أقل استقراراً للبشر عام ٢٠٠٠ منها في الوقت الحالي ... إلا إذا تحرك العالم بشكل حاسم لتغيير الاتجاهات الحالية».¹³ وقد صدّقت صحيفة واشنطن بوست على ما جاء في التقرير، فكتبت: «لقد أفرط التقرير بوضوح في التفاؤل».

ومع ذلك، فقد ظل خبراء الاقتصاد متشككين في تلك التقارير. وظل من برمجوا النماذج الحاسوبية لتعداد السكان محتفظين بنفس التشاؤم والافتراضات الإحصائية التي استخدمها مالتوس في نظريته. وقد وسم البعض هذه النماذج باسم «النماذج التشاؤمية». إن أحد هذه الافتراضات ينتهك مبدأً أساسياً في الاقتصاد، وهو أن الأسعار تحدد متى يجب أن يحدث الادخار أو الاقتصاد. تذكّر حديثنا السابق عن مثال القصدير الذي ضربه هايك؛ إذا تزايد الطلب على القصدير فسوف يرتفع سعره، حينئذ سيحاول الناس التقليل من استخدامه، وسوف يتحفز رواد الأعمال

للبحث عن بدائل للقصدير أو عن إمدادات إضافية للقصدير. أما وفقًا لتقرير رابطة روما، فإنه في حال زيادة الطلب على القصدير، فلن يحدث شيء فيما عدا أن القصدير سينفذ من العالم. حقًا، هناك منتجات تكون مصادرها ثابتة وليس لها بدائل، وزيادة الطلب عليها لا تتأثر بارتفاع الأسعار، إلا أن هذه مجرد استثناءات. درس فاسيلي ليونتيف، الحائز على جائزة نوبل، القضية لحساب الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ ثم كتب تقريرًا قال فيه: «إن موارد المعادن الفلزية والوقود الحفري العالمية المعروفة تكفي — بصفة عامة — لإشباع متطلبات العالم منها طوال العقود المتبقية من هذا القرن ... وستدعم النمو الاقتصادي العالمي بمعدلات عالية نسبيًا. لكن — في الغالب — سوف تصبح هذه الموارد أكثر غلاءً.»¹⁴

بالنظر للأمر من منظورنا الحالي نجد أنه حتى ليونتيف كان شديد التشاؤم؛ فبدءًا من عام ١٩٨٠، بدأت أسعار الطاقة في الانخفاض البطيء، واستمر ذلك لنهاية القرن العشرين (باستثناء وثبة الأسعار التي لم تدم طويلًا عام ١٩٩٠ حين غزا جيش صدام حسين العراقي الكويت). وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت أسعار النفط أقل — بعد تعديل فارق التضخم — مما كانت عليه في أوائل الستينيات من نفس القرن؛ أي قبل وقت طويل من حظر الأوبك النفط عام ١٩٧٣. وحتى أسعار الذهب — التي قفزت إلى ٤٠٠ دولار للأوقية في سبعينيات القرن العشرين — هبطت لأقل من ٣٠٠ دولار للأوقية عام ١٩٨٨. عام ١٩٨٠ تحدى اقتصادي متفائل يدعى جوليان سايمون عالم أحياء متشائمًا يدعى بول إيرليك، صاحب كتابي «الانفجار السكاني» و«نهاية عصر الترف». تحدى سايمون إيرليك، فطلب منه أن يختار أي سلعة، وراهنه على أن سعرها سوف ينخفض مع مرور الوقت وليس العكس (مما يظهر أنه ليس هناك عجز). فاشترى إيرليك خمسة أنواع من المعادن بمبلغ ١٠٠٠ دولار، على أن يراجعوا أسعار هذه المعادن عام ١٩٩٠، فإذا ارتفعت الأسعار، يدفع سايمون الزيادة لإيرليك، وإذا انخفضت، يدفع إيرليك الفارق لسايمون. وبالطبع، كان على إيرليك أن يدفع مبلغ الرهان نظرًا لانخفاض أسعار الموارد بالرغم من النمو الاقتصادي والسكاني العالمي. واستلم سايمون

شيكا ب ٥٧٦ دولارًا. فلماذا فاز سايمون بالرهان؟ أولاً: لم يتخيل أصحاب نموذج أزمة النفط أن رواد الأعمال سيضخون كميات هائلة من النفط من بحر الشمال أو من المكسيك. ثانيًا: غفلوا — مثل مالتوس — عن الثورة الزراعية التي عَلِّمَت المزارعين كيف يحصلون على إنتاج كثير من القليل من الموارد. ففي الخمسينيات، ساعد إحصائي في علم الوراثة النباتية وعلم الأمراض في انطلاق «الثورة الخضراء» من خلال اكتشاف كيفية تهجين القمح قوي الساق بسلالة ضخمة الرأس، وقد أثمرت نتائجه عن محاصيل ذهبية غزيرة ساهمت في إطعام الملايين في الهند والمكسيك وأفريقيا. ثالثًا: استخف هؤلاء بالدافع لابتكار بدائل للسلع الشحيحة. في الوقت الحالي، تتنافس شركات الألومنيوم والصلب والبلاستيك بنشاط لشق طريقها لصناعة سيارات جديدة. وفي فيلم «الخريج» الذي عُرض عام ١٩٦٧، أعطى أحد شخصيات الفيلم — وهو رجل في منتصف العمر — فكرة للاستثمار للشاب داستن هوفمان، ألا وهي «البلاستيك»، والتي اتضح أنها فكرة أكثر ذكاءً من معظم الأفكار التي قدمها لنا «المتخصصون» المتشائمون. إن العصر الحجري لم ينته لأننا لم نستطع اكتشاف المزيد من الصخور، وأيضًا نحن لن نتوقف عن استخدام الوقود الحفري بسبب استنفاد آخر قطرة منه.

إن نظريات نهاية العالم تفترض أن التكنولوجيا الحديثة لا تستطيع مواكبة الطلب على الموارد. ورغم أن التكنولوجيا قد لا تكون الحل السحري الذي سينقذنا عند الحاجة، فلا ينبغي لنا أن نستخف بها أيضًا. على سبيل المثال، تلقي النماذج بمسئولية التلوث على السيارات، وتتنبأ بنهاية الوقود الحفري كالنفط. ووفقًا لهذه النماذج، وعلى الرغم من أن النفط والسيارات مهمان جدًا للمجتمع المعاصر، فإنهما مدمران. ولكن ما الذي حل محله كلُّ من النفط والسيارات خلال هذا القرن؟ كانت الخيول تستخدم للنقل بدلًا من السيارات، وكان الخشب يستخدم للحصول على الطاقة بدلًا من النفط. بالقرب من منتزه سنترال بارك في نيويورك، هناك عدد قليل من العربات التي تجرها الخيول تعمل حتى اليوم. لكن رائحة المكان قد تكون كريهة. تخيل الرائحة المقززة والأمراض التي كانت متفشية في

القرن الماضي في المدن التي كانت الخيول فيها هي أبرز وسيلة للنقل! قد يكون الخشب متجددًا بعكس النفط، لكن ثبت أن الوقود الحفري أرخص في التكلفة. إن الأسعار هي التي حثت على التحول، وليست النظريات المنذرة بالشر. المغزى من هذا هو أن التوقعات المستقبلية بشأن الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا تحتاج لمواهب تنبؤية خارقة، وليس لشهادات في الاقتصاد.

هل يعني ذلك أن على الاقتصاديين الابتسام بحماقة وترك اليد الخفية تزيد من التلوث والجوع في الدول الأقل تقدمًا؟ بالطبع لا. سنناقش مسألة التلوث بشكل أكثر تفصيلًا لاحقًا. ولكن الآن، يجب على الاقتصاديين الاعتراف بأن التلوث — في كثير من الأحيان — يمثل ثغرة في نموذج آدم سميث البسيط. يمكن اعتبار التلوث بمنزلة تكلفة لممارسة الأعمال التجارية. لكن ما وجه الاختلاف بين الدخان وتكلفة العمالة والآلات والإيجار؟ إن الشركات هي التي تدفع تكاليف العمالة والآلات والإيجار. إذن، فهي تكاليف «داخلية» مقابل أعمالها. ولكن الشركات لا تدفع مقابل التلوث، فهو أثر «خارجي» يدفع المجتمع تكلفته من خلال تنفس هواء ملوث. وما النتيجة؟ النتيجة هي أن المصنّعين ينتجون كميات من السلع تفوق اللازم؛ لأن تكلفة الإنتاج تبدو أرخص مما هي عليه بالفعل. وللحصول على القدر الأمثل من الإنتاج، لا بد من إجبار المصنّعين على تحمل التكاليف المعتادة إضافة إلى تكلفة تلويث المجتمع. وكثيرًا ما يقترح الاقتصاديون فكرة فرض ضريبة تلوث.

تبدو نظرية مالتوس أكثر أهمية في الدول الأقل تقدمًا؛ حيث تعمل الخدمات الصحية الجيدة على تقليل معدل الوفيات مع استمرار معدلات المواليد في الارتفاع. لكن مع التشاؤم، فقد انخفضت أعداد المواليد في الدول الفقيرة خلال العشرين عامًا الأخيرة نتيجة لحملات التعليم وتحديد النسل المدعوم والتحول الديموغرافي الطبيعي الذي يصاحب النمو الاقتصادي. ففي البرازيل، يرجع بعض علماء الاجتماع الانخفاض الرائع في معدل المواليد، الذي خالف التوقعات التي انتشرت في سبعينيات القرن العشرين، إلى توجهات الطبقة الوسطى التي عرضت على شاشة التليفزيون. وعلى

الجانب الآخر، الجهود المبذولة لخفض معدل المواليد مثيرة للجدل في بعض المجتمعات. ففي الصين، تعد سياسة الحكومة لخفض معدلات المواليد قاسية إلى حد بالغ، وفي بلاد أخرى، تنتهك سياسات تحديد النسل التقاليد والمبادئ الدينية. وعلى الرغم من ذلك، فقد سجلت كل من سيريلانكا والصين وإندونيسيا والعديد من الولايات الهندية انخفاضاً مهولاً في معدل المواليد. وشهدت سنغافورة انخفاضاً سريعاً للغاية في معدل المواليد ذوي الأصول الصينية إلى حدٍّ أثار القلق بين مسئوليتها بشأن انخفاض عدد السكان. وبعد عشرين عاماً من رفع شعار «طفلان فقط يكفيان» خرج مسئولو الصين يعلنون: «بإمكانك أن تنجب ثلاثة أبناء أو أكثر، إن كان بإمكانك تحمل نفقات ذلك!»

في الوقت ذاته، تزيد الدول الفقيرة من إنتاجها الزراعي. تشكل الصين والهند ٤٠٪ من تعداد سكان العالم، وتحويان أيضاً السواد الأعظم من فقراء العالم. لكن على مدار الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أصبحت هاتان الدولتان مكتفيتين ذاتياً تقريباً في مجال الزراعة. ففي عام ١٩٧٨، بدأت الصين في إعادة هيكلة القطاع الزراعي؛ حيث حولته من وحدات إنتاج مركزية التحكم إلى قوى سوق لامركزية. وبعد تعويم الأسعار أخيراً، أصبحت بمنزلة مؤشرات للوكلاء الاقتصاديين الصينيين، وحقق الإنتاج قفزة كبيرة.

أما على الجانب الآخر القاتم، فقد فشلت الدول الأفريقية في إبطاء معدل نمو السكان وزيادة الإنتاج. ومع أن معدل المواليد أصبح أقل منه في خمسينيات القرن العشرين، فإن معدل النمو السكاني الكلي أصبح أعلى نظراً لارتفاع متوسط الأعمار المتوقع بشكل كبير. ويبدو أن شبح مالتوس يتجهم في وجه بعض الدول كإثيوبيا؛ حيث يعمل كل من الجفاف والحرب كضوابط إيجابية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذه الدول التي يعمها الخراب قادرة على إطعام سكانها. ويشير الاقتصاديون إلى مشكلتين رئيسيتين. المشكلة الأولى هي أن الدول الفقيرة غير قادرة على تحمل الادخار والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وذلك بسبب انخفاض الدخل. ويرجع انخفاض الدخل إلى تقنيات الإنتاج غير الفعالة. وهكذا

فإن هذه الدول عالقة في حلقة مفرغة تحاول المساعدات الأجنبية إخراجها منها. أما المشكلة الثانية والأهم فهي أن الحكومات غير المستقرة سياسياً تسترضي مستهلكي الحضر من خلال الحفاظ على أسعار المواد الغذائية منخفضة. لكن الواقع أن الأسعار المنخفضة تقلل من استثمارات المزارعين وتعوق المزيد من الإنتاج، والنتيجة هي أن المستهلكين ينظرون بسعادة لبطاقات الأسعار، لكنهم يأسفون عند النظر للأرشفة الخالية من السلع. أيضاً غالباً ما تزيد دول العالم الثالث المشكلة تعقيداً من خلال دعم عملاتها، مما يشجع الاستيراد ويثبط التصدير. فعلى مدار العقد الماضي، أعاد العلماء دراسة السؤال الأساسي، وهو هل النمو السكاني يضر بدول العالم الثالث، واستنتجوا أنه فيما يتعلق ببعض الدول، خاصة تلك التي تتمتع بالكثير من الأراضي الصالحة للزراعة، قد لا يكون النمو السكاني السريع مدمراً؛ فالكثافة السكانية قد تؤدي إلى خفض تكاليف نقل السلع للمستهلكين وتحفيز الطلب المحلي على السلع. ويرجح البنك الدولي أن معظم الدول النامية بإمكانها أن تستوعب نسبة زيادة سكانية تصل إلى ٢٪ دون انخفاض مستوى المعيشة.¹⁵ وفي حين يبلغ معدل الزيادة السنوية في أفريقيا ٣٪، فإنه يصل إلى ٢٪ في دول آسيا وأمريكا اللاتينية. بالتأكيد هناك سبب للتفاوت. ولكن التفاؤل يعتمد إلى حد بعيد على تفعيل الحكومات لسياسات اقتصادية مثمرة تشجع التجارة بين البالغين والتعليم بين الأطفال.

منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٩، نبذت بعض الدول الأفريقية بالفعل السياسات الخاطئة الصارمة التي تلقي باللوم على تعداد سكانها في المجاعات المستمرة. وأحرزت إثيوبيا — التي كانت يوماً من أكثر البلاد معاناة من الجفاف ودمار الزراعة — تحولاً ملحوظاً في السنوات الماضية أدى إلى مضاعفة إنتاجها من الحبوب في تسعينيات القرن العشرين. ومع أن الديكتاتور الماركسي منجستو أجبر الفلاحين على بيع إنتاجهم للجمعيات التعاونية مقابل أسعار بخسة، فإن خلفاءه بدءوا من عام ١٩٩١ بالسماح للمزارعين بتحديد أسعار السوق، مشجعين إياهم على إنتاج المزيد من الحبوب ورعاية حقولهم على نحو أفضل.¹⁶

ولحسن الحظ، ليست إثيوبيا وحدها التي حققت هذا التحول، فقد أعلنت كذلك كل من غانا وأوغندا الحرب على الجوع، لا على الفلاحين. لكن للأسف، لم يلحق زعيم زيمبابوي روبرت موجابي بهذا الركب.

(٥) مالتوس والمهاجرون

في حين حذر مالتوس من أن الكوكب كله سوف يزدحم على نحو بالغ، يشعر المعارضون المعاصرون بالقلق من أن مواطنهم الأصلية تفيض بالعديد من المهاجرين. ففي فرنسا وألمانيا، تعد أحزاب سياسية جديدة بطرد المهاجرين. في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فتحت ألمانيا أبوابها أمام ٧ ملايين أجنبي، العديد منهم عمال أتراك وعرب. لكنهم مؤخرًا لا يُعاملون كضيوف بل كمقيمين دون حق وغير مرغوب فيهم. وحتى في أستراليا — ذلك البلد الذي كان سكانه يومًا من السجناء البريطانيين — يحتج الأنجلوساكسونيون على تدفق الآسيويين.

وفي أمريكا — بلد المهاجرين — نسمع من حين لآخر أشخاصًا يستنكرون حضور القادمين الجدد، خاصة خلال فترات النمو الاقتصادي البطيء، حين ترتفع معدلات البطالة. ويشعر القليل من المتعصبين للهوية الأصلية (الأمريكية الحديثة وليست الخاصة بالسكان الأصليين من الهنود الحمر) — على غرار مالتوس — بالقلق من أن المهاجرين سيأتون على كل الموارد الغذائية في أمريكا. تزعم الأغلبية أن المهاجرين يعملون على خفض المستوى المعيشي من خلال أخذ الوظائف من السكان الأصليين للبلد، ويتجاهلون «التكامل الثقافي» الذي تتسم به الولايات المتحدة الأمريكية. بالطبع، هذه المجادلات ليست جديدة، فالأمريكيون ذوو الأصول الأيرلندية يحكون بمرارة عن أجدادهم الذين كانوا يقرءون إعلانات الوظائف فيجدون سطرًا في نهاية الإعلان يقول: «الأيرلنديون يمتنعون». وكما جاء على لسان إحدى شخصيات فيلم «العودة» الذي عرض عام ١٩٩١ فإن: «الأيرلنديين هم سود أوروبا؛ لذا فلنقلها بصوت عالٍ: «أنا فخور بأني أسود!» لكن في عين المهاجر المكسيكي يبدو الأمريكيون ذوو الأصول الأيرلندية كمن أبحروا مع مايلز ستانديش على ظهر السفينة ماي فلاور. ويوضح كتاب

بعنوان «كيف أصبح الأيرلنديون بيضاً؟» كيف أن الأيرلنديين المستهزأ بهم حققوا مكانتهم في أمريكا.¹⁷ لا شك أفادت حياة الأبناء الوطنيين الرائعين من أمثال جورج إم. كوهن قضية المهاجرين.

يجادل المتعصبون للهوية الأصلية قائلين: «لكن الأمر مختلف هذه المرة.» أولاً: المهاجرون في العقود القليلة الماضية لم يندمجوا بسرعة مثل الملايين التي وصلت في موجات اللاجئين الأوروبيين الهائلة في مطلع القرن العشرين. وما السبب؟ لقد فرت الموجات الأولى من بلاد أوروبية متعددة اللغات وكانوا يتحدثون أكثر من اثنتي عشرة لغة مختلفة. وبين عامي ١٩١٥ و ١٩٦٥، شكل الأوروبيون ٧٥٪ من أصل ١١ مليون مهاجر. وعلى النقيض من ذلك، حوالي نصف المهاجرين الجدد من أمريكا اللاتينية، معظمهم من المكسيك (١٥٪ فقط قادمون من أوروبا). ونظرًا لكثافة الأعداد، تستطيع الكثير من العائلات العيش والعمل وهم يتحدثون باللغة الإسبانية. كما أن القنوات التليفزيونية الناطقة بالإسبانية المنقولة بخدمات الكابل أو الأقمار الصناعية تجتاح ولايتي فلوريدا وكاليفورنيا. كذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تفيد بشكل كبير؛ إذ يستطيع القادمون الجدد بسهولة إجراء المكالمات الهاتفية وإرسال الرسائل عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، أو حتى يسافرون بالطائرات لأقاربهم في مواطنهم الأصلية. إلى جانب أن أسعار الاتصال الهاتفي خارج الدولة هبطت إلى ما يقل عن ١٠ سنتات للدقيقة، مما يوفر حتى للعمال ذوي الحد الأدنى للأجور «رفاهية» الاتصال الهاتفي من المنزل. وعلى عكس ذلك، في عام ١٩١٢، كان خط هامبورج للشحن يحمل حقائب البريد من ألمانيا، وهي الوسيلة الوحيدة آنذاك التي يتواصل بها الزوج مع زوجته في موطنه الأصلي. والأمر هنا أشبه بالاستغناء عن «بوتقة الانصهار» ليحل محلها «صحن السَّلطة»؛ بمعنى أن كل مجموعة عرقية تحافظ على هويتها وترفض الاندماج. ومع أن ضغوط الأقران كانت تحت أطفال المهاجرين على تعلم الإنجليزية؛ فقد صار الشباب الصيني يسخر بعضهم من بعض باستخدام لفظة «موز» (أي شخص أصفر من الخارج وأبيض من الداخل)، إذا ما اكتسبوا العادات الأمريكية بسرعة.

يتخوف الاقتصاديون بشدة بشأن أمر آخر؛ ألا وهو معادلة دخل المهاجر لدخل المواطن الأصلي، مثلما أصبح الحال في نهاية المطاف مع كل من الأيرلنديين والألمان والإيطاليين والبولنديين واليهود، أو تدني دخلهم بدرجة كبيرة واعتمادهم بشدة على برامج المساعدة العامة. فمع أن الاقتصاديين يتعاطفون جدًا في البداية مع قوانين الهجرة المتساهلة، فإن البيانات الأخيرة أزعجتهم. وها هي المشكلة: لقد تقدم الاقتصاد بشدة على المستوى التكنولوجي إلى الدرجة التي يصعب معها على العمال غير المهرة التفاعل مع الاتجاهات السائدة من حيث متطلبات السوق. في ثمانينيات القرن التاسع عشر، تمكن إيزاك وجوزيف بريكستون من بدء حياتهما العملية ببيع منتجات الألبان في عربة يد، ثم تمكنا في النهاية من بناء شركة ناجحة. ولكن رأسمالية عربة اليد لا تملك أدنى فرصة للنجاح في يومنا هذا. بالتأكيد، استطاع المهاجرون الصينيون المهرة تكوين ثروات من خلال بيع وتصميم أجزاء أجهزة الكمبيوتر، إلا أن هذه القصص نادرة بين البستانيين مكسيكيي المولد الذين يعيشون في جنوب كاليفورنيا. إن المهاجرين حديثًا يحصلون في البداية على رواتب أقل بنسبة ٣٠٪ من السكان الأصليين ولا تزيد مرتباتهم كثيرًا عن ذلك. فالجواتيماليون الذين جاءوا قبل عام ١٩٨٠ ظلوا يحصلون على أجور تقل بنسبة ٢٨٪ عن أجور المواطنين الأصليين في تسعينيات القرن الماضي. وفي حين بلغت أجور الصينيين أجور السكان الأصليين، فإن أجور المهاجرين من لاوس لا تزال أقل بنسبة ٢٢٪¹⁸ إضافة إلى كل ما سبق، حين يأتي مهاجرون غير مهرة إلى الولايات المتحدة، فإنهم قد يتسببون في خفض أجور السكان الأصليين غير المهرة؛ خاصة السود من سكان الحضر، بنسبة تتراوح ما بين ٢,٥ إلى ٥٪، وفقًا لبعض الباحثين.

بالطبع، من الممكن أن تتغير البيانات (وقد يفيدنا إحداث ثورة في نظم مدارسنا!). ونظرًا لأن هذه البيانات مجمعة، فإنها تخبرنا بالقليل عن الإسهامات الفردية التي يقدمها المهاجرون. ماذا لو أن ألبرت أينشتاين ظل في ألمانيا ووافق على مساعدة الرايخ الثالث؟ لقد عوضت عبقريته — بالطبع — عن كل حشود المهاجرين الألمان التي أغضبت

الأنجلوساكسونيين في ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى أي حال، فإن تمثال الحرية لم يوضع في ميناء نيويورك لأسباب اقتصادية. ورغم الأزمات التي تحدث من حين لآخر، فقد فتحت الولايات المتحدة ذراعيها للجموع الواردة، التي اشتاقت لتنفس نسائم الحرية، وجعلتنا أغنى في الوقت ذاته. هناك سبب واحد يجعل الاقتصاديين متفائلين، وهو أنه حين يتقاعد مواليد الخمسينيات والستينيات على مدار العقدين القادمين، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى المزيد من العمال لدعم المتقاعدين على المعاش، وستكون هذه فرصة جديدة لأفراد القوة العاملة الجدد، وسنرى هل سيستغلونها.

(٦) الاحتباس الحراري: هل هو انتقام مالتوس؟

إن الطبيعة الأم متقلبة؛ فالبهار التي فيها نبحر ونسبح وعليها نترلج كانت تغلي في يوم ما. وحفريات الديناصورات مدفونة بالقرب من نبات السرخس الاستوائي في مونتانا. في الحديقة الجوراسية الحقيقية، خَلَفَتْ نباتات السرخس الاستوائية ترسباتٍ من الفحم بالقرب من القطب الجنوبي. وبعد ملايين السنين، اصطاد الفايكنج في جرينلاند الخضراء، وشرب الإنجليز النبيذ الإنجليزي وسط كروم العنب المزدهرة في وسط البلاد. وفي وقت لاحق، شهد عصر النهضة «عصرًا جليديًا صغيرًا». وألهمت فصول الشتاء المريرة الرسام الفلمنكي بيتر بروجل الأكبر ليرسم عمله الرائع، «صيادون في الجليد»، والرجال الهولنديون يستمتعون بالترزلق على القنوات، وهي متعة نادرة اليوم.¹⁹ قبل وقت قليل من إصدار إدارة الرئيس كارتر لتقرير جلوبال ٢٠٠٠، الذي توقع حدوث كارثة بيئية وارتفاع أسعار الطاقة، عقد الكونجرس جلسات استماع حول المناخ. وبشكل خاص، كانت ستينيات وسبعينيات القرن العشرين سنوات باردة اتسمت بكثرة العواصف الثلجية، وحذر بعض العلماء من عصر جليدي جديد؛ خاصة مع وصول درجات الحرارة إلى أعلى معدل لها في أربعينيات القرن عينه. وحذرت توقعات الكمبيوتر من أن العالم قد يدخل في عهد طويل من البرودة العالمية. وعلى كلٍّ، فإن درجة الحرارة في العصر الجليدي الأخير كانت أقل من درجة حرارة الجو اليوم بعشر درجات فهرنهايت

فقط. إن التحولات البسيطة يمكنها أن تؤدي إلى انتشار كتل الجليد من القطبين، لتغطي نيويورك بمئات الأقدام من الجليد المائل إلى الزرقة، كما كان الحال قبل ملايين السنين.

بعد هذه التحذيرات مباشرة، عاد المناخ إلى الاحترار مرة أخرى. وبحلول عام ١٩٩٠، اجتمع علماء من جميع أنحاء العالم تحت رعاية الأمم المتحدة وتكهنوا بأن درجة حرارة الأرض ترتفع بسرعة تنذر بالخطر، وقد يؤدي هذا إلى زيادة درجة الحرارة ٩ درجات فهرنهايت بحلول عام ٢١٠٠. وهذا لن يتسبب في شعور مزيد من الناس بالحر فحسب، لكنه سيثير فيضانات رهيبية، إضافة إلى موجات الجفاف المدمرة التي تهدد موارد الغذاء والماء. فما الذي سيسبب هذه الكارثة؟ وفقاً لبحث أعده العالم السويدي سفانت أرينيوس، تكهنت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن الوقود الحفري يزيد من نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، مما يكوّن طبقة عازلة تسمح بنفاذ أشعة الشمس الساخنة للأرض دون أن تسمح بتسرب الحرارة خارجها. على مدار فترة مائة عام، وفي ظل زيادة أعداد السيارات في جميع أنحاء العالم، سترتفع معدلات غاز ثاني أكسيد الكربون. وبالفعل، تكشف الكتل الجليدية المنكمشة عن عظام وحفريات تعود إلى ما قبل العصر الجليدي. سوف تتسبب سخونة المناخ في ارتفاع مستوى البحار، وانفصال الكتل الجليدية والغطاء الجليدي القطبي، وزيادة شدة العواصف. أيضاً سوف تصبح العديد من الأماكن أكثر رطوبة، مما سيتسبب في تفشي الأمراض الاستوائية مثل الملاريا، ودمار الزراعة العالمية.²⁰ وإجمالاً، يتضح أن كل هذه التكهانات ما هي إلا سرد كئيب — مأخوذ من نظرية مالتوس — لقصة الزيادة السكانية التي تدمر قدرة العالم على دعم حياة الجنس البشري.

هل يمكن أن تكون هذه التكهانات صحيحة؟ ربما. يستشهد بعض المتشككين بعدد من الحُجج ضد سيناريو نهاية العالم. على سبيل المثال، إن درجة حرارة الأرض لم تتزحزح على مدار القرن الماضي إلا درجة واحدة على مقياس فهرنهايت، والبيانات غير واضحة إلى حد بعيد (قراءات الأقمار الصناعية تسجل ارتفاعاً يسيراً). ويعتقد بعض العلماء

أنَّ الشمس قد ازدادت توهجًا بما يكفي لتفسير هذا الارتفاع الضئيل، ويجادلون بأن عملية تشكل السُّحب لا يزال من الصعب للغاية على الكمبيوتر محاكاتها. علاوة على ذلك، بدأت بعض الكتل الجليدية في العالم في الانتشار وليس التقلص. وأخيرًا، يجادل المتشككون بأنه حتى في حالة زيادة حرارة المناخ ٤,٥ درجات فهرنهايت (وهو متوسط الزيادة الذي تكهنت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، فإن العديد من أجزاء العالم سوف تستفيد من طول مواسم الزراعة وقصر مواسم الشتاء القارسة. أجرت مجموعة من العلماء المتفائلين تحليلًا أطلقوا عليه اسم النهج «الريكاردي»، نسبة لبطل فصلنا التالي.²¹ وفقًا للتحليل «الريكاردي»، يستغل المزارعون الاحتباس الحراري من خلال التحول إلى المحاصيل التي تحتاج إلى مناخ دافئ، كأن يتركوا القمح ويزرعوا القطن. وبالفعل، بدأت زراعة الكروم في العودة إلى الريف الإنجليزي بعد أن اندثرت منذ سبعمئة عام. وبالطبع، سيكون لدى الدول التي يتسم جوها بالحرارة والرطوبة الشديدين خيارات جديدة. وما يعتبر جيدًا لمزارع في كانساس قد يكون سيئًا لمن يزرع الأرز في فيتنام حين تهب الرياح الموسمية. إن الاحتباس الحراري — في حد ذاته — لن يُثبت صحة نظرية مالتوس؛ فالاختبار الحقيقي للنظرية سيأتي إذا ما اضطر الإنسان للاستجابة إلى مناخ أكثر سخونة وتهديدًا. هل سيستمر في ضخ غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي حتى يختنق أو يدمر النباتات؟ أم سيجد أدوات تقنية لينقذ نوعه؟ قد يتوصل أحفاد أحفادنا لإجابة هذا السؤال.

(٧) أيامه الأخيرة

قد يندهش مالتوس لو علم أن العالم ظلَّ في حالة جيدة بما يكفي للتشكيك في صحة فرضيته، وذلك لما يزيد عن ١٥٠ عامًا بعد وفاته. لقد قضى مالتوس الثلاثين عامًا الأخيرة من حياته في هيليبيري ولندن مختلطًا بالعظماء وأشباه العظماء. ووفقًا لصامويل جونسون، كان مالتوس اجتماعيًا، وقد أصبح عضوًا في كل من نادي «ذي كينج أوف كلابز»

ونادي الاقتصاد السياسي، وألّف العديدَ من الكتب والكتيبات، أبرزها «مبادئ الاقتصاد السياسي». والأهمُّ من ذلك في حياته هو جداله الودود والساخن في الوقت ذاته مع ديفيد ريكاردو حول السياسة التجارية ومسألة الكساد الاقتصادي، وسوف نناقش هذا الموضوع لاحقاً.

حتى وفاته عام ١٨٣٤، ظل مالتوس مضطرباً لإنكار أنه عدو للجنس البشري. ولا يزال المحاضرون والمؤلفون يصفونه بأنه شخص كئيب في أخف الأوصاف حدة، أو بأنه شخص مخيف كشخصيات عيد الهالوين في أشد الأوصاف وطأة. ومع ذلك، كان مالتوس يؤمن بأن منتقديه يرتدون أقنعة مرحة تُشوش رؤيتهم وتمنعهم من تبين أن الضوء الذي يرونه في نهاية النفق ما هو إلا قطار يُسرّع في اتجاههم.





الفصل الرابع

ديفيد ريكاردو والمناداة بالتجارة الحرة

لم يلتحق ديفيد ريكاردو بأي جامعة، لكنه درّس النظريات الاقتصادية بكفاءة تفوق أي أكاديمي آخر، ولم يدرس الأسواق المالية دراسة رسمية، ومع ذلك، فقد أصبح مليونيرًا من خلال الاستثمار بسوق المال. وكثيرًا ما عجز المعارضون لأفكاره عن التصدي لهذه الأفكار القوية ولمعرفته العملية، حتى إنه كان يستطيع الفوز في أي مناظرة حامية ودحض حجة منافسه، قائلًا إنه لا يؤمن بهذه الحجة سوى أستاذ جامعي سخيّف.

لكن هناك أستاذًا جامعيًا وصل إلى درجة من «السخافة» جعلته يعارض ريكاردو، اسمه توماس روبرت مالتوس. كان النقاد قد افترضوا على مالتوس كثيرًا حتى إنه صار يستمتع بمحاورات ريكاردو الفكرية، فبعد أشلي وكولريديج، كان نقد ريكاردو له أشبه بأغنية لطيفة. وعلى الأقل أيد ريكاردو المبدأ السكاني الذي وضعه مالتوس.

بدأت العلاقة بين ريكاردو ومالتوس في الصحف، حين نشر كلاهما مقالات حول مشكلات العملة والتجارة ينتقد فيها كل منهما الآخر. وفي النهاية، أرسل مالتوس خطابًا إلى ريكاردو في عام ١٨١١ يقترح فيه أنه بما «أننا على الجانب نفسه من القضية، ربما نستبدل بالمناقشة الطويلة في الصحف ... مناقشة ودية خاصة». وفي غضون ذلك الوقت تقريبًا، كان ريكاردو يكتب رسالة تتضمن نفس المعنى. تقابلًا بعد ذلك بعدة أيام، وكان هذا بداية صداقة امتدت طوال حياتهما. وقبل وفاة ريكاردو

عام ١٨٢٣، كتب إلى مالتوس قائلاً إنه على الرغم من الجدالات الكثيرة التي حدثت بينهما «فإنني لم أكن لأحبك أكثر مما أحبك لو أنك اتفقت معي في الرأي». ولم تتضمن وصية ريكاردو إلا ثلاثة أشخاص كان مالتوس من بينهم. ولاحقاً أعلن مالتوس قائلاً: «لم أحب شخصاً خارج أسرتي بهذا القدر أبداً.»

لم يعرف مالتوس شخصاً مختلفاً عنه كريكاردو؛ فقد نشأ مالتوس في أسرة إنجليزية وتلقى تعليمه الديني في الكنيسة الأنجليكانية، وولد ريكاردو في عام ١٧٧٢ لمهاجر يهودي، هو أبراهام ريكاردو، الذي كان واحداً من اثني عشر سمساراً مالياً يهودياً سُمح لهم بالعمل في لندن. وفي حين تلقى مالتوس تعليماً متميزاً خاصاً وجامعياً في كامبريدج، راح ريكاردو يعمل مع والده في سن الرابعة عشرة، وبدأ في تعلم الأنظمة المالية المعقدة واستراتيجياتها على نحو عملي — إذا جاز التعبير — وتعلم ذلك تعلمًا جيدًا. وفي منتصف العشرينات من عمره أسس رجلنا المحظوظ شركته الخاصة وجمع ثروة من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات والعقارات. والمال الوحيد الذي كسبه مالتوس من الاستثمار جاء من الاستثمار الذي قام به ريكاردو من أجله. وظهر أول مثال على اختلافهما الفكري خلال عهد نابليون؛ حين اشترى ريكاردو بعض الأسهم الحكومية البريطانية له ولمالتوس، لكن بعد إعلان الدستور الفرنسي الجديد أصيب مالتوس بالتوتر خوفًا من أن يؤثر تغير الأحداث لمصلحة الزعيم الفرنسي سلبًا على الأسهم. وبنبرة تنم عن الجبن — وهي النبرة التي أظهرت أن مالتوس تناسبه ممارسة الألعاب البسيطة أكثر من المضاربة في سوق المال — طلب من ريكاردو أن يبيع الأسهم، ما لم «يكن هذا اقتراحًا خاطئًا، أو غير مناسب من وجهة نظرك، وبشكل عام فأياً كان ما تراه ... فسوف أظل دائمًا أقدر معروفك، ولن أتذمر أبدًا». باع ريكاردو أسهم مالتوس ولكنه احتفظ بأسهمه لفترة أطول قليلًا، مما أرباحه تقريبًا ضعف مكسب مالتوس.¹

على الرغم من أن ريكاردو كان محاطًا بالثروة، فإنه لم يقرأ كتاب «ثروة الأمم» إلى أن وصل لسن السابعة والعشرين، وحتى حينها قرأه

«مصادفة»؛ فخلال إجازة مملة قضاها في منتج باث الإنجليزي وقع بين يدي الرائد القادم للاقتصاد الكلاسيكي أعظم أعمال مؤسس علم الاقتصاد. تذكر أن آدم سميث بدأ تأليف كتاب «ثروة الأمم» خلال إقامته المملة في فرنسا، وبما أن علم الاقتصاد يدين بنشأته لمثل هذه الإجازات المملة أكثر من أي علم آخر، ربما لا ينبغي على الطلاب أن يتذمروا إذا ما أظهر أساتذتهم قدرًا من هذا الملل الذي صاحب نشأته.

في عام ١٨٠٩، ظهر ريكاردو ككاتب اقتصادي؛ إذ كتب مقالات صحفية وكتيبات حول تداول العملات والتضخم. وبإلحاح من جيمس مل — الاقتصادي والسياسي ووالد الفيلسوف جون ستيوارت مل — التحق ريكاردو بمجتمع لندن الفكري، وأصبح بعد ذلك عضوًا في نادي مالتوس السياسي الاقتصادي ونادي كينج أوف كلابز (وهو نادٍ اجتماعي). وكأديب ومضيف رائع، ترك ريكاردو انطباعًا خاصًا قويًا في نفس الروائية ماريا إيدجوورث، التي قالت إنها أجرت «محادثة رائعة، حول الموضوعات الخفيفة والمهمة. يمتلك السيد ريكاردو، بأسلوب هادئ، حياة فكرية مستمرة، ودائمًا ما يأخذ منحي جديدًا في الحوار. إنه أكثر من تجادلت أو تناقشت معهم إنصافًا وأقلهم سعيًا وراء الانتصار وأكثرهم تحريًا للحقيقة».²

وسريعًا تحوّل ابن المهاجر إلى نموذج للسيد الإنجليزي وإلى شخص ذي وعي كبير بالثورة الصناعية ويتمتع بذكاء كبير في اللقاءات الاجتماعية. ونزولًا على رغبة وإلحاح جيمس مل، في عام ١٨١٧ كتب ريكاردو أخيرًا دراسة حول مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب، تضمنت تعليقًا شاملًا على أعمال آدم سميث وبعض القضايا المعاصرة أيضًا. وبعد ذلك بسنتين، ومرة أخرى بإلحاح من مل، فاز ريكاردو بمقعد في مجلس العموم، حيث دوى صوته العالي مطالبًا بالحرية السياسية والتجارة الحرة.

(١) نظرية رائعة لكن عسيرة الفهم

لا نعلم عدد أعضاء البرلمان الذين فهموا ريكاردو حقًا، لا سيما آراءه في التجارة. ولم يكن ذلك بسبب غموض آرائه أو عجزه عن التعبير عنها، بل

بسبب محاولة ريكاردو مناقشة أعقد مبادئ الاقتصاد وأكثرها استعصاءً على الفهم. ذات مرة ألقى الرئيس جيرالد فورد خطاباً عبر التليفزيون حول عجز الميزانية الفيدرالية استخدم فيه تقويماً كأداة مساعدة مرئية، وقد تدرب على الخطاب بعناية كي لا يقوم بأي إيماءة محرجة بيده. لن يحاول أي رئيس معاصر أن يقوم بما حاول ريكاردو أن يقوم به. ولسوء الحظ، فإن هذا المبدأ المعقد هو أساس فهم الاقتصاد الحديث. ذات مرة، طلب عالم طبيعة متغطرس من اقتصادي شهير أن يذكر قاعدة اقتصادية ليست بديهية أو غير مهمة، وكانت الإجابة السريعة هي قانون ريكاردو للميزة المقارنة. للأسف، لا يستطيع فهم هذا التحليل إلا قليل من السياسيين، سواء في الوقت الحالي أو حينها. ونتيجة لذلك، يتشوه تاريخ اقتصاد العالم بالحروب التجارية والحروب على الحصص النسبية والتعريفات الجمركية.

قبل أن ندرُس المبدأ دعنا نتعرف على الأسباب التي دعت ريكاردو لتفسيره من الأساس. كما ورد في رؤية آدم سميث، يُحب رجال الأعمال أن يُنادوا بالاقتصاد الحر في اجتماعات النوادي الاجتماعية، ومع ذلك يطلبون خدمات من السياسيين سرّاً في البرلمان. وخلال الفترة التي عاش فيها ريكاردو، استغل ملاك الأراضي ثروتهم للتأثير بها على البرلمان من أجل تأمين الحماية ضد استيراد الحبوب بعد الحروب النابليونية. ارتفعت أسعار الحبوب كثيراً أثناء هذه الحروب، وأحد أسباب ذلك كان يتمثل في الحظر الذي فرضه نابليون على التجارة، وقد خشي ملاك الأراضي من انخفاض مفاجئ في الأسعار في مستهل فترة السلم. على النقيض من هؤلاء ظهرت الطبقة البرجوازية، رجال الأعمال الجدد الذين أظهرتهم الثورة الصناعية. وبما أن البرجوازيين كانوا يستخدمون العمال، فقد رغبوا في انخفاض الأسعار لكي لا يضطروا لدفع أجور عالية. لكن ربح ملاك الأراضي معركة بسط النفوذ، وفي عام ١٨١٥، أقر البرلمان قانون منع استيراد الحبوب بأقل من سعر محدد، مما منح المزارعين حق احتكار السلع. تعرف القواميس البريطانية «الذرة» على أنها حبوب كالشوفان والجاودار والقمح والشعير، ومن ثمّ سُمِّي القانون باسم «قانون الذرة».

رأى ريكاردو مستقبلين لبريطانيا: أولهما - ككيان منغلِق - مستقبل تبدو فيه بريطانيا جزيرة مغلقة تتبع مذهب حماية المنتج الوطني في وجه البضائع الأجنبية. وثانيهما، كتاجر منفتح، تعمل فيه «كورشة عمل للعالم». وكان الاختيار ما بين هذين المستقبلين عسيراً؛ فإذا اختارت بريطانيا الأول سيتداعى الاقتصاد المعتمد على ذاته سريعاً. وسوف نتعرف أولاً على أسباب تفضيل ريكاردو لسياسة الباب المفتوح، ثم ندرس السؤال عسير التناول لريكاردو حول «الدولة الساكنة».

تذكر نموذج آدم سميث لتجارة الميزة المطلقة. تخيله يروج لنظريته ويهين الفرنسيين بقوله: «إننا لا نحبهم، إنهم يأكلون الضفادع. وإنني قضيت وقتاً مملاً في تولوز، لكن إذا كانوا يستطيعون صناعة الخمر بأسعار أقل مما نستطيع نحن ينبغي أن نشتره منهم، وإذا لم يستطيعوا صناعة خمر بأسعار أقل، فدعونا نسخر منهم من الضفة الأخرى للقناة الإنجليزية.» وهذه عبارة منطقية بديهية صحيحة.

لفهم إجابة ريكاردو، تخيل المسلسل التليفزيوني القديم «جيليجانز أيلاند». تتحطم سفينة الربان الكفاء الواثق بنفسه على شاطئ جزيرة ومعه جيلجان الأخرق الميثوس منه. ينبغي إنجاز مهمتين: الصيد وبناء الملجأ. افترض أن الربان يستطيع اصطياد سمكة في عشر ساعات وبناء كوخ من القش خلال عشرين ساعة، وأن جيليجان عادة ما يستغرق ١٥ ساعة في اصطياد سمكة و٤٥ ساعة في بناء الكوخ. وفق منطق آدم سميث، ينبغي على الربان أن يبتعد أقصى ما يمكن عن جيليجان ويبنى ويصطاد بنفسه؛ إذ إنه يتفوق على جيليجان في كل شيء. لكن لا يزال الاقتصاديون يشعرون بالهابة عندما يرون ريكاردو يوضح كيف أنه ينبغي على الربان أن يقتسم المهام مع جيليجان!

دعنا أولاً نحسب عدد الأسماك والأكوخ التي يمكن أن يبنياها كلٌّ بمفرده، بقضاء نصف الوقت في الصيد والنصف الآخر في البناء. خلال عام واحد، سوف يعمل الربان ما مجموعه ٢٠٠٠ ساعة، ويكلف زميله الأول الأصغر جيليجان بالعمل لمدة ٣٦٠٠ ساعة. إذا قضى الربان ١٠٠٠ ساعة في الصيد فسوف يصطاد ١٠٠ سمكة، وإذا قضى ١٠٠٠ ساعة

في البناء فسوف ينتج ٥٠ كوخًا. أما حين يقضي جيليجان ١٨٠٠ ساعة في الصيد فسوف يوفر لنفسه ١٢٠ وجبة، وحين يقضي ١٨٠٠ ساعة في البناء سوف يُنتج ٤٠ كوخًا. لذا سيصل عدد الوجبات على الجزيرة إلى ٢٢٠ وجبة يتم تناولها في ٩٠ كوخًا.

ماذا سيحدث إذا اتخذ كل منهما تخصصًا؟ إذا قضى الربان كل وقته في بناء الأكواخ، فسوف يبني ١٠٠ كوخ، وإذا ركز جيليجان على الصيد، فسوف يحصل على ٢٤٠ سمكة. ومن ثم، يزيد ناتج الجزيرة على نحو كبير بمجرد التخصص، مع أن جيليجان كان أقل مهارة في كلتا المهمتين! تخيل رد ريكاردو على إهانة سميث الافتراضية للفرنسيين بقوله: «أكره الفرنسيين بنفس قدر كره سميث لهم، لكني لا أسخر منهم لأنهم لا يستطيعون القيام بأي شيء بشكل رخيص كما نستطيع، كنت سأتاجر معهم على الرغم من دنو منزلتهم التجارية.»

السؤال الرئيسي التالي هو: كيف نعرف ما نتخصص فيه؟ لنعد إلى الجزيرة. بما أن الربان يستغرق في بناء كوخ ضعف الوقت اللازم للصيد، فإنه يتخلى عن عمليتي صيد في كل مرة يبني فيها كوخًا. ولكن جيليجان، الذي يستغرق ثلاثة أضعاف الوقت اللازم لصيد السمك من أجل بناء كوخ، يتخلى عن ثلاث عمليات صيد في كل مرة يبني فيها كوخًا. وبما أن بناء الأكواخ يعد تضحية أقل للربان، ينبغي عليه أن يبني الأكواخ. أوضح ريكاردو أن الأشخاص والبلدان ينبغي أن يتخصصوا فيما يؤدي بهم إلى تضحيات أقل. هذه هي «ميزتهم النسبية». والتضحية التي يقومون بها عن طريق عدم إنتاج سلعة تمثل «تكلفة الفرصة». ومن ثم، يتحدد التخصص على أساس من يتحمل تكلفة فرصة أقل.³

الهدف الرئيسي من تحليل ريكاردو هو: التجارة الحرة تمكن الدول من أن تستهلك سلعة أكثر بصرف النظر عما إذا كان شركاؤها التجاريون أقل تقدمًا اقتصاديًا أو أكثر. أما غاية موقف ريكاردو من قانون الذرة فهي: إذا كان المزارعون الفرنسيون مستعدين لإطعامنا مقابل «تكلفة» أقل من تلك التي نتحملها لإطعام أنفسنا، فدعونا نأكل الطعام الفرنسي ونقضي وقتنا في إنجاز عمل آخر.

(٢) المعركة ضد أنصار مذهب الحمائية

إذا بدأ بابا نويل في توزيع الكعكات والبسكويت والملابس جواً عن طريق غزلان الرنة، أينبغي علينا أن نقتل غزلان الرنة المساعدة له لأننا نخبز كعكاتنا ونحيك ثيابنا بأنفسنا؟ إن المشكلة التي تواجه ريكاردو وكل «المنادين بالتجارة الحرة» هي أن الخبازين والحائكين سيودون أن تمنع الحكومة هذه الغزلان وتقتلها، وسوف يزعمون أن وظائفهم تعتمد على أننا نخبز بأنفسنا. لكنهم ينسون الفوائد التي يجنيها المستهلكون في أنحاء الدولة، خاصة الطبقات الأدنى، الذين يعني لهم الطعام الأرخص عيش حياة أفضل كثيراً. في الوقت الذي كتب فيه ريكاردو أفكاره ودافع عنها أمام أعضاء البرلمان، كان العمال ينفقون نصف أجورهم تقريباً على الخبز المصنوع من الحبوب. وأثر منع استيراد الحبوب تأثيراً معاكساً على العمال وأصحاب العمل. علاوة على ذلك، ينسى أنصار مذهب الحمائية (حماية المنتج المحلي) أن الوظائف تُخلق عن طريق بيع السلع والخدمات للدول الأخرى. لا عجب أن ريكاردو أصبح عدواً للطبقة العليا من المجتمع حين أعلن أن «مصلحة ملاك الأراضي تتعارض دائماً مع مصلحة كل الطبقات الأخرى في المجتمع».

على الرغم من قوة فكره وحجته، فلم يستطع ريكاردو أن يُقنع البرلمان بالتراجع عن قراره، واستمر قانون الذرة قيد التنفيذ حتى عام ١٨٤٦. مع ذلك، فقد أقنع ريكاردو بالفعل الأجيال التالية من الاقتصاديين بأن مذهب الحمائية دائماً ما يضر بأي اقتصاد، مع أنه قد يفيد مجموعة معينة. أحياناً ما ينتقد الناس الاقتصاديين لاختلافهم كثيراً حول التشريعات السياسية. قال جورج برنارد شو: «إذا جُمع الاقتصاديون كافة، فلن يصلوا أبداً إلى نتيجة نهائية.» مع ذلك، ولعدة مرات خلال القرن العشرين، وقّع آلاف الاقتصاديين عرائض يلتمسون فيها من حكومة الولايات المتحدة ألا تمنع الاستيراد. وفي كل مرة يمر فيها الاقتصاد المحلي بحالة ركود يحاول بعض السياسيين استرضاء الناخبين عن طريق تهديد الاقتصادات الأجنبية. على الرغم من ذلك، فرضت الولايات المتحدة أعلى التعريفات الجمركية في هذا القرن في الوقت الذي كانت فيه في أمس الحاجة للتجارة

الحرّة؛ في فترة الكساد العظيم. فعندما تتمركز الاقتصادات حول ذاتها، لا بد وأن تتدهور. فليس هناك ما يُسمى بمنحنى التحول للداخل والخارج في الاقتصاد.

خلال ثمانينيات القرن العشرين بدأ مصنعو السيارات اليابانيون «بإراداتهم» تقليل تصدير السيارات إلى الولايات المتحدة من أجل تجنب المعايير الصعبة للغاية التي يفرضها الكونجرس. وبسبب قلة واردات السيارات اليابانية، ارتفعت أسعارها، وأصبح المصنعون الأمريكيون قادرين على زيادة أسعار سياراتهم. قدّر الاقتصاديون أن المستهلكين الأمريكيين فقدوا ٣٥٠ مليون دولار نتيجة لذلك في السنة الأولى، وارتفعت أسعار السيارات بما يقارب ٣٠٠٠ دولار في السنوات الثلاثة الأولى من تقليل الصادرات اليابانية. وحتى لو أدى هذا إلى «إنقاذ» ١٠٠٠٠ وظيفة، على أقصى تقدير، كان بمقدور الاقتصاد الأمريكي أن يدفع ٣٥٠٠٠ دولار في العام لكل عامل مقابل البقاء في المنزل فحسب. بدلاً من ذلك، لم يستطع شراء السيارات إلا عدد قليل من المستهلكين، وهؤلاء المستهلكون الذين اشتروا السيارات لم يتبقّ لديهم سوى القليل من الدولارات لشراء السلع الأخرى، مما أدى إلى تقليل عدد الوظائف في القطاعات الأخرى. قال روبرت كراندل من معهد بروكينجس مهاجماً ذلك القرار: «كان يُمكن لصانعي السيارات المحليين أن يخفضوا الأسعار، وربما كان ينبغي عليهم ذلك، لكن الحكومة قدّمت المستهلك الأمريكي لهم على طبق من ذهب»⁴

خلال عام ١٩٨٩ ناشدت جماعات الضغط التابعة لمُصنعي السيارات وزارة المالية أن تصنف الشاحنات الصغيرة والمركبات الرياضية المستوردة على أنها شاحنات، ولو رضخت وزارة المالية لهذا الضغط، لكانت التعريفات الجمركية المفروضة على مثل هذه المركبات قد تضاعفت عشرة أضعاف. واعترضت الحكومة البريطانية بشكل خاص على هذا المقترح لمصلحة شركة روفر. فقالت سفارتها في العاصمة واشنطن إن الملكة نفسها تقود سيارة رانج روفر، والملكة لن تقود شاحنة أبداً.

صاغ أبراهام لينكولن إحدى حجج مذهب الحمائية على نحو مهذب حين قال: «لا أعرف الكثير عن التعريفات الجمركية، ولكنني أعرف أنه

إذا اشترت معطفاً في أمريكا، فسأخذ المعطف وستأخذ أمريكا المال، وإذا اشترت معطفاً في إنجلترا، فسأخذ المعطف وستأخذ إنجلترا المال.» كان محقاً؛ فهو لا يعرف الكثير عن التعريفات الجمركية. فعلى غرار المركنتيليين، لم يدرك لينكولن أن الدولة تكون غنية إذا كانت تستهلك الكثير من السلع والخدمات، وليس إذا كانت تحتزن العملات المعدنية أو الورقية المرسوم عليها صور الرؤساء. فإذا اشترى لينكولن المعطف البريطاني الذي يُفضله، فإنه يدفع بعض الدولارات مقابل الجنيهات الاسترلينية. ومن ثم، يملك شخص ما في لندن دولارات. إن اللندنيين لا يتخلون عن الجنيهات الاسترلينية مقابل الدولارات كي يُزينوا جدران مساكنهم بورق أخضر اللون، واللندني إما (١) سيشتري منتجات أمريكية، أو (٢) يستبدل بالدولارات جنيهات. فإذا اشترى منتجاً أمريكياً، فسيسعد لينكولن بأنه اشترى المعطف اللندني، وسيسعد اللندني لأنه أحب السلعة الأمريكية. وإذا استبدل الدولارات، فسيقدمها لشخص آخر يرغب في شراء سلع أمريكية.⁵

ماذا لو أننا استطعنا تقديم مليون زورق مليئة بالأموال الأمريكية مقابل الباخرة ماري كوين تو مملوءة بالبضائع البريطانية؟ حينها ستكون وزارة الخزانة قادرة على طبع مليارات من العملة فئة الخمسة دولارات. ووفقاً لمنطق لينكولن، سوف نحصل على سترات جميلة، وأباريق شاي، وسترات من الصوف الإنجليزي، وسيحصل البريطانيون على ورق! وعلى الرغم من أن لينكولن لم يدرك ذلك إلا أنها صفقة رابحة! لم يدرك لينكولن أن البريطانيين يقبلون الدولارات لأنهم يمكنهم شراء السلع والأصول المالية الأمريكية بها. ربما ليس المال ما يحرك العالم، لكن المال يتحرك في العالم بكل تأكيد. وإذا أردت إيقافه، فامنع انتقال البضائع من المكان التي تصنع فيه بشكل رخيص إلى الأماكن التي تحتاجها بشدة.

ليست القضية هنا هي ما إذا كانت المعاطف ستُصنَع في الولايات المتحدة أم لا، إنما تتمثل فيما إذا كنا سنستخدم مواردنا القيمة من أجل إنتاج سلع ذات تكلفة فرصة أعلى أو أقل. وعن طريق السماح بالتجارة،

تجبر الدول سكانها على نقل الموارد بعيدًا عن الصناعات منخفضة الإنتاجية وتوجيهها نحو الصناعات عالية الإنتاجية. وإذا فعلت الدول ذلك، يمكن لسكانها أن يتمتعوا بالمزيد من السلع بتضحية أقل.

مع ذلك، يمكن أن يسبب الانتقال ضررًا على عمال الصناعات ذات الإنتاجية المنخفضة وملاكها. لكن الحمائية غالبًا ما تكلف المستهلكين الكثير، ومن الأفضل للحكومة أن توجه التعويضات نحو العمال المفصولين وتدفع مقابل إعادة تدريبهم. ففي بداية ثمانينيات القرن العشرين، كانت حماية وظيفة عامل الصلب تكلف ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ دولار، لكن «إنقاذ» وظيفة صانع الأحذية تكلف ٧٧٠٠٠ دولار.⁶ وفي عهد قريب، من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦، زادت الرسوم المفروضة على الخشب الكندي تكلفة بناء منزل أمريكي جديد بحوالي ١٠٠٠ دولار.⁷ علاوة على ذلك، يسير منطق الحمائية نحو ركود الاقتصاد. فمعظم الصناعات والاختراعات التي رفعت مستوى معيشتنا أجبرت آخرين على التخلي عن وظائفهم. منذ بضع سنوات، قدمت شركة زيروكس إعلانًا تليفزيونيًا يصور راهبًا يعمل ناسخًا في دير، ينسخ بدقة صفحات من الوثائق والصلوات. وذات يوم أعطاه رئيسه لفيفة سميكة لكي ينسخها. أسرع بعدها الراهب المتعجل إلى آلة نسخ جديدة قامت بالعمل في ثانية. فقال بينما ينظر نحو السماء شاكرًا «إنها معجزة». هل يمكن أن تتخيل كيف يمكن للجنة سياسية منظمة من الرهبان أن تكره الحمائية؟ تخيل آلاف من الرهبان يتظاهرون في واشنطن. كم عدد الرهبان الذين يمكن أن تُستبدل آلات النسخ بهم؟

إن السوق الحرة ليست سوقًا خالية من الأضرار. فاليد الخفية لا تحمينا كما تحمي يد الأم طفلها. وإذا أراد الناس المزيد من الاستقرار، فربما ينبغي عليهم اختيار الحمائية. لكن فوائد النمو الاقتصادي والتقدم لا تصل عادة للأشخاص الذين يحتشدون في أحد الأركان في حين تحمي حكوماتهم موانئها من اليونانيين القادمين بالهدايا والسلع.

إن العالم لا يُجُلُّ الاقتصاديين بسبب حس الدعابة لديهم، لكن أبرز تهكم في العلوم الاجتماعية جاء على لسان المؤلف الاقتصادي الفرنسي

فريدريك باستيا خلال أربعينيات القرن الثامن عشر، عندما زادت فرنسا من الرسوم المفروضة على الواردات:

من الشركات المصنعة للشموع، والشموع الرفيعة، والفوانيس، والشمعدانات، ومصابيح الشوارع، ومقصات الشمع، وطفائيات الشمع، ومن منتجي الزيت، والشحم، والراتنج، والكحول، وكل ما له صلة بشكل عام بالإضاءة إلى أعضاء مجلس النواب الكرام.

أيها السادة:

... إننا نعاني المنافسة الهدامة من غريم أجنبي يبدو أنه يعمل وفق ظروف أفضل من ظروفنا كثيرًا من أجل إنتاج الضوء، حتى إنه يغرق السوق المحلية بالضوء بسعر زهيد للغاية ... هذا المنافس ... ما هو إلا الشمس ...

إننا نطلب منكم أن توافقوا على قانون يفرض إغلاق جميع النوافذ، ونوافذ السقف، والمناور، والشبابيك الداخلية والخارجية، والستائر، والنوافذ البابية، والنوافذ الدائرية، ونوافذ المراكب وستائرهما. باختصار، جميع الفتحات والثقوب والشقوق والتصدعات ...

إذا أغلقتم كل الفتحات التي يمكن أن يدخل منها الضوء الطبيعي ومن ثم خلقتم حاجة للضوء الصناعي، فما الصناعة التي لن تتلقى الدعم بهذه الصورة في فرنسا؟

إذا استهلكت فرنسا المزيد من الشحم، فسيتحتم وجود مزيد من الماشية والأغنام ...

وينطبق الشيء نفسه على الشحن.⁸

من منظور أكثر جدية، يشير تحليل ريكاردو في وقتنا الحاضر ضمناً إلى أن حمائية الدول الغنية تؤدي إلى ركود الدول الأقل تقدماً. ويبدو من التناقض تقديم ملايين الدولارات كمساعدات وقروض أجنبية، وتوضع العقوبات في ذات الوقت أمام متلقي هذه المساعدات والقروض. على سبيل

المثال، أعاق الكونجرس الأمريكي، تحت ضغوط منتجي السكر المحليين، برامج التنمية المقدمة للعديد من دول البحر الكاريبي. وتناقصت حصص الاستيراد من ٦ ملايين طن من السكر في عام ١٩٧٧ إلى ١,٢ مليون طن في عام ١٩٩٨. أينبغي أن نندهش لأن الكثير من مزارعي الحدود الجنوبية وجدوا في نبات الكوكا محصولاً أكثر جذباً وأن صناعة المخدرات الأمريكية شريك تجاري أكثر تعاوناً؟

أحياناً من المفيد تخيل حجج أنصار مذهب الحمائية على نطاق صغير. هل سيصاب رجل غني بالضرر جراء التبادل التجاري مع رجل فقير؟ أكان ينبغي على جيه بول جيتي صنع حذائه بدلاً من شرائه؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فهل ستصاب الولايات المتحدة بالضرر جراء شراء الأحذية من ماليزيا؟ هل ستصبح الدولة أغنى إذا كان كل الأشخاص مكتفين ذاتياً؟ إذا كانت كل الأحياء مكتفية ذاتياً؟ أينبغي على المقاطعات المنفصلة أن تضع حدوداً للتجارة؟ قليل للغاية هم من سيجيبون بـ «نعم»، وبالطبع سيمنع الدستور ذلك. لماذا إذن يمكن أن تصبح الدولة ثرية عن طريق رفض البضائع المصنوعة بتكلفة أقل في الخارج؟

بعد الحرب العالمية الثانية، دخلت العديد من الدول تحت راية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات)، وهي منظمة تسعى لتعزيز التجارة الحرة والسابقة على ما يعرف الآن بمنظمة التجارة العالمية. بعد ذلك جرت مفاوضات تجارية متعددة الجنسيات، وقُلِّت العوائق الجمركية في العالم. ومع ذلك، استمرت جهود الانعزالية الشديدة، وشهدت السنوات القليلة التالية عدم استقرار في هذا الصدد.

إن حجة ريكاردو ومناقشتنا لا تُثبت أن التعريفات الجمركية خاطئة على الدوام. إنما تُظهر ببساطة أن التعريفات الجمركية تميل إلى تقييد النمو الاقتصادي، ومن ثم، تُظهر أن معظم ذرائع الحمائية — المطروحة في سياق مساعدة المستهلك أو زيادة عدد الوظائف أو تعزيز الاقتصاد — محل شك. ومع ذلك، يمكن للدولة أن تستخدم سياسة حمائية بتعقل من أجل أغراض الدفاع عن البلد أو من أجل ضمان الاستقرار السياسي في أوقات الشكوك القوية.

(٣) المستقبل ومفترق الطرق

ذكرنا سابقاً أن ريكاردو رأى مستقبليين لبريطانيا: مستقبلاً مشرقاً كدولة متاجرة منفتحة ومستقبلاً مظلماً كدولة منعزلة. ومن خلال الميزة المقارنة، تنبأ ريكاردو بظهور إنجلترا كورشة عمل للعالم أجمع. وأشار بفرح أمام البرلمان قائلاً: «سوف تكون هذه الدولة أسعد دول العالم، وتقدمها في الرخاء سوف يتجاوز كل التخيلات، فقط إذا تخلصنا من شرئين عظيمين: الدين القومي وقانون الذرة.» إن ريكاردو لم يتنبأ بمستقبل مظلم، بل وجه جمهوره نحو التقدم القومي: «ينمو الطفل ليصبح رجلاً، ثم يبدأ في الضعف، ويموت، ولكن تقدم الأمم لا يسير على هذا النحو؛ فعندما تصل الأمم إلى أعظم حالاتها، قد يُكبح تقدمها المستقبلي بالفعل، لكنها تميل على نحو طبيعي للبقاء لعصور طويلة، وللحفاظ على عدم انخفاض ثروتها، وسكانها.»⁹

مع هذا الحماس للتجارة، فقد أصر بعض المؤلفين على تصوير ريكاردو كمحلل متشائم، محلل مكتئب لكن أكثر براعة من المحلل الآخر مالتوس. في الواقع، قضى ريكاردو قدرًا كبيرًا من الوقت في تحليل المستقبل المنعزل الكئيب. لكن لا يمكننا أن ننسى أن هذا المستقبل استُخدم كوجه مقارنة للمسار الأول من أجل تخويف السياسيين كي يتبنوا سياسات عدم التدخل في الاقتصاد.

ماذا كان المسار الثاني؟ لنبدأ بسلسلة من الخطوات قبل أن ننتقل للتحليل. بالاتفاق مع مبدأ مالتوس للسكان، رأى ريكاردو أن (١) زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الطعام، وهذا يؤدي إلى (٢) توسيع الزراعة نحو الأراضي الأقل خصوبة، وهو ما يدفع نحو (٣) ارتفاع تكاليف الزراعة، مما (٤) يزيد من أسعار الطعام، ويؤدي إلى (٥) ارتفاع أجور العمال، مما يتسبب في (٦) انخفاض الأرباح لرجال الأعمال، مما يؤدي إلى (٧) دفع مبالغ كبيرة إلى من يملكون أفضل الأراضي.

لفهم خطة لعب ريكاردو، ينبغي سبر أغوارها والتعرف على لاعبيها الأساسيين أولاً. أول اللاعبين وأكثرهم توافراً هم العمال. وتماشياً مع مبادئ مالتوس، فهم يتضاعفون عندما ترتفع الأجور، مما يؤدي بدوره

إلى انخفاض الأجور. ومن ثمّ، على مدار وقت طويل، سوف تبقى الأجور عند مستوى مرتفع بدرجة كافية للمحافظة عليهم، وذلك وفقاً لأعراف وتوقعات اليوم. ولا يدينهم ريكاردو لسعيهم للبقاء على قيد الحياة واستجداء الفئات والعيش في الأسمال البالية:

ليس من المقبول أن يكون الثمن الطبيعي للعمل — المقدر حتى بالطعام والضروريات — ثابتاً ومحددًا على نحو مطلق. فهو يختلف في الأوقات المختلفة في الدولة نفسها، ويتباين مادياً على نحو بالغ بين الدول المتعددة. وهو يعتمد بالأساس على عادات وطبائع الأشخاص. فالعامل الإنجليزي قد يرى أجره أقل من المعدل الطبيعي، وغير كافٍ ليعيل الأسرة، إذا لم يمكّنه من شراء طعام سوى البطاطس، والعيش في مكان أفضل من كوخ طيني.¹⁰

ثانياً: لدينا المزارعون المستأجرون. لكن لاحظ أنهم لا يملكون الأرض التي يزرعونها. صوّرهم ريكاردو على أنهم أصحاب رءوس أموال يستأجرون الأراضي، ويستخدمون العمال، ويجنون الأرباح. وبدلاً من امتلاك آلات في المصنع، يمتلك المزارع المحارِيث. ويتفق ريكاردو مع آدم سميث في أن أصحاب رءوس الأموال/المزارعين لديهم «رغبة مستمرة» في تتبع إشارات السوق ونقل الموارد والاستثمارات إلى المشروعات الأكثر ربحاً. ومن ثمّ فإنهم يقومون بمهمة مهمة للغاية للمجتمع، لكنها ليست نابعة بالضرورة من حُبهم للمجتمع.

ثالثاً، والأهم: يصف ريكاردو مُلاك الأراضي الأثرياء، الذين يؤجرون الأراضي للمزارعين، بأنهم يعيشون حياة بطالة ودعة، لكنهم يُحققون في النهاية ثروات تفوق أيّاً من اللاعبين الآخرين.

أعاد ريكاردو تنقيح المعتقدات الاقتصادية وتعريف كلمة «إيجار». تذكر مناقشة قانون الذرة. فقد ادعى البعض أن تكلفة الحبوب ترتفع بسبب أن مُلاك الأراضي يكلفون المزارعين مزيداً من الأموال في الإيجار. اعترض ريكاردو قائلاً إن ارتفاع السعر كان نتيجةً لقلّة المحصول أثناء

الحرب؛ مما أغرى رؤاد الأعمال للدخول في مجال الزراعة. وعندما دخلوا هذا المجال، وجد مُلاك الأراضي المزيد من أصحاب رءوس الأموال الذين يطرقون أبوابهم ويزايدون على أسعار إيجار الأراضي. ومن ثمَّ، فإن إيجارات الأراضي كانت مرتفعة لأن أسعار الحبوب كانت مرتفعة، وليس العكس. وعندما انتهى الحصار، انخفض سعر الحبوب، وكان ينبغي على ملاك الأراضي أن يطلبوا إيجارات أقل. وبعبارة الاقتصاد الحديثة، تعتبر الرغبة في استئجار الأراضي «طلبًا مشتقًا»، يتحدد وفقًا لعرض وطلب الحبوب.

بعد ذلك أوضح ريكاردو أن مُلاك الأراضي يمكنهم أن يطلبوا إيجارات عالية إذا كان هناك طلب على أملاكهم فحسب. فبعض أراضي الملاك ستكون أكثر خصوبة من البعض الآخر، وستُحدَّد مستويات الإيجار وفق اختلاف درجة الخصوبة. إذا كان آل يملك قطعة أرض تنتج ١٠٠٠ طن من الحبوب، وتمتلك جوان قطعة أرض قريبة تنتج ٥٠٠ طن حبوب فقط، فسيكون آل قادرًا على طلب إيجار أعلى من المزارع الراغب في استئجار أرضه.

فالإيجارات ترتفع لأنه ليست كل الأراضي متساوية:

مع تقدم المجتمع، حين تُخضع الأرض ذات الدرجة الثانية من الخصوبة للزراعة، يبدأ الإيجار على الفور على أساس إيجار الأرض ذات الدرجة الأولى من الخصوبة، وسوف يعتمد مقدار هذا الإيجار على الاختلاف بين قطعتي الأرض في درجة الخصوبة. وعندما تُخضع الأرض ذات الدرجة الثالثة من الخصوبة للزراعة، يرتفع إيجار الأرض ذات الدرجة الثانية، ويحكمه — كما حدث من قبل — الاختلاف في القدرة الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، يرتفع إيجار الأرض ذات الدرجة الأولى.¹¹

إذا كان ريكاردو محقًا، تظهر الإيجارات مع نمو السكان. فعندما يحتاج عدد قليل من الأشخاص للطعام، يمكنهم تحقيق الاكتفاء عن طريق زراعة أفضل الأراضي فحسب. وعندما يتضاعف عدد السكان، يبدأ المزارعون في زراعة الأرض ذات الدرجة الثانية. وبسبب أن الأرض ذات

الجودة الأقل تنتج محصولاً أقل، يمكن الآن لملك الأرض الأفضل أن يزيد الإيجار. وسوف تُحدّد الأجور المدفوعة والأرباح العادية في الأرض الثانية أسعار الحبوب، وبما أن التكاليف أقل في الأرض الأفضل، فسيكون هناك فائض من القيمة المضافة، وسوف يأخذ ملاك الأراضي هذا الفائض.

لماذا كانت رؤية ريكاردو تدعو للحزن والخوف؟ وفقاً لهذه الرؤية، فإن طريق النمو الاقتصادي ينتهي بخندق، حرفياً ومجازياً. فلفترة من الوقت يمكن لأصحاب رءوس الأموال أن يوسعوا إنتاجهم الصناعي، بل حتى يدفعوا أجوراً أعلى للعمال. لكن سريعاً ما سيخلف العمال السعداء المزيد من العمال، وهذا يؤدي إلى تخفيض الأجور. كيف يمكن لإنجلترا أن تطعم الحشود الجائعة؟ عن طريق زراعة المزيد من الأراضي. ولكن تذكر أن الأراضي الإضافية ستكون أقل إنتاجية وأكثر تكلفة في زراعتها، بما أن المزارعين قد بدءوا باستخدام الأراضي الأخصب أولاً.

سرتفع أسعار الحبوب، لكن أصحاب رءوس الأموال لن يحققوا أرباحاً؛ لأنهم ينبغي أن يدفعوا للعمال أجوراً أعلى كي يتمكنوا من العيش. إذا وجب «تقسيم الموارد بين المزارع والعامل، سيئول الجزء الأكبر للعامل وسيبقى الجزء الأقل للمزارع».¹² علاوة على ذلك، يجمع ملاك الأراضي الذين يمتلكون أفضل الأراضي إيجارات أعلى عندما يبدأ المزارعون في زراعة الأرض الأقل جودة. من يربح؟ ملاك الأراضي. ومن يخسر؟ أصحاب رءوس الأموال الذين يستأجرون الأراضي. ومن يبقى على حاله؟ العمال، على الرغم من أنه في النهاية قد تحدث مجاعة نتيجة استهلاك المزارعين للأراضي. وأطلق ريكاردو على هذه الحالة المظلمة اسم «الدولة الساكنة». فحرفياً، يجبر الجوع المجتمع على زراعة حتى الخنادق. ومجازياً، سيقف أصحاب رءوس الأموال والعمال في خندق رافعين أيديهم وصارخين طلباً للمساعدة.

لماذا ينحرف ريكاردو بهذه القوة عن حلم آدم سميث الجميل؟ يفترض سميث بوجه عام أن الزراعة لن تتدهور نحو قلة الإنتاج وسوف تستمر الصناعة في النمو نحو إنتاج متزايد. ووفقاً للمصطلحات الحديثة، يرى سميث عائداً ثابتاً للزراعة وعائداً متزايداً للصناعة، وهو ما يؤدي

لرخاء جميع الأطراف. يتوقع ريكاردو ثبات عائد الصناعة وانخفاض عائد الزراعة. بالطبع، تمسك ريكاردو ببعض الأمل في أن التكنولوجيا سوف تنقذ الاقتصاد على فترات منتظمة، حيث سيجري «لحسن الحظ، فحص النزعة نحو انخفاض الأرباح على فترات منتظمة عن طريق تحسين الآلات المرتبطة بإنتاج الضروريات، وأيضًا عن طريق الاكتشافات الجديدة في مجال الزراعة التي ستساعدنا على التخلص من كمية من العمل الذي كان مطلوبًا من قبل، ومن ثم، تخفيض سعر الحاجة الرئيسية للعمال». ¹³ مع ذلك، لا يمكننا أن نعتمد باطمئنان دائمًا على التكنولوجيا من أجل إنقاذنا. لكن ينبغي أن نتذكر رواية «ترنيمه عيد الميلاد» القصيرة التي ألفها ديكنز، والتي فيها يحكي الشبح قصة عيد الميلاد المستقبلي الكئيب، المليء بالجوع والفرع واليأس. يسأل البخيل بهلع: أهكذا ينبغي أن يكون عيد الميلاد؟ ومع صوت رنين السلاسل الكئيب وصوت صفير متردد له صدى، يترك الشبح الغد في يد البخيل.

ليس ريكاردو نذير شؤم كما قد يتوقع البعض، إنما هو أكثر شبهًا بشبح رواية ترنيمه عيد الميلاد، فهو يحذر إنجلترا من أن السياسات الانعزالية الجشعة سوف تؤدي إلى أوقات عصيبة وأكثر جشعًا، والموقف التجاري المنفتح يمكن أن يبشر بأيام أكثر سعادة. كتب ريكاردو: «إنني أناصر التجارة الحرة في الحبوب، على أساس أنه عندما تكون التجارة حرة، وتكون الحبوب رخيصة، فلن تنخفض الأرباح، مهما كان حجم رأس المال كبيرًا». فالنمو الاقتصادي لا يلاقي أي خنادق. ومع أن العوائق تنشأ من «الندرة، والارتفاع المترتب على ذلك في قيمة الطعام والمنتجات الخام الأخرى ... دع هذه المنتجات تأتي من الخارج مقابل السلع المصنعة، وسيكون من الصعب تعيين مكان الحد الذي سيتوقف عنده تراكم الثروة». ¹⁴

تعتبر تحليلات ريكاردو مجالًا خصبًا للنقد والإسهاب. فعلى غرار مالتوس، استهان ريكاردو أيضًا بـ «ضغط» العمال، فهم لم يزيدوا بالسرعة التي كان يخشاها. كما قلنا سابقًا، كان ميلتون فريدمان يحمل قلمًا كشعار له على حرية الاقتصاد. أحيانًا يبدو أن علماء الاقتصاد

الكلاسيكي عليهم أن يحملوا قدم أرنب، ليس من أجل الحظ السعيد، بل رمزًا لرؤيتهم لنزعة البشر نحو التناسل. وعلى غرار مالتوس، عارض ريكاردو بشدة قوانين الفقراء؛ لأنها في النهاية أدت إلى الجوع، مصرًا على أنه «لا بد وأن كل صديق للفقراء يتمنى بقوة إلغائها».

نُقل انتقاد ريكاردو لملاك الأراضي وتصويره للإيجارات إلى الولايات المتحدة بلغة فظة وانفعالية من خلال كتاب «التقدم والفقير» لهنري جورج في عام ١٨٧٩. قاد جورج - الصحفي صاحب الرؤى الدينية المسيحية - أتباعه في «حركة الضريبة الموحدة». وقد أدان جورج، غاضبًا - بسبب الربح غير المستحق - ملاك الأراضي الذين يجمعون ببساطة الإيجارات في حين يكافح الآخرون من أجل خلق الثروة. وتنبأ جورج بحماس أكبر من حماس أي نبي من أنبياء العهد القديم أن فرض ضريبة كبيرة على الأرض تُقطع من الإيجار سوف يقضي على الفقر، ويروض الطمع، ويقضي على الرذيلة والتعاسة، وينير سراج المعرفة في الأماكن المظلمة، ويمنح النشاط للابتكار، ودَفعة جديدة للاكتشاف، ويستبدل القوة السياسية بالضعف السياسي، ويمنع الفوضى والاستبداد.¹⁵

هناك عدد من المشكلات في هذا المقترح؛ أولًا: يُفرق الاقتصاديون بين «الإيجار الاقتصادي» الذي ناقشه ريكاردو، والإيجار البسيط الذي يدفعه المستأجرون لملاك الأراضي. وفقًا لريكاردو، الإيجار الاقتصادي هو أموال مدفوعة تزيد على ما هو ضروري من أجل الحفاظ على الأرض أو العمل أو رأس المال في استخدامه الحالي. وبما أنه لا يمكن استخدام الأراضي إلا لزراعة الحبوب في تحليل ريكاردو، لا ينبغي دفع أي أموال من أجل المحافظة عليها كمزرعة. فلا يمتلك ملاك الأراضي خيارًا سوى استخدامها في زراعة الحبوب، وبالتالي فإن أي مبالغ مالية مدفوعة لملاك الأراضي تعد إيجارًا اقتصاديًا. اعتاد لاعب البيسبول الرائع ويلي مايس أن يقول إنه قد يلعب البيسبول بلا مقابل. ولو أنه فعل ذلك، لعد أي مقابل يتلقاه إيجارًا اقتصاديًا؛ لأنه زائد على ما هو ضروري لجعله يلعب.

وبالمثل، يتلقى نجوم السينما إيجارًا اقتصاديًا أيضًا. لنفترض أن سلفستر ستالون يختار دائمًا بين التمثيل والعمل كخياط محترف. إذا

تلقى أقل من ٣٠٠٠٠ دولار في الفيلم الواحد مقابل تمثيله، فسينتقل إلى خياطة القمصان والسراويل. ومن ثم، إذا تلقى ٥ ملايين دولار مقابل فيلمه الجديد «روكي يقابل رامبو الجزء الثاني ثلاثي الأبعاد»، يمكن القول إن مبلغ الـ ٣٠٠٠٠ دولار كانت «دخل عدم تحول» والـ ٤٩٧٠٠٠٠ دولار كانت إيجارًا اقتصاديًا. ربما كان يجدر بهنري جورج أن يتحلّى بالشجاعة الكافية لإلغاء الإيجار تمامًا.

المقصود هنا هو أن جزءًا من الإيجار — الذي يحافظ على الأرض أو العمالة أو رأس المال في استخدام محدد — لا يُعد إيجارًا اقتصاديًا، بل هو دخل عدم تحول. وأي مبالغ مالية غير ذلك تعد إيجارًا اقتصاديًا. من ثم، إذا كان مالك الأرض سيحوّل أرضه إلى قطعة أرض مخصصة لإقامة الكرنفالات إذا لم يتلقَ ١٠٠٠ دولار في الشهر من المستأجر، فإن أول ١٠٠٠ دولار يحصل عليها لا تعد إيجارًا اقتصاديًا. احذر من غموض اللغة. إن ما يسميه مستأجرو الشقق عادة باسم إيجار ليس إيجارًا اقتصاديًا ما دام لم يتجاوز المبلغ الأساسي الضروري. ولكن كيف سيعرف هنري جورج أي جزء من المبلغ الإجمالي المدفوع إيجارًا اقتصاديًا من أجل فرض الضرائب عليه؟ هنا سيحتاج إلى مساعدة السماء.

أيضًا أمام حركة الضريبة الموحدة معضلات أخلاقية إما أن تواجهها أو تتجنبها. فإذا تطلبت العدالة فرض الضرائب على الإيجار الاقتصادي، تتطلب العدالة فرض الضرائب على الإيجار الاقتصادي من الأرض، والعمالة، ورأس المال. كيف سيميز جورج بين دخل عدم التحول الخاص بستالون والإيجار الاقتصادي؟ ماذا عن مرتبات أعضاء الكونجرس والاقتصاديين المشهورين؟ ليس كل شخص أمينًا مثل ويلي مايس.

مع أن جورج لم يكمل مهمته قط، فإنه أصبح مشهورًا في الولايات المتحدة وإنجلترا، حيث أنشأ أنصاره جمعيات تنادي بالضريبة الموحدة من أجل نشر نظريته. وانتشر الكتاب الجيد «التقدم والفقير» بسرعة أكبر من تضاعف العمال. ومع ذبول الحركة في النهاية، يمكن لمناصري جورج أن يشيروا بفخر إلى أن ضرائب الملكية تُعد مصدرًا للتمويل الحكومي والمحلي. لكنهم لا يستطيعون قول ذلك بثقة كما كان الحال منذ ستين عامًا. لقد

غالى جورج في تقدير الأهمية المستقبلية للإيجارات والدخول الإيجارية. وقد نمت الحكومات على جميع المستويات نموًا كبيرًا على مدار القرن الماضي. وحتى لو كان بإمكان الحكومات أن تأخذ كل الإيجارات دون التسبب في تمرد أو كساد اقتصادي حاد، لم تكن الإيجارات لتقترب حتى من تغطية النفقات. في عام ١٩٢٩ كانت إيجارات الملكية تمثل ٦ بالمائة من الدخل القومي. وقد انخفضت هذه النسبة كثيرًا حتى وصلت لأقل من ١ بالمائة حاليًا. ومع أن الضرائب على الملكية وصلت ذات مرة إلى ٦٥ بالمائة من الميزانيات الحكومية والمحلية، فإنها الآن لا تمثل إلا ١٧ بالمائة.

بينما اعتنق جورج نظرية ريكاردو، حاول مالتوس دحضها. وحول مسألة قانون الذرة، تقبل مالتوس الكثير من تحليلات ريكاردو فيما يخص الإيجار وتناقص الغلة الزراعية، لكنه دحضها عن طريق حجة رباعية الأجزاء؛ أولاً: أكد على أن قانون الذرة يُشجع بالفعل على إنتاج المزيد من الحبوب محليًا؛ لأنه يرفع من سعر الحبوب. ثانيًا: رأى مالتوس أن الحبوب سلعة مهمة للغاية لا يمكن تركها للمنتجين الأجانب. ثالثًا: خلص إلى أن ارتفاع أسعار الحبوب أدى بالفعل إلى زيادة أجور العمال؛ إذ تتماشى أجور العمال مع سعر الحبوب. ومن ثم، زعم مالتوس أن الأجور الأعلى سوف تعوض ارتفاع أسعار الطعام. واعترض ريكاردو على ذلك. وبمفردات حديثة، اعتقد ريكاردو أن الأجور العالية «اسميًا» لن تكون أجورًا عالية «فعليًا»، أي إنها لن تسمح للعمال بشراء أي شيء أكثر مما كانوا يشترونه من قبل. ومن منظور ريكاردو بدت حجة مالتوس كالديكتاتور الذي يبتسم ويطرف بعينه للجمهور ويعدهم بمضاعفة المرتبات، ويهمل الجمهور، ويحيي هذا الحاكم الطاغية ويبتهج، وفي اليوم التالي يذهبون إلى المتاجر ليجدوا أن عمال المتاجر قضوا الليل بأكمله في رفع أسعار البضائع بنسبة ١٠٠ بالمائة.

رابعًا: دافع مالتوس عن مُلاك الأراضي بشكل هزيل عن طريق مدح ريكاردو، الذي أصبح الآن:

بفضل مواهبه وعمله، من مُلاك الأراضي الكبار ورجلاً رائعاً وأكثر احترامًا؛ رجلاً يستحق ما حصل عليه تمامًا بفضل ذكاء

عقله وطيبة قلبه ... رجلاً لا يبدو مختلفاً وسط مجموعة من ملاك الأراضي.¹⁶

لم تُفد هذه الحجة مالتوس في شيء، ربما عدا تلقيه دعوة إلى ضيعة ريكاردو الريفية. لم يقل ريكاردو قط إن ملاك الأراضي يمتصون عمداً دماء الحياة من الأمم. فمثل مصاصي الدماء، هم مجبرون بدافع من قوى خارجة عن نطاق سيطرتهم. وتتمثل المفارقة في أن ريكاردو — مالك الأراضي الثري — أغضب ملاك الأراضي، ومالتوس — المعلم المتواضع — أثار حنق الفقراء.

(٤) آراء ريكاردو ومالتوس في الإغراق والوسائل

مع كل ذلك، كانت مناظرات ريكاردو ومالتوس أكثر من مجرد جدل حول ملاك الأراضي. فقد اختلفا أيضاً على الجمود الاقتصادي. فقد آمن مالتوس بـ «الإغراق العام»، وهو مسمى قبيح يُقصد به تقديم الشركات لبضائع وخدمات أكثر مما يرغب الناس في شرائه. وسريعاً اعتنق ريكاردو فكرة مدينة جودوين الفاضلة بدلاً من الإغراق العام. واعتنق ريكاردو «قانون ساي»، الذي سمي باسم واضعه الفرنسي جيه بي ساي، والذي أثبت بشكل منطقي أن الإغراق العام مجرد خيال. (يُحب العلماء اكتشاف القوانين والمنحنيات البيانية، ربما بسبب أن العادة جرت على السماح بتسمية القوانين والمنحنيات بأسماء مكتشفيها. وفي علم الاقتصاد، لدينا أيضاً منحنيات لورنز، وقانون أوكون، ومثلثات هاربرجر.)

ما قانون ساي؟ يدفع العمال وملاك الأراضي وأصحاب رءوس الأموال رواتب وإيجارات وفوائد تضاف على ثمن المنتج. فكل تكلفة في الإنتاج تصبح دخلاً لشخص ما، ومن ثم، يتمكن المستهلكون — الذين هم ببساطة العمال وأصحاب رءوس الأموال وملاك الأراضي بعد أن يعودوا لبيوتهم من العمل — من شراء كل ما أنتج. ويشتهر قانون ساي بوجه عام بشعار «العرض يخلق الطلب».

لم يحظر ساي «الإغراق الجزئي» أبداً، وهو ما يحدث عندما يقرر المستهلكون شراء كميات أقل من منتج معين. ففي النهاية، سوف يتخلص

البائع من الإغراق الجزئي عن طريق خفض السعر. ولكن من منظور ساي وسميث وهيوم وريكاردو، يظل الإغراق العام أمرًا مستحيلًا؛ لأنه ينبغي على المستهلكين أن يفعلوا شيئًا بأموالهم، ويمتلك الناس رغبة لا تنتهي حيال امتلاك المزيد من السلع المادية.

أعلن مالتوس رفضه لذلك؛ أولاً: لقد لاحظ أنه خلال كساد عام ١٨١٨ التالي على الحروب النابليونية، بدت نسبة البطالة عالية للغاية. لكن كيف يمكنه أن يغزو الدائرة الحصينة التي رسمها ساي ودعمها ريكاردو؟ بدأ بتقفي أثر الدائرة ووافق على أنه يمكن للمستهلكين شراء كل السلع المعروضة، لكن ماذا لو لم يرغبوا في إنفاق كل أموالهم؟ ماذا لو فضلوا ادخار الأموال أو اكتنازها؟ ألن يؤدي ذلك إلى تفكك دائرة ساي الخاصة بالشراء ويترك البضاعة غير مباعة لدى البائعين؟

جاء رد ريكاردو سريعاً: «إذا ادخر المستهلكون فسوف يودعون أموالهم في البنوك، وتُقرض هذه الأموال إلى الأشخاص الراغبين في إنفاق الأموال على شراء السلع أو الاستثمار فيها. وفي كلتا الحالتين، ينفق شخص ما الأموال.» وحتى آدم سميث عرف أن «ما يُدخر سنويًا يُستهلك بانتظام بقدر ما يُنفق سنويًا، وتقريبًا في الوقت نفسه أيضًا، لكن ... على يد مجموعة مختلفة من الأشخاص».¹⁷ بعد ذلك وبخ ريكاردو صديقه «السيد مالتوس» الذي «لم يبد أبدًا أنه يتذكر» هذه النقطة البسيطة.

على الرغم من أن مالتوس أقنع قليلاً من الاقتصاديين، فقد ظل يشعر بوجود فجوة بين الادخار والاستثمار. ومن أجل علاج نظرية الإغراق العام، اقترح أن «توظيف الفقراء في الطرق والأعمال العامة، وميل ملاك الأراضي وأصحاب الأملاك للبناء ... وتوظيف العمال والخدم» هو «الوسيلة التي نمتلكها، والوسيلة المحسوبة على نحو مباشر، لعلاج الشرور».¹⁸

لكن ريكاردو أجاب بأن مبادئ مالتوس لا تخلو «صفحة واحدة منها» من «بعض الأخطاء».

وعلى الرغم من أن ريكاردو ربح وقتها، فبعد ذلك بقرن، أحيا جيه مينارد كينز ذكرى الخاسر. ففي أنشودة متألقة، أبدى كينز تقديره لـ «أول اقتصادي كامبريدج» لنظريته حول الكساد، وفي نفس الوقت

استنكر ما فعله ريكاردو قائلاً: «لو كان مالتوس، وليس ريكاردو، هو الأساس الذي بُني عليه اقتصاد القرن التاسع عشر، لكان العالم في وضع أكثر حكمة وثراءً مما هو عليه الآن!»¹⁹ بالتأكيد بالغ كينز في مدى هيمنة آراء ريكاردو (إنه «هيمن على إنجلترا تمامًا كما غزت محاكم التفتيش إسبانيا»)، والتشابه بين تحليله وتحليل مالتوس. فعلى الرغم من رفض كينز ومالتوس لقانون ساي، فإن مالتوس لم يحقق تقدمًا يذكر في الربط بين الادخار والاستثمار وحثًا على إبطاء الاستثمار، وليس تشجيع بيع البضائع، كما فعل كينز. ومع ذلك، إذا قال كينز إن مالتوس ألهمه، فمن نحن كي لا نتفق مع ذلك؟

لم يتمحور الاختلاف الحقيقي بين مالتوس وريكاردو حول الإغراق أو الإيجارات أو الحمائية، بل تمحور حول الوسائل؛ فقد عاش كلاهما في عصر الاكتشافات العلمية، وبحث كلاهما عن الروابط بين السبب والنتيجة، وتنبأ كلاهما بما قد يحدث نتيجة هذه الروابط. لكن ريكاردو ركز بقوة أكثر على سلسلة معقدة من الخطوات على طول الطريق. أما مالتوس فكان يسعد باكتشاف مبدأ عام ثم تطبيقه على العالم. لعلك تذكر مسار ريكاردو المكون من سبع خطوات نحو حالة الركود. لم يضع سميث أو مالتوس مثل هذا النموذج الدقيق؛ فتحت إشراف جيمس مل، حاول ريكاردو وضع أطول سلسلة من الحجج الاستدلالية. لقد أراد اشتقاق مسلمات كتلك الموجودة في الهندسة الإقليدية أو ميكانيكا نيوتن. أحيانًا كانت افتراضاته أو مقدماته المنطقية الأولى خاطئة. ولكن إذا افترضنا صحة هذه المقدمات، لقلنا إن نظريته حصينة. حصينة! نعم، لكن هل هي مفيدة؟ ربما لا. اتهم كينز وجوزيف شومبيتر كلاهما ريكاردو باختيار افتراضات أو أمثلة تضمن النتيجة التي يرغب فيها. أطلق شومبيتر على ذلك اسم «رذيلة ريكاردو». ومن أيضًا اتهمه شومبيتر بالوقوع في رذيلة ريكاردو؟ كينز.

ناقش ريكاردو الاختلافات في مناهج البحث بأسلوب ودود بقوله: «أعتقد أن اختلافاتنا في بعض النواحي يمكن عزوها إلى اعتبارك أن كتابي عمليًا أكثر مما قصدتُ له أن يكون. كان هدفي أن أوضح المبادئ،

ولفعل ذلك تخيلت حالات قوية.» أيضًا كان ريكاردو يفضل التحليلات طويلة المدى على الشروحات قصيرة المدى، فقال مالتوس: «دائمًا ما تضع في اعتبارك التأثيرات الفورية والمؤقتة لتغيرات معينة، وأنحي أنا هذه التأثيرات جانبًا، وأركز انتباهي بأكمله على الحالة الدائمة للأشياء التي ستنشأ عنها.»²⁰ لا عجب أن تُظهر المراسلات رُفُض ريكاردو التسليم بالنتائج التجريبية لمالتوس؛ فهي إما لم تكن مناسبة لافتراضات ريكاردو القوية أو كانت تبدو عابرة. لكن لأن مالتوس لم يضع نماذج تحليلية معقدة، اكتسب سمعة بأن آراءه متقلبة. كتب معاصره روبرت تورنر قائلاً: «في القضايا الرئيسية في علم الاقتصاد، نادرًا ما تبني السيد مالتوس مبدأً لم يتخلَّ عنه لاحقًا.»²¹ وفيما بعد، اكتسب كينز السمعة نفسها، مما سمح لأشد منتقديه بمدح نزعتة الانتقائية؛ إذ كان يختار الأسوأ من بين الأفضل.

على الرغم من هجوم كينز وشومبيتر، فقد أعلن اقتصاديون أجلاء من بينهم ماركس ووالراس ومارشال وويكسل تفوق ريكاردو. قال أحد الطلاب البارزين في منهج علم الاقتصاد مؤخرًا إنه: «إذا كان علم الاقتصاد محرِّكًا للتحليل في جوهره طريقة تفكير لا مجموعة من النتائج الكبيرة، فإن ريكاردو ابتكر منهج الاقتصاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى.»²² يمتلك الشخص انطباع أنه عندما مات مالتوس، حضر بعض الأشخاص للجنائز ليرثوه، وحضر البعض الآخر ليتأكدوا من أنه مات حقًا. أما ريكاردو فقد جذب المزيد من المعجبين بسبب ذكائه وطيبته وشخصيته. فها هو رجل ثري كان بإمكانه أن يقضي حياته متمتعًا بالبلاد والسفر لجميع أنحاء العالم، لكنه بدلًا من ذلك قضى وقت فراغه في دراسة قضايا معقدة ووصل إلى حلول مجردة عميقة وصحيحة، كما كان يرى. فعلاوة على تعليم نفسه الكثير عن العالم، علّم الآخرين من خلال الكتب، والصحف، وخطبه البرلمانية. ولا يزال قانون الميزة المقارنة ونظريته عن الإيجار الاقتصادي تذكر في كتب الاقتصاد التقليدية، مقنعة ومهمة بنفس القدر كما كانت في عهده.

مع أن نظريات ريكاردو تُدرّس في جميع أنحاء العالم، فإن الدول الأوروبية هي أفضل الدول التي يمكنها اختبار تراث ريكاردو. فقد وقّعت

هذه الدول في عام ١٩٩٢ على ميثاق يقضي بإزالة كل العوائق التجارية الباقية بينها، مما يمنح ريكاردو انتصارًا جزئيًا. ومن أجل منحه الانتصار الكامل، على دول الاتحاد الأوروبي أن تحافظ على ميثاقها الثاني؛ عدم وضع عوائق على شواطئها تمنع دولًا مثل الولايات المتحدة واليابان من المشاركة في برنامجها النشط لتحقيق الرخاء. حتى الآن، ما زالت النتائج مربكة. فمع أن الشركات المالية الأمريكية قامت بغزوات قوية للسوق (غالبًا عن طريق الاندماج مع الكيانات الأوروبية)، فالمزارعون الفرنسيون يستمرون في الفوز بتأييد خاص ضد إزعاج الزراعة الأمريكية والأسترالية. وعلى الرغم من المديح الكبير والأهداف النبيلة لنيلسون مانديلا، فلا تزال الحكومة الهولندية تمنع الأزهار القادمة من جنوب أفريقيا، ويحتج زارعو البطاطس الألمان ضد البطاطس القادمة من جنوب أفريقيا، ويمنع زارعو الكروم الفرنسيون الكروم القادم من جنوب أفريقيا. وربما تكون المشكلة الأكثر إثارة للجدل هي الموز! إذ تستمر أوروبا في حماية مستعمراتها السابقة في أفريقيا من مزارعي الموز في دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وحتى الآن يعتبر الموز سلاحًا قويًا ضد التجارة الحرة. ربما كان ريكاردو سيخيب أمله، لكنه سيظل متفائلًا.



عقل جون ستيوارت مل المحموم

ربطت علاقة صداقة وثيقة بين معظم الاقتصاديين البريطانيين المشهورين منذ عصر آدم سميث. تذكر أن ديفيد هيوم – الصديق العزيز لسميث – كان «أباً روحياً» لتوماس مالتوس، الذي كان صديقاً حميماً لديفيد ريكاردو، الذي كان صديقه جيمس مل يشجع نظرياته الاقتصادية. أنجب جيمس ابنه جون ستيوارت مل. وحدث خرق بسيط لهذه الحالة إذ لم يصبح مل صديقاً لخليفته ألفريد مارشال. لكن مارشال تعلم من أعمال مل (ومن الاقتصادي إف واي إيدجوورث، ابن شقيق ماريا إيدجوورث، صديقة ريكاردو) ثم بعد ذلك علم كينز، الذي هيمن على علم الاقتصاد البريطاني حتى الحرب العالمية الثانية وكان له العديد من التابعين المشهورين.

تمثل حياة جون ستيوارت مل تاريخاً شخصياً رائعاً شكلته قوة الأفكار. فمن خلاله نرى الصراع الفلسفي الكامن في أساس علم الاقتصاد الكلاسيكي. ومع اختلاف الاقتصاديين حول مدى أصالة إسهاماته في النظرية الاقتصادية، فإنهم يعترفون جميعاً بطرح مل لأسئلة مقلقة حول الأسس الأخلاقية لعلم الاقتصاد والرأسمالية.

من أشهر مقولات الممثل الكوميدي جيمي ديورانت قوله: «يرغب الجميع في الظهور على مسرح الأحداث.» وتقريباً كل مفكر جاء بعد إسحاق نيوتن كان يرغب في الظهور على مسرح التفكير العلمي واكتشاف إجابات دقيقة لأسئلته. فقد أراد سميث وريكاردو ومالتوس أن يكون كل منهم إسحاق نيوتن علم الاقتصاد، وذلك عن طريق كشف قوانين

الطبيعة. وقد ظهرت قوانين كقانون الميزة المقارنة وقانون ساي وقانون السكان خلال تلك الفترة. وفي تلك الفترة تقريباً، سعى جيريمي بنتام لأن يكون نيوتن عالم الأخلاق، أي عالم علم الأخلاق. وقد وقع جيمس مل تحت تأثير سحر الجرعات التي حُضِّرها علماء الأخلاق، والاقتصاديون أيضاً. ولوقوعه في غرام أفكار بنتام، أجبر جيمس ابنه مل على تشرب هذه الأفكار.

بدأ تعليم جون ستيوارت - الذي ولد في لندن عام ١٨٠٦ - منذ نعومة أظفاره. فقد علمه جيمس اللغة اليونانية وهو في الثالثة من عمره. وبوصوله للثامنة من عمره، كان الطفل قد قرأ مؤلفات أفلاطون وزينوفون وديوجين باللغة اليونانية وبدأ في تعلم اللاتينية. لم تكن أمه شخصاً حنوناً، ومع معرفة جون ستيوارت الطفل المبكرة بالأعمال الكلاسيكية اليونانية ورؤيته لبرودة مشاعر أمه، ربما خلط بينها وبين فينوس دي ميلو. وبين الثامنة والثانية عشرة من عمره، قرأ مل مكتبات مليئة بالكتب، فقرأ أعمال أرسطو وأريستوفان وأتقن علم الهندسة والتفاضل والتكامل. وخلال وقت فراغه كان مجبراً على تعليم إخوته وأخواته اللغة اللاتينية. أكانت لديه هوايات؟ كان يقرأ في التاريخ. ألم يكن لديه أصدقاء؟ لم يكن لديه صديق واحد.

في سن الرابعة عشرة، بدأ والده في إشراكه معه أثناء إلقاء محاضرات حول نظريات ريكاردو الاقتصادية. يقول جون ستيوارت: «كان يشرح كل يوم جزءاً من الموضوع، وكنت أقدم له في اليوم التالي ملخصاً له، وكان يجعلني أكتبه مراراً وتكراراً حتى يصبح واضحاً ودقيقاً وكاملاً بقدر المستطاع.»¹ تخيل الولد المسكين يحاول أن يكتب ملاحظات حول نظريات ريكاردو المعقدة ووالده يقوده في مسارات صعبة.

بسبب هذه القسوة، التي حوّلت مل إلى مفكر بارع ومحموم عاطفياً، ظل شخصاً متواضعاً؛ إذ كان ينكر أنه يمتلك سرعة بديهية غير عادية أو ذاكرة دقيقة أو شخصية نشيطة. يقول مل: «مع كل هذه المواهب الطبيعية، لا زلت أقل من المتوسط؛ فما يمكنني فعله يمكن أن يفعله أي ولد أو بنت ذات قدرات متوسطة.» لم يكن مل على دراية بأنه أفضل من

أي طفل آخر حتى اصطحبه والده في نزهة مشياً في هايد بارك وأكد له على ذلك. لكن جيمس حذره من أن يشعر بالفخر؛ فيمكن لأي شخص أن يكون مثله؛ إذا كان له والد كوالده. كان جون ستيوارت المستفيد والضحية في ذات الوقت من وجود أب مثل هذا الأب، الذي منح ولده «أفضلية ربع قرن» على أقرانه في نفس عمره.²

لكن هذه الأفضلية سلبت من قلبه ما أضيف إلى عقله. ما الذي يمكن أن يكون أكثر حزناً من عبارته: «لم أشعر أنني طفل قط.»³ لقد كان يخالط أصدقاء والده، الذين لم يكن أحد منهم يلعب لعبة الغميضة أو ألعاب الأطفال الأخرى، ويظهر بمظهر وقور كمظهر الخاسر في يوم الانتخاب. وفي الوقت الذي حوّل فيه ربيع عام ١٨٢٢ أفكار الصبيان في سنه نحو محبوباتهم الصغيريات في المروج، لم يثر في مل سوى فكره؛ إذ اكتشف حينها مذهب النفعية لدى جيريمي بنتام في كتاب «أطروحة حول التشريع» المكون من ثلاثة مجلدات، يقول مل:

عندما انتهيت من قراءة المجلد الأخير ... أصبحت شخصاً آخر. إن «مبدأ النفعية»، المفهوم بنفس فهم بنتام له، والمطبّق بنفس أسلوب تطبيقه له، تبوأ موضعه المحوري في ربط الأجزاء المنفصلة والمستقلة المكونة لمعرفتي ومعتقداتي. لقد وهب الانسجام لتصوراتي عن الأمور. فلدي الآن آراء، وعقيدة، ومذهب، وفلسفة، وبمعنى من أفضل المعاني، لدي دين يمكن لغرسه ونشره أن يكون المقصد الخارجي الرئيسي للحياة. وأمامي تصور كبير للتغيرات التي يجب إحداثها في حالة الجنس البشري من خلال هذا المذهب.⁴

طوال السنوات القليلة التالية انضم مل إلى أصدقاء طفولته، جيمس مل وديفيد ريكاردو، في نشر مذهب بنتام من خلال مجلة ويستمنستر ريفيو. يقول مل:

أحدثت المراجعة ضجة كبيرة في العالم، ومُنحت مكانة مرموقة في مجال المناقشات والآراء، لثورية بنتام الخاصة، من خلال ضخامة

عدد متبعتها. إن الاقتناع القوي الذي اتسمت به، في الوقت الذي ندر فيه وجود من يؤمن بالقوة نفسها بعقيدة حاسمة كتلك ... جعل ما سُمي بمدرسة بنتام في الفلسفة والسياسة تشغل في عقول العامة مساحة أكبر مما كانت تحتل من قبل.⁵

(١) جيريمي بنتام: المتعة، والألم، والحساب

ماذا كان مذهب بنتام الذي جذب هؤلاء التابعين المقتنعين المقنعين؟ قال بنتام: تمامًا كما أخضعت الطبيعة الأرض لقوة الجاذبية، «أخضعت الطبيعة البشرية لسيطرة سيدين: الألم والمتعة».⁶ ومن هذه القوانين اكتشف بنتام عقيدة وصفية موجّهة. فبما أن كل البشر يحبون المتعة ويكرهون الألم (ولا يستثنى إلا محبو تعذيب الذات، مع أنهم يحبون الألم فقط لأنه يمنحهم المتعة)، فإنهم يختارون القيام بما يمنحهم المتعة. وفي أجزائها الموجّهة تناشد العقيدة البشر أن يختاروا طريق المتعة. إلى الآن يبدو الأمر مسليًا، على غرار مذهب المتعة لدى الفيلسوف الإغريقي أرسطيبوس. لكن بنتام أضاف ضابطًا أخلاقيًا: فعندما تؤثر الاختيارات على الآخرين، على الأفراد اختيار البديل الذي يزيد من سعادة الجميع. كان شعار الحركة النفعية هو «أقصى سعادة لأكبر عدد من الأشخاص». وعلى الحكومة المسئولة أن ترسخ هذا المبدأ في عقول المشرعين.

بكلمات تدمع لها عيون الديمقراطيين، أعلن بنتام أن كل الأشخاص متساوون في حسابهم للسعادة. فإذا أصيب الملك في أحد أصابعه، فسيشعر بنصف الألم الذي تشعر به خادمتة حين يصاب أصبعان من أصابعها. وإذا كان منح جين ضمادة يساعدها أكثر مما يؤذي الملك، فمن حقها الحصول على الضمادة. لا عجب أن طلب الأرسطقراطيون من بنتام أن يمسك لسانه عن نشر هذا المذهب.

مع ذلك، لم تكن هذه المعادلة منضبطة حسابيًا بدرجة كافية لنيوتن علم الأخلاق. فابتكر بنتام طريقة لتحديد كمية المتعة والألم، سميت باسم مقياس الهناء. كما نعلم جميعًا، بعض الخبرات أكثر سعادة

أو أماً من غيرها. لماذا؟ إن أي خبرة يمكن قياسها من خلال أربعة عوامل: (١) قوتها، (٢) مدتها، (٣) حقيقتها، (٤) قرابتها. إن الناس يفضلون الإجازات الطويلة أكثر من مجرد إمكانية قضاء إجازة نهاية أسبوع عارضة. والممثلون الكوميديون شديداً والمرح أكثر جلباً للسرور من الممثلين المتعنين بشكل متوسط.

ومن الواضح أن بنتام منح نفسه سعادة كبيرة من خلال ابتكار هذا المقياس حتى إنه أضاف إليه ثلاثة عوامل أخرى: الغزارة، وعدم النقاء، والتأثير على الآخرين. فإذا كان مارك يستطيع — من خلال حضور حفل سمر صيفي — أن يزيد من فرص إيجاد أصدقاء جدد، فإن حفل السمر يقع ضمن العامل الخامس وهو الغزارة. وإذا كانت حفلة السمر ستجلب أماً؛ لأن مارك قد صادق زوجة أحد لاعبي كرة القدم، فإن الحفل يقع ضمن العامل السادس، وهو عدم النقاء (احتمال التسبب في مشاعر مناقضة). وأخيراً، إذا كان الأشخاص سيضحكون إذا قام لاعب الكرة بإيذاء مارك، ينبغي أن نضع سعادتهم في الاعتبار.

أضاف بنتام ضوابط معقدة لهذه الأدوات. من النظرة الأولى، تذكرنا هذه الضوابط بتعليمات التركيب التي تأتي مع بعض الأجهزة اليابانية الصنع، والتي من فرط تعقيدها لا يهم ما إذا كانت مكتوبة باللغة الأصلية أم بلغة المستخدم، بل الأفضل أن تُكتب باليابانية؛ لأن طلاس اللغة اليابانية تبدو على الأقل أفضل شكلاً. إلا أن النظرة الفاحصة تكشف أن كلام بنتام منطقي فعلاً:

ابدأ بأي شخص واحد ... ثم احسب:

- (١) قيمة كل متعة مميزة يبدو أنها نتجت عنها أولاً.
- (٢) قيمة كل ألم يبدو أنه نتج عنها أولاً.
- (٣) قيمة كل متعة يبدو أنها نتجت بعد المتعة الأولى. هذا يمثل غزارة المتعة الأولى وعدم نقاء الألم الأول.
- (٤) قيمة كل ألم يبدو أنه نتج بعد الألم الأول. هذا يمثل غزارة الألم الأول وعدم نقاء المتعة الأولى.

(٥) اجمع قيم كل المتع في كفة، وقيم كل الآلام في الكفة الأخرى. سيشير رجوح كفة المتعة إلى أن الفعل صالح إجمالاً، في ضوء اهتمامات هذا الفرد، فيما يشير رجوح كفة الألم إلى أن الفعل خبيث إجمالاً.

(٦) احسب عدد الأشخاص المعنيين بالموضوع، وكرر العملية السابقة مع كل منهم. اجمع الأرقام المعبرة عن الأفعال الصالحة ... كرر الأمر ثانية مع كل فرد أفعاله خبيثة ... وازن الأمر؛ إذا مال الميزان نحو كفة المتعة، ففي هذا إشارة إلى أن الفعل صالح إجمالاً، وإذا مال نحو كفة الألم، فسيشير هذا إلى أن الفعل خبيث إجمالاً داخل المجتمع نفسه.⁷

لا بد أن بنتام أخذ الخطوة الثالثة، المتعة طويلة المدى، بشكل جاد تماماً. فقد أوصى بجسده إلى جامعة لندن، من أجل عرضه في الاجتماعات الإدارية الكبرى. ولا يزال جسده، بعد التحنيط، مستقرًا هناك. وللأسف، سرق بعض الطلاب المستهزئين والباحثين عن المرح رأسه، وهو ما يوضح تماماً مدى صعوبة قياس الغزارة والنقاء.

أشبعته قراءة أعمال بنتام نهم جون ستيوارت مل للدقة العلمية ومنحته منظورًا جديدًا للعلاقات الاجتماعية. وسريعًا ما انضم للمعركة دفاعًا عن بنتام ومؤيدي فلسفته، ومن بينهم بعض أبرز أعضاء البرلمان والكتّاب. ومن قبيل المفارقة أن مناصري المتعة هؤلاء كانوا على نفس مقدار المرح الذي كان عليه كافكا.

في مجال السياسة، قاتل أنصار بنتام بشجاعة من أجل الديمقراطية وحرية التعبير. وقد أعلنوا أنه من خلال حرية التعبير تأتي الحقيقة. وقد حاربوا قانون الطوابع، الذي كان يفرض الضرائب على المطبوعات الدورية، وعارضوا العديد من القيود في مجلس النواب. (سيرفج جون ستيوارت مل لاحقًا في حياته شعار معاناة المرأة.) وقد هاجموا قانون الذرة استنادًا إلى نظرية ريكاردو. وندد جيريمي بنتام بنظام السجون الإنجليزي الوحشي، إذ نادى بأنه لا ينبغي إيقاع العقوبة إلا بطريقة مفيدة؛ للردع وليس للانتقام الذي يتنكر في صورة العدالة، فكان يقول إنه على الرغم من كل شيء، ما المجرم إلا شخص يعتقد أن

الجريمة ستعود عليه بالنعف. فالوسيلة الوحيدة هي تعديل الجزاء. وعلى الرغم من اقتراح بنتام ذات مرة أن يكون شعار الحكومة «الصمت»، كان مناصروه على استعداد للتخلي عن مبدأ عدم التدخل عندما تفوق الفوائد التكاليف: «ليس لدي، ولم يكن لدي، ولن يكون لدي، أي شعور بالخوف أو التمرد ضد سيطرة الحكومة. أترك ذلك لأدم سميث ... أن يتحدث عن انتهاك الحرية الطبيعية.»⁸ فقد كان إلهم هو المنفعة، وليس يدًا خفية، حتى لو كان إلهم يعمل عن طريق يد خفية.

وبالمصادفة، لم يكن إلهم بالتأكيد مرتبطًا بالكنايس والمعابد والمساجد. فببساطة لم يكن جيمس مل راضيًا عن فكرة العالم الشرير صنيعه الخالق الصالح. وتذكر جون ستيوارت مل بوضوح كلمات والده الملحدة:

لقد سمعته مائة مرة يقول إن كل الأمم في كل العصور جسدت آلهتها كآلهة شريرة، على نحو متزايد مستمر، وأضافت البشرية سمة بعد سمة حتى وصلت إلى أفضل مفهوم للشر يمكن للبشر أن يصيغوه، وأطلقوا على ذلك إلهًا، وسجدوا له.⁹

خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، ربح أنصار بنتام الكثير من المعارك السياسية والحروب الكلامية، أكثر مما كان يتوقع أي شخص، بمن فيهم جون ستيوارت مل. ولإعالة نفسه، انضم جون ستيوارت إلى والده في شركة الهند الشرقية عام ١٨٢٣. وعلى غرار مالتوس وكينز، اللذين سيعملان بعد ذلك لدى الحكومة في الهند، لم يذهب مل إلى الهند. فخلال نفس العام الذي انضم فيه للشركة، أسس جمعية المنفعة، حيث تناقش هو وأنصار مذهب بنتام الشباب ودرسوا على نحو منتظم ومركز لفترات طويلة معًا. كان معارضوهم الرئيسيون هم الرومانسيون والمثاليون والاشتراكيون الذين بدوا جميعًا أنهم يخلقون في سماء شعر كولريديج على نحو يمنعهم من الفوز بالنقاشات الدنيوية.

(٢) تعطل آلة التفكير

خلال هذه الفترة، ربما غالى مل في دقة بنتام كثيراً ونسي تماماً الهدف الأساسي، وهو السعادة: «إن الوصف الذي كثيراً ما أطلق على أنصار بنتام: مجرد آلة للتفكير، ومع عدم انطباقه على معظمهم فقد كان منطبقاً تماماً عليّ»¹⁰

لقد عانى أزمة منتصف العمر في سن العشرين. فتعطلت آلة التفكير، وتحطم الزنبرك والحشيات والأسلاك. فلسنوات كان لديه «ما يمكن حقاً تسميته بهدف الحياة؛ أن يكون مصلحاً». ومع ذلك في أحد أيام شتاء عام ١٨٢٦، كان في «حالة غامضة من التوتر ... حالة من تلك الحالات المزاجية التي يصبح فيها ما كان متعة في أوقات، مبتدلاً وتافهاً». وطرح على نفسه سؤالاً مصيرياً وتلقى إجابة مدمرة:

افترض أن كل أهدافك في الحياة تحققت، أن كل التغييرات في المؤسسات والآراء التي تتطلع إليها، يمكن أن تتأثر على نحو كامل في هذه اللحظة، أسيمثل ذلك سعادة ومنتعة كبيرة لك؟ أجاب الوعي الذاتي الذي لا يمكن كبحه: «لا!» في هذه اللحظة، انفطر قلبي: إن الأساس الذي كانت حياتي مبنية عليه تهدم. فكل سعادتني كانت كامنة في مواصلة السعي نحو هذه الغاية. لقد خبا سحر الغاية، فكيف إذن سيكون هناك اهتمام بالوسيلة؟ بدا الأمر وكأنني لم أعد أملك شيئاً أعيش من أجله.¹¹

عاش لمدة ستة أشهر في يأس، وكثيراً ما فكر في الانتحار. فهو ببساطة لم يُنمَّ أي مشاعر إنسانية. لم يكن يرى في الأزهار إلا الشوك. وبينما ارتدى الرومانسيون نظارات وردية، جَرَدت عيناه العالم من جميع الألوان، مثلما يفعل زيت التربينتينة. بعد ذلك بأعوام، سيعطن نيتشه أن «الرب مات». أما عند مل، الذي سلب الحب عن طريق أب فاجر المشاعر لم يترك له شيئاً إلا المنطق، فقد مات الإنسان. كتب مل عن والده يقول: «فيما يخص مشاعر الحب من كل نوع، ولكل ما كُتِب وقيل تمجيداً لها، كان يظهر أكبر احتقار. كان يعتبرها ضرباً من الجنون».¹²

في سن العقل، تاق مل إلى الحب. كان ساذجًا، ولم يكن ضحية الفلاسفة العقلانيين، بل كان ضحية تابعيهم المتحمسين قليلي الكفاءة. ذات مرة أصر هيوم أن المنطق دائمًا «عبد للمشاعر». في الواقع، حتى بنتام أشار إلى المنطق كطريقة لمقارنة المشاعر، لا كبديل لها.

هذه حالة تثير اهتمام المحللين النفسيين. ربما كان مل معذبًا بسبب الشعور بالذنب الناتج عن رغبة الموت المكبوتة الموجهة نحو والده المستبد الذي لم يمكنه الفرار منه. لكن مل كان أسوأ حالاً من البطل الإغريقي أوديب. فأوديب على الأقل كان لديه أمٌ حانية. أما في سيرته الذاتية المكونة من ثلاثمائة صفحة، فلم يذكر مل أمه! وأشارت مسودة أولية إلى السبب:

إن أمًا طيبة القلب حقًا كانت أولاً ستجعل أبي شخصًا آخر تمامًا، وثانيًا، كانت ستربي أطفالاً محبين ومحبوبين. لكن أمي بحسن نية لم تكن تعرف إلا كيفية إفناء حياتها في حالة من الكفاح من أجل أطفالها ... ومن ثمّ نشأت في غياب للحب وفي حضور للخوف.¹³

لم تترك أمه سيرة ذاتية، فلا أحد يعرف هل زواجها من جيمس مل استنزف قدرتها على الحب؟ ويكفي القول إن منزل مل لم يكن مكانًا للزيارة من أجل تناول حساء الدجاج الساخن والتمتع بصحبة طيبة.

(٣) الولادة من جديد كشخص رومانسي

عندما تخبط مل في جنبات التيار الفكري المسمى بالعقلانية، أنقذه تيار آخر يسمى الرومانسية. في كتاب «مولد المأساة»، وصف نيتشه قوتين عظيمتين تتصارعان داخل النفس البشرية: قوة العقل وقوة العاطفة، ويرمز للأولى بالإله الإغريقي أبولو، الذي يمثل العقل والنظام وسيمفونيات موتزارت، ويرمز للثانية بالإله ديونيسوس الإغريقي، الذي يمثل النزوات والمشاعر وأوبرا بوتشيني. وعندما قادت عقلانية القرن الثامن عشر مل إلى اليأس، توجه إلى شعر ووردسوورث، بل إلى شعر كولريديج. وألهمت توصيفات ووردسوورث لجمال الطبيعة مل مشاعر السعادة وحثته على

اكتشاف الخيال. وأخيرًا بدا العالم محسوسًا. وعن طريق اعتناق الجمال، استطاع الخروج من حدود عقله الضيقة وسيطرة والده الاستبدادية. وعلى غرار بحار كولريديج القديم، بدأ مل مغامرة فكرية، فبدأ بزيارة كارلايل والفيلسوف الفرنسي أوجست كومت، الذي أثرت تأكيدات التجريبية على مل. وأحيانًا بدا البحار مغاليًا في مدح أبويه الروحيين الجديدين ورفض القديمين. وبعد ارتباطه بصداقة مع مل، طالب كومت المغرور بدعم مادي. رضخ له مل بل طلب من أصدقائه منح كومت المال. وبعد عام تقريبًا، توقفت التبرعات. وبدلاً من التوجه بالشكر إلى المتبرعين، أرسل كومت إلى مل رسالة بغيظه يلقي فيها عليه محاضرة عن واجب دعم العالم الفيلسوف. ومع أن مل أحيانًا كان يلقب بـ «قديس العقلانية» فلا بد أنه لقب في هذه الفترة من حياته باسم «القديس الساذج».¹⁴

بعد موت والده عام ١٨٣٦، بدأ جون ستيوارت في نشر مقالات تبين مدى ابتعاده عن أنصار بنتام. ففي مقاله عام ١٨٣٨ بعنوان «بنتام»، هاجم مذهب بنتام بسبب إفقاره للروح. ينبغي أن يكون الكمال الروحي هدفًا شخصيًا في حد ذاته، بصرف النظر عن الألم والمتعة. ونصح مل بنتام في تعالٍ قائلاً إن حاله كان أفضل عندما كان ملتزمًا بالقضايا التشريعية، بدلاً من الأخلاقيات الشخصية. وبعد ذلك بسنتين، مدح كولريديج بشكل يفوق المعقول.¹⁵

على الأرجح كان موت والده أمرًا محررًا ومزعجًا له. تقول جيرترود هيملفارب إنه عند وفاة جيمس، عانى جون ستيوارت «حمى مخية»، أصابته بارتعاش في العين. وإذا وضعنا الابن على أريكة المحلل النفسي، يمكن أن يكون الارتعاش ناتجًا عن محاولات كبح الشعور بالراحة الذي أحس به بعد موت والده ومعلمه؟¹⁶

لم يقتصر التحول على الجانبين الفكري والجمالي. إذ وقع جون ستيوارت لأول مرة في الحب بكل ذرة في كيانه. ولسوء الحظ، كانت هاربيت تايلور متزوجة ولديها أطفال. لكن هذا لم يوقفه، إذ كان لا يزال متبعًا لمذهب بنتام بدرجة تكفيه لأن يسعى وراء المتعة. واتخذت «علاقتهما» صورة من الحب ثلاثي الاتجاهات غير المنطوي على علاقة

جنسية. كانت هاربيت تعيش مع زوجها، لكن كان مل يزورها عندما لا يكون جون تايلور موجودًا، وقضت هاربيت العديد من العطلات الأسبوعية الصيفية مع مل. واستمر هذا الحال من ١٨٣٠ حتى ١٨٥١، عندما تزوج مل بهاربيت. كان جون تايلور قد توفي قبل ذلك بعامين، لكن مل اعتقد أن فترة الخطوبة الطويلة قد تطهر هذا الارتباط المخزي. عزا مل كل أعماله الشهيرة تقريبًا إلى حكمة هاربيت، فقد كانت كالإله له. فكل القوة والدفء اللذين تاق لهما في أمه فاترة المشاعر، وجدهما في زوجته المحبة. يقول مل عنها:

كان عقلها ذاته أداة ممتازة تنفذ إلى قلب ونخاع الموضوع؛ فكانت دائمًا ما تفهم جوهر الفكرة أو المبدأ. وبنفس هذه السرعة والدقة في العمل، التي كانت تتخلل مشاعرها وقدراتها العقلية، كانت ستجعلها مناسبة لأن تكون فنانة، خاصة عندما ندمجها مع مواهبها العاطفية وخيالها. أيضًا روحها الطيبة والحماسية وبلاغتها اللغوية كانت ستجعلها بكل تأكيد خطيبة بارعة، ومعرفتها العميقة للطبيعة البشرية وفطنتها وحصافتها في الحياة العملية، كانت ستجعلها، في الأوقات التي تكون فيها هذه المهنة متاحة أمام النساء، بارزة بين حكام البشرية. وقد ساعدت مواهبها الفكرية بالفعل على أن تكون لها شخصية من أنبل الشخصيات التي قابلتها في الحياة ومن أفضلها توازنًا.¹⁷

اعتقد كثير من أصدقاء مل أنه يهذي. ولا يزال هناك خلاف قائم بين المؤرخين حول إسهامات هاربيت. لكن هناك شيئًا واحدًا أكيدًا؛ هو شعور مل بالسعادة لاختيار امرأة جميلة مثل هاربيت أن تحبه، وانتهى بها الأمر بالتأثير فيه على نحو مهول.

بوجود هاربيت بجانبه وحبها في قلبه، ربما نتوقع أن مل عاش حياته في تأليف القصائد الشعرية التي تصف الجمال. لكن بعد أن جاب أنحاء العالم مجازيًا وفعليًا، عاد بطلنا الرومانسي لمستقره؛ أكثر رجولة مما كان عليه. كان المستقر هو مذهب بنتام. لكن مل غيره وطوره. وستعكس بقية

كتاباتهِ وحياتهِ المهنية السياسية نفعية مستنيرة. كان مِل يُصر على أن أعظم أنواع السعادة تعتمد على ما هو أكثر من مجرد المتعة. فالسعادة الناتجة عن الإحساس بسمفونية لبيتهوفن أو تحفة من تحف مايكل أنجلو تتجاوز مجرد المتعة. إن الأعمال والأفعال العظيمة تجلب المتعة من خلال إذكاء الروح. أشار بنتام إلى أن لعب البوكر جيد بنفس قدر جودة الشعر، إذا كانت السعادة المكتسبة من الاثنين متساوية. لكن مِل رفض ذلك. وبتغيير التشبيهات، أعرب مِل عن أنه يفضل أن يكون فيلسوفًا تعيشًا عن أن يكون خنزيرًا مغذّي تغذية جيدة. حَسَّن مِل النفعية من خلال استحضار الفضائل الأفلاطونية للشرف، والكرامة، وتطوير الذات. ولهذا السبب، أصبح مدافعًا متحمسًا عن التعليم العام. فمن وجهة نظره، ينبغي أن تكون الكفاءة السياسية هي الكفاءة الروحية.

في عام ١٨٤٨، نشر مِل كتابه الرئيسي في الاقتصاد بعنوان «مبادئ الاقتصاد السياسي». هيمن هذا الكتاب على مبيعات الكتب لعقود على غرار الابتكارات التي ناقشها مِل في صفحاته. واعتمدت أكسفورد على كتاب المبادئ حتى عام ١٩١٩، ربما لأن الكتاب التالي له كتبه مارشال، وهو من كامبريدج. وفي الواقع، تنير أعمال كل الاقتصاديين العظماء طرقًا طويلة. فمن عام ١٧٧٦ حتى عام ١٩٧٦، سيطرت خمسة كتب فحسب على علم الاقتصاد في تتابع متواصل، وهي: «ثروة الأمم» لسميث، ومبادئ ريكاردو، ومبادئ مِل، ومبادئ مارشال، واقتصاديات صامويلسون. وقد عوضت افتقارها للعناوين المبتكرة باستمراريتها لفترات طويلة.

(٤) منهج مِل

وجدت معاناة مِل مع العقلانية والرومانسية طريقها إلى مبادئه عندما ناقش الطرق الاقتصادية. وشأن هوبز، فكر مِل في العلوم الاجتماعية بنفس الدقة التي يقدم بها الشخص الإثباتات الهندسية. فمن المقدمات المنطقية العامة، وصل مِل إلى نتائج وسياسات محددة. وعادة ما كانت المقدمات المنطقية العامة مبنية على «قوانين» الطبيعة البشرية مثل المصلحة الذاتية. يستحيل وجود أي شكوك حيال النتائج، تمامًا كما يستحيل التشكيك في

أن للمثلث ثلاث زوايا وثلاثة أضلاع. وتعلم ميل من والده علم الاقتصاد كنتائج قياسية أو عقلانية.

خلال سنوات انتكاسته وإعادة تعليمه، تعلم ميل طريقة أقل دقة؛ الاستقراء. في كثير من الحالات، يمكن لعلماء الاجتماع أن يتلصصوا على البشر ويفترضوا أنماطاً أو نزعات، بدلاً من صياغة قوانين غير قابلة للجدل. وهناك هدفان متواضعان للاستقراء: اكتشاف أنماط السلوك وتقديم تنبؤات معتمدة على هذه الأنماط التجريبية. ومع أن الاستقراء أقل دقة من الاستنتاج، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنه أقل شأنًا منه. وهناك بعض الموضوعات التي لا ينطبق عليها الاستنتاج. فلا يمكن لعلم الاجتماع أن يكون علمًا استنتاجيًا دقيقًا؛ لأن الناس لا يتصرفون دائمًا على نحو ثابت متسق. ربما يكون الاستنتاج أكثر ملاءمة للتنبؤ بسلوك الجمادات. وفي انتقاد مباشر لوالده المتوفى، أشار ميل إلى أن «الطبيب الحكيم» لم يكن «ليستنتج سلسلة سلوكيات ملائمة لحالات معينة، من عملية عامة مفترضة، مع التغاضي عن الحاجة للرجوع باستمرار إلى مبادئ العلوم التأملية».¹⁸

بقبول الاستقراء كأداة علمية مناسبة، لم ينبذ ميل الاستنتاج نهائيًا. وبحكمة بالغة، عيّن دورًا لكل منهما. فيمكن لكل منهج منهما أن يوازن الآخر. فإذا عمد بعض علماء الاقتصاد للاستنتاج من مبادئ سابقة مغلوطة، يمكن للتجريبيين أن يعارضوهم بالاستعانة بأمثلة مقابلة قائمة على الملاحظة. على سبيل المثال، قانون مالتوس للسكان قُدِّم لأول مرة كحقيقة استنتاجية. لكن يمكننا أن نثبت خطأ قانون مالتوس عن طريق ملاحظة أرفف المحال التجارية المليئة بالبضائع. على الجانب الآخر، يمكن للمُنظرين الاستنتاجيين أن يتحققوا من أعمال التجريبيين سعيًا للانسجام المنطقي. على سبيل المثال، قد يزعم أحد التجريبيين محدودي التفكير أنه بسبب ارتباط هجرة اللقلق بدرجة كبيرة بمعدل المواليد لدى البشر في نيويورك (وهذا أمر صحيح)، فقد يفيد اصطلياد اللقلق في التحكم في عدد السكان من البشر. لكن يمكن للعقلاني، من خلال المنطق، أن يبين أن هذه الملاحظة المغلوطة غير منطقية. (بالطبع، يمكن للشخص التجريبي

قاسي القلب أن يكتشف انفصال الحدثين بنفسه عندما يبدأ في قتل طيور اللقلق وعد المواليد).

لم يمزج مل دائماً بين هذين المنهجين. ففي الواقع، قدم كتابه منهجاً انفصالياً للإنتاج والتوزيع، فالقوانين الكونية الثابتة تتحكم في الإنتاج: «ليس هناك شيء اختياري أو عشوائي فيها.» ومن ثم ينطبق عليها الاستنتاج. لكن «لا ينطبق ذلك على توزيع الثروة، فهذا موضوع بيد البشر كلية. فالأشياء موجودة في مكانها، ويمكن للبشر – فرادى أو جماعات – أن يفعلوا بها ما يشاءون».¹⁹

بينما بنى ريكاردو تحليلاته للإنتاج والتوزيع على أدوار محددة بدقة يؤديها ملاك الأراضي والعمال وأصحاب رءوس الأموال، رفض مل مثل هذه التقسيمات الداخلية في عملية التوزيع. نعم، سيحصل مالك الأرض على إيجار وفق تحليلات ريكاردو، لكن مل أكد على أن المجتمع قد يقرر ألا يسمح له بذلك.

بدا نظام مل المتشعب خاطئاً لسببين؛ أولاً: ربما لا تكون قوانين الإنتاج ثابتة. على سبيل المثال، لا يمكن التنبؤ بالتقدم التكنولوجي أو التأكيد على حدوثة. ثانياً: لا يمكن فصل التوزيع بهذه السهولة عن الإنتاج. لا ينبغي أن يكون الفرد من منتقدي الضرائب المتحمسين كي يشك في أن معدلات الضرائب التصاعدية ربما تغير نشاط الشخص. كان بوريس بيكر لاعب تنس ألمانياً غنياً، وكانت ألمانيا تفرض ضرائب عالية على الأغنياء. كم تبلغ الضرائب التي دفعها بيكر لألمانيا من أمواله التي تبلغ الملايين؟ لا شيء! فقد انتقل للعيش في موناكو. لقد غير وجهة إنتاجه بسبب المقاييس التوزيعية. بالطبع لا تفسر الضرائب كل شيء، فالأحمق وحده هو الذي يستنتج من قصة بيكر أن ميخائيل باريشينكوف غادر الاتحاد السوفييتي بسبب معدلات الضرائب. وفي عام ٢٠٠٦، نقل عازف الروك الأيرلندي بونو وأعضاء فرقته يو تو بهدوء مكتب عملهم من دبلن إلى هولندا من أجل تجنب الضرائب الأيرلندية العالية. وأصيب بعض معجبي بونو بالإحباط عندما وجه اللوم، في حفل بدبلن، لرئيس الوزراء الأيرلندي لعدم إنفاق المزيد من أموال الضرائب على التخلص من الفقر في العالم الثالث.

في الفصول والطبعات التالية من كتاب المبادئ، تراجع مل عن فكرة الفصل المنهجي الشديد بين الإنتاج والتوزيع.

إن تلخيص كل النماذج المهمة المذكورة في كتاب المبادئ ربما يحتاج لمساحة أكبر من الكتاب الأصلي نفسه؛ لأن مل عمد لتقديم مراجعة شاملة لمذهب اقتصادي كامل، مضيفاً الكثير من التنقيحات. لقد كتب على نحو مقنع عن إدارة الشركات، والعرض والطلب كمعادلة بدلاً من كونها نسبة، وقانون ساي، والطلب كعامل رئيسي في قانون ريكاردو للميزة المقارنة. وكما قال جورج ستيجلر – الحائز جائزة نوبل – فإن العناصر التي قدمها مل تشكل قائمة غريبة للغاية؛ إذ يرتبط بعضها ببعض على نحو مبهم.²⁰ وبدلاً من وضع أساس جديد، بدّل مل العديد من المواضيع الضعيفة على كثير من المستويات.

وبسبب قيام ألفريد مارشال بالعديد من التعديلات على عمل مل، ربما من الأفضل استخدام هذا الفصل في دراسة مل واقتصاديات السياسة الاجتماعية. باستثناء ماركس، ربما يعد مل آخر «علماء الاقتصاد السياسي»؛ إذ اشتهر بكتابه السياسي «عن الحرية والنفعية» كما اشتهر بنظرياته الاقتصادية. وفي نهاية القرن التاسع عشر، نما الاقتصاد كعلم متخصص حتى إنه لم يعد يقدر على تعلمه هو والفلسفة في نفس الوقت إلا عدد قليل. وبحلول منتصف القرن العشرين، قليلون فقط هم من كانوا يتقنون أكثر من بضعة موضوعات في علم الاقتصاد فحسب. وكما يقول روبرت سولو – الحائز جائزة نوبل – فإننا اليوم لدينا خيار بين قول المزيد والمزيد عن الأقل والأقل، أو قول الأقل والأقل عن المزيد والمزيد.

أوضح مل، في كتاب سابق بعنوان «عن المنطق»، فرقاً حيوياً بين الأعمال الإيجابية والأعمال المعيارية، فالأعمال الاقتصادية الإيجابية تصف وتتنبأ بما يحدث حقاً في العالم، وتدعو الأعمال المعيارية لما ينبغي أن يحدث وفق فلسفة أخلاقيات الشخص. ويعتبر مل المصلح ذا دور معياري. ومن بين الكتب الخمس للمبادئ، كانت الثلاثة الأولى وصفية، وأظهر الكتابان الأخيران مل في دوره المعياري، مكرساً نفسه بحماس لتحسين حالة البشر من خلال خلق مساواة أكبر في توزيع الثروة وحقوق النساء والتعليم.

يمكن لأي شخص أن يحمل لافتات وأن يطلق الشعارات المطالبة بالمساواة أو السعادة أو تأسيس فريق لكرة القدم الأمريكية في بالتي مور. لكن لا تأتي النتائج من اللافتات فحسب تمامًا كما لا يتحسن الطقس في المدن السيبرية التي تغير اسمها إلى «الجنة». لكن تنبع عظمة مل من ربط أهدافه المعيارية بتحليلات واقعية.

(5) فرض الضرائب والتعليم

وازن مل بدقة بين الإيجابية والمعيارية في الفصول التي كتبها عن فرض الضرائب. في الواقع، يمكن تبين موقفه من ضرائب الدخل في روح القانون الأمريكي لإصلاح الضرائب لعام ١٩٨٦، الذي حاول «تثبيت» نسبة ضرائب الدخل التصاعدية. على غرار آدم سميث، طالب مل بـضرائب دخل نسبية، وهي ضرائب تخصم بنسبة مئوية معينة من كل ذوي الأرباح بصرف النظر عن مستوى دخلهم. قارن هذه الضرائب بـضرائب الدخل التصاعدية التي تخصم نسبة مئوية متزايدة كلما ارتفع الدخل. يحاكي تحليل مل هنا بالفعل مثال بوريس بيكر السابق، إذ كان مل يخاف من أن الضرائب التصاعدية قد تثبط العمل:

إن فرض ضرائب أعلى على الدخل الأعلى، أكثر من الدخل الأقل، يعني فرض ضرائب على الصناعة والاقتصاد، أي فرض عقوبة على الأشخاص الذين يعملون بكبر ويدخرون أموالاً أكثر من جيرانهم.²¹

على الرغم من أن الضرائب النسبية ستطبق على معظم السكان، فإن مل يعفي الفقراء من دفع الضرائب.

طيلة الجزء الأكبر من القرن العشرين، رفضت الولايات المتحدة نصيحة مل وقبلت فرض ضرائب تصاعدية. فكان دافعو الضرائب ينقسمون إلى أربع عشرة شريحة، تتراوح بين ١١ إلى ٥٠ بالمائة. وإذا تلقى الشخص علاوة، كان على الأرجح ينتقل إلى شريحة أعلى. ولكن في النهاية أخذ الكونجرس بنصيحة مل ووافق على قانون إصلاح الضرائب

لعام ١٩٨٦. حدد القانون شريحتين فقط، ١٥ و ٢٨ بالمائة. ومع أن القانون ليس نظام ضرائب «ثابت النسبة»، فقد ظهر على شكل قمتين فحسب، بدلاً من الظهور بمظهر الجبل متزايد الانحدار. أيضاً بالتوافق مع مل، أعفى القانون المزيد من الفقراء من دفع أي ضرائب دخل. ومع أن الكونجرس عدّل قانون ١٩٨٦ عدة مرات، ووضع العديد من «القمم» الأخرى، فقد استمر المنطق الأساسي؛ قليل من الثغرات القانونية ومعدلات ضرائب أقل مما كان الحال عليه في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. لماذا كرمّ الكونجرس مل في النهاية، حتى لو كان ذلك جزئياً وبدون تعمد؟ هناك مجموعة متنوعة من الأسباب الجيدة والسيئة تفسر أعمال أي لجنة. وكما قال أحدهم ذات مرة: «الفوضى السائدة في العالم تثبت على نحو حاسم أن شئون العالم تدار من خلال اللجان.» مؤيدو الضرائب النسبية يجادلون بأن الضرائب التصاعدية تفسد الحافز لزيادة الدخل. علاوة على ذلك، القانون التصاعدي يشجع الناس على التهرب من الضرائب عندما يزداد دخلهم. وقد يفعلون ذلك بشكل قانوني، عن طريق الاستثمارات المعفاة من الضرائب واستغلال الثغرات المحاسبية، أو بشكل غير قانوني. وحتى إذا كان قانون الضرائب تصاعدياً، إذا تهرب الأشخاص من الضرائب بما يكفي، ربما لا تكون النتائج تصاعدية. في الواقع، قبل قانون عام ١٩٨٦ أظهرت عائدات الضرائب الفعلية المسجلة بمكتب ضريبة الدخل الأمريكي ضرائب ثابتة نسبياً. استغل الناس الثغرات القانونية وتغلبوا على النظام التصاعدي. أما قانون عام ١٩٨٦، الذي دعمه الجمهوريون والديمقراطيون، فقد أزال الكثير من هذه الثغرات وجعل التهرب أقل جذباً. مع ذلك، فقد ظهرت بعض الثغرات بطريقة ما في هذا القانون القوي بما فيها تلك الثغرة التي أغرت الإسكيمو ببيع خسائر شركاتهم للمؤسسات الكبيرة، وهذه المؤسسات اقتطعت بعد ذلك خسائر الإسكيمو من ضرائبها.

إن النقاد الذين رفضوا هذه الحجج ضد التصاعدية أصروا على أن الضرائب النسبية الثابتة ليست عادلة مثل الضرائب التصاعدية. ومع هذا الهجوم، فيبدو أن شبح مل قد فاز، على الأقل للسنوات القليلة التالية.

إذا كان مل قد سمح للأغنياء بالتهرب بسهولة من ضرائب الدخل، فإنه ضيق الخناق فيما يخص ضرائب الإرث. ففي أعماله الفلسفية والاقتصادية، دافع مل عن «تساوي الفرص» بدلاً من «تساوي النتائج». إذا ورث بعض الأطفال أموالاً كثيرة عن آبائهم، فهم يمتلكون ميزة ظالمة عن غيرهم. والأشخاص الذين يولدون وفي أفواههم ملاعق من فضة ربما يعتمدون على ثروات آبائهم بدلاً من كسب المزيد. لماذا كان مل متساهلاً بخصوص ضرائب الدخل، ومتشددًا بخصوص ضرائب الإرث؟ كانت نظرتة هنا هي أن ضرائب الإرث العالية لا تثبط العمل، كما تفعل ضرائب الدخل التصاعدية. وكتب قائلاً: «ليست الثروات المكتسبة، وإنما الثروات غير المكتسبة، هي التي ينبغي وضع القيود عليها من أجل المصلحة العامة.»²²

مع ذلك، فلم يكن تحليله مستحيل الدحض. ففي الواقع، حتى ضرائب الإرث يمكن التهرب منها بسهولة كبيرة؛ إذ يمكن للأبائ التنازل ببساطة عن ممتلكاتهم قبل أن يموتوا. ومن ثم تبرز الحاجة لضرائب الهبات، إضافة إلى مراقبي الهبات. علاوة على ذلك، ارتفاع ضرائب الإرث قد يثبط كبار السن عن العمل أو يشجعهم على إنفاق أموالهم على اللذات بدلاً من الادخار أو الاستثمار في أعمال منتجة. باختصار، حتى ضرائب الإرث ليست محصنة ضد الخطأ.

اختلف الرئيس جورج دبليو بوش مع مل حول ضرائب الإرث. ففي عام ٢٠٠١، أقرع بوش الكونجرس بتقليل ضرائب التركات إلى صفر بالمائة في عام ٢٠١٠. مع ذلك، فقد انتهت صلاحية القانون في ٣١ ديسمبر، ومن ثم، في ١ يناير لعام ٢٠١١، عادت معدلات الضرائب إلى نسبتها القديمة البالغة ٥٥ بالمائة. وقد أطلق البعض على ذلك «قانون الخلاص المؤقت من المشكلة».

إن نظرة مل الفاحصة للأغنياء لم تنته عند ضرائب الإرث. فعلى الرغم من علاقة الحب التي عاشها ونشأته معتنقاً لمذهب بنتام، فمل كان محافظاً بدرجة كافية لمعارضة الانغماس في اللذات من جانب الأغنياء. فاقترح بكل حماس فرض ضرائب على الحفلات الصاخبة والإسراف على

التفاخر بالمكانة الاجتماعية. فقبل ظهور تورشتاين قبلن بفترة طويلة، أشار مل إلى أن الشيء «الذي ينفق المال عليه ... في رأيه» هو «شيء ينبغي فرض الضرائب عليه بشدة».²³ أحياناً بدا مل كما لو أنه يحصل على السعادة من فرض الضرائب على الأغنياء مثلما يحصل الأغنياء على السعادة من كونهم أغنياء. وبالنظر إلى عدد الأشخاص الأغنياء الذين عرفهم مل والأشخاص الفقراء الذين اهتم بهم، لا يمكننا أن نلومه. فدائماً ما كان مل مدركاً لتأثير الظروف الاجتماعية على صياغة آرائه.

تساءل مل أيضاً كيف يمكن للمجتمع إعانة الفقراء دون إثنائهم عن الحصول على الوظائف. لم تكن هناك إجابة واضحة. مئز مل بين القادرين بدنياً والمعاقين وكبار السن والأطفال. وبالتأكيد، جادل بأنه ينبغي على المجتمع ألا يقلق حيال إثناء المعاقين وينبغي ألا يتوقف عن إعانتهم. ووافق مل على نتائج «اللجنة الملكية لإصلاح قانون الفقراء» وعارض إيقاف المساعدات المقدمة للمعاقين. مع ذلك كان أقل تساهلاً مع الأصحاء بدنياً. فاقترح استبدال إعانة العمل بالإعانة الاجتماعية. وبعد تجاهل دعوة مل لعقود، تبنت الحكومة الفيدرالية والكثير من الولايات، في عام ١٩٨٨، برامج «إعانة العمل» التي فيها يجب على متلقي الإعانة الاجتماعية الأصحاء قبول التدريب المهني أو الوظيفي. وقد عمل أبو التشريع الفيدرالي، السيناتور دانيال باتريك موينيهان، لسنوات عديدة من أجل إعادة تعريف الإعانة الاجتماعية كحالة انتقالية نحو العمل النهائي. ومع أن برنامج عام ١٩٨٨ كان يتضمن الكثير من الثغرات، فإنه أشعل جدلاً قومياً مستعراً حول هذا الموضوع. فقد نشأ الأمريكيون معتادين على شجب المحافظين لبرامج الإعانة الاجتماعية، كما فعل الرئيس ريجان في حملته ضد «ملكات» الإعانة الاجتماعية اللاتي يقدن سياراتهن الكاديلاك ويذهبن للبنوك لصرف شيكاتهن الحكومية. وقد حظي كتاب مثير للجدل بعنوان «فقدان الأساس»، صدر عام ١٩٨٥، بمديح واستنكار لأنه أشار إلى أن مدفوعات الإعانة الاجتماعية مزقت بالفعل عائلات الزنوج. مع ذلك، فقد تلقت حجة «المحافظين» حول الإعانة الاجتماعية أكبر دفعة لها في عام ١٩٩٢ عندما أعلن حاكم أركانساس بل كلينتون أنه سيصلح الإعانة

الاجتماعية «كما نعرفها»، إذا تم انتخابه كرئيس للبلاد. وفجأة، ركب السياسيون الليبراليون موجة مناهضة الإعانة الاجتماعية دون الشعور بالخجل. وبعد بضع سنوات من الجدل مع الكونجرس، وقّع الرئيس كلينتون في عام ١٩٩٦ قانون ملاءمة فرص العمل والمسئولية الشخصية، الذي وضع حدًا زمنيًا للإعانة الاجتماعية وحدد مكافآت للولايات التي تنجح في توفير وظائف لمتلقي الإعانة الاجتماعية. وعلى الرغم من ثناء الجمهوريين على القانون الذي ساعدوا في كتابته، فقد عارضه بعض مستشاري البيت الأبيض بهدوء، إذ كانوا يرون أن الثمن سيكون غالبًا لمتلقي الرعاية. وعندما اجتمع القانون مع انتعاش سوق العمل، الذي جعل معدل البطالة ينخفض إلى أقل معدلاته في ثلاثين عامًا (وصل إلى ٣,٩ بالمائة في أبريل عام ٢٠٠٠)، فاق نظام الإعانة الاجتماعية التوقعات، مخفضًا مبالغ الإعانة الاجتماعية بعدة ملايين. بالطبع، من شأن سوق العمل المنتعش كهذا أن يحث الأشخاص على التخلي عن الإعانة بأي حال، لكن ما من شك في أن القانون الجديد منحهم دفعة إضافية.

سبق نموذج ولاية ويسكونسن البارز القانون الفيدرالي بعدة سنوات. ترشد الولاية المطالبين بالإعانة خلال فترة انتقالية، وتوفر لهم «وظائف تجريبية» وخدمات رعاية للأطفال وخدمات طبية، إذا كان ذلك ضروريًا. وقد حاكت مدينة نيويورك نموذج ولاية ويسكونسن، مما حقق لها انخفاضًا بنسبة ٣٤ بالمائة في مبالغ الإعانة الاجتماعية منذ عام ١٩٩٣. فمن عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٣، ارتفعت مبالغ الإعانة الاجتماعية في ولاية نيويورك من ٢٥٠٠٠٠٠ إلى ١,٢ مليون دولار. إن برنامج نيو جيرسي الجديد للإعانة الاجتماعية لا يمنح أي أموال إضافية للأم حتى لو أنجبت طفلًا آخر. واكتشف الباحثون في جامعتي روتجرز وبرينستون أن هذه القاعدة الصارمة أقنعت النساء الفقيرات باستخدام وسائل تنظيم النسل، وبذلك خفضت من معدل المواليد لديهن. إن إصلاح قانون الإعانة الاجتماعية يعد ثورة ثقافية أكثر من كونه ثورة اقتصادية. وقد تغير اسم شعبة الإعانة الاجتماعية إلى شعبة المساعدة الانتقالية. وأطلقت ولاية فلوريدا على برنامجها اسم برنامج العمل وكسب الاكتفاء الذاتي

الاقتصادي. من منظور النقاد، هذا مشابه لعالم جورج أورويل. لكن من منظور الداعمين، فإنه يضع العاطلين في حالة ذهنية ملائمة للقتال من أجل استعادة احترام الذات.

مع ذلك، فخطّة مل كانت أقوى؛ إذ كان يعتقد أن الوظائف ينبغي بالضرورة أن تكون قاسية مثل الوظائف التي يشغلها العمال المستقلون الأقل حظاً. لكن النسخ الحديثة لم تجد سبباً لمنع متلقي الرعاية من التدريب على وظائف أكثر قيمة. ومع ذلك فقد أظهر مل بعد نظر كبيراً مرة أخرى.

خشي مل أنه إذا وُزعت الإعانة الاجتماعية بسهولة، فسوف تُولد أجيالاً من الفقراء لا تملك أخلاقيات العمل. والأسوأ من ذلك أنه كان يرى أن مبالغ الإعانة الاجتماعية العالية سوف تشجع ارتفاع معدلات المواليد فحسب. ومن ثمّ فقد رفض مل اقتراحات علماء الاجتماع والرومانسيين الخاصة بزيادة الإعانات أو الأجور. وتجاهلت مثل هذه الجهود المعيارية المعلومات الإيجابية حول النزعات البشرية. وكان على مل أن يبني سياساته المعيارية على نماذج ناضجة ومنطقية.

بعودة مل إلى ذكرياته القديمة، تذكر قوة التعليم. وقد دعم التعليم العام للفقراء. لكن التعليم لا يتضمن المهارات الثلاث الأساسية وحسب. فلم يرَ مل خطأً في غرس حسّ بقيم الرأسمالية. فالمجتمعات الرأسمالية يقع على عاتقها واجب تعليم كل مواطنيها كيفية النجاح في المجتمع التجاري. فما أسماه بعد ذلك ماكس ووبر «أخلاق العمل البروتستانتية» لا يعد سمة بيولوجية. وافترض ذلك سيجرد الفقراء من أملهم الوحيد للخروج من الأحياء الفقيرة. يقول مل: «يبدو الأمر مستحيلًا من وجهة نظري، ولكن ارتفاع مستوى الذكاء ومستوى التعليم ومستوى حب الاستقلال بين الطبقة العاملة، يجب أن يتم الوصول إليه مع نمو متماثل لمستوى الحكمة الذي يظهر نفسه من خلال السلوكيات الحكيمة.»²⁴ أراد مل أن يدمج التعليم الأخلاقي مع المحفزات الاقتصادية، مقترحاً — على سبيل المثال — أن تمنح الحكومة للفقراء ما نسميه اليوم قروض تحسين مستوى المعيشة.

يمكن تأليف مجلدات حول رأي مل في سياسات عدم التدخل الحكومي مقابل التدخل الحكومي. لكن باختصار، ظل مل وسط الطريق، وغالبًا ما كان مصيبًا. رفض مل التمسك الأعمى بمبدأ عدم التدخل، وتبنى افتراضًا بشأن سياسة عدم التدخل، وهو أن يقع العبء على كاهل الحكومة من أجل إظهار أن المصلحة العليا تستدعي التدخل، فقال: «إن كل حياد عن [سياسة عدم التدخل] ما لم يكن مطلوبًا من أجل المصلحة العليا هو أمر سيئ بالتأكيد.»²⁵ من البديهي أن تفرض الدولة الضرائب وتطبع العملات وتدافع عن أراضيها ضد الأعداء وتنشئ المحاكم وما إلى ذلك، لكن الأعمال «الاختيارية» كحماية المستهلكين والتعليم وتنظيم العمل ينبغي التعامل معها كل حالة على حدة. على سبيل المثال، فضل مل الجمعيات الخيرية الخاصة على الإعانة الاجتماعية الحكومية، لكنه كان يعلم أن الجمعيات الخيرية قد تنجح جزئيًا فقط. سيقبل الفقراء أي أموال بسعادة، لكن الأغنياء سيحجمون عن تقديم الأموال (جزئيًا بسبب تأثير «الراكب الحر»، أي الافتراض بأن آخرين سيتحملون العبء). ومن ثم، على الدولة أن تستخدم سلطتها في فرض الضرائب لمساعدة الفقراء.

مرة أخرى يبدو منهج مل حديثًا للغاية. كان مل سيؤيد الكثير من القوانين الحكومية الحالية، وبالفعل تنبأ ببعضها. مع ذلك، فقد حرص على أن تنجح كل المقترحات في اجتياز اختبار الافتراض الحيوي، إن «المصلحين نافدي الصبر، الذين يعتقدون أن التحكم في الحكومة أسهل من التحكم في تفكير وميول الجمهور، واقعون تحت إغراء متواصل لمد سلطة الحكومة لما هو أبعد من الحدود الواجبة.»²⁶ وقد علمته قراءته للكتاب الكلاسيكي «الديمقراطية في أمريكا» للمؤلف أليكسي دي توكفيل مزايا الخطط المحلية على الخطط المركزية.

لقد عكست مواقف مل بطرق عديدة مواقف حكومته في ذلك الوقت. لقد انتقلت إنجلترا نحو اقتصاديات السوق الحرة بطرق كثيرة واضحة، لكنها وضعت إجراءات وقائية ضد الاستغلال. وقاد ويليام جلدستون البرلمان أخيرًا لإلغاء قانون الذرة في عام ١٨٤٦ وتقليل ضرائب الدخل. وحتى حين صدم إنذار التجارة الحرة أوروبا أخيرًا، منع البرلمان في

الأعوام ١٨٠٢، و١٨١٩، و١٨٣٣ تشغيل الأطفال بواسطة قوانين المصانع، مقدّمًا إجراءات حماية قوية. كان مل سيقبل بكليهما، ليس من واقع استجابة أيديولوجية سريعة، بل من خلال تفكير عقلائي متروّ وعميق.

(٦) التطلع للمستقبل

يعجز معظم الاقتصاديين عن مقاومة الرغبة في التنبؤ بالمستقبل بعيد المدى. وعلى غرار سميث ومالتوس وريكاردو وماركس وكينز، رسم مل رؤية انطباعية للمستقبل، رؤية تندمج فيها الكثير من نظريات ريكاردو واشتراكية جماعة سان سيمون، وهي حركة مثالية تعظم العمال الصناعيين. فمن ريكاردو، استقى مل إمكانية حدوث حالة من الركود، ومن سان سيمون، استقى مل الألوان الزاهية. لكن حالة الركود ستكون سعيدة؛ فبينما بنى ريكاردو نموذجًا نظريًا لتتبع مسار نتائج العوائد المتناقصة وإغلاق الأسواق وتناقص الأرباح، رسم مل نموذجًا شبه لاهوتي للجنة على الأرض. ففي فترة ما سوف يتوقف الصراع من أجل المال، وسيبجل البشر أنفسهم بدلًا من تبجيلهم الثروة. سيقدم كينز رؤية مشابهة أثناء فترة الكساد العظيم.

تذكر أن نفعية مل المستنيرة كان بها مكان للمثاليات الأفلاطونية في حساباتها. كان مل يتوق لوقت يهتم فيه البشر بالكرامة والأمانة والعدالة أكثر من تفاصيل العمل والحسابات المالية:

لا يمكنني النظر لحالة ركود رأس المال والثروة بنفس الكراهية الصادقة التي تظهر جليًا بوجه عام نحوها من طرف علماء الاقتصاد السياسي من المدرسة القديمة. إنني أميل إلى أن أصدق أنها ستكون، بأكملها، تحسنًا ملحوظًا للغاية على حالتنا الحالية. أعترف بأنني لست مأخوذًا بالحياة المثالية التي يتمسك بها من يعتقدون أن الحالة الطبيعية للبشر هي المعاناة المتواصلة، وأن الوطاء والسحق والضرب ومشى بعض البشر على بعض؛ كل هذه الأشياء تمثل النمط الحالي للحياة الاجتماعية، هي القدر

المكتوب على البشرية، أو أي شيء سوى الأعراض الكريهة لإحدى
مراحل التقدم الصناعي.²⁷

وعلى غرار ماركس، رأى مل أن البشر سيتجاوزون في النهاية «عالم
الضرورة» ويصلون إلى وقت يختارون فيه ألا يناضلوا من أجل لقمة
العيش، بل من أجل تعزيز بشريتهم. ورأى مل أن «الدول المتخلفة من
العالم» هي فقط التي تحتاج النمو الاقتصادي. فالدول المتقدمة لا تحتاج
إلا إلى توزيع أفضل أو على الأقل روحًا شعبية أفضل. انتقد مل الولايات
المتحدة؛ حيث كان يعتقد أنه قُضي على الفقر لكن «حياة أحد الجنسين
مكرسة لكسب الدولارات، وحياة الجنس الآخر مكرسة لإطعام مكتسبي
الدولارات».²⁸ ولا يسعنا إلا التساؤل عما إذا كان مل سيعجب بعالمنا
الجديد الذي أصبح فيه كلا الجنسين حرًا في السعي لكسب الدولارات.

ما الذي نفهمه من رؤية مل؟ إنها تتسم بالإفراط في الانطباعية حتى
إنه لا يمكن استنتاج أو استقراء أي نتائج قوية منها. وعندما طُبعت
نسخ جديدة من كتاب المبادئ، بدت بشكل ما مؤيدة أكثر للاشتراكية.
مع ذلك فلم يبدُ مل متعاطفًا أبدًا معها. كان بإمكانه أن يتعاطف مع
المثاليين، لكنه لم يكن ليقع على عرائضهم أو ينضم لمسيراتهم. وكما
قال لورد بايرون: «إنني أقف بينهم، لكني لا أقف معهم». لم يتخل
مل قط عن إيمانه بالمنافسة والخوف من تمركز القوة. يقول: «إنني
معارض تمامًا للجزء الأكثر وضوحًا وحماسًا للتعليم [الاشتراكي]، وهو
خطبهم ضد المنافسة ... فقد نسوا أنه عندما تختفي المنافسة، يظهر
الاحتكار».²⁹

قليل منا من يتخلون عن توقعهم للجنة. فالأثرياء يتطلعون إليها في
جزيرة استوائية. ويمكن للرجال والنساء المتدينين أن يعتمدوا على الحياة
الآخرة. ويمكن للمتفائلين أن يعتمدوا على الغد. أما جون ستيوارت مل
فقد حارب من أجل اليوم وكان يأمل في يوم أفضل بعد غد.

حارب مل من أجل مبادئه في كتاب المبادئ وفي البرلمان خلال ستينيات
القرن التاسع عشر. وقد أيد مل — المناادي بحقوق الإنسان — حق المرأة
في التصويت وحقوق الانتخاب للفقراء، وناصر الشمال في الحرب الأهلية

الأمريكية. ووفقًا للورد بلفور: «كان مل سلطة في الجامعات الإنجليزية يمكن مقارنتها بالسلطة التي كانت لأفكار أرسطو في العصور الوسطى.»³⁰ وترسم سيرته الذاتية شخصية بعيدة كل البعد عن السياسي العادي. فعندما طلب منه في البداية أن يترشح للبرلمان، كان مقتنعًا بأنه لا يمكن لأحد «أن يتمنى حقًا أن يمثله شخص يحمل آرائه». ورفض رفضًا قاطعًا أن يطلق حملة انتخابية أو أن ينفق الأموال.. وقد قطع وعدًا واحدًا... إذا تم انتخابه، فلن يخصص أي قدر من وقته للمصالح المحلية. وأعلن أحد الكتاب المشاهير في ذلك الوقت أنه «لا يملك أعظم إنسان فرصة في أن يُنتخب بناءً على مثل هذا البرنامج الانتخابي». وقرب نهاية «الحملة الانتخابية»، حضر مل اجتماعًا عامًا للعمال. فأظهر منافسه إعلانًا اقتبس فيه قولًا فضلًا مل يصف فيه الطبقة العاملة الإنجليزية بأنهم «كذابون». كانت تكملة العبارة تقول إنهم مع ذلك كانوا أفضل من الطبقة العاملة الأجنبية؛ لأنهم يشعرون بالذنب. أي سياسي آخر كانت ستنتهي حياته السياسية عند هذه النقطة. يتذكر مل قائلًا: «سُئلت هل كتبت ذلك ونشرته. وأجبت في نفس اللحظة بأنني فعلت.» فأصيب داعموه بالذعر، خوفًا على حياتهم. ويردف مل: «وما إن خرجت هاتان الكلمتان من بين شفتي، حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد.» لقد وجد العمال أخيرًا شخصًا يثقون فيه.³¹

مات مل في عام ١٨٧٣. ومع أنه لم يشارك في أي حرب وناظرًا ما رفع صوته أو دخل في جدال مع متحدِّ له، فإنه عاش حياة مليئة بالكفاح. فحارب المتعصبين وصفوة المجتمع والعقلانيين والاشتراكيين. وتحدى الصفات التي عُرسَت في عقله في سن صغيرة. وقد رثاه إدموند بيرك ذات مرة بقوله: «لقد مضى عهد الفرسان. وتبعه عهد السفسطائيين والاقتصاديين والمحاسبين، وانطفأ مجد أوروبا إلى الأبد.»³² ظلت الفروسية تلهم مل، وكانت أعظم معاركه ومبارزاته تحدث في طيات عقله.



العراف الغاضب كارل ماركس

عندما كان آدم سميث صغيراً اختطف على يد مجموعة من الغجر الماكرين. بعد بضع ساعات من احتجاز الصبي، تركه الغجر على جانب أحد الطرق، وأعيد إلى عائلته. وقد علّق واحد ممن أرخوا لسيرته الذاتية قائلاً إن ذلك الاقتصادي الساذج شارد الذهن لم يكن ليصبح غجرياً جيداً. يمكننا القول إنه من الطيب أن كارل ماركس لم يُختطف على يد رأسمالين؛ لأنه لم يكن ليصبح رأسمالياً جيداً، ولا حتى مستهلكاً جيداً؛ إذ كان ماركس مديناً على الدوام.

بكلمات قوية وبطريقة حماسية، تنبأ كارل ماركس بانتهاء الرأسمالية، لكنه لم يفعل ذلك إلا بعد أن أجرى دراسة متفحصة لقوانين الرأسمالية والقانون الخفي الذي يحكم تطور الحضارة.

من الصعب تحديد موقع ماركس في تاريخ الفكر الاقتصادي. فمن زوايا عدة، يرى جمهور علماء الاقتصاد اليوم أن ماركس مجرد شخص من معتادي حضور حفلات الكوكتيل البرجوازية. مع هذا فقد عانى مليار شخص لكي يحيوا في ظل أنظمة زعمت أنها ماركسية. إلى جانب فرويد وداروين، كان لماركس تأثير كبير على التوجهات الفكرية التي سادت في القرن العشرين. لكن خلال حياته حظي ماركس بشهرة محدودة وعدد قليل من الأتباع، حتى إن جون ستيوارت مل، أوسع الرجال اطلاعاً في حقبة ماركس، لم يسمع عنه قط.

تمتع ماركس ببداية برجوازية في مدينة تريير الألمانية بمنطقة رينلاند. ولد ماركس عام ١٨١٨ واختلط بالطبقتين الوسطى والعليا في

تريير. وفيما بعد، افتخر ماركس بأن والده، هينريتش، المحامي الشهير، كان يمتلك كرمة عنب. عاشت صديقة عمر ماركس وزوجته في المستقبل، جيني، على مقربة منه، وكان والدها، البارون فيستبالن، بمنزلة العم لماركس الشاب.

بعد وفاة أخيه الأكبر في سن الرابعة، ورث ماركس دور الابن الأكبر وبدأ في ترهيب شقيقاته الأصغر والأقل ذكاءً منه. كانت لعبته المفضلة أن «يقود» شقيقاته كالجياذ في شوارع تريير بسرعة كبيرة. إضافة إلى مسابقات الفروسية، كان يرغمهن على الاشتراك في مسابقات تذوق الكعك، التي يجبرن فيها على تناول كعكات يخبزها هو من عجين متسخ وبأيدٍ غير مغسولة. مع هذا فشقيقات كارل كنَّ يعجبن به لذكائه وقصصه المسلية. لقد أحبه زملاء دراسته وخافوا منه؛ لأنه كان يجلب البسمة بفضل مزاحه ويسبب القشعريرة بأشعاره التهكمية.

تمتع ماركس طوال حياته ببراعة ونزعة إلى الانتقاد وإيذاء المشاعر، وادخر بعض أشرس هجماته لليهود. لقد انحدر كل من أبوي ماركس من أشهر أسر الحاخامات اليهود، وعمل عمه كبير حاخامات تريير. ومع ذلك، دفعت القوانين المعادية للسامية والد ماركس لتغيير ديانته إلى المسيحية، مع أنه ظل يصف اليهود بأنهم «رفاقه المؤمنون». لكن ابنه رفض أصوله اليهودية ببهجة زائدة عن الحد. سوف يتناقش الباحثون حول ما إذا كان معاديًا للسامية بالفعل. لكن مما لا شك فيه أن كارل ماركس تفوه بإهانات قاسية عديدة.¹

شأن جون ستيوارت مل، تشرب ماركس كلاً من العقلانية والرومانسية. أمده والده بعقلانية القرن الثامن عشر الفرنسية المحلاة بالتجريبية البريطانية ونصحته بأن «يتبع عقيدة نيوتن ولوك وليبنيتز».² وفي الوقت ذاته، كان البارون فون فيستبالن ذو الثقافة الجمة يسحر ماركس الشاب عن طريق التجول في الغابات الرعوية ورواية قصص شكسبير وهوميروس وكتاب الرومانسية. ومن قبيل المفارقة أن كان هذا البارون الأرستقراطي هو أول من عرّف ماركس بالاشتراكية المثالية الخالية من الطبقيّة. ودون تأثير عقل والده الحاد الفطن، كان من الممكن أن

يؤمن ماركس بعقائد المثاليين المبهمة والكثيبيبة. لكن حيثما يرون النعيم، كان يرى الصراع.

في جامعة بون، كان أكبر صراع واجه ماركس هو صراعه ضد رغبته في شرب الخمر وإنفاق أموال والده. وقد خسر الصراع، وخسر هينريتش الكثير من المال. درس ماركس القانون واكتسب بعض الخبرة القانونية العملية عندما سجن بسبب الثمالة. ولأن الجامعة كانت تمتلك زنازة سكر خاصة بها، فلم يكن السجن مشددًا؛ فقد كان النزلاء يلعبون الورق ويستمترون في الشرب مع المحكوم عليه. لقد أثبتت المغامرة أنها مفيدة؛ إذ إن أول انتصار سياسي لماركس جعله رئيس مجتمع الحانات بتريير.

بعد مضي عام كامل من الاحتفال في بون، حول هينريتش ابنه إلى جامعة برلين، الأكثر رزانة حسبما كان يأمل. لكن هينريتش فقد الأمل سريعًا إذ يقول: «كما لو أننا مصنعون من ذهب، لقد أضع ابني المهذب حوالي ٧٠٠ طالر في عام واحد، في خرق سافر لكل اتفاق وكل عُرف، في حين أن أغنى الأغنياء أنفق ما لا يزيد عن ٥٠٠ طالر.»³ رفع الدائنون قضايا على كارل عدة مرات، وهو ما أجبره على الانتقال عشر مرات على الأقل خلال السنوات الخمس التي قضاها في برلين.

أيضًا اشتكى هينريتش مما هو أكثر من مجرد التهتك، إذ كان كارل قذرًا، بل كان راعي طلاب الكلية غير المغتسلين القذرين. وقد أكسبته بشرته الداكنة لقب «البربري»، الذي استخدمه أبنائه وأصدقائه فيما بعد على محمل ودي. وقد بدا ببشرته الداكنة وشعره الطويل المتلبد كما لو كان ظلًا أشعث لطالب.

اعترض هينريتش أيضًا على انحراف كارل عن دراسة الفلسفة والقانون. كان كارل يحب التجوال، وبالتأكيد كان يقوم بذلك خارج حجرات الدراسة. وخلال سنواته الأخيرة تلقى عددًا قليلًا من المقررات التعليمية وأصبح «طالبًا بوهيميًا، لا ينظر للجامعة إلا كمعسكر تخييم».⁴ مع ذلك فقد تعلم ماركس الفلسفة بمفرده والتحق بشباب الهيجليين، النقاد الثوريين للدين والأتباع الانتقائيين لجي دابليو إف هيجل، فيلسوف برلين الذي توفي قبل أعوام قليلة من بدء ماركس لمسيرته الجامعية. لقد

اعتنق ماركس بإبداع المنهج الهيجلي وأثبت للعالم أن ترك الدراسة يفيد في بعض الأحيان (وإن لم تكن الاستفادة مادية).

لسوء الحظ، لم يستطع ماركس أن يثبت هذا الأمر أبدًا لوالده، الذي توفي عام ١٨٢٨. كان ماركس يحتفظ في قلبه بشعور قوي نحو والده، لذا كان دائمًا ما يحمل صورة له أينما كان، لكنه لم يُظهر مثل هذا الشعور أبدًا لأمه، التي كان يراها مصدرًا شحيحًا للتمويل. ولم يحضر جنازتها أو يذرف ولو دمعة واحدة عندما ماتت.

بعد وفاة والده، فكر ماركس أنه من الحكمة أن يكمل دراسته. وبسبب لهفته المفاجئة على ترك الجامعة، رفض أن تمر أطروحته عن الفلسفة اليونانية بإجراءات جامعة برلين المتزمتة. بدلًا من ذلك أرسلها إلى جامعة جينا، وهي مؤسسة تعليمية نائعة الصيت. لم يستغرق الأمر حتى بضعة أسابيع على غرار برامج التعليم بالمراسلة. فبعد مرور بضعة أيام فقط، أخرج مسئولو مؤسسة جينا ختمها المهترئ ومنحوه درجة الدكتوراه.

(١) الصحفي الشاب

بعد حصوله على الشهادة، شق ماركس طريقه بالصحافة، فعمل كاتبًا ومحررًا لصحيفة راينيتش زایتونج؛ صحيفة الطبقة الوسطى الليبرالية. ومن المفارقات أن ماركس كبح جماح كتاب هذه الصحيفة الذين كانوا يميلون إلى الشيوعية. راقبت الحكومة البروسية القمعية أي انتقادات باهتمام، وكان ماركس يتعامل مع مسئولين أغبياء تمامًا؛ إذ حظر أحد المراقبين إعلانًا عن ترجمة الكوميديا الإلهية لدانتلي. لماذا؟ لأنه في بروسيا لا يجب السخرية من الذات الإلهية عن طريق الكوميديا.

رسم أحد من شهدوا فترة عمل ماركس بالصحيفة صورة مذهلة

للمحرر الشاب:

كان كارل ماركس من تريير رجلًا قويًا في الرابعة والعشرين من عمره يخرج شعره الأسود الكثيف من وجنتيه وذراعيه وأنفه وأذنيه. كان مستبدًا ومتهورًا وشغوفًا ومليئًا بثقة بالنفس

لا حدود لها، ولكنه كان في نفس الوقت جادًا ومثقفًا، وكان محاورًا لا يهدأ وكان يستخدم نفاذ بصيرته اليهودية في دفع كل قضية من قضايا مذهب الشباب الهيجلي حتى نهايتها، وكان بالفعل، آنذاك، بفضل دراسته المكثفة للاقتصاد، يعد نفسه للتحويل إلى الشيوعية. وتحت قيادة ماركس سرعان ما بدأت الصحيفة الشابة في الحديث بتهور شديد.⁵

ردت الحكومة على تهور ماركس بعرض خيارين: إما أن تغلق الصحيفة أبوابها أو يغادرها ماركس؛ فاستقال ماركس. فقد عملاً، لكنه في الوقت نفسه ربح زوجة، جيني فون فيستبالن. اعتقد أقاربها أن ابنة الرجل النبيل تزوجت من رجل دون مستواها، لكن لم يكن لديهم فكرة عن مدى الانحدار الذي ستصله.

في عام ١٨٤٣ انتقل ماركس إلى باريس؛ حيث حرر مجلة سياسية جديدة، وبدأ في مغازلة الشيوعية، واختلط بالشباب الثوريين الآخرين الذين وصفهم هينريتش هايني بأنهم «جمع الملحدون الذين نصبوا أنفسهم آلهة».⁶ نشرت الصحيفة طبعة واحدة فقط، بعدها انفصل ماركس وأصدقائه الجدد من الشيوعيين عن شريكهم في التحرير آرنولد روج، الذي تعلم أن يحتقر جمع الملحدون: «إنهم يتمنون أن يحرروا الناس ... لكنهم حتى هذه اللحظة ينسبون أهمية كبرى للملكية، خاصة امتلاك المال ... ولتحرير الطبقة العاملة فكريًا وبدنيًا من البؤس الذي تعيشه، هم يحلمون بمؤسسة تعمم هذا البؤس وتحمل البشر أجمعين عبئه».⁷

كان فريدريك إنجلز، الذي أصبح جزءًا مهمًا من حياة ماركس وأسباب عيشه، واحدًا من هذا الحشد. عاش إنجلز — ابن أحد ملاك المصانع الأثرياء — حياة مزدوجة؛ إذ كان يعمل بالنهار في مصنع والده وكان يتقاضى راتبًا كبيرًا كشخص رأسمالي. أما ليلاً فكان يقرأ لهيجل والأدب الشيوعي. وعلى الرغم من كون إنجلز ألمانيًا، فقد عاش في إنجلترا لعدة سنوات مديرًا لمصنع النسيج المملوك لعائلته. وبعد قضاء بعض الوقت في مدينة مانشستر، كتب مقالًا تضمن فضحًا لاذعًا للفقر ببريطانيا، عنوانه «ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا في عام ١٨٤٤». لم يتطوع إنجلز

براتبه الرأسمالي للفقراء ولم يتخل عن عاداته البرجوازية. في الواقع، لم يبدو ممزقاً نفسياً بسبب حياته المزدوجة، بل كان يبدو سعيداً بصيد الثعالب واحتساء خمر الشيري والمبارزة. وكان لا يمانع أن يرفع كأساً من أجود أنواع الشمبانيا في صحة الطبقة العاملة المطحونة. عندما كان لا يطارد الثعالب، كان يطارد النساء، وقد قال: «إذا كان دخلي ٥٠٠٠ فرانك، فإن كل ما أود فعله هو العمل وإمتاع نفسي بالنساء حتى أتحوّل إلى أشلاء. إذا خلت الحياة من الفرنسيات، فإنها لا تستحق العيش.»⁸ وتلك مقولة مختلفة تماماً عن مقولة سقراط: «الحياة غير المحصنة لا تستحق العيش.» في أربعينيات القرن التاسع عشر، بدأ ماركس في صياغة التعاليم التي ستغير من وجه العالم. لم يوافق عليها الجميع بالطبع. عبّرت الحكومة البروسية عن رأيها في كتابات ماركس باتهامه بالخيانة. وعندما رحّله فرنسا بعد عام، هرب إلى بروكسل.

ماذا كانت تلك الكتابات التي تُعبر عن الخيانة والتي أجبرت ماركس وأسرتة على التنقل من بلد أوروبي إلى آخر؟ في أربعينيات القرن التاسع عشر أرسى ماركس الأسس التاريخية والفلسفية لدراسة عن الرأسمالية. ماذا أثبتت تلك النظريات؟ أثبتت أن أسس الرأسمالية كانت في سبيلها للتداعي، وأن الجمهور سينفجر قريباً ويثور مزعزماً عالم الملاك حتى يقتلعوهم من قواعدهم.

(٢) مؤرخ المادية

استخدم ماركس في فلسفته وتاريخه مصطلحات هيغل، لكنه لم يكررها كالبيغاء. ربما كان ماركس يستخدم نفس الكلمات، لكنه غير ترتيبها. ولكي نستطيع فهم كيف فعل ذلك، لنفحص أولاً مبدأً رئيسياً من مبادئ معلمه.

علمنا هيغل أن الفلسفة تهدف إلى معرفة الأفكار المتكشفة، وأن الروح البشرية والأفكار هما ما يُرشدان التاريخ، وأن العالم المادي: الأشياء التي نراها ونلمسها، ومؤسسات المجتمع تتبع طريق الأفكار. وقد وظف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر أيضاً هذه الفرضية في مؤلفه الشهير

«أخلاق العمل البروتستانتية وروح الرأسمالية»، حيث ادعى ويبر أن ظهور البروتستانتية أدى إلى الرأسمالية؛ بمعنى أن الإيمان بالله غير المؤسسات الاقتصادية.

يرى هيجل أنه بمقدورنا تغيير مسار التاريخ على يد القوميات المسيطرة: عصر مصر واليونان وروما وهكذا. وكرجل وطني، اعتقد هيجل أن بروسيا هي المسيطرة على عصرها.

رفض ماركس مثالية هيجل، وعلى خطى الفيلسوف الألماني لودفيج فيورباخ، بحث ماركس عن القوى المادية في التاريخ. فالإله — وهو طبقاً لفيورباخ جوهر المسيحية — ما هو إلا إسقاط لرغبات البشر واحتياجاتهم وصفاتهم، والإنسان هو مَنْ خَلَقَ الإله، وليس الإله هو الذي خلق الإنسان. إن الشيء الحقيقي؛ الإنسان، أدى إلى فكرة الإله. (أدت كتابات فيورباخ بماركس فيما بعد إلى أن يتهم الدين بأنه «أفيون الشعوب».⁹ فما دام الناس يسقطون رغباتهم في صورة إله وحياة آخرة، فسيقبلون طوعاً الظروف المادية والظلم في العالم الحقيقي.)

حتى الآن يبدو ماركس أشبه بمن خرج على فكر المدرسة الهيجلية أكثر من كونه من الشباب الهيجلي. لكن ماركس يحمل مفتاح المنهج الهيجلي؛ إنه الجدلية. لقد أصر هيجل على أن التاريخ، مثله مثل الواقع، لا يتبع نمطاً سلساً تدريجياً. ولا يتكون من سلسلة من الأحداث المستقلة، بل يتكون من صراع بين القوى المتعارضة. فكل فكرة تتضمن نقيضتها. وكثيراً ما يلخص الفلاسفة جدلية هيجل بالقول إن كل أطروحة أو فكرة يقابلها أطروحة مناقضة. وتنتج المعركة بين هذه الأفكار تركيبية فكرية جديدة؛ أي فرضية جديدة، ثم تواجه الفرضية الجديدة نقيضتها. إن العالم يتغير باستمرار، والتاريخ لا يعيد نفسه، مع أن المؤرخين قد يكررون أنفسهم. عند مقارنة المنهج الجدلي بنهج نيوتن في الاقتصاد، الذي يرى علاقات علة ومعلول ثابتة، نجد أن الشيء الوحيد الثابت في رؤية هيجل هو وجود التغيير.

دمج ماركس المنهج الجدلي مع المادية. وأطلق إنجلز لاحقاً على هذا الخليط مصطلح المادية الجدلية أو المادية التاريخية. إذا كان هيجل يحلم،

فإن ماركس يريد أن يضعنا على أرض الواقع. إن التاريخ يحدث على الأرض. دعك من دراسة الدين أو الأخلاق أو القومية، وانظر خارج النافذة لترى كيف يُصارع الإنسان من أجل توفير الضروريات الأساسية للحياة. لا يوجد تاريخ من دون الإنسان، وليس هناك إنسان من دون طعام. وبالتالي فإن «أول عمل تاريخي هو إنتاج وسائل لتلبية هذه الاحتياجات».¹⁰ ربما يجدر بالمؤرخين الساعين للمثالية أن يدونوا تاريخ مملكة أوز الخيالية.

رسم ماركس مجرى التاريخ من العبودية إلى الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية. وهذا المسار لا يكمن في النجوم أو القوانين، بل في الإنتاج، وبشكل أكثر تحديداً، في العلاقة بين البشر والإنتاج. كل نظام للإنتاج يخلق طبقات حاكمة ومحكومة. ويتميز كل عصر بطريقة معينة لاستخراج الدخل للحكام. ففي العصور الرومانية، كان من يمتلك عبداً يمتلك حقاً في إنتاجه. وفي العصور الإقطاعية، امتلك السادة حقاً فيما ينتجه أقنان الأرض. وفي ظل الرأسمالية، امتلك أصحاب المصانع والأراضي الحق في إنتاج العمال الأجورين العاملين في ملكياتهم. إن بقاء طبقة السادة يعتمد على عمل طبقة الخدم. هل يمد هذا العمال بقدره كبيرة على المساومة؟ كلا؛ إذ يجب على العمال أن يتعاونوا مع الطبقة الحاكمة؛ لأن الحكام يسيطرون على وسائل الإنتاج. لا يمكن للعمال أن «يأخذوا الرخام ويعودوا إلى بيوتهم». إنهم لا يملكون الرخام.

من ثم، يوجد اعتماد متبادل بين الطبقتين. لكن الحكام يعملون على ألا يبدوا أنهم بحاجة إلى العمال كما يحتاجهم العمال. وإذا نجحوا في ذلك، فستزداد سيطرتهم.

كيف يحاولون أن يضمّنوا مكانتهم؟ هنا شعر هيجل بالقلق على الأخلاق والقومية والأفكار. إن الطبقة الحاكمة تطور المعتقدات والقوانين والثقافة والدين والأخلاق والوطنية التي تدعم عملية الإنتاج. فالعامل الوطني يصفر وهو يعمل ولا يغش المالك بأخذ استراحات كثيرة. واليوم، تحب شركات صناعة السيارات ومصانع الجعة استخدام الشعار «عمل يوم جيد وأمين». ويتمثل الحلم الأمريكي في مقولة «لعبة البيسبول وشطيرة هوت دوج وفطيرة تفاح وسيارة شيفروليه». حلت السيارة الشيفروليه محل الأم. (هل يشتمل الحلم الأمريكي الأوديبي على اشتهاؤ سيارة الأب؟)

لقد علّمنا نظامنا الأخلاقي والقانوني أن نشعر بالذنب إذا تهربنا من عملنا. لماذا للمالكين الحق في الأرباح التي نتجت عن عرقنا؟ الإجابة هي لأنهم يملكون محل العمل. يسأل ماركس، لكن لماذا علينا أن نقبل النظام القانوني؟

من وجهة نظر ماركس، فإن الحكام الذين لديهم مصلحة في نظام الملكية الخاصة يُنوّمون الجماهير مغناطيسيًا. تؤدي قوة الإقناع والإيحاء بالأمريكيين إلى أن يحلموا بالأسهم والسندات وسيارات بي إم دابليو. بطبيعة الحال، يعتقد الفرد أن الأحلام ملكه ويصبغ الاقتراحات بالصبغة الشخصية. يدعو ماركس الأفكار الداعمة والقوانين وروح الشعب بالبنية الفوقية.

تقول عبارة ماركس الكلاسيكية في مقدمة مساهمته في نقد الاقتصاد السياسي: «إن نمط الإنتاج في الحياة المادية يُكيف الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية ... ليس وعي الناس هو ما يحدد كيانهم، بل على العكس من ذلك، كيانهم الاجتماعي هو ما يحدد وعيهم»¹¹

يركع العبد ويظهر الولاء للسيد. ويخدم العامل البارح معلمه الحرفي الماهر بفخر. يسعى العامل الأجير للترقية من خلال العمل الجاد، إنهم جميعًا يكدحون ويسعون للحصول على حياة أفضل في ظل النظام السائد. لم يزعم ماركس أن الطبقة الحاكمة تتآمر لإرساء البنية الفوقية عن عمد. قد يؤمن الملاك عن حق بدينهم ولا يستخدمونه لخدمة أهدافهم. لكن تظهر البنية الفوقية؛ لأن العملية الإنتاجية تشوه تصورات الناس وتشكلها. يرى ماركس أن «الرجال يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يستطيعون صنعه كما يشاءون، وهم لا يقومون بذلك في ظل ظروف من اختيارهم، بل في ظل ظروف واجهوها مباشرة، مستمدة ومنقولة من الماضي. إن تقاليد الأجيال الغابرة جميعها تبدو كالكابوس على عقل الأحياء»¹² (وبالمناسبة، اعترف إنجلز لاحقًا أنه وماركس كانا يغاليان أحيانًا في التأكيد على العلاقة بين الإنتاج والبنية الفوقية. أحيانًا تكون للأفكار عواقب حقيقية.)

إذا نشأت الروح والثقافة تلقائيًا لدعم النظام الطبقي، فلماذا أعلن ماركس في افتتاحية البيان الشيوعي أن «تاريخ كل المجتمعات القائمة

حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي»؟¹³ لماذا يجب على أي شخص النضال؟ كيف يمكن لأي شخص أن يعرف كيفية الصراع في المقام الأول؟ يضغط أصحاب العمل على العمال، وعلى العمال قبول الضغط عن طيب خاطر كالتابع المطيع. وما دام العامل يحصل على فوائد رمزية ستدور عجلة الاقتصاد، وستزداد الأرباح في الحسابات المصرفية لأصحاب العمل. يحدث التمرد عندما تتغير تكنولوجيا عملية الإنتاج؛ فقد تتسبب تقنية أو أسلوب جديد في تغيير كمية أو نوعية الأرض والعمالة ورأس المال. ومن خلال الاكتشاف والاختراع والتعليم وزيادة السكان تصبح قوى الإنتاج المادية فعالة. ومع تشكيلة جديدة من القوى المادية تصبح عملية الإنتاج القديمة غير ذات فائدة. على سبيل المثال، ربما أنتجت العبودية أرباحًا عندما كانت نسبة الأرض إلى عدد العمال أكبر. لكن إذا عملت الجرارات والحصادات بكفاءة أكبر من العبيد، أو إذا ازداد عدد العمال، فستصبح العبودية أقل ربحية. إن المستقبل يكمن في العمليات الجديدة. لا تنس أنه على الرغم من أن النظام السياسي والأخلاقي والقانوني بأكمله يعتمد على الأسلوب القديم، فقد بشر القساوسة بأن عبودية الأرض تؤدي إلى ملكوت الله. كانت هذه الحقيقة أبدية ومحفورة في العقول وعلى حجارة الكاتدرائيات في القرون الوسطى. وعلى هذا، تبدو البنية الفوقية ثابتة.

يحدث الصراع عندما تحيط الطبقة الحاكمة القديمة نفسها بمتاريس تعزلها عن المسار النشط للتاريخ عن طريق التمسك بالأفكار القديمة وعرقلة التطورات الاقتصادية الحديثة. كتب ماركس أن الطاحونة اليدوية هي سبب وجود السيد الإقطاعي، في حين يُعلن المصنع البخاري عن الرأسمالي الصناعي. لكن الإقطاعي يحارب خليفته؛ رجل الصناعة. وفي وقت لاحق يتشاجر رئيس طائفة الحرفيين مع صاحب المصنع. انس حكايات السير لانسلوت ومملكة جالاهاد؛ فالمبارزة الحقيقية بأكثر الأنصال حدة لم تحدث بين الفرسان، بل بين السادة وقوى التجارة. تواجه الطبقة الحاكمة دائمًا التهديد عندما تُحدث تغييرات في الأرض أو العمل أو رأس المال أو التكنولوجيا. وقد يسقطون من فوق أسطح منازلهم

المصنوعة من الورق، وهم يصرخون بـ «الحقائق الأبدية» لفلسفتهم. ثم يخلط التاريخ الأوراق من جديد، وقد ينحدر الحال بالملك حتى تُقطع رأسه. ثمة قصة قد تفيدنا في استيضاح هذا الأمر. في يوم من الأيام، حذر بعض الحراس سيدًا إقطاعيًا متدينًا من حدوث فيضان، فهرع السيد إلى كاتدرائيته وصلى لله أن يمنحه الخلاص. عندما وصل الماء إلى درجات البناء المقدس، جدف أحد الخدم في قارب حتى درجات السلم وطلب من السيد أن يصعد على متنه، فقال: «لا، شكرًا. أنا أوّمن بالله، وأوّمن بعدالته، وسيحفظني الله.» عندما ارتفعت المياه أكثر، صعد السيد ليعتلي المنبر، وهرع زورق بخاري نحوه هذه المرة. وبينما يرتطم الماء بالمقعد الخشبي، صاح سائق الزورق: «سأنقذك، اقفز إلى سطح الزورق.» أجاب السيد النبيل مرة أخرى: «لا تقلق؛ فأنا أوّمن بالله، وهو سينقذني. أنا لا أحتاج إلى تلك الآلات الصاخبة.» وفي آخر الأمر، غمرت المياه الكاتدرائية بأكملها، وبينما كان السيد يتمسك بأعلى قمة في الكاتدرائية والموج يرتطم بجسده حلقت طائرة هليكوبتر فوق رأسه، وصرخ الطيار: «من فضلك يا سيدي، أمسك بهذا السلم.» أجاب السيد مرة أخرى: «لا تقلق؛ فأنا أوّمن بالله، وهو سينقذني.» وبعد لحظات، ارتفعت المياه أكثر وغرق السيد. في السماء وقف السيد أمام الله وقال: «لقد آمنت بك طوال حياتي. لقد اتبعت جميع المثل التي قالها لي القس. عندما شك الآخرون وتحولوا إلى الآلات، اعتقدت أنك ستنقذني، لكنك تركتني أغرق.» قاطعه الله قائلاً: «غبي، ومن الذي أرسل لك الزورق والزورق البخاري والطائرة الهليكوبتر!» إن من لا يسير مع تيار المادية التاريخية، يغرق فيه. وقد صور ماركس ذلك التيار هكذا:

في مرحلة ما من تطورها، تصل قوى الإنتاج المادية في المجتمع إلى مرحلة التصارع مع العلاقات القائمة، إذ تتحول هذه العلاقات إلى قيود لها. ثم تحل فترة الثورة الاجتماعية. ومع تغير الأساسيات الاقتصادية تتغير بسرعة البنية الفوقية الهائلة. عند التفكير في مثل هذه التغيرات يجب دائمًا التفرقة بين التغير

المادي لظروف الإنتاج الاقتصادية التي يمكن تحديدها بدقة تضاهاى دقة العلوم الطبيعية، والأشكال القانونية والسياسية والجمالية والفلسفية؛ باختصار، الأشكال الأيديولوجية التي بواسطتها يصير الإنسان واعياً بهذا الصراع ويحاربه.¹⁴

ولأن الرأسمالية اعتمدت على النظام الطبقي فإن ثورة العمال وانتصارهم كان أمراً حتمياً. وقد صورت تحفة ماركس «رأس المال» «نزعات تعمل بضرورة حديدية للحصول على نتائج حتمية».¹⁵ إن المجتمع الذي قد يتجنب الثورة هو فقط المجتمع الخالي من الطبقة. ووفق رؤية ماركس فإن المجتمع الخالي من الطبقة سيتحقق في نهاية الأمر، وسوف يُمحي الرأسماليون المتعفنون من وجه الأرض. وبعد قرون من السرقة، سيتحرر العمال أخيراً.

إذا تحتم انهيار الرأسمالية بفعل «الضرورة الحديدية» لتظهر الاشتراكية، ألم يتحتم على النظام الإقطاعي أن ينهار لتظهر رأسمالية؟ ألم تكن الرأسمالية وقفة ضرورية على الطريق إلى الشيوعية؟ إذا كان الأمر كذلك، فإنها لم تكن مذبحة لا مبرر لها، أو ضربة حظ سيئ لل غاية للبشرية، كما رأها العديد من الاشتراكيين المثاليين. عارض ماركس الرومانسيون غير العلميين الذين صوروا الرأسمالية على أنها حادث شرير افتعله رجال أشرار. في الواقع، أَلَّف ماركس بعض أبلغ عبارات التقدير للرأسماليين؛ لأن وجهة نظره كانت أن الرأسمالية حرّرت الإنسان من ظروف أسوأ. ولم يفرد البيان الشيوعي لماركس أي مساحة للتجار الذين يشعرون بالحنين للماضي:

لقد جذبت البرجوازية جميع الدول — حتى أكثرها بربرية — إلى الحضارة، وذلك عن طريق التحسين السريع لجميع أدوات الإنتاج، وباستخدام الوسائل التي سهلت كثيراً من الاتصالات. إن الأسعار الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي تدمر كل الأسوار الصينية، وبواسطتها تُجبر الكراهية البربرية الشديدة للأجانب على الاستسلام ... لقد خلقت البرجوازية، خلال حكمها

الذي لم يتجاوز المائة عام، قوَى منتجة أكبر وأضخم من الأجيال السابقة مجتمعة.¹⁶

لقد انتقد ماركس البرجوازية، لكنه احتفظ بأكثر هجماته سُمية لزملائه الاشتراكيين الذين حادوا عن رؤيته. لم يكن ممن يبنون التحالفات؛ إذ كان في أكثر لحظاته وُدًا كالثعبان الملتف حول نفسه. كان ماركس يكره حزب الخضر ويحلم بأن يختنق أعضاؤه أثناء تناولهم الإفطار. أما الرأسمالية فقد كتب عنها إنها: «أنقذت جزءًا كبيرًا من البشر من بلاهة الحياة الريفية.»¹⁷ كان يود إعادة دعاء «العودة إلى الطبيعة» إلى كتب التاريخ كي يعرفوا مدى بشاعة الحياة قبل الثورة الصناعية. رد ماركس على كتاب بيير برودون «فلسفة الفقر» بكتاب «فقر الفلسفة». إن المثقفين لا يحاولون طمس مراحل التاريخ أو «التذكير» بها أو إعادتها إلى المصنع الإلهي الصغير بغرض الإصلاح.

إن الرأسمالية شرط مسبق ضروري لقيام الاشتراكية. فلأن الرأسمالية تنتج الكثير، فهي تسمح لنظام أقل تحكماً — الاشتراكية — بأن يليها. والدول التي تعتنق أنظمة ما قبل الرأسمالية ليس لديها أمل في حدوث الثورات الشيوعية لإسقاط الإقطاعيين أو القياصرة. لم ينظر ماركس إلى روسيا. ولم يتوقع أن تأتي الشيوعية في وقت قريب حتى إلى ألمانيا؛ لأن ٤ بالمائة فقط من القوة العاملة من الذكور كانوا يعملون في المصانع في ذلك الوقت. ستنتفح الأغلال في إنجلترا وفرنسا أولاً؛ لأنهما معاقل الرأسمالية المتقدمة، وستأتي الإشارة من فرنسا عندما تكون ألمانيا مستعدة للشيوعية: «عندما تُستوفى جميع الشروط الداخلية، سيعلن عن يوم البعث الألماني عن طريق صياح الديك الفرنسي.»¹⁸

(٣) رأس المال وانهيار الرأسمالية

لم ينتظر ماركس صياح الديك، بل كتب بدلاً من ذلك نقده النهائي للرأسمالية؛ كتاب «رأس المال». ففي خمسينيات القرن التاسع عشر، دفن ماركس نفسه في أكوام من النصوص الاقتصادية بالمتحف البريطاني في

لندن. جاءت عائلته أثناء تحليله لمعاناة الطبقة العاملة. عاشت أسرة ماركس في شقة رخيصة بوحدة من أفقر مناطق لندن. وقدم جاسوس للشرطة كان يتتبع ماركس صورة حية عن البؤس الذي عانته أسرته:

عندما يدخل المرء حجرة ماركس، تعتم عيناه بسبب دخان الفحم والتبغ ويتخبط لحظات كما لو كان في كهف مظلم ... كل شيء قذر، كل شيء مليء بالتراب، حتى إن الجلوس يصبح عملاً خطيراً. يوجد هنا كرسي يقف على ثلاثة أرجل فقط، ويلعب الأطفال هناك ويعدون الطعام على كرسي آخر تصادف أن كان كاملاً.

أما عن ماركس نفسه: «هو شخص منظم للغاية، ساخر، مضياف للفقراء، وهو يحيا حياة غجر حقيقية. الاغتسال والهندام وتغيير الملابس الداخلية من الأمور النادرة التي يقوم بها، وهو دائم السكر. غالباً ما كان يتسكع طوال اليوم، لكن إذا كان لديه عمل ينبغي القيام به، فإنه يعمل ليلاً ونهاراً دون كلل.» أما جيني، فعلى الرغم من نشأتها على الرفاهية الأرستقراطية، «فإنها تشعر بالهدوء في منزل يمثل هذا البؤس».¹⁹

فقدت أسرة ماركس ثلاثة أطفال بسبب الالتهاب الرئوي والالتهاب الشعبي والسل في خمسة أعوام بائسة عاشوها في لندن. والأمر الأكثر بشاعة أن متعهدي الدفن لم يكونوا على استعداد لإعطاء سلفيات، فأصيبت جيني بالاكتئاب عندما اضطرت لتسول جنيهين استرلينييين ثمن كفن الطفل. وبالرغم من أن ماركس كان معادياً للغرباء، فإن أطفاله أظهروا الجانب الإنساني من شخصيته، فقد كان محطماً هو الآخر عندما ماتوا. يقول ماركس:

يقول بيكون إن الأشخاص المهمين لديهم علاقات كثيرة مع الطبيعة والعالم، وأمور كثيرة تشغلهم، بحيث يمكنهم تخطي أي مُصاب سريعاً. أنا لا أنتمي إلى مثل هؤلاء الناس المهمين. لقد تسبب موت طفلي في كسر قلبي وعقلي بشدة، وأشعر بالمُصاب كما لو أنه حدث اليوم.²⁰

لام ماركس بالطبع البرجوازية على حالته، وأقسم أن يجعل البرجوازيين يدفعون ثمن النكبات التي أصابت أسرته وعلله الصحية بما فيها دماغه.

نادرًا ما ألقى ماركس اللوم على نفسه، ولكن كان يجدر به هذا. لقد كان لديه حس طفولي بالاقتصاد المنزلي. ذات مرة وصف أحدهم الطفل بأنه قناة تصدر صوتًا عاليًا من أحد طرفيها ولا تتحمل المسؤولية من الطرف الآخر. إذا حسبنا المنح المهداة من عائلة جيني ومن إنجلترا والمال الذي تلقاه مقابل المقالات المنشورة بجريدة نيويورك ديلي تريبيون، لوجدت أن أسرة ماركس كانت تجني ما يكفي لكي تصبح أسرة من الطبقة الوسطى الدنيا. وحتى في أفقر سنواتهم كانوا يحصلون على دخل عامل غير ماهر. قال شاعر ألماني ثوري، منفي أيضًا من بلاده، إن دخلًا يماثل دخل ماركس كان يشتري له دائمًا «شريحة لحم طيبة المذاق في المنفى».²¹ لكن بدلًا من إطعام أسرته، كان ماركس يستثمر أمواله في الصحف السياسية وفي البيانو والموسيقى ودروس الرقص لأطفاله! ومع أن جيني متزوجة من شخص ثوري، فقد استمرت في طباعة أدوات كتابة أنيقة مطلقة على نفسها «البارونة فون فيستبالن».

وما زاد مشكلاته سوءًا أن رزق بطفل غير شرعي من الخادمة (التي كانت هدية من عائلة فون فيستبالن). ومرة أخرى أنكر ماركس مسؤوليته وأخبر جيني أن إنجلترا هو الأب. غادرت الخادمة لبعض الوقت، ثم لم تلبث أن عادت حاملة طفلًا داكن البشرة كثيف الشعر أُعطيَ إلى أبوين بالتبني. لا عجب إذن وحياء المنزل على هذا النحو أن يقضي ماركس خلال عامي ١٨٥٠ و ١٨٥١ وقتًا في المتحف البريطاني أكثر مما يمضي في المنزل. لقد قرأ تقريبًا كل ما وقعت عليه يده من كتب تتناول الاقتصاد، حيث قضى أشهرًا يملأ الدفاتر بمقاطع مطولة من أعمال حوالي ٨٠ كاتبًا. حاول إنجلترا أن يجعله يُسرِع، إلا أن ماركس ظل على إيقاعه البطيء المدقق. وقد وجد ماركس صعوبة في العثور على ناشر يوافق على نشر صيغته المقترحة من كتاب «رأس المال». وقد حذر إنجلترا الشيوعي العنيد قائلًا: «أظهر بعض التعقل الاقتصادي هذه المرة».²²

بحلول هذا الوقت، كان ماركس قد أنهى البحث والكتابة والتنقيح وشفى من العديد من الأمراض، وكان التاريخ يشير إلى عام ١٨٦٧. وأخيرًا ظهر الإصدار الأول إلى النور. وصدرت ثلاثة إصدارات أخرى بعد وفاته. لوصف كتاب «رأس المال»، ما على المرء سوى أن يختار صفحة من قاموس المرادفات ويقرأ أي مجموعة من الصفات عشوائيًا بصوت عال. يضم الكتاب ٢٥٠٠ صفحة ويحوي استشهادات من أكثر من ١٥٠٠ كتاب. تعتبر بعض صفحاته تحفًا أدبية بمعنى الكلمة، وينضح البعض الآخر بمنطق صاف. وبعض الصفحات متخصصة وتافهة ومملة لدرجة دعت ترومان كابوت لأن يعنف الكاتب جاك كيرواك قائلاً: «هذه ليست كتابة، إنها مجرد طباعة.»

دعونا نتناول كتاب «رأس المال» على ثلاث مراحل: الأولى أن نكتشف المدخل إلى الرأسمالية؛ فكرة ماركس عن السخرة. وفي الثانية سنلقي نظرة على قواعد الحركة الرأسمالية، التي ستؤدي حتمًا إلى انهيارها. أما في الثالثة فسنلقي نظرة على التكاليف النفسية للرأسمالية. لم يسلك ماركس الطريق السهل؛ إذ إنه لم يُشر إلى مؤسسات الأعمال المستبدة ببساطة ويعلن أن عصر رجال الأعمال والمنافسة المثالية القائمة على منهج سميث قد انتهى. تذكر أنه تابع لهيجل، وهو يريد أن يُظهر أن حتى شكل الرأسمالية المثالي سيفشل بمفرده، لذا فقد بدأ بالأدوات الكلاسيكية.

مثل سميث، وريكاردو خاصة، «أثبت» ماركس أن قيمة أي منتج تتحدد عن طريق كم العمالة المطلوبة لإنتاجه. ما الآلات إلا عمل سابق حُفظ في شكل معدني. إن مسجل الموسيقى الذي يستغرق صنعه ١٠ ساعات يساوي ضعف قيمة مسجل الموسيقى الذي يستغرق صنعه ٥ ساعات. إذا كان هذا صحيحًا، فلن يكون هناك أرباح إلا إذا سُخِّرَ العامل. قد يصلح القياس المنطقي الآتي لتوضيح الفكرة:

- (١) تُحدد قيمة المنتج (سعره) بمقدار العمل الداخل فيه.
- (٢) يحصل العمال على قيمة مساهمتهم في المنتج كاملة.
- (٣) بهذا تكون قيمة المنتج مساوية للقيمة التي يتلقاها العمال.

لكن لا يقسم السعر الذي يباع به المنتج ببساطة بين العمال؛ فالمالك له نصيب؛ أرباحه. دعك من اليد الخفية؛ لأن اليد الظاهرة الدخيلة للرأسمالي تأخذ نصيبًا. من أين يأتي الربح؟ لا بد أن الافتراض الثاني خاطئ، وأن العمال لا يحصلون على قيمة مساهمتهم كاملة. يجب أن يُسَخَّرُوا. (بالطبع يُحاج نقاد ماركس بأن الافتراض الأول معيب.)

كيف يخدع الرأسماليون العمال؟ بدلاً من أن يُدفع لهم ما يساوي القيمة التي يضيفونها على عمل الرأسمالي، يُدفع لهم فقط قوت يومهم، مما يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة والعمل. يشتري الرأسمالي قوة العمالة كما لو كانت أي سلعة أخرى. ثم يُسخرها لعدد من الساعات كل يوم.

دعونا نستخدم مصطلحات ماركس. يصف ماركس عملية تجهيز الرأسماليين للمصانع والآلات ويسمي هذا برأس المال الثابت. هم يدفعون المال أيضًا مقابل العمالة، وهذا هو رأس المال المتغير. عندما تحدث عملية الإنتاج، على الرأسماليين أن يتأكدوا من أن قيمة المنتج النهائي تتجاوز مجموع كل من رأس المال الثابت والمتغير معًا. تتأتى القيمة الزائدة (الربح) من إعطاء العمال أجورًا أقل من قيمة ما ينتجون. بمعنى آخر، إن القيمة التي يُضيفها العمال للمنتج تتعدى رأس المال المتغير الذي يحصلون عليه. يطلق ماركس على تلك الغنيمة المنهوبة من العمال القيمة الفائضة.

على سبيل المثال، تعمل جاسمين خياطة في مسرح راديو سيتي ميوزك. لا يُحب الجمهور الأزياء الممزقة. لذا فإن حياكتها للأزياء تزيد من قيمة العرض بمعدل ١٠ دولارات، لكنها تحصل على ٦ دولارات فقط، ويحصل رؤساؤها في العمل على ٤ دولارات منها على كل عرض يومي. تكون نسبة القيمة الفائضة للراتب (٦/٤) هي نسبة السخرة.

لماذا لا تحصل جاسمين على ١٠ دولارات وتحصل على قيمتها كاملة؟ تؤدي الرأسمالية إلى البطالة وسيكون هناك جيش كامل على استعداد لأخذ مكانها إذا طلبت نقودًا أكثر. إضافة إلى أنها لا تمتلك ماكينة الحياكة ولا الأزياء ولا المسرح، بل يملكها أصحاب العمل. وعن طريق التحكم في وسائل الإنتاج، فهم يسيطرون على سوق العمالة.

لماذا حدد الرؤساء لجاسمين ٦ دولارات كراتب؟ يحتاج أصحاب العمل إلى دفع مرتبات للعمال تعينهم فقط على الحياة، لذا تحصل جاسمين

على ٦ دولارات لأن هذه الدولارات الستة سوف تُبقيها على قيد الحياة. إنها تحصل على قوت يومها. إذا كانت تتقاضى دولارًا واحدًا عن الساعة، فستكفي ٦ ساعات للحصول على قوت يومها. لكن لا يسمح لها أصحاب العمل بالتوقف عند ٦ ساعات، بل يُجبرونها على العمل لعدد أكبر من الساعات، وحياسة عدد أكبر من الأزياء الممزقة. فمثلًا، يعطونها ٦ دولارات مقابل ١٠ ساعات عمل. النتيجة أنها تعمل ٦ ساعات لنفسها و٤ ساعات إضافية من أجل أصحاب العمل. تستقر القيمة الإضافية للأربع ساعات تلك في جيوب أصحاب العمل، دون أن يقوموا بأي جهد يذكر.

لماذا يحصل العمال على قوت يومهم فقط؟ قلنا من قبل إن قيمة المنتجات تُحدد عن طريق كمية العمالة الداخلة فيها، ويعتبر الإمداد بالعمالة سلعة أيضًا. ومن ثم، يكون سعر العمالة هو كمية النقود المطلوبة لإنتاج واستمرار الفرد، أي مستوى المعيشة.

بوجه عام، لا يدفع أصحاب العمل للعاملين ما يكفي لأن يشتروا ما يُنتجون، بل يعاني العمال من أجل الحصول على جزء منه فقط. في مثالنا، لا تستطيع جاسمين شراء تذكرة العرض التي تتكلف ١٠ دولارات، مع أنها تضيف قيمة تقدر بعشرة دولارات إلى العرض. ربما يوافق أصحاب العمل على إعطائها تذكرة بقيمة ٥ دولارات إذا وعدت بأن تشاهد النصف العلوي من الممثلين فقط.

إذا كان الربح يأتي من سخرة العمال، يمكننا تعريف مستوى الربحية بأنه نسبة القيمة المضافة إلى مجموع رأس المال المتغير والثابت. يستطيع الرأسمالي أن يزيد من أرباحه إذا أجبر العمال على العمل لفترات أطول، أو أن يزيد من أرباحه عن طريق تسخير عمالة النساء والأطفال إلى جانب الرجال. في العصر الذي كتب فيه ماركس هذا الكتاب، زادت ساعات العمل ودخل المزيد من النساء والأطفال في عداد العمالة الصناعية. نفهم الآن أن الربح يعتمد على السخرة. لكن لماذا لا يُمكن لهذا الوضع أن يستمر؟ ما القوانين الرأسمالية التي أنقذت العمال من بؤسهم وأجبرت الرأسماليين على الاستسلام؟ لم يعلن ماركس أن الثورة الاجتماعية ستنفجر فقط، بل صور أيضًا في حرص التناقضات الاقتصادية للرأسمالية. وسوف

نستعرض خمسة «قوانين» أو «نزعات» تشير إلى الانهيار الاقتصادي الداخلي. إن اليد الخفية من شأنها أن تسحق الرأسمالية سحفاً، لا أن تصفق لها.

(١) **نسب الربح المنخفضة وتراكم رأس المال:** يرى ماركس — مثله مثل آدم سميث — أن الرأسمالية تواجه المنافسة. إذا وسعت شركة واحدة من مدى إنتاجها، فقد تنتج على نحو أكثر فعالية. تجبر الشركة المبتكرة منافسيها على التوسع، وسيعينون المزيد من العمال. لكن هذا من شأنه رفع الأجور إلى ما يزيد عن قوت اليوم. ما الذي سيفعله أصحاب العمل؟ سيستعيضون عن العمال بالمعدات؛ لأنهم إذا لم يقوموا بذلك، فستنخفض أرباحهم؛ لأن الأجور العالية ستوقف السخرة، والمنافسة ستجبرهم على التغيير.

لكن عند هذه النقطة يقع أصحاب العمل في مشكلة؛ لأن القيم المضافة يمكن فقط الحصول عليها من البشر. أما بائعو الآلات الرأسماليون فيستطيعون الحصول على القيمة الكاملة العادلة التي تقدمها منتجاتهم. (إذا زاد جهاز تحميض أفلام عالي السرعة من دخل الشركة لأنه يستطيع إنتاج عدد أكبر من الصور كل ساعة، فمن الممكن أن يحصل صانع المعدات من شركة التصوير على مقابل مكافئ.) تدبّر ثانية معادلة ماركس عن معدل الربح. فعن طريق إضافة المزيد من الآلات، يقلل الرأسماليون من أرباحهم. لكن إذا لم يضيفوا الآلات، فلن يشتري أحد منتجاتهم التي لا ترقى للمنافسة.

إن تطور الإنتاج الرأسمالي يجعل من الضروري الحفاظ على زيادة كمية رأس المال المنفق على أي مشروع صناعي بعينه، وتجعل المنافسة القوانين المصاحبة للإنتاج الرأسمالي واضحة في أذهان كل رأسمالي، كقوانين خارجية جبرية. فهي تجبره على زيادة رأسماله باستمرار، من أجل الحفاظ عليه ...

الاكتناز، الاكتناز! إنها الكلمة السحرية! ... لهذا، وفر، ثم وفر؛ أي أعد تحويل أكبر جزء ممكن من القيمة المضافة، أو الإنتاج المضاف إلى رأس المال.²³

يحدث نفس الأمر إذا طور أحد الرأسماليين آلة. يستطيع المالك الذي يصنع ماكينة حياكة أفضل أن يدفع سعرًا أقل مقابل دخول السوق. ولأن على أصحاب العمل الاستمرار في أن يواكب بعضهم بعضًا، على المتنافسين أن يوفروا الزيادات المقتطعة من العمالة ويستثمروها في ماكينة الحياكة الجديدة.

إن «الجشع الذي لا حدود له» للرأسماليين هو ما سيتسبب في دمارهم. لكي يقللوا من فقدان الربح، قد يلجأ أصحاب العمل إلى تسخير العمال أكثر. كيف؟ سيزيدون من سرعة العمل، ويطيلون يوم العمل أكثر، لكن هذا سوف يستنفد صبر العمال أكثر بصورة خطيرة.

(٢) **زيادة تركيز القوة الاقتصادية:** بوجود الرأسماليين المدفوعين إلى توسعة أعمالهم وتطويرها، ستحتدم المعركة، وستنتصر الشركات الكبرى التي تنتج بأسعار أرخص. هذه المعركة الدموية «عادة ما تنتهي بتحطم الكثير من الرأسماليين الصغار، مع انتهاء جزء من رأسمالهم إلى جيوب المنتصرين، واختفاء الجزء الآخر». ²⁴ وسرعان ما يحجم الناجون المهزومون.

(٣) **تعميق الأزمات والإحباطات:** «ثرثرة صبيانية ... هراء ... هراء». استخدم ماركس هذه الكلمات لوصف حجة ساي عن الاستقرار الرأسمالي. بتغيير الرأسماليين للعمالة، ترتفع نسبة البطالة. من الذي يشتري البضائع عندما يزيد أرباب العمل من الإنتاج؟ لا أحد يفعل ذلك. تبقى البضائع دون بيع، وينتشر الإفلاس. ويستشري الذعر، ويبدأ الممولون في بيع ممتلكاتهم. ويقل الاستثمار، ويهجر المستثمرون استثماراتهم.

ثم تدور الدائرة مرة أخرى، بطبيعة الحال، بعد انخفاض الأسعار، يبدأ الناجون في تجميع القطع المكسورة من الشركات وتوظيف العمال اليائسين، ثم تظهر القيم الفائضة والأرباح مرة أخرى، لكن سرعان ما تسقط أسرع وأكثر في المرة القادمة.

(٤) **جيش الاحتياط الصناعي:** من خلال الاستبدال والكساد، يلقي الرأسماليون المزيد والمزيد من الناس من المصانع إلى الشوارع. لم يعد «الجيش» منخرطًا في أعمال القتال. وما دام الجيش مسالمًا، فسيظل مصدرًا جيدًا للعمالة الرخيصة، وتساعد وفرة العمال الرأسماليين على أن يبقوا في موضع السيطرة، في البداية.

(٥) زيادة بؤس الطبقة العاملة: إضافة إلى «تناقص الأعداد المستمر لأقطاب رأس المال، فَمَنْ الذي يغتصب ويحتكر جميع المزايا وينمي القدر الكبير من البؤس والظلم والاستعباد والاستغلال». ²⁵ تزيد أيام العمل الطويلة والإجازات القليلة من بؤس العمال المضطهدين. قال ماركس في كتاباته السابقة إن مستوى معيشتهم ينهار. لكن في كتاب رأس المال، وفي مواجهة أدلة لا تُدحض على أنهم في حال أفضل مما كانوا عليه، تراجع ماركس عن موقفه، مدعيًا فقط بأن العمال يحصلون على جزء أقل من الثروة عن ذي قبل.

وأخيرًا، بعد البطالة وانهيار الأرباح واليأس اللانساني والبؤس، سترى الطبقة العاملة الورطة التي وقعت فيها. سيتمزق قناع البنية الفوقية، وسينكشف الوحش القبيح المسمى بالرأسمالية، وسيثور الجمع المضطهد: «ستدق أجراس جنازة الملكية الرأسمالية الخاصة، وستُصادر ملكية من يصادرون الملكيات». ²⁶

ستربح الطبقة العاملة أكثر من المصانع. إذ ستستعيد آدميتها. لقد سرق الرأسماليون أكثر من مجرد أموال الطبقة العاملة. لقد سرقوا العقول والقلوب. في رأي ماركس، يلعب العمل دورًا رئيسيًا في حياة البشر؛ إذ إن البشر مجبرون على خلق حياتهم وتدعيمها من خلال الطبيعة ومن خلال إنشاء علاقات مع غيرهم من البشر. لا يمكن للشخصية البشرية أن تتطور دون عمل. في ظل الرأسمالية أصبح العمل مجرد سلعة أخرى. وكان على الناس أن يقبلوا بالوظائف الروتينية الكئيبة. لقد أصبحوا أدوات تُحرَّك. وكانوا يشعرون بالغرابة عن أنفسهم، وعن العالم وبعضهم عن بعض. لقد أصبحت الغربة موضوعًا دائم التناول في الانتقادات الماركسية والوجودية للمجتمع الحديث.

في البيان الشيوعي حثَّ كلُّ من ماركس وإنجلز الطبقة العاملة على السيطرة على الاقتصاد وتحرير نفسها:

إن الشيوعيين يمتنعون عن إفشاء وجهات نظرهم وأهدافهم، وهم يعلنون صراحة أن أهدافهم لن تتحقق إلا بإحداث تغيير جذري بجميع الأوضاع الاجتماعية القائمة. دع الطبقات المهيمنة

تسقط بالثورة الشيوعية. ولن تفقد الطبقة العاملة أي شيء
عدا أغلالها. وستربح العالم بأكمله.
يا عمال العالم، اتحدوا.²⁷

بعد نشر كتاب «رأس المال» بنحو ٢٠ عامًا، استطاع البروليتاريون
أن يؤلفوا شعارات بليغة ذات تحليلات واضحة المعالم.
لكن ما الذي حدث بعد الثورة؟ هل هنا الجميع بعضهم بعضًا
واستمتعوا بالآدمية الجديدة التي وجدوها؟ هل جلس الجميع حول نار
المخيم، ممسكين بعضهم بأيدي بعض يغنون؟ بعض الماركسيين المعاصرين
قد يجعلون المرء يظن هذا.

لقد ازدري ماركس الاشتراكية المثالية وسخر من سذاجتها الريفية.
لم يكن رجلًا عاطفيًا، فقد ترفع عن التوق إلى التوزيع «العادل» للدخل
أو القيام بإعادة توزيع شاملة للثروة. والعاملون، حتى في ظل الاشتراكية،
لن يحصلوا على «القيمة الكاملة» مقابل عملهم. ومع ذلك، ستذهب القيمة
الإضافية إلى «الشعب» في صورة خدمات جماعية.

ماذا تعني الشيوعية حقًا؟ إننا لا نعلم. فقد تعمد ماركس ألا يترك أي
«وصفات لمطاعم المستقبل».²⁸ ودون الوصفة، أصبحت الماركسية كنظام
حكم المكافئ السياسي للنقائق: طريقة رخيصة تُحشر بها أهداف اللجنة
في شكل يمكن إطعامه للآخرين.

يعتقد ماركس أن الدولة سوف «تذبل» في نهاية الأمر. وفي نفس
الوقت ستحكم ديكتاتورية الطبقة العاملة. لقد اشتمل البيان الشيوعي
على خطة من ١٠ نقاط شكلت «اعتداءً جائرًا على حقوق الملكية». وهي:

(١) إلغاء تملك الأراضي وتوجيه جميع إيجارات الأراضي للأغراض
العامة.

(٢) فرض ضريبة باهظة متزايدة أو متدرجة حسب الدخل.

(٣) إلغاء جميع حقوق الوراثة.

(٤) مصادرة جميع أملاك المهاجرين والمتمردين.

(٥) تركيز الائتمان في يد الدولة عن طريق بنك وطني يملك رأسمال

الدولة وحق الاحتكار الحصري له.

- (٦) تركيز وسائل الاتصال والمواصلات في يد الدولة.
- (٧) التوسع في المصانع وأدوات الإنتاج المملوكة للدولة، واستصلاح الصحراء، وتحسين التربة إجمالاً طبقاً لخطة عامة.
- (٨) إلزام الجميع بالعمل على نحو متساوٍ. بناء جيوش صناعية، وتحديدًا للإنتاج الزراعي.
- (٩) المزج بين الزراعة والصناعة، محو الفروق بين المدينة والقرية بالتدرج عن طريق توزيع الكثافة السكانية على الدولة بالتساوي.
- (١٠) التعليم مجاني لجميع الأطفال في المدارس العامة. منع عمالة الأطفال في المصانع على هيئتها الحالية. المزج بين التعليم والإنتاج الصناعي، وهكذا.²⁹

سيتعين على الماركسيين المستقبليين أن يكتشفوا طريقة تنفيذ هذه الخطة. وبسبب عدم تفاؤله تمام التفاؤل بالحركات الاشتراكية الممزقة في أوروبا، أعلن ماركس أنه لم يعد ماركسيًا.

في الإنجيل حرم الله موسى من دخول أرض الميعاد. لكن على عكس بني إسرائيل، لم يكن لدى الماركسيين يوشع ليقودهم بعد وفاة ماركس عام ١٨٨٣.

(٤) النظر إلى ماركس

كيف يمكننا أن ننتقد تحليل ماركس الخلاق على نحو وافٍ؟ إنها مهمة مخيفة. خلال القرن المنقضي ملأ المفكرون ملايين الصفحات بالإطراءات والإهانات والثرثرة. إليك طريقة متواضعة لتقييم ماركس: (١) كيف شوه تاريخ ماركس المادي فكرة فائض العمل؟ (٢) ماذا عن نبوءات البؤس والبطالة وسقوط الرأسمالية؟ (٣) ما الذي أضافه للاقتصاد الحديث؟ (٤) ما الذي أضافه للسياسة الحديثة؟

(١) كيف شوه تاريخ ماركس المادي فكرة فائض العمل؟ في رواية «البؤساء» لفكتور هوجو، يقابل جان فالجان نفس العدو باستمرار: المحقق جافير. إن الحياة تجذب جافير بعناد إلى فالجان. تخلق الجدلية

الأدبية الصراع الدرامي لكل منهما، فبدون الشخصية الأخرى ستكون الحياة سهلة للغاية لكل منهما.

المشكلة في تاريخ ماركس أن هذا المجادل البارع تجاهل الجدلية الدرامية الكبرى بين مسببات المثالية ومسببات المادية. عادة ما كان ماركس يُصور العوامل المادية بأنها سببية، فهي تُرسي الأفكار والبنى الفوقية للمجتمع وتغيرها على نحو دائم. لكن عندما افترض ماركس هذه العلاقة، فإنه بذلك استخف بالقوى المثالية. وقد أصاب هذا العطب اقتصاده.

تدعم فكرة فائض العمل نظرية ماركس عن الرأسمالية بأكملها. تذكر القياس المنطقي البسيط. لماذا يجب أن يُسخَّر العامل؟ لأن ماركس يعتنق «نظرية قيمة العمل» التي بواسطتها يجمع الرأسماليون الأرباح. طبقًا لماركس، «لا تأتي ذرة واحدة» من القيمة من جانب الرأسماليين.³⁰ أما جاسمين الحائكة أو الحداد الذي يدق على السندان فقد تصورهم ماركس على أنهم هم من يخلقون القيمة.

ما الذي فات ماركس؟ لقد تجاهل الخيال والريادة. إن خلق الثروة يتطلب أكثر من المدخلات الملموسة. لم يتطلب تطوير مسجل الفيديو أنواعًا جديدة من المواد الخام أو طرقًا جديدة لتسخير العمال. لقد تطلبت صناعة مسجل الفيديو شيئين؛ الاختراع والريادة، القدرة على الإقدام على المخاطر في الاستثمار. لماذا تسول الروس في ظل الشيوعية سراويل الجينز الأزرق الأمريكية؟ ليس لأن الاتحاد السوفييتي كان ينقصه القطن أو العمالة لكي يُنتج ملابس عالية الجودة، بل لأنهم افتقدوا الخيال والدافع والانضباط. هذه السمات غير الملموسة تميز الشركات والدول الناجحة عن غيرها.

إن مادية ماركس أدت به، بكل أسف، إلى احتقار كل أنواع رأس المال، بما فيها رأس المال البشري والمعرفة والموهبة ومهارة الإدارة المهمة للغاية لتحقيق الربح. كيف يمكن لنظرية قيمة العمل أن تفسر لمحات الذكاء أو نفاذ البصيرة البادية في المثال الآتي؟

منذ بضعة أعوام، عندما كان أحد الأشخاص يعبر الغابة، علقت كرة شوك في جوربه الصوفي. إن الحساب المصرفي لهذا الرجل يكتظ الآن بالمال. لقد اخترع شريط التثبيت المسمي فيلكرو. هل كل أرباحه مسروقة من العمال؟

سنرى في الفصل التالي أن ألفريد مارشال سيهاجم ماركس لأنه تجاهل القيمة المضافة التي تعود على المجتمع من الإقدام على المخاطرة و«الانتظار». فعن طريق الاستثمار، يتخلى الرأسمالي عن متعة شراء السلع. ويعوضه عائده من الاستثمار عن هذا الانتظار، وعن تأخير متعته. إذا استهلك الجميع كل شيء الآن، فلن ينتج المجتمع أي شيء جديد. لهذا، يلعب الربح دورًا مهمًا ومشروعًا. (من قبيل المصادفة أن «الثورة» الحديدية التي ساعد مارشال في قيادتها تقول إن القيمة تأتي من الطلب، وكذلك من الإنتاج أو المعروض. وعندما ظهر الإصدار الثاني من كتاب «رأس المال» بعد وفاة ماركس، كان الحديون قد شنوا هجومًا وحشيًا على فكرة التركيز على المعروض التي تبناها ماركس والكلاسيكيون.)

باعتناقه نظرية قيمة العمل، كبح ماركس الكثير من العوامل الديناميكية المثالية. تجنب ريكاردو هذه المشكلة؛ لأنه رأى أن نظرية قيمة العمل ما هي إلا مجرد أداة للتقريب، وليست المسبب النهائي للقيمة. عندما حاول ماركس أن يثبت نظريته رياضياً، سقط وسط الكثير من الأشواك، ومن الغريب أنه لم يكتشف الفيلكرو في القرن التاسع عشر.

(٢) ماذا عن نبوءات البؤس والبطالة وسقوط الرأسمالية؟ لم

يهدف ماركس للتنجيم، بل كان يهدف إلى التنبؤ العلمي، وإبراز سير التاريخ وفق نزعات محددة. لكن بعدما حاد التاريخ عن توقعاته، اتخذ أتباعه بعد وفاته من عمله ما يشبه العقيدة المعتنقة دون فكر. وهكذا تم توفيق «قوانينه» مع التاريخ. وبعد تشكيل القوانين، أمكن لتلامذته إعلان صحة النبوءات. وعلى الرغم من أن الماركسية بدأت كعلم إلحادي، فإنها أصبحت في القرن العشرين أشبه بالنافذة المتسخة التي تدخل ضوء الشمس على نحو انتقائي ونادرًا ما تعترف بالخطأ. وبمجرد أن أصبحت القوانين نصوصًا مقدسة، ضاعت محاولة اختبار الماركسية علمياً.

عاش ماركس طويلاً بما يكفي لرؤية بعض من أتباعه يشكلون قوانينه ويمجدونها، ويقىمون المنابر ويؤدون الطقوس الدينية. وقد حذر برودون الفوضوي ماركس من نقل تعاليمه شفهيًا:

بحق السماء، بعد أن نبذنا جميع أشكال العقائد القبلية، دعونا لا نحاول غرس نوع آخر من العقيدة في الناس ... دعونا نقوم

بمجادلات لائقة ومخلصة ... دعونا لا نجعل من أنفسنا زعماء التعصب الجديد، فقط لأننا على رأس الحركة، دعونا لا نكون رسلاً لدين جديد؛ حتى لو كان هذا الدين هو دين المنطق، دين العقل.³¹

حتى لو عجزنا عن دحض توقعات ماركس، فسيظل بوسعنا أن نلاحظ عددًا من التطورات التي حدثت في الاقتصاد الرأسمالي منذ عصره؛ أولاً: ارتفع مستوى المعيشة للعاملين ارتفاعًا كبيرًا في السنوات المائة الماضية مع ارتفاع معدلات ملكية المنازل وملكية السيارات. حسب تعريف الفقر في العصر الحالي، فقد ضعفت الطبقة البرجوازية التي كانت صاعدة في عصر ماركس و«افتقرت»، لو استخدمنا مصطلحات ماركس. وباستخدام التعاريف التقليدية من عصر ماركس، فقد أصبح عمال اليوم من الأثرياء. لا يمكن لأحد أن ينكر ارتفاع مستوى المعيشة «المطلق» للعمال.

ومع ذلك فقد حذر البيان الشيوعي العمال من أن «العمالة الحديثة بدلاً من أن ترتفع مع التقدم الصناعي، تضعف أكثر وأكثر لما هو أقل من ظروف معيشتها. وسيصير العامل فقيرًا». لكن سرعان ما لاحظ ماركس أن جيوب العمال قد اتَّخَمَتْ بالمال. حتى اعترف بأنه في السنوات العشر التالية على البيان الشيوعي، ارتفعت الأجر الزراعية بنسبة ٤٠٪.³²

لهذا السبب بدَّل ماركس تعريفاته وحذَّر من أن العمال سوف يُصبحون أكثر فقرًا مقارنة بالرأسماليين. لقد تلاشت محنة العامل المروعة، إن الأغنياء يزدادون ثراءً والفقراء يزدادون ثراءً. لكن الأثرياء يزدادون ثراءً بسرعة أكبر.³³

أقحم ماركس التعريف الجديد في كتاب «رأس المال» وأعلن أن «قوت اليوم» مصطلح نسبي، يعتمد على أنماط الحياة المعاصرة. يُفترض أن قوت اليوم في القرن العشرين يتطلب جهاز تليفزيون ملون؛ لأن «العبيد العاملين بأجور» في مجال الصناعة يمكنهم تحمل كلفة واحد منها. عن طريق التراجع إلى حجة النسبية، كبح ماركس العاطفة والشعور باليأس في محنة العمال. وما دام الفقراء يزدادون غنى، فسينجح

السيناريو حتى في اجتياز اختبار الفيلسوف جون رولز عن العدالة الاجتماعية (الذي يسمح للأغنياء بالربح فقط إذا كان الفقراء سيستفيدون أيضًا).³⁴

من ثم، يؤكد الماركسيون الجدد على ذلك البؤس النفسي والاعترا ب. ربما يكونون على حق، فقد يشعر العمال في كثير من الأحيان بالملل والاشمئزاز. لكن ماركس لا يقول لنا — على سبيل المثال — كيف ستجعل الاشتراكية عملية جمع القمامة شائقة. إذا كان العمال السعداء يعملون بشكل أفضل، فعلى الأقل في ظل الرأسمالية يملك أصحاب الأعمال حوافز قوية لإرضاء موظفيهم.

علاوة على ذلك، كيف يمكننا أن نحدد السعادة في العمل؟ إذا كانت الأجور نسبية، فلماذا لا تكون السعادة كذلك؟ هل ينبغي علينا أن نطرح السؤال المطلق: هل عمال اليوم أكثر سعادة مما كانوا عليه منذ ١٠٠ سنة مضت؟ أم نطرح السؤال النسبي: هل يزدادون سعادة بنفس سرعة الرأسماليين؟ فكر... إن الأغنياء يزدادون سعادة، والفقراء يزدادون سعادة. لكن الأغنياء يزدادون سعادة بسرعة أكبر. إن اليوم الذي سنبدأ به في تأويل السعادة حتى نتمكن من اختبار الماركسية «العلمية» سيكون يومًا حزينًا للماركسيين وغير الماركسيين على حد سواء.

تنبأ ماركس أيضًا بانتهيار الرأسمالية؛ بوصفها النظام الذي يصنع «لحاديه». لكن الرأسمالية لا تبدو ميتة حتى الآن. إن معدل البطالة أعلى قليلًا مما كان عليه في بداية القرن العشرين، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار نسبة السكان القادرين على العمل، خاصة مع إضافة النساء إلى القوى العاملة، فسيكون التوظيف أعلى.

علاوة على ذلك، أنتجت الرأسمالية في كثير من الأحيان الطبقة المتوسطة التي تملك بشكل غير مباشر بعض وسائل الإنتاج من خلال أسواق الأسهم. في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اشترى الملايين من الطبقة الوسطى الدنيا البريطانيون أسهمًا في شركات «مخصصة» مثل شركة الاتصالات البريطانية وشركة الصلب البريطانية والخطوط الجوية البريطانية. ومعظم صناديق التقاعد النقابية في الولايات المتحدة تستثمر أموالها في أسهم الشركات.

يشير بعض المدافعين عن ماركس إلى أن الحكومات في الدول الرأسمالية هي التي أنقذت الرأسمالية. فالمعونات الاجتماعية تحمي الرأسماليين من فترات الكساد الشديد ومن الثورة. من المرجح أن يكون المدافعون عن ماركس على حق. لكن تذكر أن ماركس تنبأ بأن النظام السياسي والبنية الفوقية ستبقى ثابتة، ومقاومة للتغيير. وستسبب عدم المرونة في تدميره. وبالنظر للماضي، إذا كانت البنية الفوقية تستجيب لإنقاذ الرأسمالية، فسيكون ماركس مخطئاً في جانبين.

أخيراً، يُفسر الماركسيون نجاح الرأسمالية المفاجئ بالإشارة إلى الدول الأجنبية. بدأ الرأسماليون في استغلال العمال الأجانب في البلدان الأقل تقدماً، كما يقولون، وحافظ هؤلاء العمال المستغلون في الخارج على استمرار الاقتصاد المحلي. مرة أخرى، حتى لو كان لهذه الحجة ما يبرها، فإنها تبعدنا عن تحليل ماركس للانهيال المتأصل في الرأسمالية.

باختصار، وُضِعَ ماركس منظومة علمية في كتاب «رأس المال»، وتنبأ بثقة بمستقبل الرأسمالية. ومع بعض التأويل الفضفاض يمكن اعتباره على حق في بعض الأحيان. لكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً: أن ماركس يزدري من يناهزون في تفكيرهم لمعتقد ما على نحو أعمى، حتى إنه كان يرفض أن يفوز بالنقاش على هذا الأساس الفكري المزعزع.

(٣) ماذا أضاف ماركس للاقتصاد الحديث؟ اعتادت الاقتصادية جوان روبنسون أن تقول ساخرة من نظرية زميلها: «تخيل كلباً يركض في مرج مطارداً ثعلباً. يتبع الكلب مسار الثعلب. إن نظرية زميلي هي برغوث على ظهر الكلب.»

معظم الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يعتقدون أن نظريات ماركس الاقتصادية لا قيمة لها. وفي أوساط الاقتصاديين، يلقي فكر ماركس معارضة شديدة من جانب يسار الوسط مثلما يلقي المعارضة من جانب يمين الوسط. يصور بول صامويلسون نظرية قيمة العمل على أنها إما مغالطة تعريفية أو ميتافيزيقية.

خلال فترة الكساد الكبير، حاول جورج برنارد شو إقناع جون مينارد كينز بمناقبة ماركس. لكن كينز قاوم قائلاً:

مشاعري تجاه كتاب رأس المال هي نفس مشاعري تجاه القرآن. أعرف أنه مهم من الناحية التاريخية، وأعرف أن كثيراً من الناس، وليس جميعهم من الأغبياء، يرونه أعظم ما في الكون وأنه مُلهم. لكن عندما أنظر فيه، لا يمكنني تفسير سبب امتلاكه لهذا التأثير. تبدو جدليته الأكاديمية المقبضة العتيقة غير ملائمة لهذا الغرض. لكن بعد ذلك، كما قلتُ، أشعر بنفس الشعور تجاه القرآن. كيف يمكن لأي من الكتابين أن ينتشر في نصف العالم؟ أعجز عن فهم هذا. من الواضح أن هناك بعض الخلل في فهمي. هل تصدق كلاً من رأس المال والقرآن؟ أو رأس المال فقط؟ لكن ما القيمة الاجتماعية التي أضافها الأخير؟ أنا متأكد من أن القيمة الاقتصادية المعاصرة (بصرف النظر عن الومضات العرضية المتقطعة من البصيرة) تساوي صفراً. هل تعدّ بقراءته مرة أخرى إذا وعدتُ أنا أن أفعل؟

فعل شو وكينز ذلك. لكن هل رأى كينز أي نور في كتاب «رأس المال»؟ كلا.

يقول كينز: «أنا أفضل إنجلز من بين الاثنين. أستطيع أن أرى أنهما اخترعا طريقة محددة للاستمرار وطريقة حقيرة للكتابة، وقد حافظ من خلفوهما على الولاء لهما. لكن إذا أخبرتني أنهما اكتشفا دليلاً على حل اللغز الاقتصادي، فسأظل عاجزاً عن الفهم.»³⁵

ومنذ أن تعرض هذا العبقرى كينز للهزيمة، توقف معظم الاقتصاديين المعاصرين عن النضال، وعن دراسة ماركس. يرى فرانك هان — وهو ناقد متميز لرأسمالية عدم التدخل — أن «معظم الماركسيين لم يقرءوا لماركس. لن يمكنك لومهم بالطبع.»

لا يزال ماركس هو أساس حجج آلاف الخبراء الاقتصاديين الراديكاليين الذين ينشرون مجلة الاقتصاد السياسي الراديكالي التي تملك

صوتًا قويًا في جامعة ماساتشوستس بأمهرست. إن الجذر الاشتقاقي لكلمة «راديكالي» في اللغة الإنجليزية يعني «جذري». وشأن ماركس، يعتقد الاقتصاديون الراديكاليون أن جذر النظرية الاقتصادية الحديثة فاسد في تحليله للرأسمالية. ومع ذلك، لا يريد الراديكاليون أن يكونوا مسئولين عن كل جملة قالها ماركس أو عن أي تنبؤ تفوه به.

لا تزال قلة من الراديكاليين تتبنى نظرية ماركس عن قيمة العمل. لكن جميع الراديكاليين يؤكدون على مسألة الرقابة في ظل الرأسمالية. يسعى أرباب العمل إلى تطبيق سياسة «فرق تسد»، مع امتلاك السيطرة على مكان العمل وصناديق الاقتراع. احتج الماركسي البولندي ميكال كاليكي في أربعينيات القرن العشرين بأن الحكومات تتعمد إشعال التضخم والركود الاقتصادي لخلق مطالب العمال. ويدعي الراديكالي المعاصر ستيفن مارجلين أن الشركات غالبًا ما ترحب بالركود. إذا كان مارجلين على حق، فإن الكثير من الناس يعملون في ظل «وعي ماركسي زائف». تدبر قراءة مارجلين للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠: وعد رونالد ريجان بخفض معدل التضخم دون حدوث ركود. لقد اعتقد بحماقة أن أرباب الأعمال يكرهون الركود. لكن أرباب العمل صوتوا لريجان على أي حال. لماذا؟ لأنهم كانوا يعلمون أنه سيفشل، وأنه سيزيد من الركود دون قصد. وقد حدث هذا بالفعل، ووفق فرضية مارجلين، كان أرباب العمل سعداء لرؤية أسعار أسهمهم تنخفض.³⁶

لقد خاض أنصار الراديكالية الحديثة الكثير من المعارك ضد نماذج زملائهم من الاقتصاديين وضد الحكومة وضد الرأسماليين، وأحيانًا ضد زكري معلمهم كارل ماركس. وحتى الآن يصعب إحصاء انتصاراتهم.

(٤) ما الذي أضافه ماركس للسياسة الحديثة؟ إن الصوت الذي يعلو في أي نقاش حول الشيوعية اليوم يأتي من الماركسيين الذين ينتقدون سياسة الاتحاد السوفييتي السابق والدول التابعة له. هذه ليست شيوعية ماركس، هكذا يصرخون. بالطبع هم على حق. فبداية، قَصُر ماركس الشيوعية على البلدان الصناعية (مع أنه في السنوات الأخيرة من حياته، فكر بحذر في حدوث ثورة في نهاية المطاف في روسيا). واجه

ستالين صعوبة في التعجيل بدخول روسيا الزراعية إلى العصر الصناعي. وفقاً لمقترحي البيان الشيوعي (١) و(٩)، أجبر ستالين المزارعين على الانضمام إلى تعاونيات ومزارع الدولة. وخلال شتاء ١٩٣٢-١٩٣٣، تعمد تجويع الملايين حتى الموت لكسر مقاومتهم، خاصة في أوكرانيا.³⁷

قبل ستالين، واجه لنين مشاكل سياسية مماثلة في إعادة تشكيل العقل الروسي. وقد ظهرت خلال فترة حكمه ديكتاتورية الطبقة العاملة على شكل ديكتاتورية حزبية، وهي الديكتاتورية التي ظلت قائمة لوقت طويل. في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حاول ميخائيل جورباتشوف علاج الاقتصاد المتصلب الذي عانته روسيا طوال سبعين عاماً من الطقس السيئ، كما يقول المدافعون. لقد بدا جورباتشوف في أوقات معينة مستعداً لنبذ ماركس وقبول بعض آليات السوق الحرة، بما في ذلك عقود الإيجار طويلة الأجل للمزارع والمنشآت الصناعية التي تسعى إلى الربح، والتعاونيات الخاصة. لكن جورباتشوف لم يتمكن من الاستمرار في حين كَوَتْ قوى السوق الحرة أيدي الشيوعية القابضة على الاقتصاد. يمكن القول إن آلة الفاكس لعبت دوراً كبيراً في إنهاء الحرب الباردة مثل أي تكنولوجيا عسكرية، من خلال تمكين الداعين للديمقراطية من نشر رسائلهم. لقد كافح الرئيس الروسي بوريس يلتسين لدفع الاقتصاد الروسي إلى الأمام، لكن أحبط محاولاته الفاسدون والمافيا الناشئة، وزيادة عدد المسنين الذين لا يرون فائدة في الاقتصاد الجديد. أما المتقاعدون فكفلت لهم الشيوعية مبلغاً — تافهاً — لكن يمكن الاعتماد عليه على الأقل للحصول على الطعام. لا تضمن لهم الرأسمالية سوى الاضطراب. في المقابل، انتهز الشباب الروس أقرب فرصة لبناء شركات جديدة، والسفر بحرية، وتجربة أنفسهم في الأعمال الحرة. هذا انقسام اجتماعي خطير يستحيل تقريباً شفاؤه. قد يكون انقساماً أعمق من الخلاف بين «العامل والرأسمالي» الذي استغله كل من ماركس ولنين. وفي يوليو ١٩٩٨، حضر يلتسين في سان بطرسبرج مراسم دفن القيصر نيقولا وعائلته، الذين أُحرقت رفاتهم وتركت مدفونة لعقود. ندد يلتسين بالمذبحة البشعة التي حدثت للقيصر على يد اللينينيين، آملاً في إيجاد قضية يمكن أن يجتمع عليها الشباب والكبار.

مجدد الصينيون ماركس بعد ثورتهم عام ١٩٤٩. وسرعان ما وضعوا ماو تسي تونج على نفس قدر ماركس. لكن في أواخر سبعينيات القرن العشرين، في ظل حكم دنج شياو بنج، بدأ الصينيون في التحرك بسرعة نحو التجارة الحرة في العديد من القطاعات، وهم يوجهون النقد لماركس واللوم لماو. كان دنج - الذي دخل السجن على يد ماو خلال الثورة الثقافية الدموية في ستينيات القرن العشرين - رجلاً نفعياً، وقد صرح بأنه «لا يهم هل القط أسود أو أبيض ما دام يصيد الفئران».³⁸ لقد سمح لأصحاب المتاجر بالاحتفاظ بأرباحهم وللمزارعين ببيع محاصيلهم. ماذا أطلقوا على هذه الحركة؟ لقد تبناوا مصطلح «السوق الحرة». يعتقد ملايين الصينيين أن مصطلح «السوق الحرة» مصطلح صيني. وبعد نحو عشر سنوات من التحرير، أعادت القوى المحافظة تنظيم نفسها في عام ١٩٨٧ (مع أنهم لم يحطموا مطعم كنتاكي فرايد تشيكن الواقع على الجانب المقابل لضريح ماو في بكين). لكن كان رد فعلهم مؤقتاً. فبعد وفاة دنج، حمل رئيس الوزراء الجديد زو رونج جي والرئيس جيانج جيمين على عاتقهما إيجاد المزيد من الأعمال الخاصة، والحد من نطاق الشركات المملوكة للقطاع العام. وفي عام ١٩٩٨، تولى جيانج مسؤولية الجيش، الذي يتحكم في كل القطاعات بدءاً من قطاع الفنادق إلى محطات التبريد وحانات الكارايوكي. دمج رجال الأعمال الصينيون أنفسهم في الاقتصاد العالمي. إن معظم اللعب الموجودة في متجر «تويز آر أص» في منطقتك مصنوعة في الصين. وفي الوقت نفسه، كان المزيد من الصينيين يغسلون شعورهم بشامبو بروكتر آند جامبل أكثر من أي علامة تجارية أخرى! إنَّ فرص نجاح زو وجيانج في تعزيز المزيد من المشاريع الحرة، في ظل احتفاظ الحزب الشيوعي بالسلطة، صعبة. لكن ما من شك في أن هذا الحزب الشيوعي يختلف كلياً عن الحزب الشيوعي أيام والدك.

كان الاتحاد السوفييتي والصين آخر الدول الشيوعية الكبيرة التي ادعت أنها ماركسية. وبذوبان الستار الحديدي على طول الحدود بين بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا، تمكن المزيد من العمال من نيل حرية الاتحاد، لكن ضد أفكار ماركس.

حتى الآن، لم يحقق أي بلد الماركسية كما يحلم الماركسيون. حتى الكيوتوزات الإسرائيلية يبدو أنها تتطور من الاشتراكية إلى الرأسمالية. ربما لن تستطيع أي دولة تحقيق الحلم الماركسي، الذي يعدُّ بأكثر من الموجود بالعالم الحقيقي؛ العالم المليء بالندرة والأناية والشر. إنه حلم يشبه إلى حد ما الفردوس المفقود، حلم يلائم الملائكة أكثر من الطبقة العاملة. للأسف، ينمو التوق بصورة قوية جدًا لدرجة تفتن الأخيار لدعم الأنظمة الفاسدة التي تعظ بالتعاليم الماركسية لكنها لا تمارسها. وقد رأى جورج برنارد شو، الذي صافح ستالين، سنوات القمع السوفييتي قبل أن يتحول عن الماركسية.

في نظر كثير من الناس اليوم، يذكرنا ماركس بأن التغيير الاقتصادي يمكن أن يكون طاحناً، وأن القوة يمكن أن تتحول إلى قمع، وأنه ينبغي حماية القطاع التابع من السكان من الاستغلال. لكن تنطبق هذه التحذيرات بصورة أكثر حسماً في الأنظمة الشيوعية. يثني المعجبون بماركس على ماركس الأصغر سنًا والأقل علماً، بدلاً من ماركس واضع النظريات الاقتصادية المقنعة أو القائد السياسي ذي الشخصية الكاريزمية. لقد أصبح ماركس صوتاً حاضراً على الدوام من أجل العدالة الاجتماعية الإنسانية. لقد أصبح مثل توم جود في رواية «عناقيد الغضب» لجون شتاينبك ...

سأكون في كل مكان؛ أينما تنظر. أينما يكون هناك قتال حتى يتمكن الجوعى من أن يأكلوا، سأكون هناك. أينما يضرب شرطي رجلاً ما، سأكون هناك ... سأكون في طريق الرجال الذين يصيحون عندما يجنون ... وعندما يأكل الناس الأشياء التي يُربونها ويعيشون في المنازل التي يبنونها؛ سأكون هناك.³⁹

في ضوء الانتهاكات والفظائع التي حدثت باسم ماركس، ربما يكون هذا أنسب مكان له.



الفصل السابع

ألفريد مارشال والعقلية الحديثة

المقتطفات الثلاث الآتية جُمعت من عالمي الأدب والترفيه، ومن شأنها مساعدتنا على فهم أحد التطورات المهمة للاقتصاد الكلاسيكي الحديث:

• في رواية «السبق الصحفي» للكاتبة إفيلين واف، نجد مالك جريدة إنجليزية يحدث محررًا تتكون مفرداته من إجابتين فقط: إذا قال المالك أمرًا صحيحًا، يُجيب: «بكل تأكيد.» وإذا قال المالك أمرًا خاطئًا، يُجيب المحرر «إلى حدِّ ما.»

– «دعني أرى، ما اسم المكان الذي أقصده؟ عاصمة اليابان؟

يوكوهاما، أليس كذلك؟»

– «إلى حدِّ ما، لورد كوبر.»

– «وهونج كونج إحدى مدننا، أليس كذلك؟»

– «بكل تأكيد، لورد كوبر.»

• ألقى كوميديان المسرحيات الهزلية القديم هيني يونجمان، الذي

انتزعت دعاباته من الآهات أكثر مما فعل التسمم الغذائي، عددًا

كبيرًا من العبارات الكلاسيكية الجديرة بالخطاب الفلسفي، منها:

– «كيف حال زوجتك؟»

– «مقارنة بماذا؟»

• في الفيلم الديني المتميز «مغامرات بوكارو بانزاي»، يذكّر البطل

أصدقاءه باللغو الغيبي:

– «أينما كنت؛ فأنت هناك.»

عبارات: «إلى حدِّ ما.» «مقارنة بماذا؟» و«أينما كنت ...» يمكن قولها لترمز إلى التغيير القوي الذي حدث للفكر الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر، والذي يُطلق عليه الحدية. وقبل أن ندرس تأثير ألفريد مارشال، داعية الحدية المبجل، دعونا نرى كيف تفسر المقتطفات السابقة هذا النهج الجديد.

تخيل أنك تسافر عبر أوروبا. بدأت رحلتك في اليونان وقضيتَ وقتًا ممتعًا، وفي طريقك إلى إيطاليا توقفتَ في كورفو، حيث استأجرتَ دراجة نارية طُفتَ بها الجزيرة. وفي إيطاليا استمتعتَ بفلورنسا أكثر من أي مكان آخر رأيته. لقد تكلفتَ رحلتك لإيطاليا ٨٠٠ دولار، لكنها منحتك متعة تساوي آلاف الدولارات. بعد ذلك وصلت إلى البندقية وفكرت في عبور الحدود إلى النمسا، لكنك خشيتَ أن تكون النمسا مخيبة للأمل مقارنة بإيطاليا، وأنت تفضل الكاليماري على نقانق شنيتزل. ماذا ستقرر؟ هل ستستمر في رحلتك أم ستعود إلى بلادك؟

أولاً: تذكر نصيحة بوكارو بانزاي «أينما ذهبت؛ فأنت هناك.» أنت الآن على حدود النمسا. انسُ أين كنت؛ فالمتعة التي شهدتها في إيطاليا لا علاقة لها بقرارك. هذا ما تُعلنه الحدية ... وهو أن الماضي خلفك. القضية هنا هي هل ستستمر، ونقطة البداية هي حيث أنت الآن.

ثانياً: فكر في مزحة هيني يونجمان. بماذا ستقارن عندما تختار الذهاب إلى النمسا أم لا. تجاهل المتعة الماضية في إيطاليا واسأل نفسك، هل ستزيد فوائد الذهاب إلى النمسا عن تكلفة الذهاب إليها؟ إذا كان اليوم في النمسا سيتكلف ٥٠ دولارًا وسيعطيك متعة تساوي ٧٥ دولارًا، اذهب. حسنًا، ماذا لو كانت الفوائد التي ستعود إليك في إيطاليا تتجاوز التكاليف بعشرة أضعاف؟ الأمر بيدك هل ستستمر أم لا، وعليك أن تستمر إذا كانت الفوائد تتجاوز التكاليف، حتى لو كانت تتعدها بهامش أقل من السابق.¹

ثالثاً: تذكر المحرر في رواية «السبق الصحفي». إلى أي حد ستستمر في التقدم؟ ستستمر ما دامت فوائد الخطوة الواحدة تتجاوز تكلفتها، إلى أن تساوي الفائدة الحدية التكلفة الحدية. عندما يعطيك اليوم الواحد

في النمسا الذي يتكلف ٥٠ دولارًا متعة تساوي ٥٠ دولارًا، عليك أن تتوقف. إن الاستمرار وقتها سيكون ضربًا من العبث. لا يجب على المرء أن تجرّفه حماسة التقدم للأمام، فالعديد من الأعمال التجارية تفشل لأن القائمين عليها لا يعرفون متى يتوقفون عن التوسع. عندما رأت شركة «إكسبرس» للخطوط الجوية النّجاح في بداية ثمانينيات القرن العشرين، أسرعت بزيادة عدد خطوطها الجويّة والطائرات التي تملكها متجاهلة تحذيرات العديد من الخبراء، وفي غضون بضع سنوات أصبحت شركة الخطوط الجوية الطموحة في طي النسيان. وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، وقع سوق بوسطن في فوضى مشابهة.

إن جوهر الحديدية هو الإصرار على اتخاذ خطوات تراكمية تدريجية وفق ما تملّيه الأحداث. كيف تقرر الشركات عدد السيارات التي تنتجها؟ إنها تستمر في إنتاج السيارات حتى يتساوى العائد الذي تحصل عليه من إنتاج سيارة واحدة إضافية مع تكلفة إنتاج هذه السيارة الإضافية. تمتلك قاعدة العائد الحدي/التكلفة الحديدية الكثير من التطبيقات داخل مجال الاقتصاد وخارجه، فبعض الطلبة يذاكرون طوال الليل حتى ينجحوا في الامتحان، ولكن إذا ظلوا يذاكرون حتى منتصف الليل وأصبحت تكلفة البقاء مستيقظًا لساعة أخرى (والمثلة في الإرهاق في اليوم التالي) تتجاوز فائدة الاستذكار لفترة صغيرة أخرى، ينبغي عليهم الذهاب للنوم بدلًا من مواصلة الاستذكار.

لم يخترع ألفريد مارشال الحديدية أو يكتشفها؛ إذ بدأ كل من الفرنسي أوجستان كورنو والألمانيين جي إتش فون تونين وإتش إتش جوسين في دراسة التحليل الحدي قبل مارشال بعقد أو عقدين من الزمان. وساهم الإنجليزي ويليام ستانلي جيفونز أيضًا بالكثير من الأفكار المهمة التي طورها مارشال بعد ذلك، كذلك فعل كارل منجر، مؤسس مدرسة الاقتصاد النمساوية. لكن سيحوز مارشال الاهتمام الرئيسي هنا لأربعة أسباب؛ الأول: أنه الأكثر وضوحًا وشمولًا في تطبيق التحليل الحدي. الثاني: أنه أرسى تقليد الحديدية الذي يسيطر على الاقتصاد الجزئي في الوقت الحالي. الثالث: أنه علّم بعضًا من أبرز اقتصاديي القرن العشرين،

من ضمنهم جون مينارد كينز (ووالد كينز)، وإيه سي بيجو، وجوان روبنسون. والرابع: أن حياته سارت على نحو مناقض لحياة مل وعكست التوجهات الفكرية لعصره، إضافة إلى روح الحدية.

(١) السنوات الأولى

وُلد ألفريد مارشال بمدينة بيرموندسي بإنجلترا عام ١٨٤٢. كان والده يعمل موظفًا في بنك إنجلترا، ولم يكن من أصحاب الشخصية الضعيفة، إلا إذا قورن بجيمس مل أو كاليجولا. كان ويليام مارشال صارمًا وطاقيةً كريهًا ذا فك ناتئ وعقيدة بروتستانتية صارمة. كان ويليام مارشال يعذب ابنه ألفريد بالدروس، خاصة دروس اللغة العبرية، حتى الحادية عشرة ليلاً. حافظتُ خالته الطيبة على صحته العقلية؛ إذ كان يقضي إجازات الصيف الطويلة عندها. لم تكن تهتم كثيرًا بالعبرية لكنها اشترت له قاربًا وبندقية ومُهرًا صغيرًا.

لكن سرعان ما تخلى ألفريد عن البندقية والمهر الصغير، وتخلّى عن شخصية ألفريد راعي البقر لمصلحة شخصية ألفريد طالب كامبريدج. كان هذا تصرفًا ينم عن العصيان؛ لأن والده كان يريد أن يقبل منحة دراسية لجامعة أكسفورد، حيث سيدرس اللاتينية استعدادًا للالتحاق بالكهنوت. لكن ألفريد كان متمردًا؛ فحين كان والده يعتقد أنه يدرس الدين في غرفته، كان الابن المتمرد يقرأ الرياضيات التي لم يكن والده يفهمها لذا كان يزدريها، لكنها كانت لألفريد رمز التحرر (ربما قاده شعوره غير الواعي بالذنب لاحقًا إلى إخفاء حساباته الرياضية الاقتصادية في حواشي وهوامش الكتب). وكما قال كينز في مقاله عن مارشال: «لا! لم يكن ليقتبل المنحة الدراسية ويُدفن في أكسفورد تحت اللغات الميتة، كان سيهرب؛ ليكون خادم سفينة في كامبريدج ويتسلق الصواري الهندسية ويتلصص على السماء.»²

في كلية سانت جون بكامبريدج، حصل مارشال على درجات أكاديمية مع مرتبة الشرف في الرياضيات وربح المال من تدريبيه لطلبة الرياضيات الآخرين. وإثر تخرجه عام ١٨٦٥، نوى مارشال أن يدرس الفيزياء

الجزئية، لكن اعترضت الغيبيات طريقه. وفي عام ١٨٦٨ هاجر إلى ألمانيا ليقراً كتابات كانط بلغتها الأصلية، وسرعان ما تبع زميله بكامبريدج هنري سيدجويك ليعتنق مذهب اللاأدرية. تقبل سيدجويك، الذي كان يكتب أحياناً عن الاقتصاد السياسي، جميع أخلاقيات ومثاليات المسيحية، وأظهر كل فضائل المسيحية عدا الإيمان. قال عنه أحد معجبيه ذات مرة إنه من بين جميع أنواع الشر، مذهب سيدجويك هو الأقل شراً. طبقاً لكينز، قضى سيدجويك نصف حياته محاولاً إثبات أن الله غير موجود والنصف المتبقي منها آملاً أنه كان على خطأ. ومع أن مارشال لم يشارك سيدجويك صراعه الداخلي، فإنه كان يمتلك شخصية نبيلة وأخلاقية مماثلة. ولخيبة أمل والده، لم يسمع مارشال صوت الرب يدعوه إلى المنبر، بل سمع بكاء الفقراء يحثه على دراسة الاقتصاد:

من الغيبيات ذهبْتُ إلى الأخلاق، واعتقدتُ أن تبرير أوضاع المجتمع الراهنة ليس أمراً هيناً. كان أحد أصدقائي، الذي قرأ الكثير مما يُطلق عليه الآن العلوم الأخلاقية، يقول دائماً: «آه! لو كنت تفهم الاقتصاد السياسي، لما قلت هذا.» لذا قرأت اقتصاد مل السياسي وأثارني كثيراً. كانت لدي شكوكي حول صحة عدم تساوي الفرص، عوضاً عن الراحة المادية. بعد ذلك، زرت في إجازاتي أفقر أحياء العديد من المدن وسرت في شوارعها ناظراً إلى وجوه الفقراء. ثم عقدتُ العزم على دراسة الاقتصاد السياسي على أفضل نحو يمكنني.³

فور أن اختار مارشال الاقتصاد كحرفة له، أظهر تفانياً شديداً له. في العصور الوسطى، هيمنت ثلاثة من فروع المعرفة وهي: علم اللاهوت؛ الذي هدف إلى الكمال الروحي. والقانون؛ الذي هدف إلى العدالة. والطب؛ الذي هدف إلى الصحة البدنية. وأضاف مارشال فرعاً رابعاً: الاقتصاد؛ الذي هدف إلى الرفاهية المادية للجميع. مع أن كثيراً من الاقتصاديين تقاتلوا فيما بينهم، لم يتوان مارشال أبداً عن احترام مهنته وتفانيه لتحسين أحوال البشر.

قاتل مارشال طوال حياته كي يكون الاقتصاد مجالاً منفصلاً عن التاريخ و«العلوم الأخلاقية». وخلال محاولته لنحت مساحة للاقتصاد بين فروع المعرفة، حاول أيضاً توحيد من يمارسونه؛ إذ كان الاقتصاد في نظر مارشال حرفة تعاونية. لم يكن يطبق المنافسات (كان شديد التأثر عندما ينتقد الآخرون عمله). وقد قال إن كل ما علّمه لنا الاقتصاديون القدامى، عندما يُفسر بطريقة صحيحة، صحيح، إلا عندما كان بعضهم ينتقد البعض الآخر. فالاقتصاديون يجب أن يكونوا حُرّاً للمنطق والحقيقة، وأن يسموا فوق الولاء السياسي النفعي:

يجب أن يخشى طلبة العلوم الاجتماعية من القبول الشعبي ... إذا كان هناك أي مجموعة من الآراء المؤيدة تستطيع الجريدة عن طريق مناصرتها أن تزيد مبيعاتها، فعلى الطالب، الذي يتمنى أن يترك العالم بوجه عام وبلده بوجه خاص أفضل حالاً مما كانت عليه إذا لم يكن قد ولد، أن يكون مجبراً على التركيز على مواطن القصور والإخفاقات والأخطاء، إن وجدت، في مجموعة الآراء هذه، ولا يدافع عنها أبداً دون قيد أو شرط.⁴

أثبت جمود جامعة كامبريدج قوّته، فلم يستطع مارشال إقناع الجامعة بإنشاء دورة دراسية منفصلة للاقتصاد حتى عام ١٩٠٢. لكن منذ احتكاك مارشال الأول بالاقتصاد عام ١٨٦٠، بدأ في تطوير نظام له. وفر القراءات الفلسفية لعطلات القراءة، وكان يقضي عطلاته في جبال الألب، ففي كل صيف كان:

يحمل حقيبة ظهره ويقضي معظم وقته سائراً في أعالي الألب ... كان يترك كامبريدج في أوائل شهر يونيو منهكاً ومجهداً من العمل ويعود في أكتوبر وقد اكتسب سُمره في بشرته وقوة واستقامة في جسده. خلال جولاته في جبال الألب كان يستيقظ في السادسة صباحاً، ويسير حاملاً حقيبته على ظهره لساعتين أو ثلاث. كان يجلس قليلاً، أحياناً على نهر جليدي، ويقرأ لفترة طويلة في أحد الكتب لجوته أو هيجل أو كانط

أو هربرت سبنسر. كانت هذه مرحلته الفلسفية. ولاحقًا ابتكر نظرياته عن التجارة المحلية والأجنبية خلال جولات السير هذه. كان صندوقًا يحمل كتبًا وغيرها من الأشياء يرسل إليه من محطة إلى أخرى، لكنه كان يظل لأسبوع أو أكثر ومعه حقيبة ظهره فقط. كان يغسل قميصه بإمساكه في جدول سريع الجريان ويجففه بحمله على عصي التسلق على كتفيه. لقد توصل إلى أصعب أفكاره خلال رحلات السير المنعزلة هذه في جبال الألب.⁵

بعد التدريس لتسع سنوات في كلية سانت جون، تزوج مارشال، وبهذا، مثل مالتوس، فقد منصبه. كانت ماري بالي، حفيدة عدو مالتوس الفكري اللدود؛ الأرشيدوق ويليام بالي، تلميذة سابقة لمارشال ومحاضرة في الاقتصاد السياسي. انتقلت عائلة مارشال إلى إحدى الجامعات في بريستول ثم أكسفورد قبل أن يعودوا إلى كامبريدج عام ١٨٨٥، عندما قبل مارشال منصب رئيس قسم الاقتصاد السياسي بالجامعة.

كان مارشال رجلًا جذابًا، لكنه غريب الأطوار، ذا عينين زرقاوين مبهجتين. وكان يُجري مع طلبته عددًا غير محدود من المناقشات عندما يدعوهم لشرب الشاي في منزله. كمدرس، كان يُشدد على التوضيح والأحداث الجارية أكثر من اعتماده على الكتب الدراسية. كان باستطاعة مارشال أن يجد الأمثلة الاقتصادية في كل مكان تقريبًا، أحيانًا في التاريخ القديم، وأحيانًا أخرى في المسرحيات المعاصرة التي كانت تُعرض في كامبريدج. كان يتحدث وترسم على شفثيه ابتسامه خفيفة، وعادة ما كان يختم الجمل بمرح مصطنع. كان يبدو سخيًا أحيانًا. ها هي قصة شهيرة يتذكرها أحد الخريجين أثناء زيارته لبيت مارشال باحثًا عن موضوع لأطروحته:

قال مارشال: «تفضل، تفضل.» قادمًا من ممر صغير، ثم صعدتُ معه إلى الدور العلوي. سألني: «هل لديك أي فكرة عما تريد عمله؟» أجبت: «لا.» قال: «حسنًا إذن، اسمع ...» ثم أبرز كتابًا أسود صغيرًا، وقرأ قائمة بالموضوعات، وكان قد أمرني أن أرفع يدي عندما يصل إلى موضوع أحبذه. من فرط عصبيتي

حاولت أن أختار الموضوع الأول، لكنه لم يلحظ واستمر في القراءة.

ورفض مارشال إشارة الطالب الثانية والثالثة.

استمر في قراءة الموضوعات طيلة خمس دقائق أخرى. وأخيراً، توقف وسأل: «هل وجدت موضوعاً تحبذه؟» رددت: «لا أعرف.» فقال: «لا أحد يعرف، لكن هذا هو أسلوبى.»⁶

مع سخافته، كان مارشال ماهراً للغاية. ووفق الحكايات المتداولة في كامبريدج، كلما صدرت دراسة رياضية صعبة، قرأ مارشال الفصل الأول والفصل الأخير ثم يقف أمام المدفأة ويتخيل البقية.

(٢) الطريقة التدريجية

ربما لا يوجد من بين «أشهر» الاقتصاديين مَنْ عارض عقل جون ستيوارت ميل المتقلب ورؤى كارل ماركس التحريضية أكثر من مارشال. كانت حياة مارشال وأفكاره مليئة بالحماس والحراك كما لو كان كلب صيد عجوزاً في عصر أحد أيام الأحد. ومما يثير الاهتمام أن هدوءه الخارجي والداخلي انعكسا على نظريته للاقتصاد، وكذلك نظريته للعالم. لقد قرأ ما يكفي من الفلسفة الألمانية لكي يدرك أنه يمتلك رؤيته الخاصة. ودون موارد يُخبرنا مارشال على الفور بعقيده عندما نفتح كتابه «مبادئ الاقتصاد»، الذي نُشر لأول مرة عام ١٨٩٠، قائلاً: «الطبيعة لا تقوم بأي قفزات مفاجئة.» بينما كانت جيوش أبولو وديونيسيوس تتصارع في عقل ميل والثورات تتفجر في عقل ماركس، بدا مارشال ثابتاً كجبال الألب. وقد اعتنق، كسابقه، الرؤى المثالية لعالم أفضل، لكنه لم يقع قط في شرك التخلي عن التحليل المتأني:

في كل مرحلة من مراحل الحضارة، كان الشعراء يسعدون بتصوير «العصر الذهبي» الماضي شعراً ونثرًا، قبل أن يشعروا بضغط مادة الذهب الخالصة. كانت صورهم الشعرية بالغة

الجمال، وأثارت الخيال والقرارات النبيلة، لكنها كانت تحتوي على القليل من الحقائق التاريخية ... لكن عند تدبر الأمور على نحو مسئول، يصير من حماقة بمكان تجاهل النقائص التي لا تزال تشوب الطبيعة البشرية.⁷

ما زال مارشال يعتقد أن العالم يمكن أن يتغير، بالتدريج. فبينما تبع الاقتصاديون القدامى منهج نيوتن العملي باحثين عن قوانين الطبيعة، تحول مارشال إلى منهج أكثر تطوراً. لقد حل تشارلز داروين وعلم الأحياء محل إسحاق نيوتن وعلم الفيزياء. هيمنت العلوم «الفيزيوية» على القرن الثامن عشر — دراسة الظواهر الطبيعية غير القابلة للتغير — وسار الاقتصاديون على هذا النهج. لكن مع انقضاء القرن التاسع عشر، زادت هيمنة الدراسات البيولوجية التي تركز على الظواهر العضوية وتطورها. وقد سار الاقتصاديون، بقيادة جون ستيوارت مل في أول الأمر على النهج نفسه. ثم قادهم مارشال بعد ذلك إلى مدى أبعد.

تُعتبر حدية ألفريد مارشال تطبيقاً لمفهوم التطور على علم الاقتصاد. فرجل الأعمال والمستهلك لا يقومان بقفزات كبيرة، لكنهما يُحاولان تحسين أوضاعهما خطوة بخطوة، ويتكيف جميع الأفراد والشركات والحكومات مع الأسعار المتغيرة، وتنجو الشركات الأصغر، وتتسبب الأرباح القليلة في إخراج الشركات الأضعف من المنافسة، ويُجبر احتدام المنافسة الشركات على تقليل التكاليف. ومع أن النتائج النهائية تشبه نتائج اقتصاد آدم سميث النيوتوني، فقد علمنا مارشال كيفية دراسة القرارات الفردية على طول الطريق. إن الحدية تُمهّد الطريق أمام الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الجزئي يقنعنا أن الفاعلين سيعيدون تقدير مواقفهم ويقررون اتخاذ خطوات جديدة إذا تجاوزت الفوائد التكلفة. ولا يسعنا أن نعتنق السلوك النيوتوني الثابت إلا إذا ظلت الفوائد والتكاليف ثابتة:

على هذا يكون موضع الاهتمام الرئيسي لعلم الاقتصاد هو البشر المدفوعون على الدوام للتغير والتقدم. لقد استخدمتُ فرضيات تجزيئية ثابتة كأدوات مساعدة مؤقتة للمفاهيم الديناميكية

المتغيرة، أو بالأحرى البيولوجية. لكن الفكرة المركزية للاقتصاد، حتى عندما تكون أساسياتها وحدها قيد المناقشة، يجب أن تكون عن قوة الحياة والحركة.⁸

عاش مارشال حياته وفق العقيدة التدريجية؛ إذ كان حذرًا حتى في جرأته. أحيانًا كان يتصرف ببطء شديد. وبينما طور مارشال العديد من أفكاره في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، فإن كتاب «المبادئ» نُشر بعد سنوات عديدة لاحقة، لدرجة جعلت النقاد يتهمونهم بعدم الأصالة، مع أن دراسة وافية حديثة تُظهر أن العديد من مبادئه ظهر في محاضراته قبل ظهورها مطبوعة بعقود من الزمان.

لحسن الحظ، ظل كتاب المبادئ محتفظًا بأهميته لفترة طويلة. لقد باع الكتاب، الذي نُشر لأول مرة عام ١٨٩٠، المزيد والمزيد من النسخ كل عام، وبلغ الإقبال عليه ذروته في عشرينيات القرن العشرين. شهد مارشال ثمانية إصدارات خلال حياته، وما تزال مراجع الاقتصاد الجزئي الحديثة تعتمد على كتابه. يختلف كتاب «المبادئ» عن الأعمال المعاصرة بطرق شتى؛ أولًا: لم يستطع مارشال أن يقاوم الابتذال؛ ففي أكثر من موضع ينخرط مارشال في توجيه النصائح التي قد تصلح لحسم الخلاف بين شقيقتين أكثر من حل نزاع تجاري صعب. ولحسن الحظ، لم يبد مارشال دائمًا كما لو كان يوجه خطابًا في مؤتمر المدرسات الفيكتوريات. ثانيًا: على النقيض من المراجع الحديثة، الموجهة للطلاب والمختصين، يخاطب كتاب «المبادئ» رجل الشارع بطريقة مباشرة. ليس بوسع خبراء الاقتصاد الاختباء خلف النظريات المحضة، بل عليهم أن ينظروا إلى العالم ويحاولوا تحسينه باستخدام الأدوات التي يطورونها. طور مارشال نماذج معقدة، لكنه احتفظ بالتعقيدات في الحواشي والملاحق، أما في النص الرئيسي فقد استخدم لغة بسيطة مفهومة. حذر مارشال من أن النماذج الأنيقة ذات «المنطق المطول الماكر» قد تصبح «ألعابًا علمية بدلًا من أن تكون محركات للبحث العملي».⁹ لو أراد مارشال التسلية باللعب، لمكث لدى خالته ولعب لعبة رعاة البقر والهنود الحمر، لكنه سعى بدلًا من ذلك إلى العمل بمهنة نبيلة، وحث الآخرين على أن يحذوا حذوه. وقد فعلوا،

مع أنه أحياناً ما شكّا من تلاميذه الأوائل. وعند صدور الطبعة الأولى من كتابه، كان أكثر من نصف أساتذة الاقتصاد في المملكة المتحدة من تلاميذه. وكلما زاد عدد أساتذة الاقتصاد، زاد عدد تابعي مارشال بينهم. مع أن مارشال تدرب لأن يكون عالم رياضيات، فإنه كان يخشى أن يُفِرط الاقتصاديون في استخدام الرياضيات على نحو يجعلهم غير مفهومين. ظل ريكاردو بطلاً في نظر مارشال إلى الأبد؛ لأن ريكاردو كان يُفكر كعالم رياضيات دون اللجوء إلى الرموز والصيغ الغامضة السرية. ترجم مارشال فكر ريكاردو ومِل إلى حسابات تفاضل وتكامل، لكنه لم يدع حججه الاقتصادية تعتمد فقط على البراهين الرياضية. وقد أوضح مارشال نظامه في رسالة ساحرة كتب فيها:

- (١) استخدم الرياضيات كلغة مختصرة، وليس كمحرك للتحقق.
- (٢) واصل ذلك حتى تنتهي من عملك.
- (٣) ترجم إلى الإنجليزية.
- (٤) ثم وضح بالأمثلة الواقعية المهمة.
- (٥) تجاوز الرياضيات.
- (٦) إذا لم تستطع النجاح في (٤)، تخلص من (٣). كثيراً ما قمت بهذه الخطوة الأخيرة.¹⁰

لا عجب أن ذكر بيجو أن مارشال كان يقرأ الأطروحات الرياضية أمام المدفأة. ربما خففت مناورات مارشال من شعوره بالذنب لإخفاء المنحنيات الرياضية تحت سرير طفولته بنفس الطريقة التي يخبئ الأولاد الآخرين رسومات لأنواع أخرى من الأشكال السطحية.

كان مارشال أقل تحمساً للمنهج الاقتصادي مما أوحى به الرسالة السابقة. فشان مل، تجنب مارشال الوقوع في الفخ التقليدي المتمثل في الإعلان عن قوانين اقتصادية جامدة. كان للتاريخ مكان في علم الاقتصاد جنباً إلى جنب مع النظرية الاستدلالية: «إن خطأ الاقتصاديين الإنجليز الكبير في بداية القرن لم يكن تجاهلهم للتاريخ والإحصائيات، بل إنهم اعتبروا الإنسان، إن جاز التعبير، كياناً جامداً ... لا أعتبر أي معتقدات

اقتصادية صحيحة على نحو مطلق. فهي ليست مجموعة من الحقائق الراسخة، بل هي وسائل لاكتشاف حقيقة ملموسة.»¹¹ أدرك مارشال أيضًا أن الحقائق لا تعلمنا شيئًا من تلقاء نفسها. ووفقًا لجون نيفيل كينز، استخدم مارشال «الاقتصاد السياسي الاستدلالي الموجه بالملاحظة».¹² ومن خلال إيجاد رابطة ذهبية بين البرج العاجي والبيت الشعبي، بين النظرية المحضة والواقع الدنيوي، دافع مارشال عن علم الاقتصاد ضد الهجمات اللاذعة التي شنّها علماء الاجتماع والأخلاق.

بدلاً من الاقتصاد النيوتوني، سعى مارشال إلى أن يكون داروينياً. كان ينظر إلى الشركات ويرى كيفية استجابتها للتغيرات البيئية. وقد أعلن أن «قبلة الاقتصادي هي البيولوجيا الاقتصادية».¹³

(٣) وقت الاقتصاد: المدى القصير والمدى الطويل

لم تُبنَ روما في يوم واحد، ولم يتطور البشر بيولوجياً في غضون أسبوع. ومن المفارقة أن داروين علّمنا أن فترة الألف سنة قد تُعد فترة قصيرة من المنظور البيولوجي، إلا أن الحياة القصيرة لحيوان طافر يمكن أن تُحدد مستقبل النوع بأسره. أدرك مارشال أن «الوقت الاقتصادي»، مثل الوقت البيولوجي، لا يتزامن مع دقائق ساعة بيج بن بلندن. فعشر سنوات لا تسمح لشركة ما بالقيام بعشرة أضعاف ما يمكنها فعله في سنة واحدة فقط. ولبعض المعاملات التجارية، تعد سنة واحدة وقتاً طويلاً، لكن لمعاملات أخرى، لا تكفي سنة كاملة للإعداد.

خلال كل خطوة من التحليل الاقتصادي، تدق الساعات. خلال الحظر الأول للنفط من طرف منظمة أوبك عام ١٩٧٣، أمسك السياسيون بالاقتصاديين من رقابهم طالبين منهم أن يُجيبوا عن الأسئلة الحاسمة: متى سيستجيب المستهلكون لارتفاع الأسعار بالتوفير؟ متى ستستجيب شركات جنرال موتورز وفورد وكرايسلر بإنتاج سيارات أصغر حجماً؟ متى ستستجيب شركات النفط بالتنقيب في مكان آخر؟ كل أمر من هذه الأمور حدث في نهاية المطاف، لكن ليس في الوقت نفسه.

حاول مارشال عزل نزعات معينة والفترات الزمنية التي تعمل فيها. إن الوقت «سبب رئيسي لهذه الصعوبات ... وهو ما يجعل من

الضروري على الإنسان بقدراته المحدودة أن يمضي خطوة بخطوة بحيث يُجزئ القضية المعقدة، ويدرس كل جزء على حدة، ثم على الأقل يجمع حلوله الجزئية في حل كامل بشكل ما للغز بأكمله». أنشأ مارشال نظاماً مبتكراً للتحليل؛ فأثناء دراسة عامل واحد، كان يلقي بكل العوامل الأخرى في «حوض»، حيث ينتظرون حتى ينتهي من فحص العامل المعزول. كان يُطلق على الحوض «الأشياء الأخرى المتساوية». لا يمكن إنكار وجود النزعات الأخرى، لكن يُهمل تأثيرها المزعج لبعض الوقت. وكلما تم تضيق نطاق المسألة، أمكن التعامل معها بشكل أدق».¹⁴

نصح الاقتصاديون من قبل باتباع فرضية الأشياء الأخرى المتساوية. لكن مارشال اشتق منهجاً واضحاً وصاغ نظريات صارمة طبقاً له. واليوم، تعتمد مراجع الاقتصاد على منهج مارشال.

يتناقض منهج مارشال بحدّة مع التحليل النظري الرياضي المسمى بتحليل «التوازن العام» الذي ابتكره الفرنسي ليون والراس في القرن التاسع عشر. مع أن أداة والراس المجردة لم تلق اهتماماً يُذكر في الكتب الجامعية، فإنه جرى التوسع في عمله في العصور الحديثة على يد بعض المنظرين بالغى الذكاء، ومن ضمنهم كينيث أرو وجيرارد دوبرو وفرانك هان من جامعة كامبريدج الحائزين جائزة نوبل. (ثمة جانب مثير في الأمر: على الرغم من التفاصيل الرياضية المبهرة الكامنة وراء تحليل والراس فإن والراس نفسه فشل مرتين في اجتياز جزئية الرياضيات من اختبار قبوله بالجامعة.)

قد يساعدنا المثال التالي في فهم نظام مارشال. افترض أنه طُوّر منتج جديد يُسمى «الزبادي المترف»، الذي يروق لقطاع كبير من السوق، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه يُنتج بالفعل في وول ستريت. والأفضل من ذلك أن عمال التجميع يسقطون قطعاً من شيكولاتة جوديفا في مستنبتات بكتريا الزبادي أثناء نموها. وشعار «تناوله دون الحصول على مؤخرة سمينية» جعل المترفين يستميّتون من أجل الحصول على الزبادي. في أي يوم، يكون معدل توريد الزبادي المترف ثابتاً؟ إذا تعطلت أجهزة الكمبيوتر وتناول عدد أكثر من المعتاد من المترفين وجبات خفيفة، فلن يجد البعض الآخر

الزبادي وسيجوع. وحين يسمع المنتج عن وجود طلب زائد على سلعته، ويعبئ المزيد من الزبادي ويرسله إلى خارج المصنع، يكون يوم العمل قد انتهى. وهكذا يتفاوت الطلب في إطار زمني قدره يوم واحد فقط.

بالمزيد من الملاحظة، يمكن للمنتجين أن يزيّدوا العروض. الفترة الزمنية الثانية التي يُطلق عليها مارشال «المدى القصير»، تستمر لفترة تكفي حتى يُغيّر المنتجون كمية إنتاجهم. ولكي ينتجوا أكثر يمكنهم أن يستعينوا بعمالة أكثر ويشتروا المزيد من المواد الخام. لكنهم لا يستطيعون التوسع بشكل كبير؛ إذ إن المدى القصير الذي تحدث عنه مارشال لا يمكن أن يستمر لفترة تكفي لبناء مصانع جديدة. ماذا لو أن منتجي الزبادي أعلنوا عن منتجهم في التليفزيون، وهو ما يزيد الطلب على منتجهم زيادة كبيرة؟ خلال هذا المدى القصير، يمكنهم أن يشتروا المزيد من الألبان لتصنيع الزبادي ويستعينوا بالمزيد من العمال ليضيفوا الشيكولاتة إلى الزبادي. وإذا انخفض الطلب، فبإمكانهم الاستغناء عن العمالة الزائدة وتقليل مشترياتهم من الألبان.

لأن سعة المصنع ثابتة خلال فترة المدى القصير، فإن المنتجين يواجهون بالفعل قانون تناقص العائدات؛ بمعنى أن حشد أكثر مما يلزم من العمالة يقلل من إنتاجيتهم. بالطبع، سيظل المنتجون يطبقون القاعدة الحدية وينتجون الزبادي حتى يتساوى السعر الذي يُدفع لهم مع تكلفة آخر نصف لتر لديهم.

في الفترة الزمنية الثالثة، «المدى الطويل»، يملك المنتجون الوقت الكافي لبناء مصانع جديدة، إضافة إلى التنويع في العمالة والمواد الخام. وإذا استمر الطلب على الزبادي، فبإمكان المنتجين أن يتوسعوا ليتجاوزا حدود منطقة وول ستريت إلى ميناء نيويورك، أو يقيموا مصنعًا في الميناء. بل قد يمكنهم حتى الاستعاضة عن العمالة بآلات ذكية.

خلال هذا المدى الطويل، يمكن أن يدخل الصناعة منتجون جدد، بينما يغادر المنتجون القدامى الذين خسروا المال في هذه الصناعة. أما من نجحوا في البقاء فهم بالطبع حققوا مكاسب مكنتهم من الاستمرار. وهكذا تصبح كمية العرض مَبْشُرة على المدى الطويل.

كم طول كل من المدى القصير والمدى الطويل؟ يعتمد هذا على نوعية الصناعة؛ إذ تتحدد الفترات الزمنية من خلال الوقت المطلوب لتغيير رأس المال والقدرات الإنتاجية. من الواضح أن مارشال لم يكن يتحدث عن الزبادي تحديداً، لكنه بدلاً من ذلك تحدث عن الأسماك. في صناعة صيد وتعليب الأسماك، افترض مارشال أن الأمر يتطلب عامًا أو عامين للاستعانة بسفن صيد جديدة. لكن مع تطور التكنولوجيا، يمكن للمدى الطويل (زمن رد الفعل) أن يتقلص.

كان لدى مارشال المزيد ليقوله عن حجم الشركات. أصحاب النظريات الكلاسيكية عادة ما يؤكدون على أن الشركة التي تزيد من حجمها، يبقى متوسط التكلفة فيها كما هو. فالنمو لا يساعد الشركة أو يضر بها. في الفترة التي ظهرت بها نظريات مارشال، كان أغلب الاقتصاديين يتحدثون عن انخفاض العائدات: ففي مرحلة ما يؤدي كبر الحجم إلى عدم كفاءة العمليات. في مثاله الخاص بالأسماك، أشار مارشال إلى أن الصيد الجائر قد يستنزف المصادر ويُجبر الصيادين في النهاية على الإبحار لأماكن أبعد عن شواطئ الصيد المعتادة. ومع ذلك فقد تساءل مارشال، ماذا لو جعل النمو صناعات بعينها أكثر كفاءة؟ الشركات الكبرى غالبًا ما تملك القدرة على الاقتراض بفائدة أقل واستخدام آلات أكثر كفاءة. واليوم، يمكن لشركة جنرال موتورز أن تحصل على قرض بفائدة أقل مما يمكنك الحصول عليه، علاوة على ذلك يمكنها أيضًا أن تشتري خط تجميع أفضل مما تستطيع أنت شراءه.

حدّد مارشال مصدرين مختلفين لزيادة عوائد السعة؛ التوفير الداخلي: وينتج عن تقسيم العمل والشراء بالجملة، واستخدام آلات متخصصة ضخمة لا يمكن لصغار المنتجين تحمل تكلفتها. تخيل شركة تشك كروسنجز، وهي شركة صغيرة تنقل أبناء الطبقة الأرستقراطية عبر الأطلنطي في زوارق فاخرة. التكلفة للشركة ٣٠٠٠ دولار للفرد. إن كان بإمكان شركة تشك أن تجذب ١٠٠٠ عميل، فسيكون بإمكانها أن تستخدم السفينة كوين ماري ٢ بدلاً من الزوارق. بوجود ١٠٠٠ مسافر على سطح السفينة، ستنخفض تكلفة الراكب لتصل إلى ٢٠٠٠ دولار. وهكذا، إن

أمكن للشركة أن تزيد من المبيعات، فستتمكن من التخلص من الزوارق وعرض أسعار أقل. (وفي النهاية إذا استمرت الشركة في التوسع، فإن التكلفة من المرجح أن ترتفع بسبب المشكلات الإدارية والتسويقية.)

إن مجال الشحن البحري — الذي قد يبدو ظاهرياً مجالاً خاملاً — تغير بشكل جذري ومثير على مدار الأربعين عامًا الماضية. في خمسينيات القرن الماضي، عندما كانت السفينة تصل إلى الميناء، كان يصعد على متنها مائة عامل لإفراغ حمولتها لمدة أسبوع. والآن، لأن الحمولة تُعبأ في حاويات، يمكن لسبعة عمال أن يُفرغوا شحنة سفينة عملاقة في يوم. هذه الحاويات تُنقل مباشرة من السفن إلى القطارات ومنها إلى الشاحنات بكفاءة تكاد تكون سحرية. هذه الثورة التي حدثت في عالم النقل خفضت التكلفة، بما يجعل استيراد الأمريكيين لزجاجات المياه المعبأة في جزر فيجي أمرًا مريحًا.

التوفير الخارجي: وينتج عن أحداث خارجة عن نطاق الشركة. إن كانت هناك صناعة ما تميل إلى التكتل في منطقة محددة، فإن هذه المجتمعات قد تُقدم سوقًا منظمة ومستمرة للعمالة المهرة. تحظى الشركات بدفعة إضافية بفعل نشوء الصناعات المكملة، التي توفر التوريدات بتكلفة منخفضة:

العمل الجيد يُقدر على الفور، الابتكارات والتطوير في الآلات وفي العمليات والتنظيم العام للعمل لها فوائد التي نوقشت بدقة. إن بدأ شخص واحد في تنفيذ فكرة جديدة، فإن الآخرين يتبنونها ويمزجونها مع مقترحاتهم الخاصة، وبالتالي تصبح مصدرًا لمزيد من الأفكار الجديدة. وحاليًا تتزايد الصناعات المكملة في المنطقة، لتوفر الأدوات والمواد، وتنظم سير العمل، وتساعد بأكثر من طريقة في توفير المواد الخام.¹⁵

يكفي المرء فقط التفكير في العلاقة المتداخلة بين جامعة كامبريدج ومجموعة شركات التكنولوجيا الموجودة في منطقة «سيليكون فن» المحيطة بالجامعة ليرى الترابط المهم بين الصناعة ومورديها. في مثال أقدم، كان

عمال المناجم في ولاية بنسلفانيا يستخرجون الفحم ليُحوَّل إلى فحم الكوك ثم يستخدم كوقود في أتون قريب لصناعة الحديد.

أصبحت مدينة فارجو في ولاية داكوتا الشمالية، التي كانت محور بعض الدعابات الساخرة وصور فيلم كوميدي ساخر يحمل اسمها، مصدرًا لصناعة البرمجيات المتنامية وتتفاخر بامتلاكها لأقل معدل بطالة في أمريكا. في أوائل التسعينيات، كانت فارجو تبدو كسواها من مدن الشمال التي يطويها النسيان مع هبوب رياح الشتاء الباردة. لكن بعض رواد الأعمال اكتشفوا أن الاتصالات الحديثة يمكنها أن تُمكنهم من تصميم وبيع البرمجيات من أي مكان، بما في ذلك هذا المكان النائي الكائن في داكوتا الشمالية. اشترت مايكروسوفت مؤسسة جريت بلانز للبرمجيات، ووسعت منشآتها، لتصبح فارجو اليوم مركزًا نشطًا للخبرات التكنولوجية. وعلى عكس سمعتها القديمة الملطخة، تنفق داكوتا الشمالية نسبة من دخلها على الأبحاث والتنمية تفوق ما تنفقه أي ولاية أخرى.

إن كان مارشال محققًا حول زيادة العائدات، فكبر الحجم إذن شيء رائع. وإن كان الحجم الكبير شيئًا جميلًا، فإن المنافسة لن تستمر طويلًا؛ لأن الشركات الكبرى ستهزم الشركات الصغرى. فمثلًا ستلتهم شركة كونارد شركة تشك كروسنجز. وسيهيمن الاحتكار على كل الصناعات. كيف يمكن لمارشال — وهو النصير البارز لفكرة المنافسة — أن يتقبل ما تنطوي عليه نظريته؟

السبب أنه اعتقد أن هذه الشركات لا يمكنها أن تستمر للأبد. وقد لجأ مرة أخرى إلى علم الأحياء واستعار منه صورة مجازية. فرواد الأعمال يمكنهم أن ينشئوا شركات صغيرة نشطة، ويمكنهم رعايتها حتى تصل إلى النضج، لكن سرعان ما سيموت الرواد، وسيخلفهم مديرون أقل منهم موهبة. ومن ثم، ستزدهر شركات جديدة من نسل رواد آخرين. يقول مارشال:

لا تزال الطبيعة تؤثر على الشركات الخاصة بتحجيم عمر مؤسسي الشركات الأصليين، بل بتحجيم سنوات عمرهم التي تكون فيها ملكاتهم في أوجها. وهكذا، بعد فترة، تنتقل قيادة

العمل إلى أيدي أناس أصحاب طاقات وقدرات ابتكارية أقل عبقرية، وقد لا يملك هؤلاء نفس الاهتمام برخاء هذه الشركات. وإذا تحولت إلى شركات مساهمة، فربما تحتفظ بمزايا تقسيم العمل والمهارات المتخصصة والآلات، وربما تُنميها بزيادة رأس المال، وفي ظل الظروف المواتية قد تؤمن لنفسها مكاناً دائماً بارزاً في عملية الإنتاج. لكن من المرجح أن تخسر الكثير من مرونتها وقوتها الدافعة، بما يجعلها تفقد مزاياها في صراعها مع الشركات المنافسة الشابة الأصغر حجماً.¹⁶

يرى مارشال أن الشركات الغضة الجائعة ستلتهم أرباح الشركات الكبرى الكسولة. ومع أن نظرية مارشال بدت قديمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي زادت فيها التكتلات الدولية، فإنها تبدو الآن نظرية معاصرة. فقد تعرضت التكتلات القوية العملاقة في فترة السبعينيات — مثل جلف آند وسترن، وآي تي تي، وإيه تي أند تي، وآي بي إم — لضربات في الأسواق شديدة التنافسية في العقود التالية لتكوينها. وسريعاً ما تفككت شركة آر سي إيه، التي سيطرت على الإعلام والإلكترونيات لفترة طويلة قادها خلالها ديفيد سارنوف، وذلك بعد تقاعده.¹⁷ ولاحقاً، حتى الشعار الأحمر المضاء بمصابيح النيون الشهير للشركة الذي كان على واجهة المركز الرئيسي لشركة روكفيلر جرى تفكيكه، مع أن الملايين من أبناء نيويورك عاشوا حياتهم في وجود هذا الشعار. يقدم رواد الأعمال الجدد على مخاطر أكثر من ميلهم لإنشاء شركات مسئولة أمام حملة الأسهم. حتى وإن فشلت المشروعات الناشئة الأولى (ربما بسبب الإقدام على مخاطر غير محسوبة)، فإن قصة نجاح واحدة بدأت بشركة صغيرة في جراج أحد المنازل يمكنها أن تفسد عمل عشرات من نواب الرؤساء الذين يعملون على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى في أبراج زجاجية لامعة. خلال الثلاثين عاماً الماضية، أغلبية الوظائف الجديدة التي ظهرت في الولايات المتحدة كانت بشركات يقل عدد العاملين بها عن ٥٠٠ موظف.

في السنوات الأخيرة، وأثناء الاندفاع لتأسيس شركات «أقل حجماً وأكثر مرونة»، أعادت مؤسسات عديدة تنظيم نفسها عن طريق تصفية بعض

أقسامها. لم تعد مؤسسة ناشونال ديستلرز تنتج الشراب وغيرت اسمها إلى مؤسسة كوانتم كيميكال. وفي مارس من عام ١٩٨٩، خصصت مجلة بيزنيس ويك موضوع العدد للإجابة عن السؤال «هل شركتك كبيرة أكثر من اللازم؟»¹⁸ تمثل أكبر نجاحات شركة إيه تي أند تي في التسعينيات في فصل شركة لوسنت تكنولوجيز، التي تصنع أجهزة اتصال هاتفي معقدة، عن الشركة الأم. وبينما انزوت شركة إيه تي أند تي، حلقت أسعار أسهم لوسنت عاليًا إلى أن وقع انهيار سوق التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ وانهارت معه. وفي الوقت نفسه، اندمجت العديد من المؤسسات، مثل مؤسسة تايم ووارنر كوميونيكيشنز، أملًا في مشاركة الخبرة والأصول بشكل فعال. لكن كان توقيت الاندماج الذي تلا ذلك بين تايم ووارنر وإيه أو إل عام ٢٠٠٠ توقيتًا سيئًا ونُفذ بشكل سيئ. منذ نُشر مبادئ مارشال من مائة عام مضت، كافح رجال الأعمال باستمرار ليوافقوا بين المرونة واقتصاديات الحجم الكبير سعيًا لاكتشاف الحجم الأمثل لشركاتهم.

(٤) المستهلك الحدي

ناقشنا حتى الآن الشركات دون أن نتحدث عن المستهلك. لم يكن مارشال ليسعد بمثل هذا الحديث أحادي الطرف؛ لأنه هو من ثار على الادعاء التقليدي الذي رده كلٌّ من ريكاردو ومل بأن قيمة المنتج تعكس عدد الساعات التي يتطلبها تصنيعه. وفي تشبيه مجازي شهير يقول مارشال إن العرض والطلب لهما نفس القوة: «قد نختلف حول ما إذا كانت الشفرة العليا أو السفلى للمقص هي التي تقطع ورقة ما، فهذا يشبه خلافنا حول ما إذا كانت القيمة تُحدّد بالاستخدام أم بتكلفة الإنتاج.»¹⁹ مدفوعين بتشجيع مارشال، دعنا ندمج بين العرض والطلب باستخدام أدوات الحديدية.

المرّة الأخيرة التي تركنا فيها أصدقاؤنا في وول ستريت كانوا يتوقون لتناول الزبادي. يعتمد مقدار طلبات ديببي من الزبادي على الرضا الإضافي الذي يمنحه لها كل كوب منه. يطلق مارشال على هذا «المنفعة الحديدية»، وأصر جيفونز على تسميته بـ «المنفعة النهائية». ولحسن الحظ فإنهما لم يُلقيا محاضرة معًا، وإلا كنا سندخل في جدال ممل.

أكد كلٌّ من مارشال وجيفونز على أن المنفعة الحدية للمنتج الذي تستهلكه ديبي ستقل مع كل حصة جديدة من الزبادي. بمعنى أن الكوب الأول قد يمنحها ما يعادل دولارًا واحدًا من السعادة، والثاني سيمنحها ٠,٩ دولار، وقد يمنحها الكوب الثالث ٠,٧ دولار، والرابع ٠,٦٤ دولار، وهكذا. وفي النهاية فإنها سترفض حتى فكرة تناول ملعقة أخرى. عندما تتخذ ديبي القرار بشراء الزبادي، فإنها ستقارن السعر في مقابل منفعتها الحدية. إن كان سعر بيع كل كوب من الزبادي يبلغ دولارًا، فإن ديبي لن تشتري إلا حصة واحدة (لأن الكوب الثاني الذي سعره دولار لن يمنحها سوى متعة تعادل ٠,٩ دولار). إن كان سعر الكوب ٠,٦٥ دولار، فإن ديبي ستشتري ثلاثة أكواب. والكوب الثالث الذي سعره ٠,٦٥ دولار سيمنحها منفعة تعادل ٠,٧ دولار. لكنها إن استمرت واشترت كوبًا رابعًا، فإنه سيمنحها متعة تعادل ٠,٦٤ دولار فقط. يرسم الاقتصاديون منحنيات منحدره للطلب تتبع المنفعة الحدية المتناقصة. في أي من هذه الحالات، تقارن ديبي المنفعة الحدية (الفائدة) للزبادي في مقابل التكلفة الحدية (السعر).

بناءً على ذلك وضع مارشال «قانون الطلب» الذي يقول: «كلما كبرت الكمية المباعة، وجب أن يكون السعر أقل ... فالكمية المطلوبة تزداد مع انخفاض السعر، وتقل مع ارتفاع السعر».²⁰

بالطبع كان مارشال يعرف أن السعر بمفرده لا يحدد الطلب. وقد أورد العديد من العوامل الأخرى ووضعها في سلة «الأشياء المتساوية». أهم هذه العوامل هي: (١) ذوق المستهلك وعاداته وتفضيلاته. (٢) دخل المستهلك. (٣) سعر المنتجات المنافسة. لو قرأت ديبي في جريدة وول ستريت أن تناول الزبادي يساعد المرء على لعب الإسكواش، لسال لعابها على الفور، ولتغير ذوقها. وحتى لو لم يتغير السعر، فإنها ستشتري المزيد. لكن في شرحه لقانون الطلب، طلب منا مارشال أن نفترض أن الأذواق والدخل والأسعار الأخرى ستظل ثابتة. في هذه الحالة، عادة ما يظل قانون الطلب صحيحًا (وأي تغيير في أحد العوامل المحددة سيغير منحنى الطلب).

طبّق مارشال بعد ذلك مبدأ الحديدية مرة أخرى وطرح السؤال المشابه لسؤال هيني يونجمان: ما الذي ستفعله ديبي بعد ذلك؟ المستهلك المنطقي سيبحث أكثر ويقارن المتعة الإضافية المتاحة في منتج ما بالمقارنة مع تلك التي يقدمها منتج آخر. إن كان إنفاق دولار على شراء الزبادي يمنح متعة تعادل الدولار، ولكن هذا الدولار إن أنفق على شراء السوشي سيُجلب متعة تعادل ١,٢ دولار، فإن ديبي يجب أن تشتري السوشي. إلى متى يجب أن تستمر في شراء السوشي؟ تذكر أنه وفقًا لقانون المنفعة الحديدية المتناقصة، فكلما ابتاعت أكثر، قلت قيمة السوشي عندها. لذا يجب أن تستمر حتى تتساوى المتعة التي يقدمها السوشي مع المتعة التي يقدمها لها الزبادي. وبالمثل، فإن الدولار الذي يُنفق على كل أنواع البضائع يولد مقدار المتعة نفسه. إن كان الدولار الذي يُنفق على المنتج «أ» يولد متعة أكثر من الدولار الذي يُنفق على شراء المنتج «ب»، فإن المستهلك سيستهلك كميات من المنتج «أ» أكثر من المنتج «ب» إلى أن تتساوى المنفعة الحديدية لكل منهما. وكما قال مارشال فإن المستهلك «يراقب دائمًا ليعرف هل يوجد أي شيء مما ينفق عليه الكثير يمكن أن يفيد من خلال اقتطاع القليل من معدل إنفاقه عليه ليضيفه إلى معدل إنفاقه على منتج آخر».²¹

طوّر مارشال إطار عمل مشابهًا للمنتجين. فبينما يعرض المنتج المزيد، تزداد تكاليف إنتاجه. قانون العرض معاكس لقانون الطلب؛ فالعرض سيرتفع فقط إن ارتفع السعر الذي يدفعه المستهلك. ويقارن المنتج التكلفة الحديدية لإنتاج وحدة جديدة بالفائدة الحديدية، أي السعر. (يرتفع منحنى العرض، وينخفض منحنى الطلب.)

بنفس الطريقة التي يُقارن بها المستهلك باستمرار المنفعة الحديدية لإنفاق دولار على بضائع مختلفة، فإن المنتج يقارن باستمرار المنفعة الحديدية لإنفاق دولار على رأس المال (الآلات) بالمنفعة الحديدية لإنفاق هذا الدولار على العمالة. إن كان الدولار الذي يُنفق على آلة جديدة سيعود بنفع أكثر من الدولار الذي ينفق على موظف جديد، فإن المدير سينفق على الآلات ويقلل من العمالة. وفي الحالة المتوازنة، يصبح العائد الحدي من رأس المال مساويًا للعائد الحدي من العمالة.

افترض أن الشركة في هذه الحالة المتوازنة، وأن العمالة حصلت على علاوة، فما الذي يحدث؟ العائد الحدي من العمالة (المخرج الحدي مقسومًا على الأجور) سينخفض عند مقارنته بالعائد الحدي لرأس المال. سيقوم المدير بإحلال الآلة محل عامل بشري يعمل بالتجميع حتى تتوازن العائدات الحدية مرة أخرى. ولهذا السبب هاجم مارشال النقابات العمالية التي تدعم المشروعات ذات العمالة الكثيفة والعائد القليل وتجبر صاحب العمل على الاستعانة بعمال أكثر من احتياجه؛ إذ إن ذلك لن يضر سوى العمال أعضاء هذه النقابات.

في بعض الأحيان تقود الأسعار المدير إلى الاستغناء عن الآلات والاستعانة بعمالة بشرية، على سبيل المثال، إذا ارتفعت تكلفة الكهرباء في مقابل انخفاض الأجور. هذا التوازن المستمر لا يحدث فقط بين العمالة ورأس المال، بل يحدث بين الأراضي والآلات الجديدة والآلات المستخدمة والعمالة الماهرة وغير الماهرة وما شابه ذلك. إذا ارتفعت أسعار الأرض، فربما يبني المدير طابقًا آخر في المصنع بدلًا من أن يتوسع أفقيًا.

مبادئ مارشال لا تفترض أن جميع المنتجين يتصرفون وفق مفهوم الحدية أو بشكل عقلاني. لكن إن لم يقد المنتج بذلك، فإن منافسيه سيكونون أكثر نجاحًا وسيكون التطور الاقتصادي في مصلحتهم. وفي النهاية، ستفشل الشركة التي تتصرف بلا عقلانية.

المستهلكون والمنتجون على حد سواء — وهم يمثلون أغلبية الفاعلين الاقتصاديين — يتبعون كلمات هيني يونجمان وإفيلين واف وبوكارو بانزاي، وينخرطون في خطوات مقارنة حدية لا تنتهي.

هل المستهلك أم المنتج هو من يحدد السعر؟ كلاهما. مثل شفرتي المقص، فإن تقاطع العرض والطلب هو ما يُنتج لنا السعر. بينما أكد علماء الاقتصاد الكلاسيكي بشدة على العرض، أكد جيفونز بشدة على الطلب. لكن فكرة مارشال المقنعة بوجود «نقطة توازن بين العرض والطلب، اتسعت لدرجة اكتشاف نظام كوني على غرار نظام كوبرنيكوس، الذي فيه تكون كل عناصر الكون الاقتصادي مثبتة في مكانها عن طريق التوازن المشترك والتفاعل المتبادل».²²

دحض مارشال أيضًا نظرية قيمة العمل لماركس. فبدأ بأن قال إن المرء لا يمكنه أن يخلق الأشياء المادية، لكن يمكنه فقط أن يعيد ترتيب المادة ليجعلها أكثر إرضاءً للآخرين. فالرأسماليون يسهمون في إرضاء الآخرين بالمساهمة بأموالهم. وعائداتهم هي المكافآت التي يتلقونها على الانتظار، ولعدم إنفاق أموالهم اليوم على بضائع استهلاكية. تحدث مارشال بقوة شديدة لدرجة تجعل الاستشهاد بحديثه شيئًا لا مفر منه. فقال:

ماركس وآخرون يزعمون أن العمالة دائمًا ما تُنتج «قيمة مضافة» تتخطى أجورهم وتتجاوز استهلاك رأس المال المستخدم في مساعدتها، وأن الضرر الذي يقع على العمالة يكمن في استغلال الآخرين لهذه القيمة المضافة. لكن افتراض أن هذه القيمة المضافة بأكملها هي من نتاج العمالة فقط يعتبر أن ما يحاولون إثباته به أمر من المسلمات بالفعل، وبالتالي لا يحاولون إثباته، وهو ليس صحيحًا. ليس صحيحًا أن غزل النسيج في مصنع، بعد دفع أجور استهلاك الآلات، هو نتاج جهود العمال. إنه نتاج جهودهم إضافة إلى جهود صاحب العمل والمديرين المساعدين ورأس المال العامل. ورأس المال هذا في حد ذاته هو نتاج جهد وانتظار. ومن ثم فالغزل والنسيج هو نتاج جهود متعددة الأنواع، إضافة إلى صبر. إذا اعترفنا أنه نتاج الجهد فقط وليس نتاج الجهد والصبر، فلن يسعنا سوى الانصياع لمنطق حتمي يدفعنا للاعتراف بعدم وجود مبرر للفائدة التي يغلها العمل، أي مكافأة الانتظار؛ إذ إن هذه النتيجة موجودة ضمناً في هذه الفرضية ...

... إن كان صحيحًا أن إرجاء المتعة ينطوي بوجه عام على تضحية من جانب الشخص الذي يرجئها، كما هو الحال مع الجهود الإضافية من جانب الشخص الذي يبذلها، وإن كان صحيحًا أن هذا الإرجاء يمنح المرء القدرة على استخدام طرق إنتاجية تكون كلفتها الأولى كبيرة، ولكن من خلالها

يزيد الحاصل الكلي للمتعة، وسيزيد بالتأكيد هذا الحاصل من خلال زيادة الجهد، إذن لا يمكن أن تكون فكرة أن قيمة شيء ما تعتمد ببساطة على مقدار الجهد المبذول فيه صحيحة. كل محاولة لصياغة هذه الفرضية افترضت بالضرورة وبشكل ضمني أن الخدمة التي يؤديها رأس المال هي خدمة «مجانية» جيدة تُسدى دون تضحيات، ولهذا لا تحتاج إلى عائد كمكافأة تدفعها إلى الاستمرار، وهذه هي النتيجة التي ترغب هذه الفرضية في إثباتها. إن قوة تعاطف ماركس ورودبرتس مع المعاناة يجب دائمًا أن تستدر احترامنا. لكن ما ينظرون له على أنه أساس علمي لاقتراحاتهم العملية يبدو أنه لا يتجاوز مجرد سلسلة من الحجج التي تهدف للوصول إلى نتيجة مفادها عدم وجود مبرر اقتصادي للفائدة، مع أن هذه النتيجة ظلت على الدوام مستترة في فرضياتهما المبدئية، ومع ذلك، ففي حالة ماركس كانت مغلفة بعبارات غامضة تشبه عبارات الفيلسوف هيغل، التي «تغزل» بها وهو يخبرنا عن فرضيته في مقدمة حديثه.²³

(٥) الاقتصاد المرن

أثناء تطوير مارشال لأدوات الطلب، صقل أحد أهم أدوات الاقتصاد قاطبة، وهي المرونة. كل المناقشات الاقتصادية اليوم تقريبًا، سواء كانت «كلية» أو «جزئية»، تؤكد على مسألة المرونة. كل سياسة حكومية يجب أن تتعامل بشكل ظاهر أو ضمني مع مسألة المرونة. فما هذا الشبح الذي لا يمكن الفرار منه؟ المرونة هي مسمى آخر لسرعة رد الفعل. ما مدى سرعة رد فعل الناس لتغير الأسعار؟ هل يعدل الناس مشترياتهم عندما ترتفع الأسعار أم عندما تنخفض؟ أم أنهم يستمرون في الشراء بنفس المعدل؟ الإجابة، بالطبع، تعتمد على ما يشترونه.

إن ارتفع سعر منتج ما وخفض الناس من مشترياتهم، نقول إن الطلب مرن. وإن استمروا في شراء نفس الكمية، يكون الطلب غير مرن.

وبشكل أكثر دقة: تُعد المرونة هي نسبة التغير في الطلب في مقابل التغير في السعر. فإن كان التغير بمقدار ١٠٪ في السعر يؤدي إلى تغير في الشراء بمقدار ١١٪، فإن الطلب يتمتع بالمرونة. أما إذا أدى إلى تغير أقل من ١٠٪ في الشراء، يصبح الطلب غير مرن. وإذا أدى إلى تغير بمقدار ١٠٪ في الشراء، يصبح الطلب «وحدة غير مرنة». (إن كان الطلب عالي المرونة، فسنرى منحني طلب أفقيًا تقريبًا، يُوضح أنّ الناس سيُعدّلون بسهولة من معدل شرائهم. أما إذا كان الطلب غير مرن بدرجة كبيرة، فسنرى منحني رأسياً للطلب، يوضح أنّ الناس ستشتري بنفس المعدل بصرف النظر عن السعر.)

لم يعد هذا مهمًا؟ لنتدارس بعض الأمثلة البسيطة. في جميع أفلام جيمس بوند تقريبًا تظهر العبارة التالية. يقول بوند: «كوكتيل فودكا مارتيني، ممزوج غير مخفوق.» إن كان بوند يشرب هذا النوع فقط من الكوكتيل ولا يستبدل به أي شراب آخر أو حتى كوبًا من اللبن، فإن طلبه يكون غير مرن. فبصرف النظر عن السعر، سيشرب كأسًا واحدة من هذا الكوكتيل. هذا يضع الساقى في موضع جيد؛ إذ إن بإمكانه أن يجعل سعر كأس الكوكتيل مليون دولار. ومن حسن حظ بوند أن الحانات الأخرى ستتنافس لمصلحته.

مع ذلك، تظهر المشاكل عندما يتقابل الاحتكار مع مستهلك غير مرن. إن كانت هناك شركة واحدة فقط تنتج الأنسولين، مثلًا، فبإمكانها أن تضع له سعرًا باهظًا. وعندما تقابل الشركات المحتكرة مستهلكين غير مرنين، غالبًا ما تتدخل الحكومة وتفرض التشريعات. لهذا السبب تكون العلاقة بين شركات الأدوية، مثلًا، والحكومات غير مستقرة. فالحكومة ترغب من الشركات أن تقوم بأبحاث لعلاج الأمراض. لكن الشركات تحتاج إلى ضمان أن الحكومة لن تستولي على اكتشافاتهم الإعجازية وتتركهم ضحايا الإفلاس. على الجانب الآخر، يجب أن تضمن الحكومة أن المرضى اليائسين المحتاجين لا تُبتز أموالهم.

لهذا السبب يتبع أغلب الاقتصاديين نصيحة مارشال القائلة إن العديد من الاحتكارات، كالمياه والكهرباء، يجب أن تخضع للتنظيم. وبما

أنها «احتكارات طبيعية» (سيكون وجود أكثر من شركة للمياه تضع أنابيب المياه في الشوارع غير فعال)، يقترح مارشال أن تشجعهم الحكومة على زيادة إنتاجهم من خلال الدعم الحكومي أو على الأقل ضمان أنهم سيحافظون على أرباحهم.

غالبًا ما يكون الطلب على البضائع عالي المرونة. فإن ارتفع سعر خس آيس برج، فإن الناس ستتحول لشراء خس بوسطن أو الخس الروماني، أو ربما الخضراوات التي تنمو في حدائق منازلهم.

ما الذي يحدد درجة المرونة؟ أول الأشياء وأكثرها وضوحًا هو: عدد البدائل المتاحة. كلما زادت البدائل كان من الأسر على المستهلك أن يتحول إليها. فقد يكون الطلب على الممثل روبرت دي نيرو غير مرن؛ إذ إن البديل الوحيد المتاح يبدو أنه الممثل آل باتشينو، مع أن البعض قد يقولون إنه البديل المثالي له. عرضت هوليوود أولاً دور ريك في فيلم كازابلانكا على الممثل رونالد ريغان، وليس همفري بوجارت. ليس الاثنان بديلين متطابقين بالمعنى الدقيق، لكن مارشال لم يزعم قط أن الجميع يتصرف بعقلانية.

ثانيًا: كلما زادت الفترة المتاحة للعثور على بديل، زادت مرونة الطلب. من خريف عام ١٩٧٣ وحتى صيف عام ١٩٧٤، ارتفعت أسعار البنزين بنسبة ٤٥٪. وفي ذلك العام انخفض الطلب بمقدار ٨٪. بعد سنوات قليلة، مع ذلك، أظهر المستهلكون مرونة أكبر مما سبق بكثير؛ إذ اشتروا سيارات أصغر وتنقلوا باستخدام المواصلات العامة واستخدموا مواد عازلة للحرارة في بناء المنازل. خفّضت شركات الطيران من وزن رحلاتها بتقليل عدد الوسائد والبطاطين والمجلات، وقللت كمية الطعام والوقود الذي تحمله الطائرة، بل جعلت الطلاء الخارجي أقل سمكًا.

ثالثًا: يزعم مارشال أن المنتجات غير المهمة في ميزانية المنزل يمكن أن تكون غير مرنة. إن ارتفعت أسعار أعواد الأسنان بشكل كبير، فإن القليلين سيتوقفون عن شرائها؛ إذ إن أعواد الأسنان لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من ميزانية المنزل لدرجة لا تستوجب القلق حيال سعرها.

كيف تتغلغل مسألة المرونة في جميع سياسات الحكومة؟ سيتكفل المزيد من الأمثلة بالإجابة:

(١) كل بضعة أعوام، ترفع إدارة مترو الأنفاق في مدينة نيويورك أجرة الركوب، زاعمة أن الأجرة المرتفعة تعني المزيد من العائدات لتوازن الميزانية. هذا الزعم يفترض أن الطلب غير مرن نسبيًا. إن كان رد فعل الكثير من الناس هو استئجار الحافلات العامة أو العربات التي يجرها الخيل، فإن إجمالي العائدات سينخفض.

(٢) في عام ١٩٩٨، اقترحت إدارة البيت الأبيض في فترة كلينتون وجور زيادة الضرائب على السجائر حتى يقللوا من عدد المدخنين من المراهقين. أكد نائب الرئيس آل جور أن كل زيادة في الأسعار قدرها ١٠٪، يقابلها انخفاض في تدخين المراهقين بنسبة ٧٪. وباستخدام تقديرات المرونة هذه، اقترح البيت الأبيض زيادة قدرها ١,٥ دولار لكل علبة سجائر، وادعى أنها ستقلل من تدخين المراهقين بمقدار ٤٢٪ على مدار خمس أعوام. معارضو هذه الفكرة قالوا بما أن أغلب المدخنين الأمريكيين هم من الطبقة الدنيا، فإن عبء هذه الزيادة سيُلقي على عاتقهم. وفي الوقت الذي كان فيه الساسة الأمريكيون يتجادلون حول هذا الأمر، قررت السويد أن تخفض بالفعل من الضرائب التي تفرضها على التبغ لتقضي على السوق السوداء لتهديب التبغ إليها من الدول المجاورة.

(٣) منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، عانت الولايات المتحدة عجزًا كبيرًا في التجارة الخارجية. في عام ١٩٨٥، أرجع العديد من الاقتصاديين الأمر إلى «ارتفاع» سعر الدولار، وهو ما يجعل البضائع الأمريكية تبدو باهظة الثمن في نظر غير الأمريكيين، في حين تبدو منتجاتهم رخيصة الثمن في نظر الأمريكيين. اقترح هؤلاء الاقتصاديون تقليل سعر الدولار بشراء عملات أجنبية، لتبدو البضائع الأمريكية أرخص سعرًا وبالتالي تدفع الآخرين لشراء المزيد (وتجعل البضائع الأجنبية تبدو أغلى سعرًا في نظر الأمريكيين). يفترض هذا الزعم أن الطلب المحلي على البضائع الأجنبية مرن. ومنذ ربيع عام ١٩٨٥ وحتى خريف عام ١٩٨٧، انخفضت قيمة الدولار بمقدار ٤٠٪ في مقابل عملات الدول الصناعية

الأخرى. ولكن لم يبدأ العجز في التجارة في الانخفاض إلا بنهاية عام ١٩٨٧. هذا التأخير الكبير في انخفاض العجز يوضح وجود مرونة أقل مما كان متوقعًا. إلى جانب أن الاقتصاديين أيضًا استخفوا باستعداد الشركات الأجنبية للمحافظة على حصتها من السوق بالسماح بانخفاض أرباحهم؛ لأن أسعار السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم ترتفع بالقدر الكافي الذي يعكس تمامًا انخفاض سعر الدولار.²⁴

تكمّن المرونة وراء كل خلاف اقتصادي تقريبًا. وقد حذر مارشال دائمًا من أن الاقتصاديين يجب أن يواجهوا العالم الواقعي. فالنموذج النظري المنمق قد يكون مقنعًا على الورق، لكنه قد يكون أقل إقناعًا عندما تتدخل معدلات المرونة الفعلية. وبتوضيح هذا المفهوم، أظهر مارشال للاقتصاديين أنهم يجب أن يمزجوا بين النظرية والتطبيق العملي.

(٦) الصورة الكبرى

لم ينغمس مارشال كثيرًا في قضايا الاقتصاد الكلي. فقد تمسك بقانون «ساي» ونظرية النقود الكمية، وعلمهما كينز. اعتنق كينز هاتين النظريتين لأعوام إلى أن انقلب على مارشال ونبذهما، كما سيرد فيما بعد. مع أن مارشال كان يعتقد أن الاقتصاد يعمل بسلاسة من تلقاء نفسه، فقد أقر أن دورات الاقتصاد تتسبب في تتابع فترات الرواج والكساد. إن تفاؤل وتشاؤم عالم الأعمال يُسرّع ويضخم هذه الاختلافات. في مرحلة الكساد، تُقرض البنوك بجرأة كبيرة، حتى إنها تمنح القروض لرجال الأعمال المبتدئين. لكن عندما يتباطأ الاقتصاد في النهاية، فإن المستثمرين يسحبون أموالهم من الأسواق ليدفعوا بالاقتصاد إلى الهبوط بسرعة أكبر. يشبه مارشال الأمر بقوله: «عادة ما يثير سقوط عود ثقاب مشتعل زعرًا كارثيًا بين جمهور المسرح.»²⁵ لكن لحسن الحظ، يشفي الوقت — صديق عمر مارشال — جميع الجراح ليعود الاقتصاد إلى الرواج مرة أخرى. ومع أن كينز قد يتفق مع فكرة أن الحالة المزاجية تساعد على تذبذب الاقتصاد، فإنه أشار فيما بعد إلى أنه فور اشتعال النار، فإن المسرح يبقى محطّمًا لفترة طويلة بعدها. فقد يستمر الكساد لفترة طويلة.

ثمة تفرقة اقتصادية حدّدها مارشال وإرفينج فيشر، أستاذ الاقتصاد بجامعة يال، لكن لا يزال ساسة اليوم لا يتقبلونها. يفرق الاقتصاديون بين معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات الفائدة الاسمية. معدلات الفائدة الاسمية هي معدلات الإقراض والاقتراض التي تنشرها البنوك. أما معدلات الفائدة الحقيقية فتطرح معدل التضخم من المعدلات الاسمية، أي إنه إذا كان السند يغل فائدة قدرها ١٠٪ لكن معدل التضخم يبلغ ٧٪، فإن المعدل الحقيقي للفائدة هو ٣٪.

عادة ما يعتبر الساسة أن معدل الفائدة الحقيقية هو المعدل الذي سيجب عليك دفعه «بالفعل» عندما تذهب للبنك تطلب الحصول على قرض. على الرغم من المجال النظري الواسع لكتاب «المبادئ»، فإن مارشال أصرَّ على أن علم الاقتصاد يجب أن يكون علمًا عمليًا. وكثيرًا ما عمل مارشال في اللجان الملكية وكان يدي بشهاداته أمام البرلمان. لقد درس علم الاقتصاد ليساعد الفقراء. وبعد ذلك بسنوات، قال للجنة الملكية المختصة بدراسة أحوال المسنين الفقراء: «لقد كرّستُ نفسي طوال الخمسة وعشرين عامًا الماضية لعلاج مشكلة الفقر، ولم أخصص من عملي إلا أقل القليل للإجابة على أي تساؤل لا يمت لهذا الأمر بصلة.»²⁶ لقد دعم التعليم الحكومي وإعادة التوزيع المعتدل للثروة؛ لأنه سيضاعف الإنتاجية ويزيد السعادة المجتمعية.

لم يتفق مارشال مع الشيوعية، وأطلق عليها «الخطر الراهن الأكبر». ومثل الفلاسفة ورجال الاقتصاد منذ أيام أرسطو، أعرب مارشال عن تخوفه من أن الملكية الجماعية «ستमित طاقات البشرية، وتكبح التطور الاقتصادي، إلا إذا اكتسبَ الناسُ جميعًا قبل تطبيقها تفانيًا غير أناني لتحقيق مصلحة العالم». وكشفَ مارشال أيضًا عن نظريته التدريجية التطورية الشاملة حين قال: «الطلاب الصابرون على دراسة الاقتصاد لا يتوقعون إجمالاً من مخططات إعادة تنظيم الاقتصاد على نحو مفاجئ وعنيف سوى القليل من الخير والكثير من الضرر الذي سيحل على الجوانب الاجتماعية والسياسية للحياة.»²⁷

يرى مارشال أن «نفاد الصبر» إهانة مساوية تقريبًا لـ «الخداع».

اعتقد مارشال أن كلاً من الكلاسيكيين المتشائمين والماركسيين المتفائلين كانوا على خطأ. إننا لم نصل بعد إلى الحالة المستقرة. وعدد السكان لم يتجاوز كمية الطعام. وملاك الأراضي لم يحكموا. ومع أن الفقر لا يزال يحطُّ من قدر بعض من السكان، فإن:

الأمل في أن القضاء تدريجياً على الفقر والجهل يستقي بالفعل الكثير من الدعم من التطور الثابت للطبقة العاملة خلال القرن التاسع عشر. لقد أراحهم المحرك البخاري من الكثير من العناء المضني المهين، وارتفعت الأجور وتحسن التعليم وأصبح أكثر شيوعاً للجميع، ومكّنت السكك الحديدية والصحافة المطبوعة أعضاء المهنة الواحدة في أرجاء الأمة المختلفة من التواصل بسهولة بعضهم مع بعض، ومن اتباع وتنفيذ خطط سياسية عامة وبعيدة النظر، ودفع الطلب المتنامي على الأعمال الإبداعية بالطبقات الحرفية إلى التزايد بسرعة كبيرة حتى إنهم يفوقون الآن مَنْ لا يحتاجون لمهارة في أعمالهم. جزء كبير من هذه الطبقة الحرفية لم يعودوا ينتمون إلى «الطبقة الدنيا» بالمعنى الأصلي للمصطلح، وبعضهم يحيا بالفعل حياة أكثر صفاءً ورقياً من تلك التي كانت تحياها أغلبية الطبقة العليا منذ قرن مضى.²⁸

وَحَدَهُ ماركس كتب أنشودة أكثر تألقاً من هذه عن الرأسمالية. لكن مارشال لم يكن مخادعاً. كان يعلم أن هناك جهوداً يجب أن تُبذل. فناشد طلابه المساعدة في جعل الاقتصاد أداة لتعزيز رفاهية البشر. وكان يشعر بالاستياء لما يشاهده من بقايا الفقر، لكنه رفض أن يدع هذا الاستياء يقود منطقته الاقتصادي. فالطبيعة لن تثب سريعاً لتقضي على هذه الفاقة.

عاش مارشال حتى بلغ الثانية والثمانين من العمر، وظل حتى وفاته ذلك الأستاذ العجوز العظيم بجامعة كامبريدج. امتدح كينز مارشال لمزيج عطاياه النادر. إن الاقتصادي العظيم، كمارشال، يجب أن يكون

متخصصًا في الرياضيات والتاريخ ورجل دولة وفيلسوف في الوقت ذاته: «يجب أن يدرس الحاضر على ضوء الماضي طامحًا نحو تحقيق الرخاء في المستقبل».²⁹

ذات مرة وبَّخ رجلٌ ما رجلًا يحمل نفس اسم عائلة كارل ماركس، لكنه كان يملك حس دعابة أفضل من كارل، قائلاً: «سيدي، إنك تمتحن صبري». فأجابه جروتشو: «لا بأس بهذا. لا بد أن تأتي وتمتحن صبري بدورك في وقت ما.»

كم سيستفيد كلُّ الاقتصاديين من التحلي بصبر مارشال! لم يكن مارشال ينتظر الإجابات، بل كان يبحث عنها. لم ينتظر حتى يتبناها الغير، بل كان يُبشِّرُ بها. لكنه لم يعتنق آراءه قط دون تفكير حذر مسبق. ولم يرفض أفكار الآخرين دون تفكير عميق. كان يرغب في دمج علوم الاقتصاد الحديثة والتقليدية. وكان يرغب في فهم المنحنيات والخطوط المستقيمة، والتغير والتوازن، والتطور والثبات. وفي النهاية، استطاع فهم الكثير، بينما كان يوفق بين قلب من الذهب الخالص وعقل في حدة الماس وصفائه.



الفصل الثامن

المدرسة المؤسسية القديمة والحديثة

ليس لمفهوم «القديم» و«الحديث» أهمية كبيرة في علم الاقتصاد. فقد علمنا ألفريد مارشال أن الزمن له حسابات متباينة داخل علم الاقتصاد. فقد تفشل شركة عمرها خمسة وثمانون عامًا لأنها تتبنى أساليب جديدة دون اختبارها جيدًا، فهل هي إذن شركة قديمة أم حديثة؟

ماذا نعني بأنصار المدرسة المؤسسية «القدماء» وأنصار المدرسة المؤسسية «الجُد»؟ يستحيل وضع تعريفات محددة أو خطًّا فاصل يوضح الفارق بين الفريقين. فبوجه عام، لا يلتفت أنصار المؤسسية إلى التصنيفات الاقتصادية التقليدية كالإيجار والربح والدخل ورأس المال وتكلفة العمالة وما شابه، بل يهتمون بدلاً من ذلك بقوانين المجتمع وروحه ومؤسساته لاستخلاص الرؤى. انتقدت المدرسة المؤسسية القديمة — التي ظهرت مع بداية القرن العشرين — في حماسة تلاميذ مارشال الذين يجلسون على المكاتب ويُغلقون عليهم الستائر عاكفين على منحنيات رياضية لا أهمية لها بدلاً من دراسة الواقع كما ناشدهم معلمهم. وقد اتهم أنصار المدرسة المؤسسية الجديدة أتباع مارشال بأن نظرية مارشال المجردة أغفلت الكثير والكثير على أيديهم. وفي الوقت الذي عكف فيه هؤلاء التلاميذ على تتبع منحنياتهم الرياضية بسذاجة وسعادة، أخذت المؤسسات تتطور، وبدأت النظريات الاقتصادية تتحول إلى أسمال بالية.

يختلف أنصار المدرسة المؤسسية الجدد تمام الاختلاف عن المدرسة القديمة؛ فهم، كأنصار المدرسة المؤسسية القديمة، يدرسون مؤسسات

المجتمع، لكنهم يستخدمون أدوات مارشال نفسها التي هاجمها أنصار المدرسة القديمة.

(١) فييلين والمدرسة المؤسسية القديمة

لنلقِ الضوء أولاً على المدرسة القديمة بالنظر إلى عضوها البارز ثورشتاين فييلين. يتسم أغلب الاقتصاديين الذين تعرضنا لهم إلى الآن – باستثناء كارل ماركس – بلين الطباع، ولو كانوا جيراناً لنا لحسنت جيرتهم. بل يمكننا تخيل آدم سميث وألفريد مارشال كقائدي كشفة مرحين. أما فييلين، فهو نموذج جديد فريد من نوعه. لقد أسهم في تاريخ الفكر الاقتصادي بنقده اللاذع وشخصيته العابثة الساخرة.

إن مذهب فييلين في دراسة مؤسسات المجتمع يهاجم قاعدتين من قواعد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد: الأولى هي قانون الطلب الذي أرساه مارشال والقائل إن الإقبال على شراء السلع يتزايد مع انخفاض سعرها، والثانية هي الفرضية القائلة إن العاملين يعملون لتقاضي الأجر فقط وليس من أجل «العمل في حد ذاته».

انتقد فييلين أيضاً مؤيدي النظرية الحدية لافتراضهم أن الطريق المؤدي إلى درجة من التوازن هو طريق متدرج خالٍ من العوائق. يقول أنصار المدرسة المؤسسية القديمة إن التوازن بين العرض والطلب لا وجود له؛ فالنظام الاقتصادي يتغير على الدوام، والتوازن ما هو إلا وهم يحيا فيه الاقتصاديون الذين لا يعيشون الواقع.

على الأرجح كان فييلين ناقدًا لاذعًا أكثر منه واضح نظريات بناءً؛ فهو لم يدر كيف يُعيد بناء علم الاقتصاد، لكنه كان موقناً أن مارشال وأتباعه أحدثوا فوضى، ورأى أن الاقتصاديين عليهم أن يكونوا أقل حرصًا على التقيد بحدود مجالهم وأكثر استعدادًا للاستماع إلى علماء الإنسان والنفس والاجتماع إن كانوا يرغبون في وضع نظريات أفضل.¹

من هو ثورشتاين فييلين ناقد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ذو البصيرة النافذة؟ لقد وُلِدَ في مزرعة بولاية ويسكونسن في عام ١٨٥٧ لأبوين من المهاجرين النرويجيين، وانتقل مع أسرته وهو في الثامنة من

العمر إلى ولاية مينسوتا، حيث كان إنتاج الجبن ضعيفًا لكن المحاصيل أوفر.

كانت أسرة فيبلين فقيرة شأنها شأن سائر الأسر المهاجرة إلى الولايات المتحدة، لكن أبناءها لم يشعروا بهذا، فقد كانوا يجدون ما يكفيهم من الطعام، وكان جيرانهم يعيشون حياة ريفية متواضعة مثلهم.

يربط المحللون دائمًا بين اتجاه فيبلين النقدي وظروف الفقر والهجرة التي عانتها أسرته؛ فيحللون شخصيته ويصورونه كشخص منبوذ داخل الولايات المتحدة. ففي مجتمع المهاجرين شديد الترابط بولايته ويسكونسن ومينسوتا كانت الإنجليزية لغة ثانية. يرى أصحاب تلك النظرية أن غربة فيبلين عن المجتمع الأمريكي أكسبته منظورًا فريدًا موضوعيًا حول الحياة الاقتصادية الأمريكية؛ فقد استطاع أن يبصر تصدعات في بناء الرأسمالية؛ لأنه نفذ ببصره عبر واجهة ذلك البناء، وتبنى هو نفسه نظرية مماثلة في مقاله «النبوغ الفكري لليهود في أوروبا الحديثة».

لا شك أن تلك النظرية تحمل شيئًا من الحقيقة، لكن التفسيرات التي تستند إلى دراسة مجتمع فيبلين قد تُوسَمُ هنا بالمغالاة؛ فعلى الرغم من كل شيء فلم يُبدِ قط أيُّ من إخوة فيبلين وأخواته — الذين كانوا نرويجيين مثله — أي بصيرة مذهلة. والحق أن فيبلين كان دائمًا شخصًا غريب الأطوار بقدر ما، لكنه كان داهية، وكان من الممكن أن يتسم بالقدر نفسه من الدهاء والبصيرة لو كان ترعرع في النرويج. ولما كان عقله قد نضج منذ سن مبكرة، استطاع في طفولته أن يتحايل على والديه ليتضمن دوره في العمل المنزلي قراءة الكتب في عليية المنزل، في حين كدح أشقاؤه الأقل ذكاءً في العمل في الحقول. وفي السابعة عشرة من العمر، التحق بكلية كارلتون القريبة من مسكنه، ولأنها لم تكن جامعة لوثرية قد تتناسب مع ثقافته الاسكندنافية، فقد وقع في مشكلات بسبب عدم صقل مهاراته الاجتماعية. فكان يحضر المناسبات الرسمية مرتديًا قبعة من جلد الراكون، وألقى ذات مرة في أحد التدريبات بالفصل خطابًا جادًا يدعو فيه إلى السُّكْرِ. لم ينل خطابه رضا الكلية، ولم ينل خطابه الجاد الذي دعا فيه إلى أكل لحوم البشر الاستحسانَ أيضًا. لا عجب أن الكلية دفعت هذا الهمجي إلى إنهاء دراسته قبل أي شخص آخر.

لكن فيبلين تخرج بأعلى الدرجات.

لم يُفْلح فيبلين أثناء دراسته في إقناع الكلية بإدمان الخمر أو أكل لحوم البشر، لكن أثناء دراسته بها أقنعه جون بيتس كلارك (الذي سَيُصْبِحُ فيما بعد من أبرز مؤيدي النظرية الحدية الأمريكيين) بالقراءة في مجال الاقتصاد، وهو مجال وجده فيبلين شائقًا، لكنه قرر بدلاً من هذا أن يخوض في الدراسة الأكاديمية في مجال الفلسفة بجامعة يال. كان حريًا به أن يبدأ بدراسة أسطورة سيزيف. فبعد أن حصل على الدكتوراه أمضى سنوات يتسكع بمزرعة أسرته مملوءًا بخيبة الأمل، ويتقدم للوظائف منتظرًا الرفض، فيما كدح أشقاؤه في العمل في الحقول.

في نهاية الأمر، حصل بفضل درجة الدكتوراه التي حملها على وظيفة في جامعة كورنيل، حيث درّس الاقتصاد. وعن ذلك يروي جيه لورانس لافلين — الذي سيصبح أستاذه فيما بعد — أنه كان يجلس في حرم كلية إيثاكا ذات يوم عندما دخل عليه «شخص واهن يرتدي قبعة من جلد الراكون وسروالًا قطنيًا مضعًا وقال بمنتهى الهدوء أنا ثورشتاين فيبلين»². بعدها بعامين، انتقل لافلين وتلميذه فيبلين إلى جامعة شيكاغو. في أواسط العقد الرابع من العمر، وبعد زواجه من ابنة شقيق رئيس كلية كارلتون بسنوات قليلة، عكف فيبلين على التدريس والكتابة وخوض العلاقات الغرامية. اثنان من تلك الأنشطة لم يمثلا له أيّ صعوبة.

لنبدأ بمؤلفاته. اشتملت المؤلفات على مقالات وكتابات نقدية عن موضوعات غريبة كمقال «النظريات الاقتصادية في أزياء المرأة»، ومقال «همجية النساء». أما محاضراته، فقد تلخصت في الغمغمة بكلام غير واضح وإثارة غيظ تلاميذه والسخرية منهم وتحديهم أن يتركوا الدراسة، وقد سَعِدَ بأن أكثرهم فعل هذا. يحتمل أن هذا الرجل شديد السادية والوقاحة كان يبدأ الفصل الدراسي بملء السبورة بأسماء كتب يعلن بعدها أن امتحان الأسبوع القادم سيشملها كلها، وَيُرَجَّحُ أنه أعطى تلاميذه على الدوام علامات متوسطة ليثبط همة الطامحين في أن يكونوا من كبار أكاديميي الجامعة. أما عن علاقاته الغرامية، فما تزال التفاصيل المثيرة لمغامراته الجنسية سرًا.

(٢) سخريته من أرباب الطبقة المترفة

أظهر كتاب فيبيلين الأول، كتاب «نظرية الطبقة المترفة» الذي صدر عام ١٨٩٩، أن هذا الرجل الذي يتكلم بغمغمة غير واضحة — بصرف النظر عن سلوكه، وأفعاله خارج الإطار الأكاديمي — يكتب بأسلوب راقٍ. هاجم الكتاب نموذج الطلب في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يفترض علماءه — على حد قول فيبيلين — أن كلَّ مستهلك يوازن بنفسه بين تكلفة ومنفعة السلعة المباعة دون تأثرٍ بأي عوامل خارجية. عن هذا الموضوع عبّر فيبيلين عن وجهة نظره بلغة مجازية جذابة في مقالٍ سابقٍ بقوله: «إن مفهوم الإنسان في مذهب اللذة هو أن الإنسان آلة حاسبة فائقة السرعة تحسب مقدار المتعة والألم ويتأرجح — كما لو أنه كُرّة صغيرة مشكّلة من مزيج متجانس من الرغبة في السعادة — بتأثير غرائز تدفعها من منطقة إلى أخرى، لكن تتركها سليمة كما هي.»³

ما الخطأ في هذا المفهوم؟ الكرة الصغيرة ليست مستقلة بذاتها؛ إنها تنظر إلى الكرات الأخرى قبل أن تقرر إلى أين ستتجه. بعبارة أخرى، أغلب الأفراد — باستثناء قلة هم إما من قادة الفكر أو أعداء المجتمع — يودّون أن يواكبوا خطى الآخرين أو أن يتابعوا أحوالهم على الأقل؛ فتقدير الفرد لقيمة السلعة يتوقف جزئياً على نظرة الآخرين لها. على سبيل المثال، عندما يقدم أرقى مضيفي الحفلات الكافيار في حفلاتهم، يعلن أكثر من يسهل التأثير عليهم من الضيوف أن بيض السمك المملح رائع المذاق، لكن كم عدد من يفضلون حقاً الكافيار على رقائق الشوكولاته أو المثلجات؟ ينطبق تحليل فيبيلين اللاذع هذا أيضاً على الموضة. إن الرجال الذين يتسكعون اليوم في شارع وول ستريت مرتدين حُللاً من قماش البوليستر مثيرين للشفقة! قد يسخر شخص ما منهم مازحاً فيقول «كم كلفتك هذه الحُلّة؟» مع أن تلك الحُلل كانت تُعد يوماً ما أنيقة. هل تغيرت حُلل البوليستر؟ لا، ما تغير هو الموضة.

في كتاب «نظرية الطبقة المترفة»، أجرى فيبيلين دراسات إنسانية مطولة تشير إلى قبائل الآينو في جزر إيزو اليابانية وإلى قبائل التودا التي تعيش بين تلال نيلجيري، وإلى سكان الغابات في أستراليا

واكتشف — في بحثه الذي اعتمد فيه جزئيًا على بحوث لويس مورجان وفرانز بواز (مُعلم مارجريت ميد) — وجود «غريزة محاكاة» في السلوك البشري. فما كان منه إلا أن صرَّح بأن ما يملكه الآخرون يبدو بلا شك جيدًا لنا دائمًا ورأى أن كل مجتمع يحاول أن يواكب المجتمعات الأخرى. لا شك أن غريزة البقاء هي الغريزة الأساسية خلف هذا، لكن بعد أن فصلت عملية التطور بين القرد والإنسان، بدأ البشر يُقيّمون مكانتهم الاجتماعية بملكية الأشياء، فاقترنت المكانة الاجتماعية بجمع الأملاك والثروة، ومن نَهَبَ حَازَ الاحترام والثروة.

في نهاية المطاف، اكتسبت الكيفية التي تُجمع بها الأملاك أهمية؛ فلم يعد يُنظر إلى جني الثروة بالكدح والعمل الشاق بعين الإعجاب، بل — على حد قول فيبلين — أصبحت العائلة التي تجمع الأملاك «بلا عمل» وبلا أدنى مجهود محطَّ إعجابٍ ونموذجًا يدعو إلى الاحتذاء به في المجتمع، ومن هنا ظهرت الطبقة المترفة.

يُذكِّرُنَا بآراء فيبلين تلك شركةُ صناعةِ عطورٍ من شركات اليوم تروِّج لقاعدة الترقى الاجتماعي الذهبية الآتية: «لا تدعهم يرونك تتصبب عرقًا.» فالعرق ينم عن أن المرء من العامَّة، والهدف هو الوصول إلى الرقي بلا أدنى مجهود. لذا ينفر الأرستقراطيون من العرق كما ينفر الصحيح من الأجرَب.

ساق فيبلين مثالين لافْتَيْنِ عن الطبقة المترفة وحرصها على عدم العمل. فكتب أولًا يقول: «نسمع عن قادة في بولينيزيا يفضلون أن يتضوروا جوعًا على أن يحملوا الطعام بأيديهم إلى أفواههم لأن تناول الطعام قد يظهرهم بمظهر غير طيب.» ثم أردف يقول: «يأتي أحد ملوك فرنسا كمثال أفضل — أو أوضح على الأقل — على هذا. قيل عن هذا الملك إنه فقد حياته بسبب تشبثه المفرط بالظهور بمظهر جيد؛ حتى إنه في غياب العامل الموكل بنقل كرسيه ارتضى بالجلوس أمام النيران حتى تفحم جلده إلى حدٍّ لم يمكن معه علاجه.»⁴

إضافة إلى «ظاهرة المباهاة بالترف»، ينتقد فيبلين أيضًا «ظاهرة الاستهلاك الاستعراضي»، وهي ظاهرة تزخر ثقافتنا المعاصرة بأمثلة

لها. مثلًا، بعدما كانت الملابس تخفي بداخلها الملصقات التي تحمل علامتها التجارية، صارت ملصقات العلامات التجارية الشهيرة اليوم تبرز من القمصان الرجالية والنسائية ورابطات العنق والسراويل؛ فهي — بلا شك — دعاية مجانية للشركة التي صممتها، والأهم أنها دعاية يرغب فيها المشتري؛ فالملصق التجاري الذي يحمل اسم المصمم رالف لورين مثلًا يخبر العالم أن المشتري قادر على شراء ملابس باهظة الثمن. (هنا يتساءل المرء كيف كان اسم المصمم الأصلي (رالف ليفشيتز) سيبدو إن ظهر مثلًا على سترة باهظة الثمن.) في فيلم «العودة إلى المستقبل» تفترض تلميذة من الخمسينيات أن صديقها في المستقبل سيكون اسمه كالفين لأنه يرتدي سروالاً من الجينز يحمل هذا الاسم!

من الواضح أن السيَّارات ليست وسيلة نقل وحسب؛ على حد قول الممثل الكوميدي جاكى ميسون، فالسيارة الكاديلاك واحدة من أفضل السيارات في جميع أنحاء الولايات المتحدة ما عدا بيفرلي هيلز، وسيدرهرست بلونج آيلاند؛ ففي هاتين المدينتين الصغيرتين، جميع السكان المرموقين لديهم سيارات من طراز مرسيدس بنز. أما السيارة الكاديلاك، فهي مثيرة للاشمئزاز حتى إنه لن يقبل أحد بأن توجَّه إليه تهمة امتلاكها إن كانت في شارع منزله، بل سيقول: «أوه، لا، إنها ليست ملكي ... لا أعلم من يملكها ... علَّه جاري ذو الذوق الرخيص ... لا شك أن أحدًا تركها هنا مساء أمس ... سأتصل برجال القمامة الآن لإزالتها من هنا.» لم يُحب سكان بيفرلي هيلز وسيدرهرست السيارة المرسيدس؟ هم يُصرون على أن السبب هو تصميمها الهندسي، لكن الأرجح أن عشاق التصميم هؤلاء لا يعلمون حتى كيف تعمل محمصة الخبز الكهربائية، وبالقطع لا يدرون كيف تعمل سيارة ثمنها ٧٠ ألف دولار.

ثمة قصة شهيرة متداولة بواشنطن عن السيناتور إيفريت ديركسين، الذي كان أول رجل يمتلك سيارة ذات هاتف بالولاية. تقول القصة إنه استمتع بالاتصال بمنافسيه ليذكرهم بهذا، حتى استشاط السيناتور ليندون جونسون — أحد منافسيه — غضبًا إزاء هذا. فرَكَّبَ في سيارته نظام اتصال أحدث واتصل بديركسين عقب ذلك مباشرة وبعد دقيقة

صاح في عجلة قائلاً: «المعذرة يا إيفريت لكن سأضطر إلى أن أجعلك تنتظر، لدي اتصال على خطي الهاتفي الآخر!»

في البداية شقَّت آراء فييلين الثاقبة طريقها إلى علم الاجتماع بسهولة أكثر عن علم الاقتصاد، لكن بعدئذ نشر الأستاذ هارفي لايبنشتاين مقالاً بعنوان «تأثير الغرور والمقلدين وفيلين في نظرية الطلب»،⁵ وطبَّق في المقال نظرية فييلين في الاقتصاد؛ فكتب يقول إن قانون الطلب الذي وضعه مارشال هو القانون السائد. بعبارة أخرى كلما انخفضت الأسعار ازدادت حركة الطلب على السلع، لكن في حالة بعض السلع – السلع التي يتحدث عنها فييلين – تتحدد حركة الطلب حسب المنفعة التي تقدمها السلعة، والثمن الذي يرى المستهلك أن الآخرين سيحسبون أنه دفعه في مقابل السلعة أو الثمن المعلن. على سبيل المثال، رفعت كلية أورسينوس مؤخراً مصروفات الالتحاق بها بنسبة ١٨٪. لماذا؟ لأنها أرادت أن تبدو أرفع مقاماً. المدهش في الأمر هو أنها بهذا رفعت أيضاً نسبة طلبات الالتحاق بها بنسبة ٣٥٪. وقال رئيس الجامعة عن ذلك: «هذا أمر غريب ومُحرج»⁶ وبالمثل، لو انخفض سعر حقائب جوتشي لليد بحيث يصير شراؤها ممكناً من أي متجر، قد نجد قريباً تلك الحقائب تباع بكمية أقل؛ لأنها ستفقد سبب جاذبيتها الذي تحدث عنه فييلين. وإن ارتديت أنت ملابس من متجر كيه مارت في أحد النوادي الاجتماعية الراقية فلن تجد من ينظر إليك على أنك شخص جدير بالاعتبار، وستحصل على النتيجة نفسها من قيادة سيارة كاديلاك إلى موقف سيارات في بيفرلي هيلز.

(٣) الحافز الإبداعي للمهندسين

يعلم منتجو السلع والخدمات أن الغيرة وضغوط الأقران يحركان المستهلك. فوفقاً لفيلين وتلاميذه، يمضي رجال الأعمال وقتاً في تعديل سعر المنتج المعلن أكثر مما يمضونه في زيادة منافعه، الأمر الذي يرى أنصار المدرسة المؤسسية القديمة أنه مثير للأسف ويهدر الوقت والقدرات ويسفر عن إعلانات أشد جاذبية ومنتجات أقل جودة.

هذا يُعد أيضًا انحرافًا للفطرة البشرية. شأن ماركس، أمن فيبيلين بالحافز الإبداعي؛ أي غريزة حب العمل. لكن لسوء الحظ تتأثر تلك الغريزة بدخول ظاهرة المباحاة بالترف وظاهرة الاستهلاك الاستعراضي. يتحاشى فيبيلين التعرض لتحليل ماركس للصراع الطبقي.⁷ فعنده الأعداء ليسوا الرأسماليين، والبطل ليس الطبقة العاملة، بل هو يصور شخصيات مختلفة. فالأشرار لديه هم رجال الأعمال (سواء كانوا يملكون شركات أم لا)، أما الأخيار فهم المبدعون، وهم وحدهم من يقر بوجود حاجة للإبداع والتطوير والإنتاج. أما رجال الأعمال الذين يُملون عليهم الأوامر، فهم يكتبون الإبداع، ويبتهجون بظاهرة الاستهلاك الاستعراضي، ولا ينتجون إلا لجني المال، وإن سُنح لهم جني المال من لا شيء لازدادت سعادتهم. قارن هنا بين أحلام المبدعين وأحلام رجال الأعمال. المبدع يخلد للنوم كل ليلة حاملاً في جيبه أقلامًا وآلة حاسبة معلقة في سرواله ويحلم بابتكار المحرك المثالي الأكفأ على الإطلاق. أما رجل الأعمال، فيخلد للنوم مرتدياً منامة مُقلمة ويحلم بأن يصير منتجه القديم فجأة رائجاً؛ فهذا سيجني الملايين من الدولارات دون أن ينفق مليماً واحداً على تطبيق الأفكار الجديدة أو توظيف التقنيات الحديثة.

يحفل تاريخ شركة آي بي إم بمعارك شرسة تصل إلى حد الجدل الهستيري بين مؤسس الشركة توماس واطسون وابنه. أراد الأب في الخمسينيات أن تلتزم شركته ببيع آلات التثقيب المجدولة، أما ابنه — الذي عيّن مهندساً جديداً — فقد شجع الشركة على إنتاج أجهزة الكمبيوتر، لكن والده خشي أن تتسبب تلك الأجهزة في تقليل إنتاج الشركة من آلات التثقيب المجدولة المربحة. مع هذا جازف الابن عندما تولى رئاسة الشركة بجميع أصولها تقريباً للاستثمار في أجهزة الكمبيوتر. كانت النتيجة أن اجتازت آي بي إم مرحلة التحول الجذري تلك بسلام، لكن علاقة توماس واطسون بابنه دُمّرت.⁸ الدرس المستفاد هنا هو: «من الأفضل أن تنبذ أنت القديم قبل أن ينوب عنك منافسوك في ذلك.»

رأى فيبيلين أن ظهور مهندسي الاختراعات العلمية في القرن الحادي والعشرين سيهدم الأسس الفلسفية التي تقوم عليها الرأسمالية، وتوقع

أن تدرب الآلاتُ العقولَ في العصر الحديث وتزرع الشكوك في خرافات الرأسمالية ومبادئها. وحين ينظر مهندسو الاختراعات العلمية – وحتى عمال تشغيل الآلات المتواضعين – إلى العلاقات بين الأشياء بطريقة علمية، يصبحون قادرين على رفض الرموز والتقاليد والإيمان الجمعي المجرّد بالله والأمة والملكية الخاصة. كتب يقول:

سَتَرَسَّخُ صناعة الآلات في سلوك العامل وفكره النظامَ والدقة الميكانيكية، فتكون النتيجة على المستوى الفكري هي تعود اللجوء إلى البحث في الأسباب والنتائج والإهمال النسبي للسلوكيات الفكرية التي لا تسير على هذا المنهاج.⁹

لم يتوقع فيبيلين أن يُدمر الخلاف بين المبدعين والمديرين أسس الفلسفة الرأسمالية وحسب، بل توقع أيضًا أن يتدهور الاقتصاد ويضعف لأن المديرين يجتهدون لتحقيق الأرباح الكبيرة، وثمة وسيلتان تحققان هذا. الوسيلة الأولى هي تحجيم الإنتاج بطريقة احتكارية، أما الوسيلة الثانية فهي خفض تكاليف الإنتاج. فبما أن رجال الأعمال لا يعرفون إلا القليل عن آليات عمل الآلات فسيتغاضون عن جودة الإنتاج، وهنا يهاجم فيبيلين الانصراف الإرادي عن تحقيق الكفاءة؛ إذ يُؤثر المدير بعد الاستثمار في تقنيات الإنتاج القديمة أن يحد من الإنتاج والتطوير. أما المبدع، فعلى العكس، يتطلع إلى التقدم. ففيما يفضل المدير التميز الصوريّ الذي يتحقق بتكاليف قليلة، يريد المبدع أن يفي بالحاجات، أن يصمم مصيدة فئران أكفأ مثلاً، أما المدير فيود أن يصيد المستهلك. بعبارة أخرى، رجال الأعمال والممولون يقضون على التقدم الاقتصادي على المدى الطويل بحرصهم على تحقيق الأرباح على المدى القصير.

لم يقدم فيبيلين إلا بصيصًا من الأمل وهو احتمال أن تفرض الحكومات القيود على رجال الأعمال المحتالين، لكن الواقع هو أن الوقت تأخر جدًّا على هذا؛ فرجال الأعمال أوقعوا بالمسؤولين الحكوميين في قبضتهم وأحكموا سيطرتهم عليهم، و«الحكومة النيابية تمثل بالأساس المصالح التجارية».¹⁰ على الرغم من انتقاد فيبيلين للاقتصاد الكلاسيكي

الجديد فإن كلماته حملت أحياناً أصداء كلمات آدم سميث، خاصة في مسألة عوائق التجارة. يقول:

عندما تتولى حكومة الدولة رعاية المصلحة التجارية العامة — كما هو الحال دائماً في الدول المتحضرة — سيلعب مشرعو الدولة وأجهزتها الإدارية بطبيعة الحال دوراً في إدارة السلبيات البسيطة التي من المحتم أن تتسبب فيها أساليب رجال الأعمال وأهدافهم. بعبارة أخرى الحكومة تملك سلطة معاقبة النشاط المفرط.¹¹

نظر فيبلين إلى نقابات العمال ورؤسائها بنفس الازدراء الذي نظر به إلى الحكومات؛ فكتب يقول إن تلك النقابات — شأنها شأن الشركات — تعوق العمل بكفاءة وتهدم الاقتصاد؛ إذ ترفع الأجور وتطيح بالعمال العاديين غير النقابيين بدلاً من مساعدتهم. يقول فيبلين:

عمال النقابات يدافعون عن امتيازات ومزايا نقابتهم حماية لمصالحهم الشخصية، ويحركهم على الأرجح شعور بأنه ما دام هذا النظام قائماً، فإن ما سيحصلون عليه سيزيد قليلاً على ما سيحصل عليه العامل العادي.¹²

توقع فيبلين في كتابه «المهندسون وأنظمة التسعير» أن المبدعين سيستاءون من إهدار الموارد وإتلاف الإنتاج عمداً حتى إنهم سيطيحون برؤسائهم ويتملكون زمام المصانع ومجالس الإدارة؛ فالمديرون — على كل حال — بحاجة للمبدعين أكثر من العكس. وقد يبرز الأخصائيون الفنيون، الذين لا يحملون أي شهادة جامعية ويمثلون ١٪ من تعداد المجتمع، ليصبحوا قادة المجتمع المثالي الذي تخيله فيبلين؛ «فَتَرُكُ السلطة في أيدي رجال أعمال يملكون مصالح متعارضة تحقق لهم منافع شخصية أو تَرُكُ إدارتها باستمرار لخلاف خبراء التكنولوجيا المدربين تدريباً مناسباً أو مهندسي الإنتاج الذين لا يضمرون مصالح تجارية لن يصبح أمراً عملياً».¹³

لم يملك فيبلين — شأنه شأن ماركس — إلا فكرة بسيطة عن دور هؤلاء القادة الجدد، لكنه كان متأكدًا أنهم لن يقودوا الأوضاع إلى أسوأ مما هي عليه.

يبدو مما كتبه فيبلين أن المهندسين ورجال الأعمال ينتميان إلى فئتين مختلفتين تمامًا، لكن يتزايد الاعتقاد على مر السنين بأن هذا وهم؛ فوفقًا لاستطلاع أجرته مجلة فورتن، بدأ الكثير من مديري الشركات التنفيذيين كمهندسي معام،¹⁴ والمهندسون اليوم يشكلون نسبة كبيرة من طلبة ماجستير إدارة الأعمال. يفترض فيبلين أيضًا أن المهندسين الذين يمتلكون زمام الإدارة لن ينقادوا إلى مصالحهم الشخصية، لكن ما الذي يمنعهم من التصرف بنفس الخسة التي يتصرف بها المديرون الاحتكاريون الذين يحلون هم محلهم؟ هل المهندسون حقًا أعلى عطاءً، ويتقيدون دائمًا بالحافز الإبداعي؟

لم يضع فيبلين نموذجًا اقتصاديًا مفصلاً، ولم ير أن هناك من يمكنه القيام بهذا، سواء هو أو غيره. ومن ثم، أمضى الكثير من الوقت في هدم النظريات المنمقة التي وضعها السابقون عليه. مثلًا، عندما نحى ألفريد مارشال العوامل غير المالية جانبًا في «حوض» منفصل وأسماءها العوامل المفترض تساويها، تجرأ فيبلين على دراسة تلك العوامل التي افترض مارشال أنها ستظل ثابتة؛ كالذوق العام. وسخر أيضًا من الاقتصاديين الذين يتجاهلون الجانب البشري من الاقتصاد، ذلك الجانب الذي لا يمكن التنبؤ به. يقول هوارد هيوز متذكرًا لقاءه الوحيد بجون دي روكفلر: «عندما رأيت هذا الوجه أدركت ما الذي صنع شركة ستاندارد أويل». وبعبارة أخرى، لا يمكن حساب مدى تأثير الوجه أو حتى التنبؤ بالحد الذي ستتأثر به إنتاجية المصنع إن ارتسمت نظرة تجهم على وجه مديره. مع ذلك تظل القراءة عن حياة فيبلين وقراءة كتبه ممتعَيْن. وقد وصفه أبرز تلاميذه بأنه «يتحرى في تحليلاته الجودة العلمية ويضع نصب عينيه القارئ المرتبك». كان التعلم منه شبيهًا بالخضوع لتشريح جسدي دون مخدر، ولم يستطع الجميع تحمله،¹⁵ مع ذلك لا يستطيع أحد نسيانه. فهو لا يزال يلح على أفكارنا، ويطلق ضحكة شريرة كلما

انطلق مدير تنفيذي بارز بسيارته الليموزين الكبيرة ذات النوافذ الداكنة ونحن المساكين نقف تحت قطرات المطر ننتظر الحافلة.

(٤) جالبريث وبريق الإعلانات

أهم فيبلين الكثير من تلاميذه البارزين، منهم ويزلي ميتشيل وجون آر كومنز وعالم الاجتماع سي رايت ميلز، لكن جون كينيث جالبريث هو أكثر من اشتهر بإحياء نكات فيبلين وتعليقاته الساخرة بين تلاميذه. يقر زملاء جالبريث بأنه تفوق تفوقاً مطلقاً في ناحيتين: الطول والدعابة. ومن الطريف والغريب أن نشأته كانت مشابهة لنشأة فيبلين الريفية؛ إذ وُلِدَ في إحدى المناطق الريفية بكندا. وقد كتبَ أن الفلاح الجيد يحتاج إلى بنية قوية وعقل بسيط، وحكى في مذكراته عن أحد أيام الصيف التي تثور فيها هرمونات البلوغ أنه كان يتنزه في أحد بساتين الفاكهة مع فتاة جميلة كانت تملأ أحلام مراهقته، أشار لها إلى حقل مليء بنباتات نضرة ترعى فيه بعض الأبقار، فحدّثها في المشهد بسعادة كالأطفال، ثم لاحظاً ثوراً أبيض اللون يجامع بقرة صغيرة في موسم التزاوج، فاستجمع جالبريث شجاعته وقال للفتاة وهي تحديق في المشهد باهتمام: «أعتقد أن القيام بهذا سيكون مسلياً».

لم يطرف للفتاة جفن إزاء هذا التلميح وردت قائلة: «حسناً، إنها بقرتك».¹⁶

أمضى جالبريث - الذي توفي عام ٢٠٠٦ في السابعة والتسعين من العمر - أغلب حياته المهنية في الولايات المتحدة، حيث عمل أستاذاً جامعياً في جامعة هارفارد ومستشاراً رئاسياً وروائياً ومحللاً اجتماعياً، وشغل الكثير من هذه الوظائف في آن واحد. لهذا ينظر الكثير من الاقتصاديين إلى كتاباته في هذا المجال على أنها كتابات هاوٍ تفتقر إلى العمق؛ فمن يشغل الكثير من الوظائف يحتاج إلى أن يتمتع بذكاء خارق، والوحيد الذي يمكنه أن يفلت من هذا النقد هو العبقري كينز.

غير أن جالبريث لم يكن يتفاخر بما يتمتع به من قدرات خارقة؛ فعندما هاتفه في شبابه الرئيس ترومان طلباً لمساعدته في ضبط الأجور

يقال إنه تخوف من هذا العرض وقال: «من المؤكد أن هناك ما لا يقل عن عشر اقتصاديين أنسب لهذا المنصب سيادة الرئيس.»
فأجابه ترومان: «لا شك في ذلك! لكن لا يريد أي من هؤلاء قبول هذه الوظيفة!»

قبل جالبريث الوظيفة ووضع فلسفة سياسية واقتصادية تدعم الحكومات الضخمة. وقد هاجم في ثلاثة من أكبر أعماله - «مجتمع الأثرياء» (١٩٥٨) و«الدولة الصناعية الحديثة» (١٩٦٧) و«الاقتصاد والهدف العام» (١٩٧٣) - الرأسمالية الحديثة وكبار المدافعين عنها؛ أنصار الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. وقد استهزأ بنفس ما استهزأ به فيبلين؛ فكيف يمكن الإيمان بالمنافسة التي تحدث عنها آدم سميث في ظل وجود الشركات الهائلة الشرسة؟ يضع جالبريث نظريات مارشال عن المنافسة ضمن أشد الأساطير خيالاً كقصة تينكر بيل وبابا نويل وسنووايت والأقزام السبعة؛ فيؤكد أن أقزام الفكر الذين لا يستطيعون أن يصلوا ببصرهم إلى أبعد من عتبة نافذتهم هم وحدهم من ينكرون القدرات المخيفة التي تتمتع بها الشركات الكبرى كشركة جنرال موتورز. كيف يمكن أن يؤمن أحدهم إلى هذه اللحظة بخرافة «سيطرة المستهلك»؟ بأن الشركات تخضع للمستهلك وتنتج ما يُقرره؟ يرى جالبريث أن العلاقة معكوسة، فالشركات هي التي تتحكم في المستهلك لتخدم مصالحها الخاصة بالمبيعات.

تخيل هذا السيناريو: تدلف أنت إلى متجر كبير لشراء حبوب إفطار كوكو بافس؛ لأنك «مهووس بحبوب إفطار كوكو بافس» كما يصيح شعار حبوب الإفطار الإعلاني. ويدلف كين جالبريث لشراء نخالة قمح عادية بلا سكر أو طعم ليسد بها جوعه مؤقتاً، فتلفتت أنت إليه في طابور دفع الحساب وتقول له: «لا بد أن أحصل على حبوب إفطار كوكو بافس صباحاً؛ فأنا أعشقها.»

هنا يصيح جالبريث معترضاً، ويبين لك الفارق بين «ما تحتاجه» و«ما تريده»، يستحيل أن تكون بحاجة إلى حبوب إفطار كوكو بافس؛ أنت تريدها وحسب، وما تريده أقل أهمية مما تحتاجه. يعترض أيضاً

جالبريث على أنك قرّرت بنفسك أنك تريد حبوب كوكو بافس؛ فيقول إن شركات الدعاية في شارع ماديسون هي التي أقنعتك بأنك تريدها؛ لأن أنشطة الدعاية والبيع «لا تقبل مفهوم استقلال الرغبات؛ لأن دورها الأساسي هو خلق هذه الرغبات، أي إيجاد رغبات لم يكن لها وجود من قبل».¹⁷

يرى جالبريث أنه حطّم نظرية مارشال عن تأثير المنفعة الحدية على الطلب؛ لأن السوق لا تستشف احتياجات المستهلك الحقيقية التي تتشكل في قرارة نفسه، وإنما تستشف الرغبات الوهمية التي تغرسها الأجهزة الدعائية التي تتلاعب بالمستهلك، وهو ما يسميه جالبريث بتأثير التبعية. غير أن جالبريث لم يكتفِ بهذا التصريح وحسب، بل توصل منه أيضًا إلى آراء قوية؛ فرأى أنه بما أن الشركات الخاصة تبتكر وتغرس في الأذهان رغبات غير مُلحة، على الحكومات أن تحد من الإنفاق في القطاع الخاص وأن تستخدم مواردها في تطوير القطاع العام. وقد انتقد سيارات الليموزين الفاخرة التي تهدر وهي تسير في أحياء الفقراء والمنتزهات القديمة، وأكد أن القطاع الخاص الأمريكي يزدهر ازدهارًا أنانيًا مقيتًا ويتقلب في الثراء، في الوقت الذي يعاني فيه القطاع العام العوز، وهذا أمر لا يرغب فيه الشعب الأمريكي حقيقة، لكن الشركات الخاصة تسيطر عليه.

يتوقع جالبريث مصيرًا أشنع ما لم تتبنّ الحكومة الأمريكية مبادئ التخطيط الديمقراطي والديمقراطية الاشتراكية؛ فيتنبأ بارتفاع نسبة البطالة مع إحلال الوسائل التكنولوجية محل العمالة، وزيادة نسبة التلوث، وامتلاء المزيد من المنازل بأدوات «جديدة مطورة» لا حاجة لها، كمضخة معجون الأسنان مثلًا. هل هناك حاجة حقيقية لها؟ هل الضغط على أنبوب معجون الأسنان بهذه الصعوبة؟

هجوم جالبريث يدق وترًا حساسًا في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛ فلو اتضح أن نظرية المنفعة الحدية واهية شأنها شأن قصة الساحر العجيب أوز، فسيبدو مارشال شبيهًا بالفزاعة التي لا تملك عقلًا. لكن تظهر من الشرق شخصية جديدة تلعب دور الساحرة الطيبة وتسكب الماء على نظرية جالبريث؛ إذ يظهر فريدريك فون هايك.

يرد هايك في كتابه «استنباط غير منطقي لتأثير التبعية» على اتهام جالبريث القائل إن الرغبات المهمة تنبع من داخل المرء؛¹⁸ فيؤكد أن القليل فقط من الحاجات يتولد فعلياً في داخل المرء. فهل يعني جالبريث أن تناول الطعام وممارسة الجنس هما وحدهما الرغبات الوحيدة المهمة وأن ما سواهما هي مجرد رغبات تافهة؟ يتساءل هايك عما إذا كانت المؤثرات الخارجية تقلل من أهمية الرغبات.

إن صح منطق جالبريث، فالثقافة مثلاً ستكون غير مهمة؛ فلم يحدث قط أن استيقظ أحد في القرن الثامن عشر مثلاً وقال: «آه! كم أتمنى أن تكون هناك سيمفونية لموتزارت.» ما حدث هو أن موتزارت ألف موسيقاه وولّد في الآخرين رغبة في سماعها. هل موسيقى موتزارت مجرد رفاهية للأثرياء، أم أنها إسهام مهم يُثري البشرية؟

لسنوات روّجت القنوات الإذاعية العامة لبرنامج جوليا تشايلد «الطاهية الفرنسية». أصدت هذا لأن هناك من استيقظ في منتصف الليل راغباً بشدة في مشاهدة امرأة طويلة سخيفة تتحدث بصوت مضحك لتعلمه الطهي؟ بالطبع لا (إلا إذا كان ذلك كابوساً).

ما نسميه بالحضارة هو إلى حدّ بعيد انعكاس لعوامل خارجية تتنافس للاستحواذ على انتباهنا والنفاز إلى مشاعرنا.

ينادي جالبريث بإنشاء المزيد من المدارس الحكومية، لكن هذه المدارس على الأرجح ستنفق الكثير من الوقت في تدريس أشياء «غير مهمة» كالأدب والموسيقى! أشياء «ابتدعتها عوامل خارجية»!

لا شك أن المنازل في العصر الحديث تمتلئ بألعاب وأجهزة سخيفة وأشياء غريبة، لكن ما العلاج الذي يمكن أن يقدمه جالبريث لهذه المشكلة دون أن يبدو طاغية أو شخصاً يحب الاعتراض؟

إن فرض أي حظر على السلع الاستهلاكية أمر استبدادي. لكن يمكن لجالبريث بدلاً من ممارسة هذه السياسة الاستبدادية أن يدعو إلى حظر الدعاية للسلع الاستهلاكية؛ فإن أخذ قادة الدول بنصيحته، فقد يناشدون المجتمع إنفاق المال بمزيد من الحكمة وبالإقلال من الاستهلاك الاستعراضى، وقد يقنعونه بالمساهمة بالمال الخاص في القطاع العام،

إلا أن هذه النصائح تتناقض مع مبدأ جالبريث نفسه! فبالترويج للاستهلاك الرشيد والقطاع العام سيزرع القادة في النفوس رغبات «ابتدعتها عوامل خارجية» أو «رغبات غير ملحة»؛ لأن الدعاية تظل دعاية سواء قام بها الساسة، أو الباعة.

لكن هذا المأخذ على جالبريث لا يعني أنه لا ينبغي للساسة أن يدعموا المدارس الحكومية، بل ينبغي على جالبريث ألا يدفع الساسة إلى هذا دون الإقرار بالثغرة التي تنطوي عليها «نظرية تأثير التبعية» التي وضعها. من المرجح أن جالبريث غالى في تقديره لقوة وسائل الدعاية، لكنها قضية معقدة. لا شك أن المعارك الإعلانية بين المنتجات شديدة التشابه — التي تعرض شعارات إعلانية موسيقية جذابة وفتيات متمايلات — تمثل إهدارًا للموارد، لكن ثمة الكثير من الإعلانات التي تُقدم معلومات مفيدة وسط هذه البهرجة الفارغة. هل البهرجة تلفت انتباه المشاهد وحسب، في حين تروج المعلومات فعليًا للمنتج؟

بيّنت دراسة شهيرة أُجريت على الدعاية والنظارات أن الولايات التي سمحت لبائعي النظارات بعرض إعلانات بيعت فيها النظارات بأسعار أقل من الولايات التي منعت عرض الإعلانات، وذلك بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪.¹⁹

هل تخدع الإعلانات البراقة المستهلك؟ يحفل تاريخ الأسواق الأمريكية بنماذج من المنتجات التي مُنيت بالفشل مثل إدسل وعشتار وبريميير؛ السجائر «التي لا تبعث الدخان»، لهذا تجتهد أقسام التسويق في الشركات لتواكب رغبات الشعب الأمريكي، ولتُوجَّهها بالطبع. على سبيل المثال، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن مُصنعي الأحذية الرياضية يختبرون منتجاتهم في مراكز المدن؛ لأن صيحات الموضة كثيرًا ما تنطلق بين الشباب هناك. مثلًا في عام ١٩٨٦، اشتهر فجأة حذاء يُدعى «بريتيش نايتس» أو «بي كيه» وارتفعت مبيعاته، إلى أن بدأ بعض الشباب يطلقون عليه بلا سبب «قاتل الأخوة»، فانخفض حجم مبيعات الحذاء.²⁰

حتى إن أقمع إعلان براق المستهلك بشراء المنتج — شامبو معين مثلًا — فهل سيشتريه مجددًا إن وجد أنه يُضعف الشعر؟ أغلب إعلانات

الصحف والمجلات تعرض منتجات يعتمد بقاؤها في السوق على تكرار شرائها وتأييد العملاء لها أو ما إلى ذلك، ولا تباع لجني الأرباح لمرة واحدة؛ لأن منتجها لا يستطيعون أن يتحملوا عواقب بيعها لمرة واحدة ثم التسبب في إصابة المستهلك بالصلع أو بعدم الرضا. أما الإعلانات عن المنتجات باهظة الثمن كالسيارات، فتدعو المستهلك إلى تجربة المنتج، فلن يقبل على شراء سيارة من طراز بونتياك عبر التليفزيون مثلًا إلا أكبر الحمقى.

هذا ليس دفاعًا عن وكالات الدعاية المحتالة أو إنكارًا لوجودها، لكن أغلب هذه الوكالات ليست وكالات مخادعة متلهفة على الربح السريع. وجالبريث نفسه كتب أن الشركات تهتم بحصص مبيعاتها في الأسواق أكثر مما تهتم بالربح السريع، والمنتجات الرديئة تتسبب في خسارة الشركات حصتها السوقية سريعًا.

يشعر الكثيرون — مثل جالبريث — بعدم الارتياح إلى الخيارات التي يتيحها النظام الرأسمالي الحديث للمستهلك؛ إذ يشعرون بالارتباك أمام هذه الخيارات العديدة؛ فالخيار تصحبه مسئولية اختياره وخوف من هذه المسئولية. هل نختار معجون أسنان كريست، أم أكوا فريش، أم كلوز أب، أم ألترابرايت، أم كولجيت، أم جليم؟ بإمكاننا أن نحاول لوم أجهزة الدعاية على دفعنا إلى خيار ما في آخر الأمر، لكن معجون الأسنان بالقطع أمر غير مهم. لنأمل المبدأ الأهم بخصوص هذا الأمر: إن كان جالبريث محققًا، ألا يُنسب للمجتمعات فضل تفضيل تشرشل على وزير الدعاية النازي جوبلز، أو الجمعية القومية لتقدم الملونين على منظمات كلوكلوكس كلان العنصرية؟ إن رؤية جالبريث النقدية تهتم ظاهريًا بالإعلان، لكنها في الحقيقة تهتم بجوهر الإنسان. هل نحن أكثر حرية من كلاب بافلوف؟ إذا لم نكن كذلك، يصبح جالبريث محققًا ويفشل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

ارتضى جالبريث الانحياز إلى آراء ثورشتاين فيبلين بكل سرور. ويملك الاثنان الكثير من القواسم المشتركة، منها النظرة الساخرة إلى ثقافة العصر الحديث والرأسمالية، لكن ثمة قاسمًا مشتركًا آخر يجمع

بينهما وهو الغموض؛ إذ لم يضع أيهما منهجًا أو نموذجًا يمكن أن يخضعه الاقتصاديون للاختبار أو يسيروا عليه أسوة بهما. يبدو أن أنصار المدرسة المؤسسية قانعون بالانتقاد والتعليق وحسب. ومع هذا تنقل مجلة علم الاقتصاد والاجتماع الأمريكية ومجلة اقتصاد ما بعد كينز أعمالهم إلى اليوم، غير أن أتباع تلك المدرسة الأخيرة متأثرون أيضًا تأثرًا شديدًا بالاقتصادي الإيطالي بييرو سرافا والماركسي البولندي ميشال كاليكي وآراء الراحلة جوان روبنسون، اقتصادية جامعة كامبريدج، في أعمالها عن «المنافسة غير المثالية».

(٥) أنصار المدرسة المؤسسية الجديدة واقتمادات القانون

شهد جون كينيث جالبريث ذروة تألق المدرسة المؤسسية القديمة وبزوغ المدرسة المؤسسية الجديدة، لكنه بلا شك مال أكثر إلى المدرسة القديمة لأنها انتقدت اقتصاد السوق الحرة الذي يغفل دراسة اقتصاد المؤسسات، وهاجم بعنف اقتصادي السوق الحرة لاعتمادهم اعتمادًا أعمى على افتراضات ألفريد مارشال عن السلوك البشري.

تسلك المدرسة المؤسسية الجديدة اتجاهًا مغايرًا لكل ما ذهب إليه فيبلين وجالبريث تقريبًا؛ فهي لا تُصرح بأن دراسة المؤسسات تدحض منهج مارشال الاقتصادي، بل تُستخدم أدوات مارشال نفسها في دراسة المؤسسات. إلا أنه لا توجد سمات محددة لهذه المدرسة؛ فأغلب أتباعها من الاقتصاديين، وبعضهم من المحامين الذين درسوا الاقتصاد، وما يجمع بينهم هو فضولهم إزاء مؤسسات المجتمع وثقتهم في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

غزا مذهب المدرسة المؤسسية الجديدة عالم القانون، فمع أن الدراسات الاقتصادية استُخدمت دائمًا في وضع أحكام مكافحة الاحتكار، فقد أُجبر الاقتصاديون المحامين والقضاة على دراسة الأحكام القضائية كافة تقريبًا من منظور ألفريد مارشال وأتباعه. إن جميع نواحي الممارسة القانونية لا يُمكنها أن تتجاهل دراسات الاقتصاد، ولا يستطيع أستاذ

قانون اليوم أن يكون مؤهلاً للتدريس إلا إذا دَرَسَ الاقتصاد. تحفل مجلات القانون والمحاكم اليوم بمناقشات جادة عن المنفعة والتكلفة الحدية، والكثير من خبراء القانون والاقتصاد البارزين يرأسون اليوم المحاكم الفيدرالية، فيتملكون بذلك تأثيراً على حياة الملايين من الأشخاص. بعبارة أخرى، لا غنى عن علم الاقتصاد، فحتى السجناء عليهم أن يقلقوا إذا أجرى طالبُ دراسةً اقتصاديةً للسجون يثبت منها أن تبني نظام غذائي من الخبز والماء للسجناء يمكنه أن يرفع نسب إعادة التأهيل.

كتب لويس برانديز عام ١٩١٥ يقول: «المحامي الذي لم يدرس الاقتصاد ... يُحتمل جداً أن يصير عدواً للمجتمع».²¹ ولسوء الحظ تفرز الولايات المتحدة الآلاف من أعداء المجتمع كل عام.

لنبدأ بدراسة أربعة مجالات غير فيها الاقتصاديون المنظور القانوني التقليدي تغييراً جذرياً: قانون الإهمال، قانون الملكية، القانون الجنائي، الأنشطة المالية للشركات.

(٦) الإهمال

تدخل أغلب الحوادث تحت طائلة قانون الإهمال، الذي يُعرف أيضاً بقانون الضرر. ويأمل المحامون كلما انزلق شخصٌ بسبب قشرة موز تُرِكت على أرض أحد المحال التجارية الكبيرة أن يتاح لهم رفع دعوى بتهمة الإهمال. عندئذ سيترافع محامي ادعاء مرتدياً بذلة من الصوف الفاخر قائلاً: «كان يجب ألا يترك المحل قشرة الموز على الأرض». وغالباً سيربح القضية.

هل يتحمل المالك أو الشركة مسئولية أي حادث يقع على أرضهما؟ لنتناول مثلاً آخر: تتسبب عاصفة في تحطم السفينة إس إس مينو تحمل القبطان وشخصاً يُدعى جيليجان والركاب وتلقي بهم إلى شاطئ جزيرة كثيرة النخل. لا يسكن هذه الجزيرة سوى شخصين، لكنهما يسكنان مع ٢٠٠ قرده، وينتجان مع القرده خمر الموز؛ القرده تقشر الموز وتعصره، وأثناء تلك العملية ترمي قشر الموز إلى الجانب الآخر من الجزيرة. لنفترض أن جيليجان تسكع في الجزيرة وانزلق بسبب قشرة موز. هل نتهم شركة تصنيع خمر الموز تلك بأنها مهملة؟ سيجيب أغلب القضاة: «لا».

ما الاختلافات الجوهرية بين المحل التجاري والجزيرة المهجورة؟ أولاً: احتمال أن يسير شخص في ممر الفاكهة بالمحل التجاري كبير، أما احتمال أن يتسكع شخص من سفينة محطة في الجزيرة فهو ضئيل. ثانياً: تكلفة الإشراف على المحل التجاري منخفضة، أما تكلفة مراقبة القروء فهي كبيرة.

باستخدام هذين المبدأين خرج القاضي ليرند هاند بتحليل اقتصادي رائع لقانون الإهمال في إحدى القضايا عام 1947.²² حدّد هاند ثلاثة عوامل تحسم المسألة: احتمال وقوع الضرر (ليكن رمزه أ)، وحجم الضرر أو الخسارة (وليكن رمزه ح)، وتكلفة منع وقوع الضرر (وليكن رمزها ت). تهمة الإهمال في رأي هاند تُوجّه إن كان حجم الضرر المحتمل يفوق تكلفة منع وقوع الضرر. بعبارة أخرى، يكون المدعى عليه متهمًا إن كان $A > C \times T$.

فلو قلنا مثلاً إن احتمال أن ينزلق شخص ما بسبب قشرة موز تركت على الأرض في محل تجاري يساوي 20٪، وأن هذا الشخص أصيب إصابة بالغة؛ لنقل إنها كبدته خسارة قدرها 20000 دولار — مقابل الأدوية التي سيتلقاها وخسارة راتبه والمتاعب التي عاناها — فسيساوي حاصل ضرب احتمال الضرر في حجم الضرر 4000 دولار؛ فإن كان المحل التجاري قادراً على منع وقوع هذه الحادثة بمبلغ يقل عن 4000 دولار، كان متهمًا بالإهمال. في هذا المثال كانت أي مقشة ثمنها ثلاثة دولارات في يد عامل ستتكفل بمنع وقوع الحادث.

أما على الجزيرة ذات الهواء الطيب الدافئ كثيرة النخل، فاحتمال أن ينزلق متسكع من سفينة محطة بسبب قشرة موز ضئيل جداً قد يقدر بـ 1٪، وحتى إن كلفت الإصابة المصاب خسارة قدرها 20000 دولار، سيسيأوي الضرر المحتمل أو المتوقع 200 دولار فقط (20000×0.01). بعبارة أخرى، مُصنعو خمر الموز سيُتهمون فقط بالإهمال إن أمكنهم منع هذا الحادث بمبلغ يقل عن 200 دولار. لا شك أنه كان بإمكانهم الحيلولة دون وقوع الحادث بإنشاء أسوار ووضع لافتات وكاميرات مراقبة في أرجاء الجزيرة كافة، لكن هذا سيكلف مبلغاً باهظاً، إضافة إلى أن الأسوار

ستتسبب في إصابة القروء بجروح. يرى هاند أن على المنتجين ألا يُهدروا المال في الإنفاق اتقاءً لحادثٍ مستبعد وقوعه. لكن إن أعلن قاض أنهم متهمون بالإهمال، فسيشجعهم على بذل الثمين في سبيل ذلك.

لتعزيز الرفاهة الاجتماعية، على المحاكم ألا تشجع الأفراد على الإنفاق للوقاية من الحوادث إلا إذا كانت المنفعة الحدية المتحققة من هذا الإنفاق تفوق التكلفة الحدية. من هنا أدخلت معادلة هاند منطق مارشال إلى عالم القانون.

يمكن أن نحاول تفادي الحوادث كافةً. يمكننا أن نُغلف أنفسنا بمطاط إسفنجي ونمتنع عن مغادرة منازلنا وعن إشعال أفران الطهي، لكن أغلبنا سيقبلُ ببعض المخاطرة. ويساعدنا هاند على التمييز بين المواقف التي تكون فيها المخاطرة واضحة لدرجة لا يغفلها إلا أحمق، والمواقف التي تكون فيها تافهة. وعلى مدى الخمسين عامًا التالية على وضع هاند معادلته طوّر المحامون والاقتصاديون المعادلة، ومع هذا لا تزال المعادلة الأصلية تحمل طابع قانون الإهمال الحديث.

(٧) الأملاك

على مرّ العقود القليلة الماضية أجبر دارسو القانون والاقتصاد القضاة على إدراك أثر أحكامهم القضائية على الأملاك العقارية؛ فالقضاة الذين يُديرون ظهورهم لعلم الاقتصاد يأمرّون أحياناً الأفراد باتخاذ خطواتٍ تتسبب في نتيجة عكسية لما رَجَوْه من هذه الخطوات. لنتأمل مثالين أجبر فيهما دارسو الاقتصاد المحامين والقضاة والمشرعين على إعادة النظر في آرائهم، وهما: نظرية كوز وقوانين ضبط الإيجار.

في عام ١٩٦٠ قدم رونالد كوز، الأستاذ بجامعة شيكاغو، أداة فعالة للتحليل الاقتصادي.²³ باختصار، أوضح كوز أن التعيين المبدئي لحق الملكية لا يحدد بالضرورة الكيفية التي سينتهي إليها استخدامه. لنطبق نظريته على قانون الإزعاج. لنفترض أن فرانك سيناترا يملك ملهى ليلياً، بجواره يسكن شخص يحتاج إلى النوم يُدعى سايمون. كلما صدح فرانك سيناترا بالغناء، انتفض سايمون من فراشه وأسناناه يسطك بعضها

ببعض، فيطلب سايمون استدعاء سيناترا إلى المحكمة ويُطالب بحقه في أن ينام نومًا عميقًا، فيما يُطالب سيناترا بحقه في الغناء بصوت عالٍ؛ فينحاز القاضي إلى جانب سايمون ويأمر بإغلاق ملهى سيناترا. لكن القصة لا تنتهي هنا في رأي كوز. تتوقع نظرية كوز أن يعاود سيناترا الغناء إن كانت قيمة الملهى لديه أكبر من قيمة النوم لدى سايمون. مثلًا إن كان سيناترا يرى أن قيمة ملهاه تساوي مليون دولار، وكان سايمون يرى أن قيمة نومه تساوي مائة ألف دولار، يمكن أن يرشو سيناترا سايمون لیسحب دعواه؛ فإن دفع له مثلًا أكثر من مائة ألف دولار فسيقبل بسحب الدعوى؛ لأنه يستطيع بمائة ألف دولار أن يبني حائطًا عازلًا للصوت أو أن يشتري سدادات أذن باهظة. بعبارة أخرى، تقول نظرية كوز إنه ما إن تتحدد حقوق استخدام الأملاك بوضوح، تُوظف الأملاك في استخدامها الأهم. بتعبير آخر، ما إن يوضح القاضي حق سايمون في النوم بعمق، فسيمنح لسيناترا شراء هذا الحق أو رشوة سايمون للتخلي عنه أو الانتقال إلى مكان آخر. فحتى إن أعطى القاضي سايمون الحق في إخراس سيناترا، فسيتمكن الأخير من معاودة الغناء إن كان يعتز بحقه في الغناء بصوت عالٍ.

بذا سيسوي سيناترا وساييمون خلافهما بمبلغ تتراوح قيمته بين مائة ألف دولار ومليون دولار (لو أصر سايمون على الحصول على مبلغ يربو على المليون دولار فلن يدفع سيناترا وسيتوقف عن الغناء، وإن عرض سيناترا مبلغًا أقل من مائة ألف دولار، فسيفرضه سايمون).

ماذا إذن لو حكم القاضي لسيناترا وقرر أنه يملك حق الغناء بصوت عالٍ بصرف النظر عن حق جاره في النوم؟ أم المكن أن يتوقف سيناترا عن الغناء مع أنه ربح القضية؟ نعم، إن كانت قيمة النوم لدى سايمون أكبر من قيمة الغناء لدى سيناترا. قد يشتري سايمون صمت سيناترا، وبذا — حسبما رأى كوز — لا تتوقف المسألة عند تعيين القاضي المبدئي لحقوق الملكية؛ فهذا التعيين لا يحدد إلا من يملك حق الشراء ومن يملك حق البيع؛ فقد يدفع معجبو سيناترا له ليغني، في الوقت الذي يدفع فيه جاره له ليكف عن الغناء.

يستخدم كوز التحليل ذاته مع الشركات التي تسبب تلوثًا بيئيًا. والصوت الإنساني المرتفع — على أي حال — ما هو إلا شكل من أشكال التلوث. والمصنع الذي يُصدر الدخان قد يزعج من يسكنون بجواره، لكنه إن اعتز بحقه في تلويث الهواء أكثر مما يعتز جيرانه بحقهم في استنشاق هواء نقي، أو إن أبدى استعدادًا لدفع مبلغ لجيرانه لينتقلوا إلى موقع آخر، فقد يستمر في تلويث الهواء. باختصار، إن افترض القضاة أنهم بمنحهم أحد طرفي القضية حقًا ما يحسمون المسألة نهائيًا، فهم مخطئون في ظنهم هذا.

أحيانًا يستحيل التنبؤ مقدمًا هل تأثير سلوكياتك على الجيران سيكون سلبيًا أم إيجابيًا. مثلًا في عام ٢٠٠٣ أعلنت ولاية لوس أنجلوس في حملة إعلامية كبيرة افتتاح قاعة حفلات موسيقية لوالث ديزني ذات هيكل فولاذي ضخّم صممها المهندس المعماري الشهير فرانك جيري. حسب السكان المجاورون للقاعة في بادئ الأمر أن هذه الأعجوبة المعمارية التي تكلف بناؤها ٢٧٤ مليون دولار سترفع قيمة مساكنهم العقارية، إلا أن مبنى جيري عكس مع طلوع الشمس أشعة قوية نفذت إلى المنازل ورفعت درجة حرارتها ودرجة الحرارة على الأرصفة إلى ١٤٠ درجة فهرنهايت، مما جعل المارة يُصابون بحروق جلدية كما لو كانوا نملًا تحت عدسة مكبرة، ولاحظ العاملون في المنطقة أن صناديق القمامة تشتعل وأن أقماع المرور البلاستيكية تذوب، الأمر الذي دفع مسؤولي القاعة إلى إطفاء لمعان واجهة المبنى البراقة في محاولة لتحويل التأثير السلبي إلى إيجابي من جديد.

تعرضت نظرية كوز، شأنها شأن نظرية هاند، للهجوم وطرأت عليها تعديلات. النقطة الأولى التي تعرضت للنظرية للهجوم بسببها هو أنها تفترض أن الرشوة لا تكلف الكثير، ومن المستبعد في قضايا التلوث بالأخص — التي تتأثر فيها الكثير من البيوت — أن يتضافر أصحاب المنازل على نحو مثمر من أجل التفاوض مع مسببي التلوث. لكن بصرف النظر عن هذه التعقيبات، فإن نظرية كوز تشف عن تحليل عبقرى ومبتكر للكيفية التي تؤثر بها القرارات القضائية على الأفراد فعليًا.

دَرَس الاقتصاديون قضية أخرى متصلة بالأملك العقارية، ألا وهي قوانين ضبط أسعار الإيجار التي تصدرها مجالس بلدية المدن. المشرعون الذين يجيدون جمع الأصوات — لا الإدارة بتعقل — كثيراً ما يصدرن تشريعات اقتصادية غير منطقية. في السبعينيات مثلاً روج مسئولون سيطرت على عقولهم رؤيا لعالم مثالي لقوانين ضبط أسعار الإيجارات تهدف إلى إتاحة السكن بأسعار معقولة عن طريق حد قدرة المالك على رفع الأسعار. تلك السياسة قد تُوصف بأنها نبيلة الهدف لكنها فاشلة تماماً.

ببساطة، تسبب قوانين ضبط أسعار الإيجار تقلص نسبة الإسكان؛ إذ إنها تقود مُلاك العقارات إلى الحد من العرض في الوقت الذي تتزايد فيه حركة الطلب على الإسكان بسبب انخفاض الأسعار. قد تحسب في البداية أن الملاك لا يستطيعون الحد من العرض ما إن ينشئوا عقاراتهم، لكن الواقع هو أنهم يستطيعون ذلك؛ إذ إن بوسعهم عدم إعطاء صيانة المباني وإصلاحها حقها من الإنفاق. أو يمكنهم تحويل الوحدات السكنية إلى شقق مشتركة أو جمعيات تعاونية أو دور نقاهة أو مكاتب تجارية. إن أدوات هدم المباني لن تعبأ كثيراً بتاريخ المبنى أو التكلفة المتناقصة. من هنا قدّرت دراسة نسبة مرونة العرض السعرية في المدن الأمريكية على المدى الطويل بـ ٠,٢٠، مما يعني أن الحكومة الأمريكية إن خفضت أسعار الإيجار بنسبة ١٠٪ فسيحسب الملاك من السوق ٢٪ من العقارات المعروضة للإيجار.²⁴ بعبارة أخرى، على المدى الطويل، يُغير ملاك العقارات عدد الوحدات المعروضة للإيجار استجابة لتغير الأسعار.

تبنت مدينة سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا أشدّ قوانين ضبط أسعار الإيجار صرامة في الولايات المتحدة عام ١٩٧٩. منعت هذه القوانين مُلاك العقارات من الحد من العرض بإجبارهم على الدفع مقابل أي وحدة إيجار جديدة يُدمرونها أو يُغيرون وظيفتها. كانت النتيجة أن أصبحت أسعار بيع العقارات غير منطقية. فقد تباع قطعة أرض حاوية مثلاً بـ ٦٠٠ ألف دولار في الوقت الذي يباع فيه مبنى على قطعة أرض مجاورة بنفس المساحة بأقل من ذلك بـ ٢٠٠ ألف دولار.

لا عجب أن تحدّثت مجلة فوربس عن هذه الظاهرة حين قالت:

تقع بنايات صغيرة مهجورة معزولة بجوار منازل تقدر قيمتها بـ ٥٠٠ ألف دولار أو أكثر، والعقارات المتهالكة المعروضة للإيجار تقع في نفس الشوارع التي تقع فيها المحال الأنيقة التي تباع كل شيء بدءًا بآخر صيحات الموضة في الملابس إلى سيارات الأثرياء والمشاهير.²⁵

حتى إن لم يحدّ الملاك العرض، فبإمكانهم التحايل لرفع قيمة الإيجار بطلب رشاوى — لا سيّما من المستأجرين الجدد — أو طلب «مبلغ مقابل الأثاث» الذي يحتويه العقار؛ فيقول لك المالك مثلًا: «ثمن إيجار الشقة هو ٤٠٠ دولار شهريًا، أما ثمن ستائر النوافذ — التي يجب أن تشتريها — فهو ١٠ آلاف دولار.»

هل هناك رابحون من قوانين ضبط أسعار الإيجار؟ هناك فريقان يربحان على المدى القصير؛ أولًا: السّاسة الذين يظهرون بمظهر الأبطال لأنهم قهروا مُلاك العقارات الأشرار. وثانيًا: المستأجرون الذين كانوا بالفعل يسكنون شققًا بالإيجار وقت صدور تلك القوانين؛ إذ سيُتاح لهم الاستمرار في الحصول على أسعار إيجار منخفضة، لكن النتيجة هي أنهم لا ينتقلون إلى سكن آخر إلا نادرًا، الأمر الذي يُضعف حركة السكن، ويمنع وفود ساكنين جدد إلى المدن. على سبيل المثال، بسبب قوانين ضبط أسعار الإيجار التي صدرت عام ١٩٨٠، يسافر الكثير من طلاب جامعة ولاية كاليفورنيا ببيركلي من المدن المجاورة لحضور المحاضرات (لهذا أصدرت الولاية عام ١٩٩٥ قانونًا خفّف من صرامة قوانين ضبط أسعار الإيجار المحلية)، والكثير من الشقق الضخمة في نيويورك يسكنها اليوم أزواج مسنون عاشوا فيما مضى مع أبنائهم، لكنهم بدلًا من الانتقال إلى شقة أصغر عندما غادرهم أبنائهم مكثوا في شققهم. وهكذا لا تجد الأسر الكبيرة التي تسعى للانتقال إلى نيويورك مكانًا، معظم الناس يعرفون أن العثور على شقة في مانهاتن يكون بالبحث في صفحات الوفيات لا صفحات الإعلانات العقارية.

في نهاية المطاف تؤدي قوانين ضبط أسعار الإيجار في الأغلب إلى انخفاض نسبة الإسكان مع انخفاض نسبة صيانة العقارات وضعف حركة العرض، فتلك القوانين تكون في العادة وسيلة رديئة لمساعدة الفقراء ووسيلة ناجعة لتدمير المدن.

(٨) الجرائم

رأينا إلى الآن الكيفية التي ينظر بها الاقتصاديون لقانون الضرر والقوانين المتصلة بالأموال، لكن لا ينجو أي من جوانب القانون من تدخل الاقتصاديين المتعطشين لبسط سيطرتهم. طبق الاقتصاديون جاري بيكر قوانين مارشال الاقتصادية على قوانين شتون الأسرة والقوانين الجنائية، وكانت هذه القضايا مذهلة. تفترض نظريته عن الجريمة أن المجرم يوازن بين ثمن الجريمة ومغانمها. فهو يُشير إلى أن الجريمة تقع لأنها (تعود بفائدة) بالفعل، من هنا حاول الاقتصاديون الوصول إلى ما يردع المجرمين، ويبدو أن العاملين الأهم في المسألة هما؛ أولاً: احتمال الاعتقال، وثانياً: شدة العقاب. تأثير هذين الرادعين يختلف من جريمة لأخرى؛ ففي بعض الجرائم، على الشرطة أن تضع نصب عينيها القبض على الجناة، وفي جرائم أخرى، لا يردع احتمال الاعتقال المجرم؛ فما يردعه هو شدة العقاب.²⁶ لم تجمع الآراء على تبني نظرية بيكر؛ فالكثير من إحصاءاتها متناقضة، لكنها مع هذا تُصنف في مرتبة أعلى من نظرية إيفلين السخيفة القائلة إن كل الجرائم تقريباً «تنبع من رغبة مكبوتة في التعبير عن مبدأ جمالي ما».

يعتقد أغلب المجرمين أن الجريمة تُفيد لأنهم لا يكثرثون بالمستقبل؛ فهم على استعداد لتفادي الرصاص والهرب من الشرطة والوصول إلى الربح السريع بالسرقة، لكنهم من ناحية أخرى، ليسوا على استعداد للاستثمار في المستقبل (سواءً بالتعلم أو الحصول على عمل أو تدريب). مع هذا لم يُسلط علماء الإجرام والاقتصاديون الضوء بصورة كافية على أهمية الإطار الزمني. وقد استنتجت من نظرية اقتصادية وضعتها في الثمانينيات أن جدوى الاستقامة تقلُّ مع انكماش الإطار الزمني لتحقيق

الغايات، الأمر الذي يقود في النهاية إلى انهيار اقتصادي.²⁷ فمع احترامي لمعلمي التربية الدينية في مدارس الأحد، الاستقامة ليست الحل دائماً إن كانت غايتك هي الوصول إلى الثراء بأدنى مجهود، وحتى الأنانيون عديمو الأخلاق يُثنى عليهم في العادة عاملان عن الغش والسرقة – لا سيما في المعاملات التجارية – وهما: الخوف من العقاب والخوف من تلوّث سمعتهم، وهو ما قد يُنفر الآخرين من التعامل معهم مستقبلاً. لكن ماذا إن كان الأفراد لا يبالون بالمستقبل؟ هنا يرتفع معدل الجريمة. (السبب نفسه يُفسر سراً إعطاء السياح نادلات المطاعم بقشيشاً أقل مما يعطيه الزبائن الدائمون). يُقلص المجتمع أحياناً الإطار الزمني لتحقيق الغايات، فيجعل خيار الجريمة يبدو أكثر جاذبية. كيف؟ عندما توشك الحكومات على الانهيار مثلاً كما حدث في فيتنام الجنوبية عام ١٩٧٥، وفي إندونيسيا عام ١٩٩٨، والعراق بعد عام ٢٠٠٢.

يمكن أن يُقلص المجتمع الإطار الزمني لتحقيق الغايات بطريقة أخرى؛ بالسماح لأسعار الفائدة بالارتفاع، مما يدفعنا إلى أن نُسقط المستقبل أكثر من اعتباراتنا؛ إذ إن قيمة الدولار العام القادم ستكون أقل من قيمته اليوم. لذا تقول «فرضية باكولز» إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة؛ لأنه يجعل المستقبل أقل قيمة. إبان فترة الكساد العظيم مثلاً انخفضت أسعار الفائدة الاسمية، وهو ما قد يُفسر لغز انخفاض معدل الجريمة خلال تلك الفترة المأساوية. بعدئذ شهدت أسعار الفائدة ارتفاعاً مطرداً من الستينيات إلى السبعينيات صحبه ارتفاع في معدل الجريمة بلغ أقصاه قرابة عام ١٩٨٠ ببلوغ أسعار الفائدة ذروتها، ثم واصلت أسعار الفائدة الارتفاع مجدداً في أواخر الثمانينيات لتهبط هبوطاً سريعاً في التسعينيات أعقبه انخفاض في معدل جرائم العنف وفي عائد خزانة الدولة لم يُشهد مثله منذ ثلاثين عاماً.

لا شك أن أسعار الفائدة ليست العامل الوحيد المؤثر؛ فالخصائص الديموغرافية للمجتمع والتحقيقات ونسب معاقبة الجناة بدورها تلعب دوراً كبيراً، لكن عندما يُخبر المجتمع الأشرار أن الغد أسوأ من اليوم، علينا ألا نندهش إن اغتتموا اليوم.

ينتقد الاقتصاديون الذين يدرسون تجارة المخدرات السياسات الحكومية الخاطئة التي تَفشل في إيجاد حل لمشكلة المخدرات المخيفة. سعت الحكومة الفيدرالية الأمريكية خلال العشرين عامًا الماضية إلى تقليص مصادر ورود المخدرات بتدمير محاصيل إنتاجها وإغلاق حدود البلاد. لكن مع أن إدارة مكافحة المخدرات تضبط كميات كبيرة من المخدرات كل عام، فإن هذا التركيز على المعروض من المخدرات لا يُجدي إلا بالكاد لعدة أسباب:

أولاً: المخدرات كالكوكايين تُسْتَخْلَصُ من نباتات تسهل زراعتها في الكثير من أنحاء العالم؛ فالأراضي الخصبة الصالحة لزراعة المخدرات كثيرة أو حد يحول دون مراقبتها أو حرقها. ثانيًا: أسعار بيع المخدرات تساوي عشرة أضعاف أسعار استيرادها؛ فلو ارتفعت أسعار استيرادها عند موانئ ولاية ميامي مثلًا، فلن ترتفع أسعار بيعها في شوارع شيكاغو إلا ارتفاعًا ضئيفًا. ثالثًا: حتى لو ارتفعت أسعار بيعها بسبب الحملات ضد تهريبها أو حرق مزارعها، لا يعبأ متعاطو المخدرات بتكاليفها؛ إذ يتمتع المدمنون، عمى حد تعبير مارشال، بمرونة الطلب. بل على العكس، قد يحدث ارتفاع الأسعار هؤلاء المدمنين على السلب وارتكاب المزيد من السرقات للاستمرار في تعاطي المخدرات. (حديثو العهد بالمخدرات قد يتأثرون أكثر بارتفاع أسعار المخدرات.)

للفوز في الحرب على المخدرات، أو تخفيف حدة المشكلة على الأقل، عمى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات التركيز على جانب الطلب؛ عمى يعني معاقبة متعاطي المخدرات عقابًا شديدًا. قد لا يُبالي المتعاطون بارتفاع الأسعار، لكنهم سيكثرثون على الأرجح لعقوبة السجن، وبالطبع يجب أن تتاح أيضًا خدمات استشارة وعلاج أفضل، مع ضرورة ملاحقة مروجي المخدرات ومعاقتهم. لا يمكن الانتصار في الحرب على المخدرات في مزارع المخدرات، أو موانئ تهريبها على حدود البلاد الجنوبية إلا إذا نجتمع الأمريكي الرغبة في تعاطي المخدرات. إن الانتصار في هذه الحرب لن يتحقق إلا في ساحة بيع المخدرات في البلدات والمدن الأمريكية. عمى هناك من يُنكر فضل الاقتصاديين في إثراء علم القانون، لكن لعمى يتساءلون عمًا إذا كان المحامون الذين تأثروا بشدة بعلم الاقتصاد

يُغالون في تقدير دور هذا العلم؛ فالقانون في المقام الأول يرمي إلى تحقيق العدالة. هل العدالة هي الدقة الاقتصادية؟ هل علينا أن نلغي بعض القوانين لأن حساباتها لا تتسم بالدقة الاقتصادية حتى وإن كانت تحقق العدالة؟ ماذا لو كان جلد السجناء نتاج حسابات دقيقة؟ هناك حجتان في الرد على هذا. المتشددون يرون بالفعل أن العدالة هي الدقة الاقتصادية، وهو ما يُذكرنا بجون ستيوارت مل الذي أوشك على الإصابة بانهيار عصبي. زعم ريتشارد بوزنر في الطبعة الأولى من أطروحته «التحليل الاقتصادي للقانون» أن الدقة الاقتصادية قد تكون المعنى الأشمل للعدالة، ويقول بوزنر: «سنرى أن الناس، عندما يطلقون صفة الظلم على اتهام شخص ما دون محاكمة، أو الاستحواذ على ملك ما دون تعويض كاف، لا يمكن أن يُفهم مقصدهم إلا على أنهم يدعون أن هذا التصرف يُضيع الموارد.» هذه المقولة الحمقاء – الصادرة عن رجل ألمعي – خُففت في النسخة الثالثة من الكتاب التي يقر فيها بوزنر بأن «نطاق العدالة أكبر من نطاق الاعتبارات الاقتصادية».²⁸

أما الحُجة الأكثر منطقية فلها شقان: الشق الأول يقوم على أن القضاة في الكثير من القرارات القضائية – خاصة تلك المتعلقة بالقضايا التجارية – يسعون بالفعل جاهدين للوصول إلى الدقة الاقتصادية، الأمر الذي تساعدهم عليه مدرسة القانون والاقتصاد. لقد حاول القضاة الوصول إلى تلك الغاية في الماضي لكن الجهل بالاقتصاد أعمى قراراتهم. أما الشق الثاني فيقوم على أن النظام القضائي الأخلاقي يجب أن يعي على الأقل النتائج المحتملة لقراراته في قضايا العدالة. وهنا على الصعيد الأخلاقي، علينا أن نفرق بين الشخص العادل والفعل الصائب؛ فالشخص العادل يختار الفعل الصائب بعد تأمل؛ فجرذان المعامل مثلاً تستطيع أن تختار الفعل الصائب، لكن هذا الفعل لا يُعد عادلاً إلا إذا بُني على تأمل. إن القاضي الذي يتجاهل نتائج قراراته لا يُوسم بالعدل أكثر مما يوسم به جرد معمل. وحتى إذا رفض فرض نتيجة صائبة، فعليه أن يعلم بهذا أنه يتجاهل الدقة الاقتصادية. حتى لا نتعمق في هذا الجدل الجانبي، لننحَ جانباً ونتركه لبوزنر وكانط ومنتقل إلى التطورات التي طرأت على الأنشطة المالية للشركات.

(٩) الأنشطة المالية للشركات

يختلف العلماء من أنصار مدرسة القانون والاقتصاد عن أنصار المدرسة المؤسسية القديمة في أنهم يستخدمون أدوات مارشال في دراسة المؤسسات، إلا أن المدرستين تتشابهان في ناحية معينة. في عام ١٩٣٢ كشف أستاذ القانون أدولف بيرلي والاقتصادي جاردنر مينز، وكلاهما من جامعة كولومبيا، عن هوة خطيرة بين أصحاب الشركات ومديريها؛²⁹ فبما أن أصحاب الشركات (بمن فيهم المساهمون) صاروا يُفوضون السلطة إلى مديرين مقابل الأجر بدلاً من إدارة شركاتهم بأنفسهم، لم تعد الشركات تعمل بكفاءة. في ذلك أكد جالبريث لاحقاً أن المديرين قد يسعون لتحقيق أهدافهم الشخصية كتحسين صورتهم الشخصية من خلال زيادة حجم الشركة.

مع أن المدرسة المؤسسية الجديدة تنكر أن لهذا عواقب وخيمة، فهي تقر أن على أصحاب الشركات مراقبة المديرين، وهو ما يتطلب تكاليف يُطلق عليها «تكاليف الوكالة».

لخفض تكاليف الوكالة، كثيراً ما يعطي أصحاب الشركات المديرين حوافز لزيادة أرباح الشركة؛ فأغلب مديري الشركات مثلاً يتلقون راتبهم في هيئة حصة من أسهم الشركة؛ فإذا تمكنوا من رفع أرباح الشركة، زادت قيمة أسهمها وازدادت مكاسبهم، وكثيراً ما يحصل المديرون التنفيذيون أيضاً على «حق زيادة قيمة الأسهم»، وهو مكافأة مالية تدفعها الشركة عند ارتفاع قيمة أسهمها. وقد بدأت الشركات تتجه أكثر فأكثر إلى تقديم وعود لموظفيها بمنحهم أسهم تحفيزية، إلا أن الفضائح التي تفجرت في أواخر التسعينيات في شركة إنرون وتايكو وفاني ماي أظهرت أن المديرين التنفيذيين المخادعين قد يتلاعبون بنظام الأسهم التحفيزية من خلال العقود سارية المفعول بتاريخ مسبق أو الرفع الوهمي لأسعار الأسهم لتحقيق أرباح على المدى القصير دون الاكتراث بمصلحة الشركة على المدى الطويل.³⁰ هناك مساحة كبيرة للتلاعب بالأسهم التحفيزية التي يمنحها أصحاب الشركة لمديريها. إن خيارات الأسهم والمديرين التنفيذيين المخادعين ومجالس الإدارة المتكاسلة قد يشكلون تحالفاً ثلاثياً يغدر بالمساهمين.

أصبح لدى المديرين التنفيذيين طموحات أقوى في الثمانينيات مع نمو شعبية عمليات الاستحواذ الممولة بالقروض. في الكثير من تلك العمليات يقترض المديرون المال ويشترون أسهم الشركة بالكامل للاستحواذ عليها لأنفسهم. لكن الدين الجديد يدفعهم إلى تخفيض نفقات الشركة وبيع أصولها التي لا تحمل قيمة كبيرة. يضطر نواب المدير للتخلي عن طائرات الشركة مثلًا. وبذا تُحل مُشكلة الانقسام الخطير بين أصحاب الشركات ومديري أعمالهم؛ إذ تنخفض تكلفة الوكالة لأن المديرين أنفسهم صاروا أصحاب مصلحة في ارتفاع أداء الشركة. من أمثلة هذا ذلك الاستحواذ الذي تم على شركة هيرتز وشركة ليفي شتراوس وشركة بلاك إنترتينمنت تيليفيجن. غير أن هناك مأخذ على الاستحواذ الممول بقروض؛ فمع أن المساهمين الذين يبيعون أسهمهم للمديرين يحصلون في العادة على مبالغ إضافية كبيرة من بيع الشركة بسعر السوق قبل الاستحواذ عليها، يتشكك النقاد فيما إذا كان السعر الذي تم به الاستحواذ تحدد بصورة عادلة؛ فقد يخفي المديرون معلومات سرية من شأنها أن ترفع من قيمة الأسهم.³¹ علاوة على ذلك يُشير النقاد إلى أن عبء سداد تلك القروض الضخمة قد يرفع كثيرًا من احتمالات الوقوع في الإفلاس إن تعثر الاقتصاد. مع صحة هذا، فإن مقرضي تلك الشركات يكونون في الأغلب من شركات ومؤسسات التأمين المرموقة التي تدرس بدقة مخاطر الإقراض.

تُموّل الكثير من المسرحيات والأفلام اليوم بحيث يدفع المنتجون لنجوم الأفلام والمخرجين نسبة من إجمالي العائدات بعد سداد تكاليف الإنتاج، لا قبل ذلك. من هنا على الجميع خفض النفقات، ولا ينبغي التبذير أو المبالاة به بالإنفاق على أشياء باهظة لا حاجة لها. يُطلق ممولو هوليوود على هذه السياسة سياسة «التأجيل المشروط».

هنا أشار أنصار المدرسة المؤسساتية القديمة إلى مشكلة في سياسات الشركات التمويلية وجدّ لها أنصار المدرسة المؤسساتية الجديدة حلًّا بعد خمسين عامًا.

كل المؤسسات والظواهر الاجتماعية تقريبًا لها تبعات اقتصادية. مثلًا، ورد في دراسة أجريت عام ١٩٨٨ أن معاملة أسرى الحرب على مرّ التاريخ

ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بتكلفة وفوائد الإبقاء على أسرى الأعداء المهزومين أو قتلهم. من هنا لم تكن العصور الوسطى عصورًا مُريعة لأسرى الحرب على الدوام، فمُعتقلو هؤلاء الأسرى كثيرًا ما عاملوهم المعاملة التي تضمن لهم المطالبة بمبالغ باهظة نظير إطلاق سراحهم،³² لكن كان هؤلاء الأسرى يقعون في مشكلة إن قلَّ الطلبُ عليهم؛ فعندها كانت الرءوس تطير.

وحتى الزمن له تبعاتٌ اقتصادية. كيف سيتصرف الناس إن علموا أن نهاية العالم غدًا؟ كيف سيتصرفون إن كان الغد سيشهد فرض نظام قانوني لا يُنفذ ما تقضي به العقود ولا يُعاقب المجرمين؟

يسلك الناس سلوكًا حضاريًا بعضهم مع بعض لعدة أسباب: أحدها أنهم يُريدون أن يبدوا جديرين بالثقة، وهذا مهم، لا سيَّما في مجال التجارة. لكن إن كان الوقت قصيرًا ومكانة الأشخاص في عالم الغد لن ترتفع بسلوك اليوم، قد ينكث البعض بعهودهم ويلجئون إلى الاحتيال. يتطلب اقتصاد السوق السليم قدرًا من التحضر يكون معه للعهود قداستها، والمجتمع الذي لا يتطلع إلى المستقبل ينهار اقتصاديًا.³³

لا شك أن آفاق علم الاقتصاد تتجاوز مُجرد دراسة الأسعار والأرباح والتكاليف والإيجار؛ فالقانون والموضة والفلسفة تؤثر في الاقتصاد؛ إذ قد تؤدي إلى تعزيزه أو انهياره. وسَّع فيبيلين وجالبريث مفهوم علم الاقتصاد وأجبروا غيرهم من الاقتصاديين على الانتباه إلى الظواهر الأوسع؛ فعلم الاقتصاد ليس بالسهولة التي أظهرها مارشال.

من ناحية أخرى، أقر أنصار المدرسة المؤسسية القديمة أن علم الاقتصاد ليس سهلًا، لكنهم برهنوا على مدى فعالية أدوات مارشال؛ فهم يستخدمونها في دراسة المؤسسات المعقدة التي تساعد في تشكيل الاقتصاد. حذر برانديز من أن المحامين غير الملمين بالاقتصاد يمثلون خطرًا على المجتمع. ما الإرث الذي تركه أنصار المدرسة المؤسسية القديمة والجديدة؟ لقد بيَّنت المدرستان أن علم الاقتصاد كبير كَبَر المجتمع نفسه.



الفصل التاسع

كينز: محب المتعة المنقذ

ربما تكون كامبريدج أجمل جامعات العالم. وكل عام يتجول مئات الآلاف من السياح في ساحات الجامعة التي تعود للعصور الوسطى ويتنزهون على ضفاف نهر الكام ويلتقطون الصور لطلبة الجامعة وهم يلعبون الكريكيت أو الكروكيه على الملاعب الخضراء؛ حيث يضع الطلاب أحياناً مضارب الكريكيت جانباً ليتفرغوا لإعداد المقالب للزوار. مثلاً، قبل أعوام قليلة طلى طلاب ظرفاء من الجامعة كرة من الورق الملصق بالمعجون، لتبدو كقطعة ديكور ثقيلة من الأسمنت على أحد جسور نهر الكام، وألقوا بها صارخين لدى مرور قارب يحمل بعض السياح اليابانيين بقرب الجسر؛ فصرخ السياح في فزع وقفزوا من على متن القارب حاملين كاميراتهم في أيديهم. على الرغم من هذا الإرهاب الذي يتعرض له السياح، فجامعة كامبريدج تتحول في أحيان أخرى إلى جنة يتجول فيها أعضاء الجامعة والطلاب مرتدين زيهم الجامعي، ذهاباً إلى أروقة – تعود للقرن السادس عشر – لتناول العشاء تحت لوحات الملك هنري الثامن والملكة إليزابيث الأولى وخريجي الجامعة كنيوتن وداروين ووردسورث.

في هذا المكان ركض كوكروفت في الشوارع يحتضن المارة صارخاً: «شطرنا الذرة! شطرنا الذرة!» وفي هذا المكان كشف واطسون وكريك عن سر الحياة في نموذجهما عن الحامض النووي.

لكن لم تتجسد روح الحياة في جامعة كامبريدج بما فيها من ثقافة ومرح وعمل من أجل المجتمع في أي شخص كما تجسدت في مينارد كينز. كان الأكثر نبوغاً وجاذبية، ولم يُضاهه أي من اقتصاديي هذا القرن في

تأثيره على السياسة وعلم الاقتصاد، حتى إن برتراند راسل، أحد أبرز فلاسفة بريطانيا، أعلن صراحةً أن كينز «أكثر من عرفتُ نكاءً وفطنةً»، وقال عنه: «كنتُ أشعرُ عندما أنخرط في نقاش معه أنني أضع نفسي في موقف حرج، وأحياناً ما كنت أخرج من النقاش شاعراً بأنني أحمق.»¹

هنا يشعر المرء بالأسى لتشارلز راي فاي زميل كينز في الدراسة؛ فكينز كان أول طلاب السنة الأولى الذين التقاهم فاي لدى وصوله لجامعة كامبريدج، لذا شعر المسكين أن جميع زملائه في الدراسة يفوقونه بالدرجة التي يفوقه بها كينز، لكنّه فيما بعد أدرك أن أول من التقاه في الجامعة هو أدكى من عرفهم على الإطلاق. وبالمناسبة، كان كينز ذكياً بما يكفي ليدرك أنه ذكي. لم يصفه بالتواضع سوى القليلين. وفي الواقع، لم يبادل كينز فاي الإعجاب، فقد كتب فيما بعد يقول إن الأخير لم يكن شريك سفر مناسباً لأنه «قبيح للغاية، وفي رأبي لا تتغلب خفة الظل وطيبة القلب والذكاء المتوسط على قبح الوجه والأيدي والجسد والملبس والسلوك.»²

مع أن كينز نشأ في عالم كامبريدج المنعزل الشبيه بالجنان، فقد اجتاحت أفكاره العالم. وإن كان رونالد ريجان قد ارتدى ربطة عنق تحمل صورة آدم سميث، فإنه كان على رؤساء أمريكا كافة — لا سيما كينيدي وجونسون — بداية من فرانكلين دي روزفلت إلى ريتشارد نيكسون أن يرتدوا ربطات عنق عليها صورة كينز. المفارقة هي أن تأثير كينز بدأ يضعف بعد أن قال نيكسون: «نحن جميعاً أتباع المدرسة الكينزية.» وفي ذلك قال ميلتون فريدمان أشرس نقاد مدرسة الاقتصاد الكينزية: «في نواح معينة، جميعنا يتبع المدرسة الكينزية، لكن في نواح أخرى لم يعد أي منا تابعاً لها.»³

ماذا تعني التبعية للمدرسة الكينزية؟ تكفي قاعدتان لشرح هذا: القاعدة الأولى هي أن القطاع الخاص قد يعجز عن القضاء على البطالة. أما القاعدة الثانية فهي أن الإنفاق الحكومي بإمكانه أن يدفع الاقتصاد لمعالجة مناطق قصوره. بعبارة أخرى، عندما يُدافع الساسة بحماس عن دعم الأعمال والبرامج الحكومية التي تنهض بالدولة من جديد، وعند تخفيض الضرائب لتعزيز الاستهلاك، فهم يمجدون كينز.

غير أن كينز لم يهتم بمشكلة العمالة وحدها؛ فسلسلة كتاباته «الكتابات المجمعّة» يربو عددها على أربعة وعشرين مجلداً، وقد تناول فيها العديد من القضايا كقضايا العملة وعوائق التجارة وإعادة الإعمار بعد الحربين العالميتين، وتضم أيضاً مقالات جذّابة عن بعض الأعلام كأينشتاين ونيوتن. وقد رأى مؤرخ جامعة أكسفورد البارز هيو تريفور روبر أن كينز من أهم المساهمين في إرساء المنهج التاريخي.

(١) الهروب من العصر الفيكتوري

وُلد كينز عام ١٨٨٢ في أسرة تعتنق المذهب البيوريتاني المتزمت في العصر الفيكتوري. وكان والده، جون نيفيل كينز، اقتصادياً وعالمٍ منطوق شهيراً ورئيساً لإدارة جامعة كامبريدج، أما والدته الفاتنة، فلورانس آدا، فقد شغلت في مرحلة تالية من حياتها منصب عمدة مدينة كامبريدج. ومع ولع كينز بأبويه، فقد أمضى جزءاً كبيراً من حياته يُحاول التخلص من سيطرتهما الفلسفية والأخلاقية عليه. كان كينز يحب الاستمتاع، ولم يعبأ بأفكار المذهب البيوريتاني المتجسدة في السير جيمس ستيفن، جدّ صديقة كينز فيرجينيا وولف، الذي يُقال إنه دخّن سيجاراً أمتعته إمتاعاً شديداً فلم يقرب السجائر مجدداً. أما كينز فقد قنع بالانتماء للطبقة البرجوازية المثقفة الرفيعة. حتى إنه قال مازحاً إنه حين تقوم الثورة الشيوعية في بلاده فسيقف تحت راية البرجوازيين. وقد وصفه لنين بأنه «أكثر البرجوازيين ضعفاً في إخلاصه السياسي».

حاز كينز العديد من الجوائز في الرياضيات في مدرسة إيتون وأجاد التمثيل، إلا أن أداءه في لعب الكريكت كان متواضعاً، ثم التحق بجامعة كامبريدج الملكية حيث تألق بصورة أكبر وكوّن — وهذا الأهم — صداقات وعلاقات فكرية وبدنية مع غيره من المفكرين، ودُعي للانضمام إلى صفوف دوائر الجامعة وأكثرها انغلاقاً؛ جماعة «ذي أبوسلز» (الحواريين). ضمت هذه الجماعة أعضاء بارزين أكبر سنّاً من كينز سُموا «الملائكة» مثل برتراند راسل وجي إي مور وألفريد نورث وايتهيد، واشتملت على أعضاء في عُمر كينز، حقق الكثير منهم فيما بعد الشهرة في مجال الأدب والفن

مثل ليتون ستراتشي وإي إم فورستر وليونارد وولف. كانت مناقشات الجماعة بوجه عام تدور حول ثلاثة موضوعات: الفلسفة، وعلم الجمال، والأعضاء أنفسهم. ليس هذا لأنهم تمتعوا بجمال يسر العين، بل لأن أغلبهم — بما فيهم كينز — افتقر إلى ما سمته فيرجينيا وولف بـ «بهاء الجسد». جاءت ألدع التعليقات عن مظهر كينز من مُدرس مساعد في مدرسة إيتون، وصف كينز بأنه يبدو من الوهلة الأولى «قبيحًا إلى حد ملحوظ، تبرز شفثاه كما لو أنهما تدفعا أنفه المتسق وحاجبيه الكبيرين إلى أعلى على نحو أشبه بالقرود».⁴ كان أصدقائه بالمدرسة يطلقون عليه «ذا الخَطْم»، ومع أنه تعودَّ وجهه الشبيه بالقرود، فقد ظل يرى أنه قبيح. غرست جماعة الحواريين في نفوس أعضائها غرورًا مقينًا؛ فلم يروا أنفسهم أسمى بكثير من عوام البشر وحسب، بل رأوا أنهم الأسمى في كامبريدج وأكسفورد كافة، حتى إن كينز كتب لستراتشي يقول: «أشعر بأن أغلب الآخرين لا يفهمون على الإطلاق، هم إما حمقى للغاية، أو خبثاء للغاية».⁵ مع هذا، لا يُمكن إنكار أن جماعة الحواريين كانت جماعة شامخة دارت فيها مناقشات مفعمة بالفكر. هنا، وأيضًا في مجمع اتحاد كامبريدج، تعلم كينز البراعة في المناظرة وكتابة الرواية، وتفوق فيما بعد على زملائه ومنافسيه والساسة في المنتديات الثقافية ومؤتمرات القمة.

الكثير من أعضاء جماعة الحواريين — بمن فيهم كينز — شكلوا فيما بعد جماعة بلومزبري التي أثرت بقوة في مسيرة تطور الثقافة البريطانية باتجاهها المناهض لمبادئ العصر الفيكتوري والأعراف. وإضافة إلى الإسهامات التي قدّمها كينز في مجال الاقتصاد، فقد أمضى قدرًا مماثلًا من الوقت في جمع الكتب وتأسيس مسرح فنون جامعة كامبريدج، وفي العمل أمينًا للمعرض الوطني ووكيل مشتريات بجمعية الفنون المعاصرة، وعضوًا بمجلس أمناء الأوبرا الملكية. في عصر التخصص الحالي يتساءل المرء جديًا إن كان كينز، في ضوء حبه للفنون، سيختار التخصص في الاقتصاد.

لم يلتحق كينز بجامعة كامبريدج لدراسة الاقتصاد، بل لدراسة الرياضيات التي أجادها بدرجة كافية، لكنه عانى في دراستها؛ حتى إنه

كتب لأحد أصدقائه يقول: «أصيب مخي بالكآبة، وأدمرُ عقلي، وأجعل نفسي شخصًا نكدًا.»⁶ وبعد أن اجتاز كينز امتحان مادة الرياضيات قرأ لأول مرة كتاب اقتصاد؛ كتاب ألفريد مارشال «مبادئ الاقتصاد»، وشرع في كتابة رسائل إلى الأخير الذي خط له باختصار بعض كلمات التشجيع في هامش رسائله إليه. آنذاك كتب كينز عبارة تُعد ثاني أكبر مثال على التصريحات التي تبخس الحقيقة قدرها بعد عبارة آدم سميث التي زعم فيها أنه يكتب كتابه «لملء فراغه»؛ إذ قال كينز: «أعتقد أنني جيد إلى حد ما في الاقتصاد، أود أن أدير محطة سكك حديدية أو صندوق ائتمان أو أحتال على الأقل على المستثمرين.» وبعدها بعدة أيام كتب يقول: «لا ينفك مارشال يزعجني بالإلحاح عليّ لأصبح اقتصاديًا متخصصًا ... هل تعتقد أن لهذا جدوى؟ أشك في هذا.»⁷

لم تستمر مباحثات كينز ومارشال إلا ثماني أسابيع. لم يحصل كينز على درجة علمية في مجال الاقتصاد، لكنه أثبت براعته الشديدة في التطبيق العملي.

في عام ١٩٠٥ أخذ يستذكر بجد لامتحان التأهل للخدمة المدنية. وبينما كان يُراجع ما يعرفه في الرياضيات والفلسفة وعلم النفس وغير ذلك من المواد، ظهر تحامله على الآخرين مجددًا فقال في حسرة بعد قراءة كتاب لفيلسوف لا ينتمي لجامعة كامبريدج: «كم أن أكسفورد مكان للفكر المحتضر!» حلَّ كينز في المرتبة الثانية من ١٠٤ مرشحين، والمفارقة أن مادتي الاقتصاد والرياضيات كانتا المادتين اللتين حصل فيهما على أقل الدرجات. وعن هذا قال: «يبدو أن المعرفة الواقعية تشكل عائقًا حقيقيًا أمام النجاح.» ورأى أن ممتحنه في مادة الاقتصاد لم يتمتعوا بالمعرفة الكافية حتى إنه يصلح أستاذًا لهم.⁸

حصل كينز عام ١٩٠٦ على وظيفة مكتبية في مكتب شركة الهند بلندن، لكنه لم يُسافر إلى الهند قط. كانت أولى مهامه شحن عشرة من صغار الثيران إلى بومباي. لم يلبث أن شعر بالضجر الشديد، أو بالأحرى بالضجر إلى حد الاستهتار، حتى إنه كتب لستراتشي أنه يعمل على إعداد التقرير السنوي عن التقدم الذي تشهده الهند على الصعيد المالي والمعنوي،

ويخطط للتحدث عن جانب غير معتاد «في طبعة هذا العام ... ملحق مفصل عن اللواط».⁹

لما استاء كينز من هذا الملل، ووجدَ منصب المحاضر الذي عرضه عليه مارشال جذابًا، عاد إلى جامعة كامبريدج حيث استند في تدريس الاقتصاد إلى بعض النصوص القليلة التي قرأها بالفعل لمارشال، ولم يخرج مذهبه الاقتصادي في السنوات الأولى عن تعاليم مارشال والاقتصاد الكلاسيكي كثيرًا. لكن مع اتساع قراءاته حقق الشهرة كشخص يتمتع بنفاذ البصيرة ووضوح الفكر، الأمر الذي جعله يُشارك في تحرير جريدة إيكونوميك جورنال البارزة. ظلَّ كينز يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٤٥ وأكسبته شخصيته الودودة ودقته في التحرير شهرة كبيرة. وقد قال ذات مرة لأحد كتاب الجريدة الأجانب إن المقطعين *exempli gratia* (بمعنى على سبيل المثال) يمكن اختصارهما في الإنجليزية إلى *e.g.*، أما عبارة *for instance* (التي تعني أيضًا على سبيل المثال) فلا يمكن اختصارها إلى *f.i.* وبعد عامين — في عام ١٩١٣ — نشر كتابه «المالية الهندية وعملتها»، وهو من الثمار القليلة التي خرج بها من سنوات عمله بمكتب شركة الهند في لندن. وقد وصف جوزيف شومبيتر هذا الكتاب بأنه «أفضل عمل إنجليزي تناول أسعار صرف الذهب»¹⁰ لكن بالطبع قد يكون شومبيتر — الذي بدا أحيانًا كما لو أنه يغار من كينز — يستهزئ بعبارته بالاقتصاديين الإنجليز بقدر ما يمدح كتاب كينز.

(٢) الحرب وسلام خطير

قادت الحرب العالمية الأولى كينز للعمل في وزارة المالية، ووضعت جماعة بلومزبري ومعتقداتها المتحررة الثورية التي لا تنحاز للوطنية محل الاختبار. أغلب أعضاء المجموعة — بمن فيهم كينز — طلبوا الإعفاء من الخدمة العسكرية بدعوى أنهم معارضون للحرب بوازع من الضمير، وكالعادة خلط ليتون ستراتشي الهزل بالجد، فصرَّح أن جميع المفكرين الذين يتمتعون باللياقة البدنية يجب أن يستعدوا للدفاع عن شواطئ إنجلترا، إلا أنه أضاف: «ولا يوجد مفكر واحد يتمتع باللياقة البدنية.»

وكانت أكبر مساهمة قدمها للجهود الحربية هي أنه خاط وشاح عنق صوفياً لبحار أعجبه. وأخيراً عندما استُدعي للمحكمة الحربية للتحقيق في رفضه الخدمة العسكرية وسأله مسئولو السلطات البريطانية السؤال التقليدي: «ماذا ستفعل إن رأيت ضابطاً ألمانياً يحاول اغتصاب أختك؟» سكت لبرهة ثم قال غامزاً: «سأحاول أن أدس جسدي بينهما».¹¹

مثل كينز بعد الحرب وزارة المالية البريطانية في مؤتمر فرساي، حيث استاء مجدداً من العمل الحكومي لكن ليس بسبب الملل؛ إذ شهد خداع رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمانصو لرئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون الذي أسفر عن فرض ضغوط مفرطة على ألمانيا المهزومة إلى حد يمنعها من استعادة توازنها مجدداً إلا إذا شنت حرباً مخيفة. بل كاد كينز يتنبأ باندلاع الحرب العالمية من جديد. ولما لم يستطع احتمال هذا الكابوس الدبلوماسي استقال، وكتبَ بعدها بوقت قصير أذعَ هجوم شهده عصره حتى بمقاييس جماعة بلومزبري؛ المتمثل في كتاب «عواقب السلام الاقتصادية». رسم كينز في الكتاب صورة مشوهة لقادة العالم، وأوضح أن ألمانيا لا تستطيع سداد التعويضات المطلوبة منها. تزايدت مبيعات كتابه لتحطم الأرقام القياسية في إنجلترا والولايات المتحدة وتنامت شهرته وغروره، إلا أن إحدى المجلات عَقبتَ آنذاك على صراحته في قصيدة محاكاة شعرية هزلية جاء فيها: «لكننا نشعر ... أن بعض ما تنتهي إليه الأمور قد يخفى حتى على رفقاء الملوك».¹²

لكن كينز لم يخفَ عليه الكثير. فعلى مدى العقد التالي استمر في إلقاء المحاضرات والتحرير والكتابة ونصح الحكومات وفي العمل رئيس مجلس إحدى شركات التأمين على الحياة، وأجرى مراسلات مع أبرز ساسة وأكاديمي وفناني عصره، وتزوج عام ١٩٢٥ من راقصة باليه روسية تدعى ليديا لوبوكوفا، وحالفه حُسن تدبيره وحظه؛ فجنى ثروة من المتاجرة في بعض البضائع والأسهم. يتحدى بعض النقاد الاقتصاديين أن تكون أفعالهم على قدر أقوالهم أو أن يخرسوا؛ بمعنى أنهم إن كانوا على دراية بشئون المال فيجب أن يكونوا أثرياء. إن قِيمَ الاقتصاديون على

هذا الأساس فسيحل كينز في المرتبة الثانية ولا يسبقه إلا ديفيد ريكاردو فقط. أما من يحتلون المرتبة الأخيرة فمن المتعذر حصرهم؛ إذ يتساوى الكثيرون في هذه المرتبة.

(٣) الكساد العظيم وانهيار الاقتصاد الكلاسيكي

سلط كينز الضوء في المقام الأول على السياسات النقدية في الاقتصاد، فكتب عام ١٩٢٣ كتابه «بحث في الإصلاح المالي» ثم أتبعه عام ١٩٣٠ بأطروحة تمتد عبر مجلدين بعنوان «أطروحة عن المال». ربطت تلك الأطروحة بين أعمال كينز السابقة عن الاستثمار ورؤاه الجديدة للعلاقة بين الادخار والاستثمار. لكن على الرغم من طبيعة الأطروحة الشاملة، فقد حمل عام ١٩٣٠ تحديات أربكت الاقتصاد للغاية، حتى إن كينز لم يعد يستطيع الاعتماد على أعماله المنشورة وشخصيته الجذابة الساحرة؛ ففي الوقت الذي بدا فيه أن الحظ حليفه دائماً بدا أن الحظ قد خذل العالم، وأغرقت الديون الدول وعمّها اليأس في ظل الكساد العظيم.

لنتذكر سيناريو مالتوس المخيف الذي بدا فيه أن العالم يتصدع تاركاً ضحايا تتصارع من أجل البقاء. تحقق هذا السيناريو تقريباً في زمن غير بعيد وفي مكان نألفه. فمن عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣، وجّهت يد الاقتصاد الحر الخفية الضربات إلى الرخاء الاقتصادي في الولايات المتحدة؛ إذ ارتفع معدل البطالة فجأة من نحو ٣٪ إلى ٢٥٪، وانخفض حجم الدخل القومي إلى النصف وتوقف بناء المساكن وفقد الكثيرون منازلهم وخسرت تجارتهم. وصار انهيار سوق الأوراق المالية عام ١٩٢٩، والمجازفات التي خاضها السماسرة وقضت عليهم، رمزاً للتدهور الاقتصادي وسبباً له أيضاً. انتهى عهد العشرينيات المزدهر تاركاً الاقتصاد عام ١٩٣٣ في حال أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٢٢، وتصارع العمال على الوظائف القليلة المتاحة وازداد عدد مطاعم الفقراء وصاحب الكساد الاقتصادي مناخ من الاكتئاب.

عبر الشاعر الغنائي الشهير يب هاربورج — الذي وعد جودي جارلاند فيما بعد بعالم أكثر إشراقاً في أغنية «فوق قوس قزح» — عن الإحباط

والاكتئاب اللذين سادا هذه الفترة في أغنيته الكلاسيكية «أخي، هلا أعطيتني قرشًا؟» تؤرخ الأغنية لأجيال كدّحت لبناء حضارة مزدهرة من المجتمع الأمريكي المقفر. لكن صارت الأغنية التي ساعدت في بناء سكك حديدية «تُسبق الزمن» تخرج من فم شخص عاطل عن العمل. هل له أن يتسول وهو يشعر بالعزة والكبرياء؟ نعم؛ لأنه لم يفقد وظيفته بسبب فشل من جانبه، بل تعرض للسرقه على يد نظام اقتصادي يُدار على نحو خاطئ.

تباحث المؤرخون الأمريكيون طويلًا في «سبب» نشأة الكساد العظيم، لكن لم يكن هناك جواب سهل لهذا. إلا أن السؤال الأهم هو: ما الذي حوّل الركود إلى كابوس؟ اجتازت الولايات المتحدة مراحل تدهور من قبل، لكنها لم تكن بهذه الحدة. يؤكد أغلب الاقتصاديين أن السبب هو بعض الأحداث السيئة التي تزامنت مع بعضها: فُرص الاستثمار أخذت في النفاذ بعدما تسارع نموها في العشرينيات، وقرر المستهلكون خفض نفقاتهم لسداد القروض، ودبّ زعرٌ بين الدول دفعها إلى تبني سياسات حمائية واستجاب النظام الاحتياطي الفيدرالي بتبني إجراءات أكثر صرامة لا أكثر لينًا.¹³

عندما نافس رونالد ريجان كارتر على الرئاسة عام ١٩٨٠، عرّف بعض المصطلحات الاقتصادية بأسلوب ذكي طريف؛ فقال: «(الركود) معناه أن يفقد جارك وظيفته، و(الكساد) معناه أن تفقد أنت وظيفتك، أما (الانتعاش) فمعناه أن يفقد جيمي كارتر وظيفته.»

قد يتفق كينز مع هذا، لكن إن طرأ على التعريف الأخير تعديل بسيط وهو أن التعافي من الكساد العظيم يتحقق فقط عندما يفقد الرجعيون المسنون في وزارة المالية البريطانية (والحكومة الأمريكية) وظائفهم. فهو يرى أن كُهول وزارات المالية تشربوا بأفكار الاقتصاد الكلاسيكي العتيقة التي يرى أنها أصبحت بالية، لهذا انتقد انتقادًا لاذعًا منظورَ وزارات المالية التي تُوصي بالصبر وتعد بتحقيق الانتعاش على المدى الطويل، فلا جدوى من تلك الحكومات؛ لأننا — على حد قول كينز في أطروحته — «سنصبح جميعًا موتى على المدى الطويل.»

فسّر كينز نصيحته للساسة في أهم أعماله، وهو كتاب «النظرية العامة عن التوظيف والفائدة والنقود» الذي صدر عام ١٩٣٦، وحطّم فيه كينز نظريات وزارات المالية ووضع إطارًا نظريًا جديدًا يسير عليه الاقتصاد الكلي. تنبأ كينز في مقدمة الكتاب بأن علماء الاقتصاد الكلاسيكي سيتراوحون بين «مؤمن بخطئي ومؤمن بأنني لا أتحدث عن شأن جديد». في هذا قال بول صامويلسون — الذي درّس مذهب كينز الاقتصادي لأجيال في صفوف الاقتصاد التمهيديّة — موجزًا ببراعة غموض الكتاب: «إنه كتاب رديء الصياغة، غير منظم، والقارئ غير المتخصص الذي خدعته سمعة الكاتب في الماضي فاشترى الكتاب ... احتالت عليه السمعة لتسلبه خمسة شلنات ... تفوح منه الغطرسة ولغته لغة شخص جدلي حانق، ولا يُغدق في توجيه الشكر لمن ساعدوا في كتابته، ويحفل بالتعقيدات والارتباك ... باختصار، إنه نتاج عقل فذ.»¹⁴

يبدأ كينز الكتاب بشنّ هجومٍ لا يعرف هوادة على السابقين عليه وعلى زملائه من جامعة كامبريدج برسم صور كاريكاتيرية لهم أحيانًا، وشنّ هجومٍ مباشرٍ عليهم في أحيانٍ أخرى، وصبّ هجومه بالدرجة الأولى على إيه سي بيجو الذي تعود أن يقول بثقة في سنوات الرخاء التي سبقت فترة الكساد العظيم: «كل الإجابات لدى مارشال.» كما لو أن علم الاقتصاد لم تتبق فيه إلا القليل من الإشكاليات بلا حل. فهو بعكس كينز كره خوض المناقشات في مسائل الاقتصاد المثيرة للجدل بعد انتهائه من إلقاء محاضراته وخروجه منها، أما فيلسوف جامعة كامبريدج العبقري وصديق كينز لودفيج فيتجنشتاين، فكان الوصول إليه أصعب؛ فبعد انتهائه من المحاضرة كان يهرع لمشاهدة الأفلام السينمائية وبالأخص تلك التي تلعب دور البطولة فيها كارمن ميراندا التي اشتهرت بالرقص وهي تضع فاكهة استوائية على رأسها شاديةً أغنية «موز شيكيتا». ولا نعلم هل كان فيتجنشتاين يرى أن لهذا الطقس معنى أعمق مما يمكن أن يجده في خوض المناقشات.

وصفّ هاري جونسون ببراعة الهجوم الفكري الساخر المخيف الذي شنّه كينز في كتابه قائلًا إنه هجوم يقدم فيه كينز «مجموعة من

معتنقي الأفكار التقليدية الحمقى، دون تعريف هويتهم أو ذكر أسمائهم — بعضهم يمكن التعرف عليه — ويسخر من هزلية المعتقدات التي يعتنقونها أو التي نشرت أو نسبت لهم¹⁵. أكثر المعتقدات سذاجة تجسدت في قانون ساي الذي هاجمه مالتوس قبل قرن. نذكر من فصل سابق أن قانون ساي ينص على أن إنتاج السلع يولد للعمالة والمنتجين دخلًا كافيًا لشراء كافة السلع؛ وبذا لا ينتج إغراق عام للأسواق. (لا شك قد يُنتج أحد التجار كمية كبيرة من إحدى السلع، لكن هذا لن يُسفر عن إغراق عام للأسواق بالسلعة، بل سينخفض سعرها؛ بذا ينتهي الفائض منها.) لكن من ناحية أخرى، إن آمن المرء بقانون ساي، فعليه ألا يؤمن بظهور البطالة على المدى الطويل أو بإمكان وقوع كساد كبير، فلا يؤمن بكلا الأمرين إلا مصابًا بالفصام. مع هذا لم يتهم كينز زملاءه بأنهم مصابون بالفصام، بل اكتفى بوصفهم بالحماقة.

تجاهل هؤلاء الحمقى ثغرة مهمة في دورة المنتج والمستهلك المتجددة السلسلة. ماذا يحدث عندما تأخذ الأسر في الادخار؟ عندما تأخذ في بناء حسابات مصرفية، ألن يجد التجار أنفسهم يُحذقون في أكوام من البضائع غير المباعة؟ رأى كينز هذا، لكن الحمقى كانت لهم إجابة على ذلك. هل هي إجابة صحيحة؟ لم يرَ كينز هذا وقدّم حججًا عارض فيها مبدئين أساسيين:

(١) وفقًا للاقتصاديين الكلاسيكيين، تستهلك الأسر جزءًا من دخلها وتدخر الباقي، وإن قرر المستهلكون الادخار أكثر، فسينخفض الطلب على السلع والخدمات، لكن هذا يُعوّض ببساطة بأن يرفع التجار حجم استثماراتهم. ما الذي يدفع التجار إلى الاستثمار أكثر؟ عندما يدخر المستهلكون، لا يحشون في العادة حشايا فرشهم بالنقود، بل يضعون أموالهم في البنوك، والبنوك تُقرض التجار، وإن أودع المستهلكون المزيد من المدخرات في البنوك، فستُخفض البنوك سعر الإقراض، أو سعر الفائدة، وإن خفضت سعر الفائدة على الإقراض، فسيقترض التجار أكثر للاستثمار لأن التوسع في المشروعات سيبدو مربحًا أكثر بالنسبة إلى تكلفة الإقراض. وهكذا، عندما يدخر المستهلكون أكثر ويقلصون حجم

استهلاكهم، يستثمر التجار أكثر. بعبارة أخرى، مرونة سعر الفائدة من منظور مارشال الوردي تربط الاستثمار بالادخار، فبإمكاننا أن نقول إن المستهلكين يُوفرون المعروض من المدخرات (الذي يزيد مع ازدياد سعر الفائدة، إذ يُصبح الادخار أكثر جاذبية) والتجار يوفرون الطلب على المدخرات (الذي يقل مع ازدياد سعر الفائدة).

بعبارة أخرى، تتنبأ هذه النظرية بانخفاض أسعار الفائدة على الاقتراض إن بدا الركود الاقتصادي وشيئًا؛ لأن المستهلكين يقلصون حجم إنفاقهم ويرفعون في المقابل حجم مدخراتهم، وهذا من شأنه أن يحث التجار على إنفاق المزيد في الاستثمار، مما يولد الأموال ويحافظ على مجرى الأمور.

(٢) مرونة الأجور والأسعار تدعم قانون ساي. لنفرض مثلًا أن التجار جميعهم يعرجون، ولا يستطيعون السير إلى البنوك بالسرعة التي يسير بها المستهلكون إلى البنوك عندما يزيدون حجم مدخراتهم؛ لن يستطيع التجار إذن الاستثمار بالسرعة التي تعوض انخفاض حجم الاستهلاك. قد يتولد عن هذا ركود اقتصادي طفيف، إلا أن الأسعار والأجور سينخفضان تجاوبًا مع ضعف الطلب على السلع والخدمات، ومع انخفاض الأسعار والأجور سيوظّف العاطلون عن العمل، ويبيع الفائض من السلع، فينتهي الركود سريعًا.

لكن كينز كخبير اقتصادي رفض أن يُقر أن تلك الصورة الوردية التي رسمها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون — التي تبدو مقبولة للمنطق — تمت للواقعية. إنها توحى إلى حدٍّ ما بالواقعية، إلا أن العالم لم يكن بهذه الوردية، لا سيما عام ١٩٣٦.

شَنَّ كينز هجومًا على المدرسة الكلاسيكية من ناحيتين؛ أولًا: أنكر وجود علاقة مباشرة بين الادخار والاستثمار؛ لأن الأسر والشركات تدخر وتستثمر لأسباب مختلفة تمام الاختلاف. على سبيل المثال، قد تدخر الأسرة سيرًا على العادة أو لسبب ما ككبر سن عائلها أو لشراء سيارة. أما الشركات، فقد تُغير خططها الاستثمارية بسبب سياسة الدولة أو مشاكل الثقة أو التطورات التكنولوجية أو تغيّر أسعار الصرف الأجنبية أو حسب

من يربح دوري البيسبول. أيضًا من السخيف توقع أن تحقق أسعار الفائدة التوازن، فإن فاق حجم ادخار الأسر نسبة استثمار الشركات، فسينتج إغراق للأسواق، وسيفصل أرباب العمل الموظفين، مما سيؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك أكثر. على سبيل المثال، قلّصت الأسر اليابانية عام ١٩٩٧ و١٩٩٨ حجم إنفاقها مع أن البنك المركزي خفّض سعر الفائدة قصيرة الأجل على الإيداع إلى ٠,٥٪ فقط. علاوة على ذلك، إن انخفاض الدخل، فقد تنخفض نسبة الادخار لتصبح مساوية لنسبة الاستثمار، لكن ليس بالضرورة بما يقضي على البطالة.

استهزأ كينز بنظرية مرونة الأسعار والأجور وسلاستهما؛ فعندما يتنبأ الساسة بأن الأسعار سترتفع لتبلغ مستواها الصحيح يبدو كالسّحرة الذين يترنمون بالنبوءات قائلين: «جلا جلا سيرتفع هذا، وجلا جلا سينخفض ذلك.» لأن الشركات الاحتكارية وعقود نقابات العمال تعوق بلا شك تغير الأسعار والأجور. الأجور في النظرية الكلاسيكية تنخفض في فترات الركود، أما في اعتقاد كينز، ترفض العمالة في العادة تقليص أجورها.

أوضح كينز أن الشركات تُقلص استثماراتها في فترات الركود، وفي نهاية الأمر يتساوى حجم الادخار وحجم الاستثمار بالفعل، لكن لماذا؟ ليس لأن حجم الاستثمار يرتفع (كما رأى أنصار الاقتصاد الكلاسيكي) وإنما لأن الموظفين المفصولين عن العمل لا يستطيعون الادخار، فضلًا عن أن تغير الأجور والأسعار يستغرق وقتًا طويلًا. ومن هنا يمكن أن تنشأ فترات الركود أو الكساد.

لا شك أن حجم الادخار وحجم الاستثمار تكافأ بالفعل في أوائل الثلاثينيات؛ إذ لم يكن هناك ادخار ولا استثمار، وأذن هذا بنهاية عصر الاقتصاد الكلاسيكي.

(٤) الحل من منظور كينز

كان الوقت قد حان لظهور عصر جديد. سيسلّط الضوء على إجمالي الطلب، ويكون عنوانه «الكساد يقع عندما يكون إجمالي الطلب على السلع

والخدمات أقل من إجمالي الدخل.» (عنوان كبير لا شك، لكنه ملائم لفترة الكساد). يحذر تحليل كينز من أن يصبح طلب الأسر والشركات على السلع والخدمات غير كاف؛ إذ لو لم يشتر هؤلاء ما يكفي من السلع والخدمات، فسيفصل التجار العاملين ويقل الإنتاج. هذا هو باختصار تحليل كينز لفترة الكساد.

لنبن نموذج البسيط خطوة خطوة بمناقشة دور الأسر أولاً ثم دور الشركات. بما أن المنتجات أصبحت تتجه أكثر فأكثر إلى الأسر، أصبحت الأسر هي العنصر الأهم في تحديد إجمالي الطلب. ما الذي يحدد حجم إنفاق الأسرة؟ مع أن حجم الأسرة وميولها وتوقعاتها عوامل مهمة في تحديد حجم إنفاقها فإن كينز يختار دخلها بوصفه أهم العوامل. إن ارتفع دخل الأسرة فستشتري أكثر، وإن انخفض فستشتري أقل. يبدو هذا منطقيًا. في الواقع يفترض كينز أن المرء إن حصل على دولار فسينفق أغلبه ويحتفظ ببقيةته. يسمى كينز الجزء الذي يُنفقه الأفراد الميل الحدي للاستهلاك. لنفترض أن السماء أهدتك دولارًا، فاشتريت قطعة حلوى بثمانين سنتًا وأودعت المبلغ المتبقي في البنك. هنا يساوي ميلك الحدي للاستهلاك ٠,٨٠ (جبريًا يساوي هذا التغير في الاستهلاك مقسومًا على التغير في الدخل). أما ميلك الحدي للاختار فيساوي ٠,٢٠.

الشركات بدورها تنفق على السلع والخدمات، وبالاستثمار في شراء الأدوات والبضائع تشكل الجزء الثاني الأساسي في إجمالي الطلب. لكن ما الذي يعتمد عليه الاستثمار؟ يرى كينز أن الاستثمار أكثر عرضة لأن تطرأ عليه التغيرات من استهلاك الأسر؛ فالتوقعات وأسعار الفائدة ومشاكل الثقة والمناخ والأوضاع السياسية جميعها تُغير خطط الاستثمار. في أبسط نموذج لنظرية كينز نحتسب الكثير جدًا من العوامل حتى إننا نفترض أن رجال الأعمال لا يُغيرون خططهم الاستثمارية استجابة للتغيرات التي تطرأ على الدخل على المدى القصير. (تذكّر أن الأسر يتغير استهلاكها على المدى القصير.)

ما الذي يعنيه هذا؟ للتمتع باقتصاد سليم والقضاء على البطالة يجب أن تنفق الأسر والشركات بما يكفي لأن تصبح نسبة المبيعات مساوية

لنسبة الإنتاج. إن استهلك الأفراد دخلهم بأسره (ليصبح الميل الحدي للمستهلك = ١)، لقضى قانون ساي على البطالة. لكن المشكلة هي أن الأفراد يدخرون والشركات يجب أن تُعوّض عن هذه المدخرات، لأنها إن لم تستطع هذا لفاقت نسبة الإنتاج نسبة المبيعات، وتراكت البضائع وفُصلت العمالة؛ المشكلة إذن تتمثل في عدم كفاية الطلب على السلع والخدمات، وسبب نشأة الركود هو الادخار.

قبل إصدار كتاب «النظرية العامة عن التوظيف والفائدة والنقود» بسنوات حثّ كينز المواطنين على الإنفاق أكثر، ففي مقال بمجلة ريدبوك بعنوان «هل يمكن أن ينتعش اقتصاد الولايات المتحدة بالإنفاق؟» أوضح أن هذا «بديهي»! لكن لم يُصغ إليه كثيرون. ولم يُلق أحد أذنًا له أيضًا عندما كتب في مجلة ذا ليسينر يقول:

عندما تُقلص أي جهة الإنفاق، سواء مجالس بلدية المدن أو الوزارات أو الأفراد، لا بد أن يكتشف شخص ما صباح اليوم التالي أن دخله قد تقلص، إلا أن المسألة لا تنتهي هنا؛ إذ يُضطر من استيقظ صباح اليوم التالي ليكتشف أن دخله قد نقص أو أنه قد فصل من عمله ... إلى تقليص إنفاقه سواء شاء أم أبى ... وما إن يبدأ هذا التدهور حتى يصبح إيقافه صعبًا.¹⁶

في الوقت الذي أصر فيه نُقاد الرأسمالية على الإشارة بإصبع الاتهام إلى الرأسماليين المحتالين الأشرار والاستغلاليين المخادعين الساعين إلى الربح الفاحش، زعم كينز بثقة أن الساعين إلى الادخار الذين لا يقصدون سوءًا — كالمسئرين اللائي لا يرى منهن أذى — يتسببون في ضرر أكبر مما يتسبب فيه أي من رجال الصناعة الأشرار.

غير أن هذا الضرر أو «البلى» يتضاعف. إنه مُضاعف الاستثمار الكينزي ذو القدرة المذهلة (لفظة مُضاعف مقتبسة من زميل كينز ريتشارد كان). إن أكثر ما يُميز هذا المُضاعف هو أن أي تغيير في حجم إنفاق الفرد يبدأ سلسلة من التأثيرات التراكمية تكون نتيجتها النهائية أن حجم الإنفاق القومي في آخر الأمر يختلف كثيرًا عن حجمه في بادئ الأمر.

لنفترض مثلاً أن شركة مينارد قررت أن ترفع حجم استثماراتها بمائة دولار من خلال بناء دورة مياه جديدة للرجال، هنا سيزيد حجم الإنفاق الإجمالي بمائة دولار، لكن شركة مينارد تدفع للسباكين والمهندسين المعماريين ومصممي ديكور دورة المياه. ما الذي يفعله هؤلاء بهذا المال عندما يعودون إلى منازلهم؟ ينفقون بعضه ويدخرون الباقي. بعض ما ينفقون يذهب إلى البقالين وبائعي أجهزة التليفزيون وفتيات الكشافة اللائي يبعن البسكويت، فيتولد عند متلقي هذه الأموال دخل، ينفقون بعضه، وتستمر التفاعلات المتسلسلة، حتى إن إجمالي الدخل قد يرتفع بثلاثمائة دولار مع أن دفعة الزيادة الأولية بلغت قيمتها ١٠٠ دولار فقط. هنا يساوي المضاعف ٣.

يقدم كينز معادلة بسيطة لحساب قيمة مضاعف الاستثمار. وفي ظل تمجيد كينز للاستهلاك، لا عجب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك هو الحل: مضاعف الاستثمار = $1 \div [1 - (\text{الميل الحدي للاستهلاك})]$ أو $1 \div \text{الميل الحدي للادخار}$.

كلما زاد الاستهلاك زادت قيمة المضاعف، وإن أنفق متلقو المال أكثر فستزداد سرعة سلسلة التفاعلات. أما الادخار فيبطئ سرعتها.

من هنا تتولد استنتاجات مذهشة؛ أولاً: إن كان حجم الاستثمارات ضئيلاً بسبب سوء الأحوال الجوية مثلاً أو تشاؤم مديري الشركات، فسيضع هذا الاقتصاد الكلي تحت ضغط هائل. على سبيل المثال، إن ادخر الأفراد ثلث دخلهم الإضافي، فسيساوي المضاعف ٣. ومن ثم، لو قلّصت الشركات استثماراتها مثلاً بـ ٥٠ مليون دولار، فسينخفض حجم الدخل القومي بمقدار ١٥٠ مليون دولار. بعبارة أخرى، تشاؤم الشركات هو ما يخلق الأسباب الداعية لتشاؤمها من الأساس! من هنا تتحول الأحلام إلى كوابيس. لا عجب أن يقضي الرؤساء ونواب الرؤساء الكثير من الوقت في التشجيع على الإنفاق، حتى إن دوايت أيزنهاور — الذي دفع تكتمه البعض إلى تسمية البيت الأبيض في عهده بـ «قبر الجندي المعروف» — توسل للأمريكيين أن ينفقوا إبان فترة الركود التي شهدتها عام ١٩٥٨. علام ينفقون؟ على «أي شيء!» في عام ١٩٨٢ أطلق مستشارو رونالد ريجان

على التدهور الذي شهده الاقتصاد اسم «الركود الصائر إلى النهضة»؛ إذ زعموا أن الاقتصاد يتباطأ استعدادًا لنهضة هائلة، فسخر النقاد من ذلك بأن سموا كلب ريجان «كلب صائر إلى حصان». أما جورج بوش الأب فحاول في عام ١٩٩١ أن يلهم المتسوقين بالشراء بأن قصد أحد المراكز التجارية واشترى بعض الجوارب.

ليست جميع تبعات العمل بنصيحة كينز سيئة. في الواقع، قد يوصف بعضها بأنه رائع. إن كانت عدم كفاية الطلب تتسبب في ركود، فالحل هو دفع عجلة الإنفاق أكثر، وإن تمكنا من تحديد نسبة الميل الحدي للاستهلاك، فسنتوصل إلى قيمة المضاعف، ومن ثم سنستطيع أن نُغذي الاقتصاد بالنفقات التي ستتضاعف لتعالج الركود؛ باختصار الفجوة بين حجم المبيعات وحجم الإنتاج.

ماذا نعني بـ «نحن» هنا؟ نعني الحكومة؛ فليس هناك ما يقي القطاع الخاص من الوقوع في المآزق المالية والغرق بعمالته عندما تضربهم العواصف الاقتصادية إلا إذا خفّضت حكومة الدولة الضرائب أو ضخت المال مباشرة لإنقاذ الاقتصاد. مثلًا إن تسببت عدم كفاية الطلب في فجوة ركود بين حجم الإنتاج وحجم المبيعات تقدر بـ ١٢ مليار دولار، وبلغ الميل الحدي للاستهلاك ثلثي الدخل، والمضاعف ٣، فيفترض أن تكون حكومة الدولة قادرة على تحريك الاقتصاد لسد الفجوة إن تبنت برنامج إنفاق بـ ٤ مليارات دولار.¹⁷

قدّر كينز في الواقع قيمة مضاعف الاستثمار في الولايات المتحدة بـ ٢,٥ وأيدّ تبني برنامج إنفاق حكومي ضخم في خطابه للرئيس روزفلت والمجلات، فكتب في إحدى الخطابات عام ١٩٣٣ أنه ينصح بأن «تدعم الحكومة الأمريكية الكثير من برامج الإقراض»، وقال: «ليس من اختصاصي اختيار جهة الإنفاق، لكن يجب أن تُعطى الأولوية للجهات التي من شأنها أن تشهد ازدهارًا سريعًا على نطاق كبير ... كالسكك الحديدية مثلًا؛ فالهدف هو دفع عجلة الاقتصاد.»¹⁸

فطنّ كينز إلى أن الاقتصاديين والسياسة سيهاجمون سياسته المالية النشطة؛ إذ كان مسئولو وزارتي المالية البريطانية والأمريكية يحرضون

على توازن جانبي الميزانية، وإن انتهجت الحكومات سياسته لنشأ عجز في موازنة الدولة. رد كينز على هذا قائلاً: «وماذا في هذا؟ إن توازن جانبي الميزانية في فترات الركود ضرب من السخف. ثمة جانبان لميزانية الدولة: العائدات الضريبية والمصروفات، وبما أن الدخل القومي يتقلص في فترات الركود، تجمع الحكومات ضرائب أقل، أما إن كان توازن جانبي الميزانية هاجسًا لدى حكومة الدولة فعليها إما أن تخفض نفقاتها أو أن تجمع ضرائب أعلى.» لكن كلا الحلين يضع الاقتصاد في حلقة مضاعفات أشد وطأة! حث كينز على تحقيق التوازن بين جانبي ميزانية الدولة مع انتهاء الدورة الاقتصادية؛ ففي فترات الرخاء يدفع الأفراد ضرائب أعلى وبذا ينتج فائض في الميزانية، أما في فترات الركود، فعلى الحكومات أن تتقبل وقوع العجز في الموازنة. استغرق مسئولو وزارات المالية بطيئًا الفهم وقتًا طويلًا لفهم هذا.

ألح رونالد ريجان طيلة فترة رئاسته في المطالبة بتبني تعديل دستوري يقضي بتحقيق التوازن بين جانبي ميزانية الولايات المتحدة، مع أنها عانت، آنذاك، عجزًا يُقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار، وحاول جاهدًا أن يفرض إقلالًا في بعض النفقات وألا يرفع قيمة الضرائب، فعارض أغلب الاقتصاديين — الذين ظلوا يذكرون نصيحة كينز — هذا الاقتراح، رافضين أن يقضي القانون بتحقيق التوازن بين جانبي ميزانية الدولة حتى في فترات التدهور الاقتصادي، لكن بحلول عام ١٩٩٧ أدى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة وحركة مناهضة للساسنة المبذرين إلى تحقيق التوازن بين جانبي ميزانية الدولة بلا تعديلات دستورية. (سيكون هناك المزيد من المناقشة لتلك النقطة عندما نتطرق إلى نقد نظرية الخيار العام لكينز.)

أدرك كينز أيضًا أنه سيواجه معارضة فلسفية؛ فعلى كل حال، يقضي مبدأ عدم التدخل الاقتصادي بأن زيادة التدخل الحكومي تعني حرية أقل، لكن كينز — الذي سخر من ماركس ومن أصدقائه الذين خدعهم ستالين — صرّح بأنه يسعى لإنقاذ الرأسمالية لا إهلاكها؛ فقال:

أؤيد [التدخل الحكومي] ... بوصفه الوسيلة العملية الوحيدة للحيلولة دون هلاك الشركات الاقتصادية تمامًا وبوصفه شرطًا

للعمل الناجح للمشروعات الفردية ... لأنه لو لم يكن الطلب الفعلي على السلع والخدمات كافيًا، فلن تكون فضيحة إهدار موارد تلك الشركات هائلة وحسب، بل سيصبح أصحاب المشروعات الذين يسعون لتوظيف هذه الموارد أيضًا في موقف ضعف بالغ.¹⁹

أحيانًا يجب تنحية المبادئ والقيام بما هو صائب؛ من هنا يردُّ كينز على الاعتراضات الفلسفية على نظريته ساخرًا بقوله:

إن ملأت وزارة المالية زجاجات قديمة بالنقود ودفنتها على عمق مناسب في مناجم فحم مهجورة تُملاً بعدئذ عن آخرها بقمامة المدن، ثم تترك تلك النقود لشركات القطاع الخاص لتخرجها وفق مبدأ عدم التدخل الذي أثبت فعاليته ... فلن يكون هناك المزيد من البطالة، وبفضل صدى هذا الأمر، سيصير الدخل الحقيقي للمجتمع ورأسماله أفضل كثيرًا مما هو عليه بالفعل، وسيكون من الحصافة أن تُبنى المنازل وما شابهها من المباني، لكن إن اعترضت عقبات سياسية أو عملية هذا الحل، فسيكون الحل الأول أفضل من عدم القيام بأي شيء.²⁰

مع أن إنفاق الحكومة الأمريكية في عهد روزفلت لم يصل إلى الحد الذي اقترحه كينز أو الذي أثار أسوأ مخاوف نقاده، فقد تزايد نفوذه منذ إصدار كتابه في عام ١٩٣٦ — كتاب «النظرية العامة عن التوظيف والفائدة والنقود» — إلى عهد نيكسون. وفي ذلك، يقول بول صامويلسون: «كتاب النظرية العامة أثر في الاقتصاديين دون الـ ٣٥ عامًا تمامًا كما فعل أحد الفيروسات عندما أهلك معظم أفراد قبيلة تعيش في جزيرة نائية جنوب المحيط الهادي. أما الاقتصاديون فوق الخمسين عامًا فقد ثبت أنهم محصنون ضد تأثير الكتاب.»²¹

بتأثير ندوة الأستاذ ألفين هانسن الشهيرة عن كينز، أصبحت جامعة هارفارد قاعدة لاتباع كينز، يُدرس فيها اقتصاديون بارزون كصامويلسون وجيمس توبين وروبرت سولو. وأصبح مجلس المستشارين الاقتصاديين

في عهد إدارتي جون إف كينيدي وليندون جونسون قاعدةً لأتباع كينز من جامعة كامبريدج وماساتشوستس والاقتصاديين البارزين من جامعة يال ومينسوتا. وأسس هؤلاء ونظراؤهم الأوروبيون مدرسة الاقتصاد الكينزية مما أكسب حدس كينز وآراءه الثاقبة قوةً.

استطاع الساسة باستخدام مذهب كينز الاقتصادي خوض الحرب مع المجهول ومقاومة الدورات الاقتصادية؛ فكلما تباطأت عجلة الاقتصاد، أمكنهم زيادة نفقات الحكومة المركزية أو تخفيض الضرائب للتسبب في عجز مؤقت بالميزانية إلى أن ينهض الاقتصاد مجددًا. وحين يرتفع حجم الطلب سريعًا ليفوق حجم العرض بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أمكنهم رفع الضرائب وتقليص نفقات الحكومة المركزية لتحجيم الطلب. إنها علاقة توازٍ دقيقة تكاد تقترب من السحر. نمت الثقة في سيطرة الحكومة المالية، وأقرَّ الساسة متفائلين عام ١٩٤٦ قانونَ التوظيف الذي فاق كل القوانين السابقة عليه جرأة بإعلان مسئولية الكونجرس عن «رفع نسبة العمالة والإنتاج والقوة الشرائية إلى الحد الأقصى».

سطع نجم كينز أكثر من أي وقت مضى عام ١٩٦٤، عندما لاحظ مستشارو كينيدي وليندون جونسون تباطؤ عجلة الاقتصاد فأوصوا بدعم الإنفاق لتحريكها؛ إذ قدروا وجود فجوة ركودية تقدر بـ ٣٠ مليار دولار بين حجم المبيعات وحجم الإنتاج، وقدروا قيمة مضاعف الاستثمار بـ ٢,٣، من هنا قلصوا قيمة الضرائب المباشرة والضرائب على الأعمال التجارية بما يقرب من ١٣ مليار دولار، وكانت تلك أكثر سياسة اقتصادية تقديرية فعالة جرى تبنيها على الإطلاق؛ إذ استجابت جميع مؤشرات الاقتصاد الحيوية بقوة، ودفع نمو الطلب عجلة الإنتاج مما ولد الوظائف للآلاف، وبدأ أن علم الاقتصاد تخلص أخيرًا من الوصمة التي ألحقها به توماس كارلايل عندما وصمه بأنه «علم كئيب».

لكن في السبعينيات، عندما بدا أن السياسة الكينزية تواجه العثرات، عادت وصمة كارلايل لتطارده علم الاقتصاد ووقفت العقبات في وجه نظرية مضاعف الاستثمار (كما سيتضح في الفصل التالي).

تعتمد السياسة المالية التقديرية على حكمة الساسة. وبما أنه لا يركن إلى هذه الحكمة إلا القليلون، فالاقتصاد يملك أدوات تدفع عجلة الدورة

الاقتصادية إلى التمهّل. فضوابط الاستقرار، كالضرائب التصاعديّة والتأمين ضد البطالة، تقف في وجه التدهور والتضخم السريع. وإن تباطأت عجلة الاقتصاد، وبدأ الدخل ينكمش، فسينتقل الأفراد تلقائيًا إلى شرائح ضريبية أدنى — ولو أن تلك الشرائح الضريبية اتسعت كثيرًا عام ١٩٨٧ — وإن فصلت العمالة، فسيسمح التأمين ضد البطالة لهم بالاستمرار في الإنفاق، وإن أعيد توظيفهم فستتوقف التأمينات. ضوابط الاستقرار تلك تقف في وجه التطورات المفاجئة وتبطئها. وبهذا فهي تحافظ على استقرار الأنماط الاقتصادية المتبّعة.

شك مينارد كينز في أن عدم استقرار الاستثمار سيمنح الحكومة دورًا أكثر تأثيرًا على حجم الاستثمار بالدولة، هذا إن لم يؤثر في نوع الاستثمار. ففي فقرات غامضة تحدث أحيانًا عن «تحويل الاستثمار إلى استثمار اشتراكي»، وفي أحيان أخرى امتدح هيكل الاستثمار القائم. لا عجب أن اكتسب فكره الاقتصادي سمعة الازدواجية؛ فقد كانت كلماته كلها تقريبًا تحمل معاني غامضة في بعض الكتابات، حتى إن زملاءه رووا قصصًا عن آرائه المتقلبة. مثلًا تقول إحدى النكات إنه لو طلبت لجنة تابعة للحكومة البريطانية رأي خمسة علماء لحصلت على ستة آراء مختلفة، اثنان منها لكينز! بعبارة أخرى، إن كان هاري ترومان يتمنى أن يجد اقتصاديًا يعطيه رأيًا ثابتًا، فمن المؤكد أن آخر من كان سيفكر فيه هو كينز ذو الآراء المتباينة.

لكن هذا الاتهام يبدو إلى حد ما غير عادل؛ فقد حدّث كينز وكتب لعدد من القراء يفوق أي عدد خاطبه أي اقتصادي. ولأن المواقف تتباين، يجب أن يختلف الحل. رأى كينز أن الاقتصاديين يجب أن يتسموا بعقول عملية كأطباء الأسنان. من منا سيهرع ليجلس على كرسي لدى طبيب أسنان يحشو السن ذاته كل مرة بصرف النظر عن كون المريض؟ عندما يخطئ طبيب الأسنان أو يحدث شقًا غير مقصود يقول بهدوء الكلمة التي يفترض أنها الشافية لكل آلام الفم «تمضمض»، لكن ليس هناك «مضمضة» في علم الاقتصاد الكلي (وإن كان شومبيتر رأى أن الركود الاقتصادي بمنزلة دُش هائى بارد يبث في نهاية الأمر الحيوية

في الاقتصاد بالأفكار والمجازفات التي يُقدم عليها رجال الأعمال). لذا، عندما كان كينز يُعَايِر بما يُعرف عنه من تقلب في الرأي، كان يُجيب: «عندما تتغير معلوماتي، تتغير استنتاجاتي. ما الذي كنت ستفعله لو كنت مكاني؟»

ومع هذا، قد ينم تقلب الرأي عن استهتار. يعرف الاقتصاديون كافة أن الوقت مورد مهم، لكن كينز كرس وقتًا للنظريات الاقتصادية أقل من أي شخص آخر تناوله هذا الكتاب. ويُرجح أيضًا أنه هو من حَقَّق أعلى عائد من استثمار وقته. كان في الكثير من الأحيان يُفضل ارتياد المسارح على قراءة نظريات غيره من الاقتصاديين. ولا يسعنا أن نلومه هنا بالنظر إلى النجاح الذي حققه والشخصية المملة التي اتسم بها أغلب الأكاديميين، من المحتمل أنه لم ير أن نظريات الاقتصاد مصدر للثراء الفكري والتشويق كالممارسات العملية والخوض في المجالات الأخرى، لذا تغاضى عن وضع إطار فكري ثابت موحد.

بقدر ما رأى نقاده أن آراءه متقلبة، رأى هو سوق الأوراق المالية متقلبة. للفصل الثاني عشر من كتاب النظرية العامة — بعنوان «حالة توقع المدى الطويل» — أهمية كبيرة لسببين: أولهما أنه يفسر لماذا يُعد التطلع إلى الدقة الحسابية في علم الاقتصاد ضربًا من الحمق، وثانيهما أنه يصف ميل الاستثمار الطبيعي للتطورات المفاجئة. أكد كينز أن الكثير من الاستثمارات تحركها رغبة في المجازفة ونوازع غير عقلانية تحرك رواد الأعمال والمضاربين، لكنها ليست نوازع ثابتة متسقة:

التقييم التقليدي القائم باعتباره نتيجة للعوامل النفسية الجمعية لجموع الأفراد الجاهلين يكون عرضة للتغير الحاد نتيجة تقلب الآراء المفاجئ ... سيخضع السوق لتيارات تفاؤل وتشاؤم غير منطقية لكنها تستند في الوقت نفسه إلى شرعية ما نظرًا لعدم وجود أساس راسخ يدعم الحسابات المنطقية.²²

بدهاءٍ يتكهن كينز أن صناعة الأموال في سوق الأوراق المالية لا تتحقق بالريادة في تحليل أنشطة الشركات، بل بالتمتع بالأفضلية في

استقراء ما يستحسنه الآخرون؛ فيستخدم صورة مجازية عبقرية يشبه فيها الاستثمار بأنه:

مسابقات الصحف التي يتعين فيها على المتسابقين اختيار أجمل ستة وجوه من مئات الصور. هنا الجائزة يفوز بها المتنافس الذي يكون اختياره هو الأقرب لما يفضله أغلب المتنافسين الآخرين؛ فكل متنافس عليه ألا ينتقي الوجوه التي يرى أنها الأجمل، بل ينتقي ما يظن أنه أكثر ما يحتمل أن يجذب المتنافسين الآخرين، الذين ينظرون جميعاً للمسألة من المنظور نفسه.²³

هذه الفقرة تُذكرنا بعبارة وودي آلن التي يقول فيها إنه غشٌّ في امتحان القدرات العقلية الخارقة بقراءة أفكار الطالب الذي يجلس إلى جانبه.

مما سبق لا يخرج كينز بما يدعو لليأس، بل بنظرة متواضعة لم يألفها علم الاقتصاد، فيقول:

يجب ألا نستنتج من ذلك أن كل شيء يتوقف على تيارات سيكولوجية هوجاء. بالعكس، إن حالة التوقع طويل المدى كثيراً ما تكون ثابتة. إننا فقط نذُكر أنفسنا أن القرارات البشرية التي تؤثر على المستقبل سواء على المستوى الشخصي أو السياسي أو الاقتصادي لا يمكن أن تعتمد على التوقعات الحسابية الدقيقة؛ لأن الأساس لإجراء تلك الحسابات غير موجود، وأن رغبتنا الفطرية في العمل، التي تسير الأمور، ومنطقنا الذي نحاول به أن نُحسِّن قدر المستطاع من قدرتنا على الاختيار بين البدائل وتقدير الأمور قدر المستطاع هي أشياء كثيراً ما تتراجع أمام دوافعنا أو نزواتنا أو مشاعرنا أو الفرص التي تسنح أمامنا.²⁴

(٥) نظرة للمستقبل

كان كينز — الذي توفي عام ١٩٤٦ — سيشعر بفرح بالغ لو شهد انتصار أفكاره، إلا أنه لم يكن ليندهش؛ فبما أنه كان مناهضاً للماركسية ومن

أنصار الدين فقد آمن بقوة بأن الحقيقة ستُحرَّر العالم. وبعدها أمضى الكثير من الوقت في تقديم النصح للحكومات، عرف قوة العقل، وشدد عليها بقوة في الفقرة الأخيرة الشهيرة من كتاب «النظرية العامة»؛ فقال:

أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين — سواء أكانت صائبة أو خاطئة — لها تأثير أكبر مما تعتقده الغالبية؛ فالعالم لا يحكمه إلا تلك الأفكار؛ العمليون الذين يحسبون أنهم لم يخضعوا لأي تأثيرات فكرية هم في الأغلب عبيد فكر اقتصادي محتضر، والمجانين الذين يتربعون على عرش السلطة ويتوهمون الأصوات يستقون أفكارهم الجنونية من مؤلفات كتبها أكاديمي قبل عدة أعوام ... لكن عاجلاً أو آجلاً سيتضح أن الأفكار، لا المصالح الشخصية، هي التي تُمثل خطراً، سواء كانت تهدف إلى الخير أو الشر.²⁵

تعارض مدرسة الخيار العام اليوم قناعة كينز هذه؛ فتحذر من أن المصالح الخاصة تسيطر بالفعل على الأفكار والسياسات الجيدة. على الرغم من مزحة كينز الشهيرة عن «المدى الطويل»، فقد كان شديد الجدية في التفكير بشأن المستقبل. وفي مقال مُنمق يُذكرنا بمل كتبه عام ١٩٣٠ بعنوان «الاحتمالات الاقتصادية التي سيواجهها أحفادنا» تطلع إلى المستقبل وأنبأ ببشارة؛²⁶ أنبأ بأن مالتوس كان مخطئاً؛ فقد يكتشف الإنسان حلاً لمشكلة ندرة الموارد التي أوجدت علم الاقتصاد. فيما أن كل جيل ينهض على أكتاف الجيل الذي سبقه، ويقرب إنجازاته إلى الكمال ويعيش أحلامه، قد يقطع أحفادنا وأحفاد أحفادنا شوطاً كافياً يُمكنهم من إشباع حاجاتهم المادية، بما فيها سبل الرفاهية. وقد تُرصف الشوارع قريباً ذهباً. فعلى أي حال، لقد نهض الاقتصاد الغربي سريعاً خلال المائتي عام السابقة، على الرغم من العثرات التي واجهها من قبيل الدورات الاقتصادية والحروب البائسة.

الدهش أكثر هو أن القلوب البشرية قد تُصبح أقل قسوة عندما تصبح ظروف المعيشة أقل قسوة. زعم كينز أن علينا أن نُطور الإنسان

من الناحية الاقتصادية، فإن شعر الإنسان بالشبع المادي فقد تزداد رغبته في العطف والحنو.

إلا أننا قد لا نحيا حياة سعيدة إلى الأبد. تساءل كينز ماذا سنفعل إن امتلأت خزائنا وتملكنا سيارات جديدة لامعة؟ اليوم المتقاعدون يتوقون إلى العمل، ويشكون من الملل؛ فماذا لو تقاعد العالم بأسره؟ كم لورانس ويلكس سنحتاج لنرفه عن مجتمع تقاعد جميع سكانه؟ قد يُسيطر على العالم المتخم خوف من أن تفقد الحياة معناها؛ فالسعادة تأتي من الكفاح لتحقيق الأهداف، لا من تحقيق الأهداف.

لعل هذا يُفسر لِمَ كان كينز هاوي فنون وجامع أعمال فنية ومستثمرًا فيها وراعيًا لها وقائمًا عليها؛ لعله عدّد أنشطته تحسبًا لتحقيق نبوءته الوردية. لقد أراد أن يجد ما يفعله إن عاش حتى ذلك المستقبل البعيد.

مجلة
الابت ساهام



ميلتون فريدمان وصراع أنصار المدرسة النقدية مع كينز

قال دابليو سي فيلدز مازحًا لأحد المتسولين ذات مرة: «آسف أيها الرجل الطيب، كل أموالى مودعة فى حسابات جارية.» كان كينز سبرى أن هذه ليست مشكلة للمتسول وحسب، بل كان سيقول إن فيلدز يساعد على مفاقمة الكساد.

أيد كينز الإنفاق الحكومى الذى يرفع الاستهلاك لأنه رأى أن البخلاء المقترين يطيلون أمد الكساد؛ فالاقتصاد القومى من وجهة نظر المدرسة الكينزية يشبه السيارة المكتوب على دواسة سرعتها «إنفاق حكومى أكبر/ضرائب أقل»، أما الكابح فمكتوب عليه «إنفاق حكومى أقل/ضرائب أعلى»، والحكومة التى تقود السيارة ببراعة وحذر ستصل إلى التنمية الاقتصادية واستقرار الأسعار.

يسرد هذا الفصل قصة حركة فكرية تُهاجم المذهب الذى وضعه كينز بالتشديد على نقطتين: أولهما أن الحكومات تقود على نحو مريح، وثانيهما أن كوابح الاقتصاد ودواسات سرعتة لا يمتآن بصلة تقريبًا للسياسات المالية الحكومية. تُدعى هذه الحركة بالمدرسة النقدية، وهى تقر بأن الاقتصاد له دواسات سرعة وكبح، لكنها تُصر على أن يكتب على دواسات السرعة عبارة «عرض نقدي أكبر» وعلى أن يكتب على الكابح عبارة «عرض نقدي أقل». أنصار المدرسة النقدية يختلفون مع الكينزية أيضًا حول من يجلس على مقعد السائق. فى منظور الكينزية، الكونجرس

الذي يُجيز الإنفاق الحكومي ويتحكم بالضرائب هو السائق، أما في منظور أنصار المدرسة النقدية، فالسائق هو مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي يشرف على المجال المصرفي.

من الخمسينيات إلى السبعينيات، نشبَ صراعٌ هائل بين أنصار الكينزية وأنصار المدرسة النقدية. في البداية، قوبل أنصار المدرسة النقدية، الذين تزعمهم ميلتون فريدمان وكارل برونر وآلان ميلتزر بالسخرية، مع أن من آباء المدرسة كلُّ من لوك وهيوم ومِل وديفيد ريكاردو. لكن مع استمرار المدرسة في طرح دراسات مُفحمة وتخرّيج طلاب اتسموا بالجرأة، قضتْ على المعارضة الكينزية، وحازت الاحترام والشهرة. وفي نهاية الأمر، طلب الكونجرس في عهد كارتر من مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يأخذ آراء المدرسة النقدية على محمل الجد، وقرر رئيس المجلس اتباع نصيحة أنصار المدرسة النقدية.

ما هو الوضع على ساحة الصراع بين الطرفين اليوم؟ تعادل. سنرى أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية تنظر إلى الاقتصاد القومي كما لو أنه سيارة ذات أربع دواسات؛ دواستي سرعة وكابحين! تذكّر هاري ترومان عندما توسل ليجد اقتصادياً ذا رأي ثابت ... يبدو أنه ليس أمام قادة اليوم سوى اقتصاديين ذوي آراء متضاربة. والأدهى أن دواساتهم لا يبدو أنها تتمتع بالقوة التي وعد بها المتشددون للمدرسة النقدية والمتمسكون بالكينزية.

(١) ما النقود؟

لفهم الكيفية التي يدار بها الاقتصاد الكلي في عصرنا هذا، علينا أن نتبع تاريخ الصراع بين أنصار المدرسة الكينزية وأنصار المدرسة النقدية كي نتعرف على مذهب المدرسة الأخيرة، وهذا يتطلب التعرف قليلاً على الأنظمة المصرفية ومجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي. قد تبدو بعض المفاهيم صعبة في البداية، لكن هذه الخطوة الضرورية تستحق العناء؛ فقصة نيل المدرسة النقدية الاحترام والتقدير من القمص الملحمية المبهرة في تاريخ الفكر المعاصر.

يتهم أنصارُ المدرسة النقدية كينز بأنه يتجاهل مفهوم النقود والمعروض النقدي، الأمر الذي يبدو سخيًّا؛ فكيف لرجل صنع ثروته من الأسهم والتجارة، وأحدث ثورة في علم الاقتصاد الكلي أن يتجاهل النقود؟ هذا يشبه اتهام ميلفيل بتجاهل الحيتان. لا شك أن أنصار المدرسة النقدية يقصدون هنا معنى آخر بخلاف المعنى المألوف للنقود.

ما النقود؟ قد تتمثل النقود في أي صورة، حتى في صورة أصداف أو عقود، بل إن السجائر كثيرًا ما تُعد في السجون نقودًا. في عُرف الاقتصاد الكلي في عصرنا الحالي، أشهر مقياس للنقد يُدعى المعروض المالي، وهو يساوي؛ أولًا: الأموال المتداولة خارج البنوك. وثانيًا: الأموال المودعة في الحسابات الجارية (الودائع المصرفية تحت الطلب) بالبنوك التجارية. (لاحظ أن أسهم الشركات وسنداتها لا تُعد نقودًا. المقاييس الأعم للمعروض المالي تشمل الأصول السائلة كحسابات الادخار بفائدة وصناديق الاستثمار في الأوراق المالية.)

لماذا يتحامق أنصار المدرسة الكينزية وأنصار المدرسة النقدية حتى يصل بهم الأمر إلى التجادل حول ماهية النقود؟ كلما ازدادت النقود كان هذا أفضل، أليس كذلك؟ هذا غير صحيح. في الأفلام الكوميدية تسقط أحيانًا حقائب ممتلئة بالنقود من رجال عصابة يتصرفون على نحو أخرق، فيندفع المارة نحو النقود أملًا في انتزاع بعضها، ويكونون هم دائمًا الضاحكين، ورجال العصابة الأشرار هم الباكون. لماذا يبكي الاقتصاديون مع رجال العصابة؟ المشكلة لا تنشأ عندما تفتح بضعة حقائب مليئة بالنقود، بل عندما تُغرق الكثير من الحقائب بلدة ما بالنقود فجأة؛ فقد يعقب هذا تضخم. إن فاق حجم النقود قدرة الدولة على الإنتاج، فسيقود المستهلكون — الذين صار بإمكانهم الإنفاق أكثر — الأسعار إلى الارتفاع، من هنا لا تصبح البلدة أكثر ثراءً من ذي قبل؛ فمستوى المعيشة لا يرتفع إذا أضاف الجميع صفرين إلى رواتبهم. تذكر أن الثروة تُقاس بقدرتها على شراء السلع والخدمات، لا بالأرقام. مثلًا بما أن الدولار الأمريكي يمكنه شراء الآلاف من وحدة البيزو النقدية، قد نجد المليونير المكسيكي فقيرًا بالمقارنة بأمريكي منخفض الدخل، ولن يساعد على حل

المشكلة إعطاء المكسيكيين كافة حقائق ممتلئة بالبيزو؛ لأن كثرة النقود ليست بالضرورة أفضل.

متى يكون حجم المعروض النقدي جيدًا إذن؟ الإجابة البسيطة على ذلك هي عندما يكون كافيًا لشراء السلع المنتجة كافة ليقضي على البطالة دون ارتفاع أسعار. لكن هذه الإجابة تتجنب الرد على السؤال الأساسي هنا: كم المبلغ الذي يجب أن يكون متداولًا ليقضي على البطالة ويحقق استقرار الأسعار؟ للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نُحدد سرعة إنفاق الأفراد للمال الذي يتلقونه. هل يميلون إلى الاحتفاظ بالمال لوقت طويل قبل إنفاقه، أم إنهم ينفقونه سريعًا؟ كم من الوقت يمضي قبل أن ينتقل المال من شخص إلى آخر ويتداوله اقتصاد الدولة؟ إن كان ينتقل سريعًا، فالدولة لن تعاني العوز بقدر ما ستعاني إن ترك الأفراد أموالهم لشهور في أدراج جواربهم قبل أن ينفقوها. يتوقف مستقبل الأكاديميين الوظيفي واقتصاد الدول القومي على هذه المسألة البسيطة. يُسمى معدل دوران النقود السنوي بـ «سرعة تداول النقود». يقارن الاقتصاديون هذا المعدل بإجمالي الناتج المحلي ويتحدثون عن «سرعة تداول النقود كدخل» التي تساوي إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على المعروض النقدي.

مثلًا إن كان إجمالي الناتج المحلي يساوي ٣٦٠٠ مليار دولار، والمعروض النقدي يساوي ٦٠٠ مليار دولار، يجب أن تساوي سرعة تداول النقود كدخل ٦. وإن كان معدل دوران النقود يساوي ٦، فهذا يعني أن الأفراد يدخرون ما يساوي دخل شهرين على مدى العام (في هيئة عملات أو حسابات جارية).

لماذا يُمثل هذا أهمية؟ كيف يمكن لأي شخص أن يخوض هذا النقاش إلا بدافع من تمضية الوقت دون هدف؟ إن كانت سرعة تداول النقود ثابتة والبنك المركزي يتحكم في المعروض النقدي، فالحكومة تملك أداة قوية لتسريع عجلة الاقتصاد وإبطائها؛ إذ إن دواسات السرعة والكوابح المكتوب عليها «المعروض النقدي» تتحكمان مباشرة في محرك الاقتصاد. لكن إن كانت سرعة تداول النقود غير ثابتة، بمعنى أن الناس يتقلبون بين الاحتفاظ بكميات كبيرة أو قليلة من النقد على صورة عملات متداولة

أو حسابات جارية، فلن يفيد التحكم في المعروض النقدي كثيرًا وتصعب السيطرة على دواسات السرعة.

لتبسيط الصراع نقول ببساطة إن أنصار المدرسة النقدية يرون أن سرعة تداول النقود ثابتة، أما أنصار المدرسة الكينزية فيرون أنها غير ثابتة. من هنا لا عجب أن أنصار المدرسة النقدية رأوا أن المعروض النقدي هو الدواسة الأكثر تأثيرًا في السيارة التي تقودها الحكومة، أما أنصار المدرسة الكينزية فيمجدون السياسات المالية الحكومية، وبعضهم يرى أن سياسة أنصار المدرسة النقدية لا تعدو في أهميتها لمحرك الاقتصاد أهمية مساحات زجاج السيارة.

قبل أن نسبر أغوار تاريخ حركة المدرسة النقدية وما يدعمها وما يدحضها، يجب أن نشرح بإيجاز الكيفية التي يتحكم بها مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي في المعروض النقدي. ثمة ثلاث أدوات في غاية الأهمية هنا؛ أولًا: بنك الاحتياطي الفيدرالي يتحكم في النسبة المسموح للبنوك بإقراضها من ودائعها (ما يُعرَفُ بنسبة الاحتياطي). افترض مثلًا أن مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي حدد نسبة الاحتياطي بـ ٢٠٪، تستطيع البنوك إذن إقراض نسبة قدرها ٨٠٪ من ودائعها. إن أودعت صديقتنا كريس عشرة دولارات في حساب جار، فهذا المال يكون معروضًا نقدياً. (تذكر هنا أن المعروض النقدي يُساوي الحسابات الجارية والعملات المتداولة.) إن اقترضت لين ثمانية دولارات من البنك نفسه، فسيزداد المعروض النقدي بمقدار ثمانية دولارات، وإن أودعت الثمانية دولارات في حساب جار واقترض براد ستة دولارات وأربعين سنتًا فسيزداد المعروض النقدي بستة دولارات وأربعين سنتًا. إن أمر مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي هنا البنوك بإقراض ٧٥٪ من ودائعها بدلاً من ٨٠٪ فستضطر البنوك إلى المطالبة باسترداد بعض ما أقرضته، الأمر الذي يقلص المعروض النقدي. بعبارة أخرى، كلما أقرضت البنوك أكثر، ازداد المعروض النقدي. ثانيًا: أحيانًا ما يُقرض بنك الاحتياطي الفيدرالي البنوك، ويثنيها عن الإقراض برفع أسعار الفائدة على هذه القروض (التي تدعى بسعر الخصم)، فيتحكم بذلك في المعروض النقدي.

ثالثاً والأهم: يشتري بنك الاحتياطي الفيدرالي ويبيع السندات الحكومية (ما يُطلق عليه عمليات السوق المفتوحة). واليوم، تُقدر قيمة السندات الحكومية المملوكة للجمهور - من الأفراد والشركات - بنحو تريليون دولار، وهي سندات تعود بفائدة على حامليها كل عام. يتطلب فهم أداة التحكم التي يستخدمها مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي هنا الانتباه، ومن المُجدي استخدام بعض الأمثلة للتوضيح. خذ دولارًا قطعة من الورق اكتب عليها «سند»، ثم أطلق على أحد طرفي منضدة «الجمهور» وعلى طرفها الآخر «بنك الاحتياطي الفيدرالي». (تذكر أن النقود التي يملكها مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي ليست جزءًا من المعروض النقدي.) إن أراد بنك الاحتياطي الفيدرالي زيادة المعروض النقدي، يمكنه شراء السند من المجتمع، من هنا يتلقى البنك سندًا - وهذا السند ليس جزءًا من المعروض النقدي - ويعطي بائع السند شيكًا (أو دولارًا). هذا الشيك يتحول لدى صرفه أو إيداعه إلى جزء من المعروض النقدي (مع أنه لم يكن كذلك عندما كان لدى المجلس)، والعكس صحيح؛ عندما يبيع بنك الاحتياطي الفيدرالي سندًا لشخص أو شركة يتلقى شيكًا أو دولارًا من حسابيهما، يتضاءل المعروض النقدي لأن السند الذي يتلقاه البائع هنا ليس مالاً، ولأن النقود التي يتلقاها بنك الاحتياطي الفيدرالي تنتفي عنها صفة النقود بمجرد أن يملكها البنك.

(٢) نموذج المدرسة النقدية ونقد كينز

أوضح علماء الاقتصاد الكلاسيكي وعلماء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أثر التغيرات التي تطرأ على المعروض النقدي، وذلك حتى قبل أن يُؤسس نظام الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣. خطأ إرفينج فيشر الأستاذ بجامعة يال خطوة مهمة في هذا الاتجاه عام ١٩١١ حين استقى من تحليل جون ستيوارت مل قاعدة رياضية بسيطة. ومن الصور الشهيرة للنظرية الكمية: المعروض النقدي \times سرعة تداول النقود = مستوى الأسعار \times كمية السلع والخدمات المنتجة. هذه المعادلة البسيطة تُمكننا من فهم جزء كبير من آراء أنصار المدرسة النقدية. لا خلاف على هذه المعادلة؛ فالمعروض

النقدي مضروبًا في عدد المرات التي تنتقل فيها النقود من شخص لآخر يساوي بالأساس القيمة الاسمية للسلع والخدمات المُشترَاة. لكن يختلف الاقتصاديون دون نهاية حول سلوك هذه المتغيرات.

المدرسة النقدية، في أبسط صورها، تؤكد على الآتي؛ أولاً: سرعة تداول المعروض النقدي ثابتة. ثانياً: كمية السلع والخدمات المنتجة ثابتة على المدى القصير، من ثم، إن زاد مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي بنسبة ٥٪، فستشهد الأسعار زيادة بنسبة ٥٪. في الواقع، النظرية الكمية في صورتها المجردة تمحو سرعة تداول النقود وكمية السلع والخدمات المنتجة من المعادلة، وتخلص إلى أن أي تغير في المعروض النقدي سيكون أثره ملموسًا في الأسعار فقط.

لكن حتى هذه الصورة البسيطة جديرة الاعتبار، خاصة عند تفسير حالات التضخم المفرطة، وأفضل مثال على حالات التضخم هذه هو تجربة جمهورية فايمار الألمانية. عملت طابعات النقود هناك من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ بأقصى سرعتها، حتى بلغ المعروض النقدي عنان السماء؛ فلم يتضاعف أو يصل إلى ثلاثة أو أربعة أمثاله، بل ارتفع بنسبة تفوق ٢٥ تريليون بالمائة. كانت النتيجة أن ارتفع مؤشر الأسعار في عام ونصف من ١ إلى ٢٠٠ مليون نقطة. الكل كان مليارديراً، لكن الكل كان يتضور جوعاً. امتلأت الخزائن على آخرها بالنقود، أما خزائن حفظ الطعام فكانت خاوية. في الولايات المتحدة يقول صامويل جولدوين: «العقد الشفهي قيمته لا تساوي الورق الذي كُتب عليه.» وفي ألمانيا كانت النقود لا تُساوي الورق الذي طُبعت عليه. بعبارة أخرى، انهار الاقتصاد الألماني. العبرة المستفادة هنا هي أن المال الرخيص لا يتأتى بسهولة.

يزعم باحثو العصر الحديث في النظرية الكمية وأنصار المدرسة النقدية أن آباءهم المفكرين أبخسوا المال قدره إلى حدٍّ بعيد؛ لأنه على المدى القصير قد يُغير الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي، لكنه على المدى الطويل يُغير الأسعار فقط. وهنا يضيف أنصار المدرسة النقدية مبدأً مغايراً للنظرية الكينزية، ألا وهو: الإنفاق الحكومي لن يؤثر على الأسعار أو الناتج إلا إذا تغير المعروض النقدي. بعبارة أخرى، المال وحده هو المهم.

لدينا ثلاث مهام هنا. أولاً: يجب أن نفهم ما الذي يدفع أنصار المدرسة النقدية إلى الحديث بهذه الثقة المتغطرة عن النقود. ثانياً: يجب أن نفهم لماذا يستهتر أنصار الكينزية بالنقود إلى هذا الحد. ثالثاً: يجب أن نفهم لماذا يستهتر أنصار المدرسة النقدية بالإنفاق الحكومي إلى هذا الحد. وبعد ذلك يمكننا أن نرى ما وصل إليه هذا الجدل اليوم.

لنلق نظرة على آلية الوصل التي تربط مباشرة بين المعروض النقدي وبين إجمالي الناتج المحلي. لنفترض أن أنصار المدرسة النقدية محقون؛ أي أن سرعة تداول المعروض النقدي ثابتة. إذا رفع مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي بشراء سندات، فهو يضع المزيد من النقود في أيدي باعة السندات. لكن الأفراد يميلون إلى أن يظل ما بأيديهم من نقود ثابتاً؛ إذ إنهم — كما يرى أنصار المدرسة النقدية — في الأغلب يحملون المال من أجل التعاملات اليومية، وعندما يحملون المزيد من المال، ينفقونه على السلع والخدمات والأصول الثابتة، فيرتفع إجمالي الناتج المحلي.

من جهة أخرى، إن استخدم مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي الكوابح بدلاً من ذلك وباع السندات، فستصبح نقود الأفراد أقل، وبما أنهم يميلون إلى أن يظل ما بأيديهم من نقود ثابتاً، فسيقصرون إنفاقهم فيتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي.

السياسة النقدية تتحكم في واقعها في الأموال السائلة التي يملكها الجمهور. وما دام الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بمستوى سيولة ثابت، يمكن للسياسة النقدية إذن التأثير بقوة وعلى نحو يمكن التنبؤ به على إجمالي الناتج المحلي. وهكذا يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي التلاعب بالجمهور لتحريك مستويات الإنفاق المختلفة.

ما الذي يدفع كينز وأتباعه إلى معارضة هذا المنهج؟ المفارقة هنا هي أن كينز آمن يوماً ما بهذا المنهج، والمفارقة الأكبر هي أن ميلتون فريدمان أول أنصار المدرسة النقدية منذ الحرب العالمية الثانية لم يؤمن به. بدأ كينز كمؤيد للنظرية النقدية وتحول إلى الكينزية، أما فريدمان فبدأ كمؤيد للكينزية ثم تحول إلى النظرية النقدية. ربما أطلق أصدقاء كينز عليه في شبابه «ذا الحَظْم» بسبب أنفه الأفطس، لكن هو وفريدمان لم يكونا من الحمقى.

لنتابع قصة انقلاب كينز على مبادئ المدرسة النقدية. من القواعد التي تناقلتها أجيال جامعة كامبريدج شفهيًا وتشربها كينز «معادلة كامبريدج» التي درّسها مارشال، والتي سارت على نفس ما سار عليه نموذج فيشر، حتى إن كينز رأى أن تعاليم مارشال تقول دائمًا إن الطلب على النقود يقاس «بمتوسط السلع المباعة تامة الصنع التي يُعنى كل فرد بامتلاكها»،¹ وشدد إبان التضخم المفرط الذي شهدته ألمانيا على قوة النظرية الكمية في كتابه «بحث في الإصلاح المالي»، الذي أوضح الكيفية التي يمكن بها للتضخم السريع — الذي يُشجع على الإنفاق بمعدل أسرع — أن يقفز بالأسعار إلى مستويات أعلى. لكن قبل أن يشرع كينز في كتابه «النظرية العامة عن التوظيف وأسعار الفائدة والنقود»، كان الكساد الكبير قد أقنعه بأن السياسة النقدية سياسة عقيمة.

أكثر ما استهدفه كينز في هجومه على المدرسة النقدية هو سرعة تداول النقود. لماذا نفترض أنها ثابتة؟ حتى لو كان البنك المركزي يرفع المعروض النقدي والسيولة النقدية، لماذا نفترض أن الأفراد سينفقون المال الإضافي؟ قد يدخرونه في حشايا فرشهم. ولو فعلوا، لأبطل انخفاض سرعة تداول النقود أثر زيادة المعروض النقدي، فيظل وضع إجمالي الناتج المحلي متعثرًا. رأى كينز أن هذا السيناريو محتمل، على الأخص في فترات الكساد؛ ففي الوقت الذي رأى فيه أنصار النظرية الكمية أن الأفراد يحتفظون بالنقود من أجل التعاملات اليومية، أو لفترات العوز، طرح كينز دافعًا ثالثًا يدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود، ألا وهو المضاربة؛ إذ قد يحتفظ الأفراد بأموال سائلة للمضاربة في أسواق الأسهم والسندات، وإن ارتفعت أسعار الفائدة على الأسهم والسندات، فسيرتفع الطلب على النقود. بعبارة أخرى، حتى لو تزايد المعروض النقدي، فقد تنمو الرغبة أيضًا في كُنز المال وادخاره.

استخدم كينز في خطاب بعث به للرئيس الأمريكي روزفلت صورة مجازية عبقرية عندما سخر من السياسات النقدية، فكتب يقول: «يبدو أن البعض يرى أن الناتج والدخل يمكن زيادتهما بزيادة النقود، لكن هذا يُشبه محاولة زيادة الوزن بشراء حزام أكبر، وأنتم اليوم في الولايات المتحدة ترتدون حزامًا أكبر من مقاسكم.»²

لم يستهزئ كينز بقدرة النقود وحسب، بل طرح هو وأتباعه أيضًا تصورًا مختلفًا لآلية انتقال النقود؛ فأشاروا إلى أن السياسة النقدية لا تعمل مباشرة عبر الاستهلاك، بل عبر أسعار الفائدة والاستثمار. من هنا لا بد من خوض خطوتين كبيرتين كي تترك السياسات النقدية أي تأثير على الاقتصاد: إن رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي، فيجب ألا يكنز الأفراد المال (الخطوة الأولى)، ووفقًا لكينز فإنه حتى لو أنفق الأفراد المال، فقد يشترون أسهمًا وسندات أو أصولًا مالية بدلًا من الأصول الحقيقية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. عندئذ لن يتحرك إجمالي الناتج المحلي إلا في حال ما اقترضت الشركات والمنازل من البنوك واشترت بعدئذ السلع والخدمات (الخطوة الثانية)، وما بين هاتين الخطوتين قد يفشل الكثير من أنصار السياسة النقدية.

الخطوات في الاتجاه المعاكس تستغرق نفس الوقت وتحمل نفس الخطورة. بعبارة أخرى، إن قلص مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي قد لا يعبأ الأفراد بأن المبلغ الذي يدخرونه في حشايا فرشهم ضئيل. وحتى إن تجاوزوا مع الوضع ببيع الأصول المالية (الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة)، قد لا يثنى ارتفاع تكاليف الاقتراض المقرضين (إن كانوا مثلًا مجبرين على الاستمرار في مشروع بناء) فيستمر إجمالي الناتج المحلي في الارتفاع.

باختصار، يركز تحليل كينز في هجومه على تقلب سرعة تداول النقود والطلب عليها، وعلى حالة ما إذا لم يهتم المقترضون بأسعار الفائدة. يأسى فريدمان على أن التأثير بكينز قاد إلى «حجب الضوء مؤقتًا عن نظرية النقود الكمية وأدى إلى انخفاض عدد البحوث والكتابات الاقتصادية التي تتناول المدرسة النقدية وتحليلاتها إلى أدنى مستوياتها... فأصبح الكثيرون يقبلون وجهة النظر القائلة بأن النقود ليست ذات أهمية أو أنها على أقل تقدير ليست ذات أهمية كبيرة».³

طغى تأثير كينز على آراء فريدمان في البداية؛ فمع أنه أجرى دراساته العليا في جامعة شيكاغو — وهي قاعدة عريضة لنقاد كينز — كتب في شبابه عام ١٩٤٢ مقالًا عن التضخم لم يُشر فيه إلى السياسات النقدية

إلا نادرًا، لكن المقال ظهر بعدها بعشر سنوات في كتابه «مقالات عن السياسات الاقتصادية الإيجابية» مضافًا إليه سبع فقرات قال فريدمان في تفسيره لها: «أعتقد أن هذه المعلومات الجديدة تُوضح أن حذف أثر النقود من تلك النسخة من المقال خطأ فادح لا يمكن تبريره لكنه قد يُعلّل بتأثير الاتجاه الكينزي السائد في هذا العصر.»⁴

(٣) ميلتون فريدمان والهجوم المضاد

كان فريدمان هو الأنسب طباعًا وفكرًا لقيادة الثورة النقدية المضادة؛ فقد كان مناظرًا شرسًا يدافع بقوة عن رأيه إلى حد أرهب خصومه الأكاديميين، ولم تُرهبه الأعراف. كانت مكانته المهنية في فجر الثورة النقدية ضئيلة كهيئته. يذكر جالبريث أنه خلال الخمسينيات والستينيات كان أيُّ ممن «يسهب في الحديث» عن دور المعروض النقدي يُرى على أنه شخص غريب الأطوار، لكن مكانة فريدمان المهنية نمت بفضل شجاعته وعبقريته، الأمر الذي عاد عليه بجائزة نوبل عام ١٩٧٦، ودعا جالبريث إلى الإقرار بأنه «قد يكون أكثر الشخصيات تأثيرًا في الاقتصاد في النصف الثاني من القرن العشرين.»⁵

رأى فريدمان أنه رجلٌ محظوظ حتى إنه كتبَ سيرةً ذاتيةً عن نفسه وعن زوجته روز بعنوان «شخصان محظوظان». في عام ١٩١٢ وُلد فقيرًا في بروكلين حيث كدح والديه — المهاجران من الإمبراطورية النمساوية المجرية — في العمل في مصانع استغلالية، ثم عبرا بعدها بأعوام قليلة نهر بروكلين قاصدين مدينة راواي بولاية نيو جيرسي التي اشتهرت بسجن ولايتها. وهناك افتتحت والدته سارة متجر ملابس صغيرًا، أما والده جينو فعمل بائعًا متجولًا واشتغل بمهنٍ مختلفة في شتى أنحاء المدينة. لم يحظ ميلتون في شبابه هو وشقيقاته الثلاث بنشأة مترفة، وازدادت أحوالهم سوءًا عندما توفي والدهم في السنة الأخيرة من دراسة ميلتون في المرحلة الثانوية. كيف إذن يُعتبر ميلتون نفسه محظوظًا؟ لقد وُلد في بلد حُر، وليشق طريقه إلى جامعة روتجرز عمل نادلًا في المطاعم وكاتبًا في أحد المتاجر، وحصل في هذه الأثناء على منحة دراسية. ولما ألهمه مدرسه في

المرحلة الثانوية أن يُبصر جمال الرياضيات بتشبيهه نظرية فيثاغورس بقصيدة الشاعر جون كيتس الغنائية «أنشودة إلى جرة رماد عتيقة»، دَرَس الرياضيات والمحاسبة لأول مرة في جامعة روتجرز، وبعدها بوقت ليس بطويل اكتشف علم الاقتصاد، وكان ذلك في وقت مناسب تمامًا؛ إذ كان علم الاقتصاد بحاجة للمساعدة حيث كان انهيار سوق الأوراق المالية يُطيح بالرأسمالية الحديثة كما يُطاح بجرة رماد من أعلى رفٍّ عالٍ.

درس ميلتون قواعد الاقتصاد الكلاسيكي التقليدية على يد أستاذ جامعة روتجرز آرثر بيرنز — الذي ترأس فيما بعد مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي — وانتقل إلى قسم الدراسات العليا في جامعة شيكاغو حيث شاء حظه السعيد أن يكون أستاذه معتادًا أن يجلس الطلاب حسب ترتيب أسمائهم الهجائي؛ فلما كان اسم عائلته يبدأ بحرف إف في الإنجليزية، جلس بجانب فتاة شابة تدعى روز دايركتور. ومع أن زواجه بها دام ثمانية وستين عامًا، بدا أنه يظن أنه لو كان قد ولد باسم ميلتون زوكرمان لما عثر على زوجته.

بدأ ميلتون فريدمان أولى معاركه عندما كان طالب دراسات عليا يؤلف كتابًا يُبرهن فيه على أن نقابة الأطباء الأمريكية رفعت أجور الأطباء بواسطة إقصاء منافسيها عن المنافسة. عثرت النقابة على ألواح طباعة الكتاب واحتجّت لدى ناشره لإلغائه، فرفض الناشر وبدأت سيرة فريدمان كناقِد اقتصادي شجاع؛ إذ طرح أدلة على أن «المهن كافة سيطرت عليها حركة احتكار، أو على الأقل حركة فرض قيود» أضرت بالمستهلكين ودعمت الحواجز التي تحول دون دخول المنافسين الجدد؛ ففي عام ١٩٠٠ لم يمثل الأخصائيون سوى ٤٪ من القوة العاملة، لكن بحلول منتصف القرن أصدرت الولايات ١٢٠٠ تشريع خاص بتصاريح مزاولة العمل لمهن متنوعة بين الطب والتحنيط،⁶ وتنقل الأمريكيون من ميلادهم إلى مماتهم بين الأخصائيين الذين يحملون رخصة مزاولة.

عمل فريدمان إبان الحرب العالمية الثانية خبيرًا إحصائيًا لدى الحكومة الأمريكية، حيث حاول أن يستخدم الرياضيات في اختبار المعادن. وقد تَعَلَّم أن النماذج النظرية يجب أن ترتبط بالتجربة العملية؛ ففي نقطة

ما من حياته وضع تصميمًا لسبيكة معدنية فائقة القوة كي تُستخدم في صناعة الأسلحة، وأفادت نتائج اختبارات الاقتصاد القياسي بأن المعدن الناشئ سيكون قويًا للغاية، ودلف فريدمان إلى معمل الكيمياء وفي يده الوصفة الراححة، لكن بعد أن اتبع العلماء وصفته خرجوا بمعدن في قوة إصبع موز ناضج! من هنا تعلم فريدمان ألا يثق بالإحصاءات النظرية دون اختبار حقيقي.

بعد الحرب بدأ فريدمان ذو العوينات التدريس في جامعة شيكاغو، وأُعجب بأعمال كينز، حتى إنه ظل يُغدق عليه المديح، حتى بعدما حطم الكثير من أفكاره، واصفًا إياه بأنه اقتصادي ورجل عظيم؛ فبقدر ما اتسم فريدمان بشراسته في المناظرات كان يتسم دائمًا بالتسامح. لكنه كان مُفجماً.

في سلسلة من الدراسات المبتكرة أنقذ فريدمان النظرية الكمية من هجوم كينز. كان كينز قد ترك في هجومه على النظرية نقطة واحدة لم يلتفت إليها أحد يمكن من خلالها الدفاع عن النظرية، واستغل فريدمان تلك النقطة، وهي البرهنة على أن القطاع الخاص يتسم بالثبات؛ فلكي تبدو السياسة النقدية منطقية يجب ألا تتغير سرعة تداول النقود على نحو بالغ.

في عام ١٩٥٦، في الوقت الذي سيطر فيه أنصار المدرسة الكينزية على أفكار المجتمع الأكاديمي، نشر فريدمان مجموعة من المقالات التي طوّرت النظرية الكمية ووضعتها محل الاختبار. لم يهدف فريدمان للربط بين النقود والأسعار وحسب، وإنما سعى أيضًا إلى إعادة تعريف الطلب على النقود؛ فرأى أن مستوى الطلب على النقود يظل ثابتًا لأنه يتوقف على عوامل تظل ثابتة على المدى الطويل كالصحة والتعليم والدخل الذي يتوقعه المرء على مدى عمره. وبما أن تلك العوامل لا تطرأ عليها تغيرات حادة فإن سرعة تداول النقود ستكون كذلك أيضًا. لقد استخف كينز بدور تلك المؤثرات طويلة المدى.⁷

في العام التالي، تحول فريدمان إلى مسألة الإنفاق. إن النموذج الكينزي في صورته البسيطة يفترض أن معدل الاستهلاك يرتفع وينخفض مع

ارتفاع الدخل وانخفاضه؛ أي إنه إذا انخفض الدخل في عام ما، فسيقصر الأفراد إنفاقهم. قد يبدو هذا بديهياً في الظاهر، لكن فريدمان يؤيد هنا أيضاً النظر على مدى أطول. إن من يتلقى راتبه في آخر أيام أسبوع العمل لا يصوم أو يترك نفسه ليتضور جوعاً طيلة الأسبوع، بل يُحافظ على مستوى إنفاقه لأنه يتوقع المال على المدى الطويل. بعبارة أخرى، تفترض نظرية فريدمان — نظرية الدخل الدائم — أن الاستهلاك يسير على معدل ثابت لا يحيد عنه إلا عندما تتبدل توقعات الأفراد المستقبلية؛ فالمستهلكون لن يغيروا مستوى إنفاقهم بسبب أسبوع أو شهر أو عام، وكل ما في الأمر هو أنهم سيستهلكون جزءاً مما ادخروا، وفي أفضل الأعوام سيدخرون أكثر وحسب؛ أي لن يغيروا مستوى إنفاقهم إلا إن توقعوا تغيرات كبيرة.⁸ لم يكن فريدمان هو وحده من أشار إلى دور الاهتمامات طويلة المدى؛ فمؤيد المدرسة الكينزية والاقتصادي الحاصل على نوبل فرانكو موديليانى أجرى بدوره دراسات مماثلة آنذاك في «فرضية عن دورة الحياة» وخرج بنتائج مماثلة.⁹ ما أهم ما نستنتجه من أعمال فريدمان؟ معدل الاستهلاك يتسم بالثبات إلى حد مدهش.

إن كان فريدمان وموديليانى محققين؛ فالسياسات الحكومية المؤقتة لا تؤثر إلا تأثيراً ضعيفاً على إنفاق الأفراد. كيف نتحقق من هذا؟ في عام ١٩٦٤، عزز برنامج تخفيض ضريبي شديد النجاح الاستهلاك ودفع الاقتصاد بقوة إلى الأمام. ظن المستهلكون أنه برنامج دائم؛ لأنه خفض نسبة الضرائب على الأجور، لكن في عام ١٩٦٨ تخوفت إدارة الرئيس الأمريكي ليندون جونسون من وقوع تضخم وعجز بالميزانية من جراء نفقات الحرب مع فيتنام وارتفاع مستوى الإنفاق؛ فأقر الكونجرس ضريبة إضافية مؤقتة لإبطاء عجلة الاقتصاد، لكن — كما هو متوقع — لم يستجب المستهلكون لذلك بتقليص إنفاقهم، بل اتجهوا إلى السحب أكثر من مدخراتهم. أيضاً أثبت تخفيض ضريبي مؤقت آخر عام ١٩٧٥ أنه غير مؤثر. وفي عام ٢٠٠١ أثبت تخفيض ضريبي قيمته ٦٠٠ دولار للمتزوجين أنه أقل تأثيراً من التخفيضات الضريبية على الدخل.

فشلت السياسات المؤقتة خارج الولايات المتحدة أيضًا. على سبيل المثال، حاولت وزارة المالية اليابانية في منتصف التسعينيات أن ترفع نسبة شراء المستهلكين بتخفيضات ضريبية مؤقتة لم تؤد إلى شيء سوى إزعاج من انطبقت عليهم؛ إذ استاءت الأسر من الحكومة اليابانية بسبب رفع قيمة الضرائب على المشتريات بشكل دائم حتى إنها رأت أن التخفيضات الضريبية المؤقتة كانت بادرة تنازل رخيصة. وبدلاً من إنفاق ما ادخرته من التخفيضات الضريبية، أودعته ببساطة في البنوك، وتعاقب على اليابان ستة رؤساء وزراء في فترة الركود الطويلة تلك التي شهدتها التسعينيات. مع أن فريدمان وضع نظريات تدعم آراء المدرسة النقدية، فلم يمض وقت طويل قبل أن يتطلع أيضًا إلى إجراء دراسات عملية وتاريخية تُرد على نقاده الذين تراوحوا بين مشكك في آرائه وساخر منها. كان فريدمان قد آمن لوقت طويل بأن المقياس الحقيقي لصحة أي نظرية هو ما إذا كانت تتوقع الأحداث على نحو صائب؛ إذ رأى أن القوالب النظرية المُنمقة خاطئة إن لم تكن مُفيدة على أرض الواقع. من هنا اشترك عام ١٩٦٢ مع عالمة الاقتصاد أنا جيه شوارتز في إصدار وثيقة بعنوان «تاريخ الولايات المتحدة النقدي من عام ١٨٦٧ إلى ١٩٦٠»؛¹⁰ فقد فطن إلى أن أقوى حجج أنصار المدرسة الكينزية هي الكساد العظيم، ومن هنا لم يُضع الكثير من الوقت قبل أن يُعلن أن الكساد كان شاهدًا على قوة السياسة النقدية، لا العكس كما زعم كينز. بعبارة أخرى، لقد سلب أنصار المدرسة الكينزية أقوى حججهم. واستنادًا إلى أن كمية المعروض النقدي انخفضت بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣، أشار هو وشوارتز بإصبع الاتهام إلى مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي؛ لأنه رفض إمداد البنوك بالأموال السائلة عندما طُرق العملاء الأبواب يطالبون بودائعهم لما تملكهم الذعر، وأكد الاثنان أنه كان من شأن هذه المساعدة البسيطة من بنك الاحتياطي الفيدرالي أن تغرس الكثير من الثقة في نفوس العملاء.

باختصار، زعمت الوثيقة أن سوء استخدام السياسة النقدية صاحب كل فترات الركود القاسية وكل تضخم كبير شهدته الولايات المتحدة على مدى القرن الماضي؛ أي لم يكن عدم اتباع السياسة الكينزية السبب في أي

ركود أو تضخم. ونتيجة لكتابات فريدمان لم تعد نقابات العمال يُلقى باللوم عليها في التسبب في فترات الركود كما حدث كثيرًا.

لما هدم فريدمان وغيره من أنصار المدرسة النقدية كميلتزر وبرونر المعتقدات الكينزية، تباينت ردود أفعال الكينزيين؛ إذ قدم البعض حججًا معارضة وأقر آخرون بأن أنصار المدرسة النقدية على صواب في هذه النقطة، وراح بعضهم يسخر. فمثلًا، في مؤتمر عُقد في أواخر الستينيات قال روبرت سولو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عن إحدى أطروحات فريدمان: «أحد الاختلافات الأخرى بيني وبين السيد ميلتون هو أن كل شيء يُذكر السيد ميلتون بالمعروض النقدي، أما أنا فكل شيء يذكرني بالجنس لكنني أحاول أن أنأى بهذه الأفكار عن أطروحاتي.»

لكن المدرسة النقدية ازدادت قوة في الستينيات؛ إذ بدأ أن معدل دوران النقود ثابت إلى حد مدهش. في الواقع، سار معدل دوران النقود — في العقود الثلاثة الأولى التالية لعام ١٩٤٨ — بخطى متوقعة؛ فلم يرتفع إلا بنسبة ٣٪ كل عام، وبدأ أن الحملة التي قادها فريدمان بعدد قليل من المؤازرين تحظى بمباركة السماء.

بعد أن أحيا أنصار السياسة النقدية النظرية الكمية وأعادوا إليها القوة، سعوا إلى تحدي زعم كينز القائل إن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الاقتصاد. وللغوز في هذه المواجهة، كانوا بحاجة إلى إثبات أن مُضاعف الاستثمار الذي وضعه كينز لا وجود له.

أعلن أنصار المدرسة النقدية أن كينز تجاهل المسألة الأهم في الأمر، وهي: من أين تأتي النقود المستخدمة في الإنفاق الحكومي؟ إن ظلَّ المعروض النقدي ثابتًا وأنفقت منه الحكومة، فسيضطر شخص آخر إلى أن يقلص إنفاقه. بعبارة أخرى، كل شيء له ثمن؛ فإن رفعت الحكومة الضرائب لتمول برامج الإنفاق فستنخفض قدرة المستهلكين الشرائية. وإن اقترض الكونجرس المال ببيع سندات الخزانة إلى الأفراد فلن تتمكن الشركات من الاقتراض من أجل الاستثمار بقدر ما أمكنها في الماضي. فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تنخفض نسبة الاستثمار. ومن الحتمي أن يقلص الإنفاق الحكومي الإنفاق الخاص. لكن مُضاعف الاستثمار الأولي الذي وضعه كينز يتجاهل هذا.

لا يسعُ أنصار المدرسة الكينزية إنكار أن الإنفاق الحكومي يُقلص الإنفاق الخاص، لكنهم يردُّون على ذلك بأن هذا لا يلغي مفعول الإنفاق الحكومي تمامًا، خاصة في فترات الركود. القضية الحقيقية هي إلى أي مدى ينخفض الإنفاق الخاص. وَضَعَ مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي بمدينة سانت لويس نموذجًا إحصائيًا مبنياً على مبادئ المدرسة النقدية. قدَّر النموذج أنه لو رفعت الحكومة الأمريكية نفقاتها بنسبة مليار دولار بصفة مستمرة، فلن يشهد الاقتصاد سوى أثر يسير في العام الأول، ولن يشهد بعدئذ أي أثر على الإطلاق. من ناحية أخرى، في نموذج مصادر البيانات الأقرب إلى المدرسة الكينزية، يُقدر مضاعف الاستثمار في العام الأول بـ ١,٦٪ لكنه ينخفض بعدئذ تدريجيًا. بعبارة أخرى، حتى نموذج المدرسة الكينزية يُقر بأن كينز غالى في تقديراته.¹¹

أصاب الركود التضخمي الذي شهدته السبعينيات ميلتون فريدمان بالإحباط، لكنه صنع أيضًا شهرته. كان طلاب الجامعات في بداية العقد يدرِّسون أنه «من المعروف» أن عدد الوظائف لا يرتفع إلا إذا سمح المجتمع بارتفاع مستوى التضخم بعض الشيء. هذه المعادلة بدا أنها وُثِّقت على صورة منحني سُمي باسم الاقتصادي البريطاني إيه دابليو فيليبس. وفقًا لتحليل منحني فيليبس، إن لم تكن على استعداد لأن تسمح بارتفاع مستوى التضخم بعض الشيء لتوفر في المقابل المزيد من الوظائف فأنت لست أحقق وحسب، بل أيضًا بخيل مُقتر. لكن فريدمان لم يؤمن بهذا، ومن هنا أثبت مع أستاذ جامعة كولومبيا إدموند فيليبس — الذي فاز فيما بعد بجائزة نوبل — أن الحكومات إن حاولت شراء المزيد من الوظائف بفتح الباب أمام التضخم فلن تحصد إلا ارتفاع الأسعار. كان الركود التضخمي الذي شهدته السبعينيات بلاءً على الأسر الأمريكية، لكنه في الوقت نفسه كان دليلًا قويًا على قدرات فريدمان التحليلية. في ذلك يذكر الاقتصادي البارز ووزير المالية السابق لورانس سَمَرز أن فريدمان كان في منظور الاقتصاديين التقدميين الذين ينحدر منهم «نذير شؤم»، لكن في الفترة ما بين أوائل السبعينيات، حين كان سَمَرز طالبًا، والعقد التالي الذي أصبح فيه أستاذًا جامعيًا لم يعد فريدمان نذير شؤم، بل أصبح رجلًا ينظر إليه سَمَرز «بالكثير من الإعجاب».¹²

(٤) التواضع عند النصر

تخيل أنك ميلتون فريدمان، وأنت قد أثبتت لتوك أن النقود ليست فقط مؤثرة، بل إنها تدفع أيضاً عجلة الاقتصاد إلى الأمام. الخطوة التالية أمامك هي أن تُقنع مجلس الاحتياطي الفيدرالي بزيادة المعروض النقدي في فترات الركود وتقليصه عندما يبدو التضخم وشيئاً، أليس كذلك؟ إن بدا لك أن عجلة الاقتصاد بطيئة ستشير إلى طابعات النقود وتصرخ في محافظي بنك الاحتياطي الفيدرالي: «لا تقفوا هكذا! افعلوا شيئاً!» لكن ميلتون الذي نتحدث عنه لا يفعل هذا، بل يُصيح بدلاً من ذلك: «قفوا وحسب!»

بتواضع قد يبدو غريباً زعم فريدمان أن معرفة الاقتصاديين بالسياسات النقدية لا تكفي للتحكم فيها بحكمة؛ فالسياسات النقدية تستغرق أحياناً ستة أشهر قبل أن تؤثر على إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وأحياناً تستغرق عامين، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي يضر — في العادة — بالاقتصاد عندما يسعى إلى الوصول به إلى أفضل أداء ممكن. على سبيل المثال، في عام ١٩٦٨ ضغط المجلس دواًسات سرعة السياسة النقدية بقوة، لكن الاقتصاد لم يلمس آثار ذلك إلا بعد انتهاء فترة التدهور الاقتصادي، فكانت النتيجة تضخماً؛ إذ جاءت آثار السياسة النقدية في فترة انتعاش الاقتصاد. ولما ضغط المجلس عام ١٩٧٤ كوابح السياسة النقدية بقوة لإيقاف التضخم، نتج ركود في العام التالي. لهذا السبب، لما قفز الرئيس الأمريكي جيرالد فورد ليمسك بزمام قيادة البيت الأبيض قبل في دهاء تشبيهه الاقتصاد بالسيارة، وطلب من الكونجرس أن يكبح توقعاته لأنه «ليس لينكولن وإنما فورد». وهذه نصيحة عاقلة بالنظر إلى أن الاقتصاد كان يزحف كسيارة من طراز فورد إدسل.

نصيحة فريدمان لمجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي بالأبني تحركاته على المعلومات الاقتصادية تشبه نصيحة الأدميرال هيمان ريكوفر عندما سئم السياسات الخرقاء التي ينتهجها البننتاجون فقال إن البننتاجون يجب أن ينقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول عليه أن يضطلع بالعمل كله، والقسمان الباقيان عليهما أن يمضيا الوقت بأسره في كتابة رسائل مطولة أحدهما إلى الآخر. لكن حتى لو عمل البننتاجون وفق هذه الخطة، فسيبذل

جهودًا أكبر من تلك التي يطلبها فريدمان من مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي.

يقترح تلاميذ فريدمان أن يُستعاض عن مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي بإنسان آلي يضغط برفق على دواسات سرعة السياسة النقدية بمستوى نمو ثابت بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية. هذه الدرجة سواء بلغت نسبتها ٣ أو ٤ أو ٥% ستمحو أحد أهم أسباب الاضطراب الاقتصادي، ألا وهي تقلب سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي. فإذا تراجع الاقتصاد فستدعم إضافة السيولة النقدية الإنفاق، وإن انتعشت عوامل التضخم فلن تجد ما يُغذيها بالصورة الكافية.

يا له من موقف مغاير تمامًا لذلك الذي تبناه آرثر أوكون، الاقتصادي في معهد بروكينجز، باتخاذ جانب الدفاع المبالغ فيه عن الكينزية في الستينيات! إذ لم يقف «تقرير الرئيس الاقتصادي» لعام ١٩٦٢ عند مكافحة التضخم والركود وحسب، بل سعى خبراء الاقتصاد أيضًا إلى الوصول بالاققتصاد القومي إلى أفضل أداء ممكن. لقد سعت السياسات المالية لتنمية الرخاء على الدوام:

عدم كفاية الطلب تعني البطالة ... وفرط الطلب يعني التضخم ... وتحقيق الاستقرار لا يعني وحسب منع أي زيادات أو انخفاضات حادة في حجم الإنتاج والعمالة ... إنه يعني تقليص حالات الانحراف عن مسيرة النمو المتصاعدة.¹³

لا يستطيع اقتصادي أمين أن يكتب هذا الزعم المتغطرس اليوم، مع أن أغلب اقتصاديي عصرنا يعارضون أيضًا القاعدة النقدية التي وضعها فريدمان. فشعارهم هو «الخطأ من شيم البشر»، أما إفساد الأمور تمامًا فيتطلب إنسانًا آليًا. حتى لو كان فريدمان محققًا وبدت سرعة تداول النقود ثابتة على المدى الطويل، فلا شك أنها تتغير على المدى القصير، وإذا انخفضت سرعة تداولها لبضعة أشهر وظلت حركة النقود على حالها فسيتعثر الاقتصاد. قد لا يستمر هذا لوقت طويل، لكن وضع الوظائف في مثل هذه الحالات سيتوقف على أداء بنك الاحتياطي الفيدرالي، ولا تزال

أصعب الأسئلة التي يواجهها بنك الاحتياطي الفيدرالي النشط بلا حل إلى اليوم، وهي: كم الوقت الذي يستغرقه بنك الاحتياطي الفيدرالي للكشف عن التغيرات التي تطرأ على سرعة تداول النقود (مدى تأخر الإدراك)؟ وكم تستغرق الإجراءات التي يتخذها للتأثير في الاقتصاد (مدى تأخر التأثير)؟ وهل يدرك البنك ما عليه فعله؟

في العالم الأكاديمي يتحقق النصر عندما يسخر زملاؤك من نقادك أكثر مما يسخرون منك. لقد تحول أنصار المدرسة النقدية بحلول أواخر السبعينيات من أضحوكة العالم الأكاديمي إلى رواده؛ فبدأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم في متابعة المعروض النقدي باهتمام، واتجه العاملون بالمصارف المركزية في ألمانيا إلى التمسك بالمذهب النقدي، ودفعوا البنوك المركزية الأوروبية الجديدة إلى السير على منهجهم، وتشرب علم الاقتصاد الكلاسيكي بأراء المذهب النقدي ونبذ استهتاره السابق بالنقود وتقديسه لأثر السياسات المالية الحكومية، ولم يعد الاقتصاديون ينقسمون إلى معسكر كينزي ومعسكر نقدي. تذكر هنا عبارة ريتشارد نيكسون: «جميعنا كينزيون». فريدمان نفسه أقرَّ بأن نيكسون مُحق، لكن مع بعض التحفظات طبعًا. والآن، تغير الاتجاه الفكري مجددًا؛ فجميعنا — على حد قول موديليانى — «أصبحنا أنصارًا للمدرسة النقدية». لكن مع بعض التحفظات طبعًا.

أقرَّت طبعة صدرت عام ١٩٨٥ من كتاب بول صامويلسون «علم الاقتصاد» — شارك في كتابتها ويليام نوردهاوس — أن النظريات الكينزية الأولى استفادت من «إعادة اكتشاف النقود»؛ فالنقود بلا شك مهمة. لكن الكثير من أنصار المدرسة الكينزية، في غمرة حماسهم لدور السياسات المالية الحكومية، بخسوا النقود قدرها.¹⁴ لم يُورد صامويلسون ونوردهاوس اسم أي من هؤلاء.

قد توضَّح الطُّرفة التالية المغزى هنا. زار رجلُ أعمالٍ ناجحُ أستاذَ الاقتصاد الذي درَّس له في الماضي. وأثناء حديثهما معًا، لاحظ رجل الأعمال ورقة امتحان موضوعة على مكتب أستاذه فأخذ يقرؤها ثم قال في ذهول: «هذا هو الاختبار نفسه الذي أجرته لي قبل خمسة عشر عامًا! ألا تخشى

أن يبحث الطلاب عن الاختبارات القديمة؟» ضحك الأستاذ قائلاً: «لا، لا بأس بذلك. أنا أضع الأسئلة نفسها، لكنني أغير الحلول كل عام.»

(٥) السرعة تُوْرُق المنتصرين

لما أقنع أنصار المدرسة النقدية موديليانى وصامويلسون بأن للنقود أهمية كبيرة، أخذوا مع بداية عام ١٩٨١ يهتفون: «من يضحك أخيراً الآن؟» لكن لم يمض وقتٌ طويل قبل أن يكفوا عن هتافهم؛ إذ حثت مارجريت تاتشر في بريطانيا العظمى ورونالد ريجان في الولايات المتحدة البنوك المركزية على اتباع سياسة نقدية مضادة للتضخم بتخفيض العروض النقدي وتجاهل ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انخفض معدل التضخم بسرعة مذهلة ليهبط في الولايات المتحدة من ١٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٪ عام ١٩٨٢. لم يتوقع إلا قليل من الاقتصاديين أن يكون العرض النقدي فعالاً إلى هذا الحد. لكن، كما هو متوقع، سحب هذا ركود (لأن السياسة النقدية تؤثر في البداية على الناتج والأسعار، لا على الأسعار فقط كما هو الحال على المدى الطويل) وقفز معدل البطالة إلى أكثر من ١٠٪، ولم يبدأ في الانخفاض إلا في عام ١٩٨٣؛ فالتخلص من التضخم ليس سهلاً.

يؤمن أنصارُ المدرسة النقدية أن بنك الاحتياطي الفيدرالي انتهج سياسة طائشة جداً؛ بأن ضغطَ بقوة كوابح السياسة النقدية. ويؤكدون أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بول فولكر سمح للعرض النقدي بالتذبذب بشدة، لكن حتى هؤلاء يُقرون بأن الركود كان سيقع لا محالة حتى لو انتهجت سياسة أكثر تروياً.

إن كانت السياسة النقدية المعارضة للتضخم قد أثبتت قوة النقود، فلماذا توقف أنصار المدرسة النقدية عن الهتاف؟ كيف انتهى المطاف بالثورة المضادة إلى التعادل؟ في الواقع، حدث شيءٌ طريف على الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي. هل تذكر السرعة؛ محور فكر المدرسة النقدية؟ في الوقت الذي بلغ فيه أنصار المدرسة النقدية مرتبة رفيعة، بدأ الأفراد يُعيدون التفتيش في خزائن نقودهم. كانت سرعة تداول النقود قد ظلت

ثابتة عند ٣,٤٪ سنويًا من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨١، لكن في عام ١٩٨٢ امتلأت خزائن النقود فجأة على آخرها، وانخفضت سرعة تداول النقود بنسبة ٥٪، وسارت على منحني مُربك حتى عام ١٩٨٨. وإن انخفضت سرعة تداول النقود، ولم ينمُ المعروض النقدي بمعدل ثابت، فستنخفض أيضًا قيمة إجمالي الناتج المحلي.

كيف تصرّف مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي إزاء الانخفاض الحاد الذي شهدته سرعة تداول النقود؟ لم يتبّع المجلس قواعد المدرسة النقدية التي تقضي بزيادة المعروض النقدي بنسبة ٣ أو ٤٪، بل ضغط عام ١٩٨٦ بقوة على دواّسات السرعة، وتجاهل نسبة زيادة المعروض النقدي المستهدفة البالغة من ٣ إلى ٨ بالمائة ليرفع حجم المعروض النقدي بنسبة ١٥٪ ويعوض انخفاض سرعة تداول النقود الحاد.

كان من شأن الالتزام بقاعدة المدرسة النقدية عام ١٩٨٦ أن يؤدي إلى كارثة. وحتى بيريل سبرينكل — تلميذ فريدمان وأول المتمسكين بالمدرسة النقدية الذين ترأسوا مجلس المستشارين الاقتصاديين — أقر في عام ١٩٨٧ في تقريره بأنه:

في ضوء اعتدال معدل النمو الحقيقي وتقلص معدل التضخم وانخفاض توقعات حدوثه، وأخذًا في الاعتبار التذبذب الذي شهدته سرعة تداول النقود، يبدو أن قرار تولية المعروض النقدي أهمية أقل من المتغيرات الأخرى ... كان قرارًا ملائمًا للموقف ... ولا يوجد دليل على أن مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي قد أخطأ على صعيد الضوابط النقدية.¹⁵

ضغطت حكومة تاتشر بدورها على الدواّسات النقدية لمواجهة انخفاض سرعة تداول النقود.

لا يدري أحد هل سرعة تداول النقود ستعود إلى معدلها الثابت أم لا، لكن هناك الكثير من الفرضيات طرحت لتفسير انخفاضها المفاجئ، منها أن الأفراد اتجهوا أكثر إلى ادخار الأصول في هيئة حسابات جارية بفائدة منذ رفع القيود عن البنوك على مدار العقد الماضي. ولأنهم يدخرون

أكثر، تنخفض سرعة تداول النقود. إلا أن بعض الاختبارات أثبتت أن سرعة تداول النقود كانت ستتنخفض حتى لو لم يحدث هذا التحول. يُشير فريدمان وغيره من أنصار المدرسة النقدية إلى أن انخفاض حجم التضخم وأسعار الفائدة في الثمانينيات والتسعينيات أدى إلى انخفاض سرعة تداول النقود. لكن الاقتصاديين بخسوا تقدير قابلية سرعة تداول النقود للتغير، إضافة إلى أن قروض الإسكان وفّرت لسكان المنازل مصدر سيولة نقدية جديدًا. في الأعوام الأخيرة، تعقب مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي، لكن رئيس المجلس بن بيرنانكي عارض الاعتماد عليه بدرجة كبيرة. ومع هذا تتفق البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم على أن ارتفاع المعروض النقدي الحاد أو انخفاضه الحاد يجب أن يكونا بمنزلة إنذار لواقعي السياسات.

بعبارة أخرى، أصبحت سرعة تداول النقود لغزًا يكتنفه الغموض، ويبدو أنها هي من يضحك الآن الضحكة الأخيرة.

(٦) مزيج بين الآراء المتعارضة ونظرة على المعروض النقدي

شهد العالم منذ وفاة كينز صراعًا يُثري الفكر. وقد حافظ هجوم فريدمان المستمر على الكينزية على تقليد يعود لقرون سالفة، وهو أن اقتصاد الحاضر لا يمكنه نبذ ماضيه أو رفض جميع اكتشافات كينز. من هنا، يتابع اقتصاديو بنك الاحتياطي الفيدرالي — بمنهج يوصف بأنه يضع «رأس كينز على جسد ميلتون فريدمان» — باهتمام مستوى المعروض النقدي المضاف له الودائع الجارية، ويحرصون على الوصول إلى مفهوم إجمالي الناتج المحلي المحتمل الذي وضعه كينز.

في الفصل السابق، سألنا هل كان كينز سيختار أن يُدرس الاقتصاد اليوم. أما هنا فنتساءل هل كان سيظل مؤيدًا تمامًا لنظريته إن عاش ليشهد ظهور أنصار المدرسة النقدية وأبحاثهم. بالنظر إلى طبيعته العملية وبصيرته الثاقبة، لا شك أنه بمرور الزمن كان سيُقر بأنهم محقون في بعض النقاط الأساسية التي أثاروها.

نجا جيل من عباقرة الاقتصاد، ذلك الجيل الذي تبع فريدمان وصامويلسون على غرار مارتن فيلدشتاين ومايكل بوسكين وبول كروجمان ولورانس سمرز، من صراع أنصار المدرسة النقدية وأنصار الكينزية الدامي. وجميعهم يرى أن كلاً من السياسات النقدية والمالية له دور.

بدلاً من التجادل حول السياسات التي تحاول التحكم في إجمالي الطلب، اتجه هؤلاء إلى قضية إجمالي العرض سائلين الحكومة الفيدرالية عن الكيفية التي يُمكن بها للشركات أن ترفع حجم الإنتاج؛ لأن ارتفاع حجم الإنتاج يُترجم إلى ارتفاع في مستوى المعيشة. لكن رفع حجم الإنتاج يتطلب معه ارتفاعاً في حجم الاستثمارات في المصانع والآلات والأبحاث والتعليم. هنا رأى الاقتصاديون الأمريكيون من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري أن السياسات الضريبية الطائشة هي الملومة على بطء عجلة الإنتاج.¹⁶

أغلب هؤلاء الاقتصاديين يحرصون على الفصل بينهم وبين ساسة أوائل الثمانينيات وواضعي سياسات تلك الفترة الحماسيين الذين ساهم هيربرت شتاين بـ «المهللين لجانب الطلب»، والذين وعد بعضهم بأن التخفيضات الضريبية ستطلق العنان لِفورة من النشاط الاقتصادي من شأنها أن ترفع العائدات الضريبية. حجة هؤلاء — التي تذكر بمنحني لافر الذي تسمى باسم اقتصادي جامعة جنوب كاليفورنيا آرثر لافر — كثيراً ما أعطيت أكثر من حجمها. مع هذا، انتقلت حماسة أنصار جانب العرض إلى أغلب الاقتصاديين وألهمتهم بذل المزيد من الجهود في أبحاثهم عن أضرار ارتفاع الضرائب وانخفاض حجم الادخار على الاقتصاد.

أكد الاقتصادي إدوارد بريسكوت الحاصل على جائزة نوبل عام ٢٠٠٤ أن ارتفاع الضرائب يفسر سبب قضاء الفرنسيين والألمان والإيطاليين الكثير من الوقت في الاسترخاء بالمقاهي والمنتجعات الصحية؛ فيرى أن معدل عمل سُكَّان أوروبا الغربية يقلُّ عن معدل عمل سكان أمريكا الشمالية واليابانيين بمقدار الثلث؛ لأن محصلي الضرائب في فرنسا وألمانيا وإيطاليا يجمعون ٦٠٪ من دخل العمالة، أما في أمريكا وكندا واليابان فالعمالة تدفع نسبة ضرائب قدرها ٤٠٪ من دخلها. ويُشير بريسكوت إلى أن الفرنسيين في أوائل السبعينيات كانوا يعملون بنسبة ٥٠٪ أكثر تقريباً، لكن معدل الضريبة الحدي كان أقل بكثير.¹⁷

حتى الاقتصاديون الذين يزدرون المتحمسين لجانب العرض يُعارضون عودة الشرائح الضريبية التي تصل إلى ٧٠٪ من الدخل — وضرائب أوائل الستينيات الحدية التي وصلت إلى ٩١٪! — التي ألهمت الأفراد التهرب من الضرائب عن طريق التحايل وإخفاء الأموال واستغلال الثغرات القانونية. لهذا السبب خفضت أكثر من خمسين دولة في النصف الثاني من الثمانينيات نسبَ الضرائب للشرائح الضريبية العليا، ومن بينها دول تُعد من رموز المساواة كالسويد وأستراليا (رفعت دولتان نسب الضرائب، منهما لبنان! ألم يكن لديها ما يكفيها من المشاكل؟) أيضًا عندما أقنع الرئيس كلينتون الكونجرس برفع ضرائب الأغنياء، كان يقصد رفع الضرائب من ٣٣٪ إلى ٣٩,٦٪ فقط، فمع أنه في حملاته الانتخابية انتقد بشدة فترة الثمانينيات واصفًا إياها بأنها فترة المغنم المجانية للأثرياء، فإنه لم يقترح رفع الضرائب إلى ٧٠٪ التي واجهها الرئيس رونالد ريجان عندما انتقل إلى البيت الأبيض. لاحظ أيضًا أن الرئيس كلينتون أمضى سبع سنوات يحثُّ الحكومة اليابانية على تقليص ضرائبها على الدخل لإنعاش الاقتصاد الياباني المحتضر مع أنه رفع نسبة الضرائب في الولايات المتحدة.

خفص الرئيس جورج دابليو بوش ضرائب كلينتون المرتفعة، ليتواصل الشد والجذب بين السياسة، مع أن الكثير من رؤساء الولايات المتحدة البارزين من الحزب الديمقراطي أصروا على تخفيض الضرائب في ولاياتهم لدعم مصداقيتهم.

ستُلازمننا الضرائب دائمًا وتدفعنا إلى الإقدام والتراجع في أعمالنا وقراراتنا الشخصية. ولا يُوجد من هو محصن منها. على سبيل المثال، ألغى ميك جاجر عام ١٩٩٨ رحلة فرقة الرولينج ستونز الغنائية إلى بريطانيا في جولتها حول العالم التي كانت بعنوان «جسور إلى بابل»، شاكيًا من أن القوانين البريطانية ستفرض على الفرقة ضريبة قيمتها ١٩ مليون دولار إن قدمت حفلًا موسيقيًا على أي أرض بريطانية، علاوة على أن الفرقة كانت ستضطر إلى دفع ضرائب على كل أرباحها من الحفلات الموسيقية خارج بريطانيا أيضًا، أما لو ظلَّت بمنأى عن

بريطانيا — موطنها الأصلي — فستتملص من دفع الضرائب التي تفرضها. وهذا ما فعلته، وهو ما خيب آمال ٣٥٠ ألف معجب بالفرقة. وبالمناسبة لم يختبئ ميك جاجر خلف وكيل دعاية، بل شرح الأسباب التي دفعته لتبني قراره الاقتصادي بطريقة مقنعة، وهو ما يتوقعه المرء من رجل درس في كلية لندن للاقتصاد في أوائل الستينيات.

بفضل كينز، اليوم نحن جميعًا من أنصار المدرسة الكينزية، وبفضل فريدمان، نحن جميعًا من أنصار المدرسة النقدية. وجميعنا يؤلف بين أفضل السياسات بسبب العالم المتقلب الذي نعيش فيه.

لم تكن المناظرات حول السياسات النقدية هي الساحة الوحيدة التي خاض فيها فريدمان المعارك؛ ففي الوقت الذي كان يُنظر فيه بازدراء إلى الاقتصاديين الذين يؤيدون السوق الحرة لقسوتهم، اقترح تبني «ضريبة الدخل السلبي» عام ١٩٦٢ لمساعدة الفقراء واستبدال برامج مساعدة المحتاجين المعقدة، الأمر الذي أوحى بابتكار الخصومات الضريبية التي تُقدر على أساس الدخل المكتسب. أما على صعيد الاقتصاد الدولي، فقد اتهم فريدمان عام ١٩٥٣ بالهرطقة عندما زعم أن على الحكومات تعويم أسعار صرف عملاتها لا تثبيتها، والآن يجري تداول ملايين ملايين الدولارات يوميًا في أسواق المال الأجنبية وأسواق السندات العالمية بما يُجبر الحكومات والبنوك المركزية على التصرف على نحو أكثر فعالية أيضًا. أيضًا أصر فريدمان — وزوجته روز — بقوة في آخر أعوام حياته قبل أن يتوفى عام ٢٠٠٦ في الرابعة والتسعين من العمر على خلق المنافسة بين المدارس بإعطاء الآباء حرية اختيار المدارس كبديل عن احتكار المدارس المحلية.

جاءت أكثر لحظة يفتخر بها فريدمان — أكثر حتى من جائزة نوبل وانتصاراته النظرية والعملية — في عام ١٩٧٠، وكانت مسألة لا تمت بصلة للاقتصاد، وإنما تتعلق بالجيش الأمريكي الذي جند مئات الآلاف من الشباب الأمريكيين في حرب دامية بفيتنام. آنذاك عينه الرئيس نيكسون في لجنة مختصة بموضوع تكوين قوة الجيش من المتطوعين. في البداية اختلفت اللجنة بين مؤيد ومعارض للتطوع وقال الجنرال ويليام ويستمورلاند إنه لا يُريد أن يقود جيشًا من المرتزقة، فاستوقفه

فريدمان قائلاً: «حضرة الجنرال، هل تُفضل أن تقود جيشًا من العبيد؟»
فانتصب الجنرال واقفاً وقال: «لا أحب أن أسمع مجندينا الوطنيين يُشار إليهم بأنهم عبيد!» فأجابه فريدمان: «وأنا لا أحب أن أسمع مجندينا الوطنيين يشار إليهم بالمرتزقة، لكن يا سيدي إن كانوا هم مرتزقة فأنا أستاذ جامعة مرتزق، وأنت يا سيدي جنرال مرتزق، وأطبائنا مرتزقون، ومحامونا مرتزقون، واللحم الذي نأكله يأتي من جزار مرتزق.» وفي ذلك يذكر فريدمان قائلاً: «كان هذا هو آخر ما سمعناه من الجنرال عن المرتزقة.»¹⁸ استطاع فريدمان كالمُحَلِّفِ الدعوى في مسرحية «اثنا عشر رجلاً غاضباً» أن يوحد اللجنة على الإجماع بالتصويت لتكوين جيش من المتطوعين، وعلى التصويت للحرية.





مدرسة الخيار العام: السياسة كتجارة

قال مارك توين ذات مرة: «رأيتُ اليوم مشهدًا عجيبًا؛ رأيت سياسيًا يضع يده في جيبه هو وليس جيب أحد آخر.»

هل يمكن أن تقوم مدرسة فكر اقتصادي جديدة على عبارة توين الساخرة؟ في عام ١٩٨٦ أهدت لجنة نوبل جائزة الاقتصاد إلى جيمس إم بوكانان، مؤسس مدرسة الخيار العام الاقتصادية. يطلب منا منظرو هذه المدرسة أن نعيد التفكير في النظريات المالية العامة التقليدية وأن نرفضها استنادًا على أسس يتفهمها توين. فهم يشيرون إلى أن النظر بواقعية إلى عالم السياسة يدحض بقوة نظريات المدرسة الكينزية أكثر مما تفعل إحصائيات المضاعف كافة التي جمعها أنصار المدرسة النقدية؛ فأنصار مدرسة الخيار العام لا يثقون بتاتا في الساسة.

ترى مدرسة الخيار العام أنها تستطيع تفسير الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية مثل: لماذا نُعاني على الدوام عجزًا في الميزانية؟ ولماذا تنمو وتنتشر الجماعات التي تسعى لمصلحتها الشخصية؟ ولماذا تتسع الأنظمة الحكومية البيروقراطية على الرغم من وعود الرؤساء بتقليصها؟ ولماذا يحمي المسؤولون الحكوميون الشركات أكثر مما يحمون المستهلكين؟ أغلب الاقتصاديين يرون أن عالم السياسة مزعج، وأن فهمه مستحيل، وأنه عقبة غير اقتصادية تقف في وجه الاستراتيجيات الجيدة. أما أنصار مدرسة الخيار العام فيُصرون، خلافًا لهذا الرأي، على أن العلوم السياسية يجب أن تُدرّس بواسطة أدوات الاقتصاد؛ فالنشاط السياسي — كما يرون — هو نشاط اقتصادي، ومن هنا يجب ألا ينفذ الاقتصاديون

أيديهم عن السياسة ويمتعضون منها، بل يجب أن يتساءلوا عن السبب الذي يدفع البيروقراطيين والمشرعين كثيراً إلى إحباط السياسات الجيدة. إن أمعن المرء البحث، فسيكتشف أن مدرسة الخيار العام كان لها الكثير من المبشرين، منهم آدم سميث وجيمس ميل والاقتصادي السويدي نوت ويكسيل وتقريباً كل من لعن البيروقراطيين. لكن الدراسات الخاصة بهذه النظرية لم تنتشر حقيقةً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وبشكل عام، كلما نمت الحكومات ازداد نقادها.

شعر جيمس بوكانان — شأنه شأن الناقد ذي النظرة الثاقبة ثورشتاين فيبلين — بأنه منبوذ في الدوائر الأكاديمية. وُلد بوكانان في مدينة مورفريسبورو بولاية تينيسي عام ١٩١٩، ولما لم يكن يملك المال الكافي لارتياح جامعة بارزة، اختار الالتحاق بكلية المعلمين الحكومية في بلده؛ حيث جنى أموال رسوم الجامعة بحلب الأبقار كل صباح ومساءً. وبعد أربعة أعوام من الحياة مع الأبقار، التحق بجامعة تينيسي حيث حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، لكن العم سام وقف في وجه مساره الأكاديمي وأرسله إلى الكلية البحرية الحربية في نيويورك.

انطلق جون كينيث جالبريث من خلفية ريفية مشابهة فعاش بين الأبقار والمروج بكندا، لكنه شق طريقه بسهولة في العالم الأكاديمي وحصل على وظيفة بجامعة هارفارد. أما بوكانان فقد عانى، وسريعاً ما صار يزدري «مجتمع صفوة الشرق الأمريكي»، حتى إنه ما زال يشعر بالاستياء لدى تذكر غطرسة المثقفين والتميز الذي واجهه في نيويورك لأنه من أهل الجنوب. قصد بوكانان بعد الحرب غرب البلاد حيث حاز درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، وبعدها لجأ إلى الجنوب إلى جامعة فيرجينيا.

وإلى الآن لا يزال بوكانان ينظر إلى الكثير من أعماله على أنها رد فعل إزاء تأملات أكاديمي الشرق الوردية المنفصلة عن مصاعب الحياة الواقعية. وفي الوقت الذي تدفقت فيه قوافل اقتصاديي جامعة هارفارد على واشنطن إبان عهد إدارتي كينيدي وجونسون، عمل في هدوء على مهاجمة أفكارهم من تلال جامعة فيرجينيا، ونشر مع جوردون تولوك كتاب «تفاضل الموافقة» عام ١٩٦٢.

يرى بوكانان أن «أعضاء النخبة الأكاديمية في الشرق لا ينفكون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مخضرمون حكماء رفيعو المكانة يرشدون الحكومات بحكمتهم الإلهية»، وأنهم «دائمًا ما يحسبون أنفسهم مستشاري واشنطن».

ماذا إذن عن بوكانان؟ يقول بوكانان: «سميت نفسي أحد الفقراء [الذين] لا يعلمون، الذين يحاولون فهم ما يجري وحسب»¹ يُقر حتى أصدقاء بوكانان بأنه ليس شخصًا ودودًا للغاية. وبالنظر إلى شخصيته البسيطة ونفوره من المترفين المنعمين، لا يسعُ المرء أن يتخيل موقفًا يشوبه التوتر أكثر من وجود بوكانان والمتأنق جون كينيث جالبريث معًا في غرفة واحدة.

بدلاً من تتبع تاريخ مدرسة الخيار العام إلى بدايته. لنرَ كيف تنظر المدرسة إلى بعض أهم قضايا الاقتصاد السياسي. يرتكز مذهب المدرسة على فكرة بسيطة إلى حد مدهش: إن كان رجال الأعمال يسعون لمصلحتهم الشخصية، فلماذا لا نفترض أن المسؤولين الحكوميين «رجال أعمال مُسيّسون»؟ ما الذي يسعى الساسة إلى تنميته؟ نفوذهم وقدرتهم على جذب الأصوات. أمضى الاقتصاديون مائتي عام في محاولة وضع نموذج للسلوك البشري، لماذا لا نطبق هذا النموذج على الحكومات؟

(١) مفارقة جماعات المصالح الخاصة

عندما تنعقد جلسات الكونجرس، لا يكون أحدٌ بمأمن، بمن في ذلك أعضاء الكونجرس أنفسهم. فجماعات الضغط تُطاردهم، ومساعدوهم يضغطون عليهم لمنحهم المزايا والإعفاءات الضريبية والمنح والحماية. وفي ذلك قال أستاذ جامعة ماريلاند الراحل مانكور أولسون إن جماعات المصالح الخاصة، سواء النقابات أو الأندية أو الشركات، تحركها محفزات منهجية تقوض كفاءة اقتصاد المجتمع.²

لماذا لا يدفع الولاءُ للوطن جماعات التأثير في القرار التي تسعى لحسابها الخاص إلى الضغط على الكونجرس بهدف رفع كفاءة الاقتصاد

وزيادة ثروة المجتمع؟ لأنهم لا يستفيدون من هذا. تأمل على سبيل المثال «لجنة التعليم الزراعي السياسي الشامل لاتحاد منتجي الألبان» التي تأتي على رأس قائمة المتبرعين لحملة الكونجرس. يُحب منتجو الألبان دعم أسعارهم؛ لأن هذا يضمن لهم الحصول على حد أدنى من الربح على كل جالون من اللبن. من ناحية أخرى، يكره الاقتصاديون دعم الأسعار، والمستهلكون يعانونه (بالمناسبة، الأطفال يشربون كمية كبيرة من اللبن، وبما أنهم يُشكلون نسبة كبيرة من الفقراء، يتحمل أطفال الفقراء النصيب الأكبر من المعاناة). لنفترض أن أعضاء لجنة اتحاد منتجي الألبان يمثلون ١٪ من سكان الولايات المتحدة. إن نجحوا في الضغط على الكونجرس لتبني مشروع قرار عام لزيادة حجم الإنتاج الإجمالي بالولايات المتحدة، فلن يجنوا إلا ١٪ من الأرباح. ومع أنهم هم من بذل الجهد كله لإقرار هذا المشروع فقد ينتهي بهم المطاف إلى إنفاق ٥٠٠٠٠٠ دولار لتحصل الدولة على دخل جديد قيمته مليون دولار، يكون نصيبهم فيه ١٠٠٠٠٠ دولار فقط. بعبارة أخرى، استخدام النفوذ في الضغط من أجل مصلحة الوطن لن يكون منطقيًا، إلا إن أدت مشروعات القوانين إلى تحقيق دخل أكبر من تكاليف التأثير على قرار الكونجرس بأكثر من مائة مرة. من هنا، ليس من مصلحة المنظمات تعزيز كفاءة أداء الاقتصاد بواسطة السياسة؛ فهذا ببساطة لا يُجدي نفعًا.

الآن تخيل أن اللجنة تسعى لمصلحتها الخاصة. تستطيع وقتها أن تجني الأرباح من خلال خطط دعم الأسعار. ممّن تحصل على الأرباح؟ من المستهلكين طبعًا. لنفترض أن اللجنة تتحمل تكلفة قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار في حملات الضغط على المسؤولين، لكنها ترفع دخلها بعشرة ملايين دولار، هنا هي تتحمل أعباء الضغط على المسؤولين بنسبة ١٠٠٪، لكنها تحصد الأرباح كلها. هنا يكون الاستثمار في السياسة رائعًا. ولا عجب أن أصحاب الأعمال كثيرًا ما يحرصون على شراء مقرات لهم في واشنطن بالقرب من مكاتب المسؤولين الحكوميين أكثر مما يحرصون على تركيب معدات جديدة في مصانعهم. ولا عجب أنهم يُوظفون الكثير من المحامين؛ فهذا يُجدي نفعًا أكبر. قال اللص ويليام ساتون إنه كان يسطو على

البنوك لأنها «مكمن المال»، وبالمثل فإن واشنطن للكثير من المؤسسات هي «مكمن المال».

هذه الممارسات تضر في العادة بالمجتمع، لكن هل تعبأ التحالفات السياسية بذلك؟ لجنة اتحاد منتجي الألبان مثلاً تتحمل ١٪ فقط من إجمالي الضرر، ولن يثنيها عن أفعالها إلا انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة تفوق أرباحها بمائة مرة. وفي ذلك يقول أولسون: «المجتمع الذي تملؤه جماعات المصالح الخاصة يُشبه محل الخزف الذي يحوي متصارعين يتنازعون حول الخزف فيحطمون أكثر مما يخرجون به من المحل».³ إن كانت مؤامرات دعم الأسعار تنهب المستهلكين، فلماذا لا يُنظم المستهلكون صفوفهم لإحباطها؟ لأن هذا لا يُجدي نفعاً. في المثال الذي استخدمناه سيتحمل المستهلكون خسارة قدرها ١٠ ملايين دولار، فإن كان عدد السُّكان الإجمالي يساوي ٢٥٠ مليون شخص مثلاً، فالخسارة التي سيتحملها كل مستهلك تساوي أربعة سنتات، أما منتجو الألبان فكل منهم سيربح أربعة جنيهاً. بعبارة أخرى، منتجو الألبان سيُولون المسألة اهتماماً أكبر من المستهلك بأربعين مرة، إضافة إلى أن تنظيم صفوف أصحاب الأعمال أسهل.

لا يمثل أفراد جماعات الضغط التي تضغط على المسؤولين الحكوميين لتحقيق مصالح شركات زراعة السكر إلا ٠,٠٠٠٢ من تعداد سكان الولايات المتحدة، لكنها نجحت في الإبقاء على سعر السكر عند مستواه الذي يساوي ثلاثة أضعاف السعر العالمي؛ فلا تجني من وراء ذلك منافع هائلة وحسب، بل تجني معها أيضاً شركات تصنيع أصناف شراب الذرة (بدائل السكر) أرباحاً ضخمة بفضل أسعارها المرتفعة الزائفة. لا يُستخدم مشروب لوج كابين (بطعم القيقب) شراب القيقب نفسه، بل شراب الذرة. وتظهر الدراسات العلمية أن بعض المحليات الاصطناعية يمكن أن تسبب السرطان لفئران التجارب. لكن دعم الأسعار الزائفة قد يصيب كيان الأمة السياسي بالسرطان أيضاً.

تتكرر هذه المشكلة في المجتمعات الديمقراطية، حيث تقضي جماعات المصالح الخاصة على مصالح المستهلكين الذين لا يملك كل منهم إلا حصة

صغيرة من الناتج، إلا أنهم في نهاية المطاف يتضررون ضرراً بالغاً مع انهيار كفاءة الاقتصاد القومي والدخل، لكن من يلومون؟ الأشرار هنا خفيون لأنهم يقتنصون مبالغ صغيرة من غلة المصلحة العامة.

ليس من المنطقي أن يلوم المستهلكون أنفسهم؛ فمراقبة أنشطة الكونجرس تتطلب مالاً، ومن المنطقي أن يتجاهل الأفراد صور المحاباة إن كانت تكلفهم أربعة سنتات فقط؛ فسيكلفك الاتصال بممثل ولايتك في الكونجرس - لمعرفة كم تكلفك هذه الممارسات - أضعاف هذا المبلغ. يُطلق الاقتصاديون على هذا اسم «الجهل المنطقي»؛ إذ إننا عاجزون عن معرفة كل شيء؛ فعقولنا لا تتسع لاستيعاب هذا، ولا نملك الوقت والمال لذلك. وعلى حد قول أحد الممثلين الكوميديين: «لا يُمكنك أن تملك كل شيء، وإلا فأين ستضعه؟»

يُدرِك الجميع في نيويورك وبوسطن أن عدد سيارات الأجرة هناك غير كاف؛ فهاتان المدينتان في الواقع تحددان عدد سيارات الأجرة المرخصة، مما يرفع دخل السائقين ويحبط السُّكان. ومع هذا ترفض حكومتا المدينتين أن تخففا من تدمير السكان في مواجهة صراخ ملاك سيارات الأجرة. مدرسة الخيار العام لا تُشير إلى أن «الصراخ بالشكوى يحقق لك مرادك» وحسب، لكن أولسون وزملاءه يُعلموننا ما هو أهم من ذلك؛ كيف تصنع التحالفات الصغيرة ضجة أكبر من ضجيج الحشود المفككة غير المنظمة.

يتجه أولسون بقضيته إلى نقطة أكثر إثارة للجدل؛ فيضع قاعدة تاريخية عامة يفترض فيها أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار أكثر عرضة لأضرار جماعات المصالح الخاصة. ثم يزعم أن المجتمعات التي «تمتعت بالاستقرار لوقت طويل» ستتمو بسرعة أبطأ من المجتمعات، التي تُعد، مقارنةً بها، مجتمعات ناشئة. فعدد جماعات الطفيليين يتزايد بمرور الوقت وهؤلاء يمتصون الحياة من الأمة. إن صحَّ هذا، فقد تُنعش الثورات والحروب اقتصاد الأمم لأن جماعات المصالح الخاصة تفقد فيها سيطرتها المطلقة. يُشير أولسون إلى بريطانيا العظمى كمثال على الدولة التي تتمتع بالاستقرار والآلية إلى التدهور، في حين يُشير إلى اليابان ما بعد الحرب على أنها أعجوبة اقتصادية.

لا يُوافق أولسون في استنتاجه عن نهضة وسقوط الأمم من الاقتصاديين سوى القليل، ومع هذا فتقديراته عن جماعات المصالح الخاصة تبدو منطقية.

تبدو مشكلة تلك الجماعات مستعصيةً على الحلّ، أليس كذلك؟ ليس بالضرورة. فعلى الرغم من كلِّ شيء فكلُّ جماعة منها تعاني حين يميز الكونجرس جهات أخرى على حسابها. وإن استطاع رئيس البلاد أو عضو بارز بالكونجرس أن يصدر تفويضاً يُخفض نفقات الميزانية على الجميع، أو يضع سياسات عريضة ضد مؤامرات دعم هذه المنظمات مالياً أو دعم أسعارها أو حمايتها، فإن ارتفاع كفاءة الأداء الاقتصادي سيعوض توقف المزايا التي كانت تحصل عليها تلك المنظمات. لكن للأسف لا يحوي التاريخ سوى أمثلة قليلة على ذلك، والمُرَجَّح أن السَّاسة سيستمرون في إلقاء الخطب الرنانة في الوقت الذي تسترسل فيه جماعات المصالح الخاصة في الحديث عن نبلها، ولا يحدث شيء.

(٢) حين يسيطر المحكومون على الحكام

لماذا تُنظم الحكومات الكثير من الأنشطة التجارية؟ الإجابة السريعة على ذلك — التي تنص عليها كتب المدارس الثانوية — هي أن تلك الأنشطة التجارية احتكارية؛ أي قلةٌ تحتكرُ المنافسة فيها، وهو ما يُوجب حماية المستهلك من الابتزاز. هذه الإجابة تعني ضمناً أن الأنشطة التجارية تَكْره الضوابط الحكومية.

لكن الاقتصادي جورج ستيجلر — الحاصل على جائزة نوبل وأحد أنصار مدرسة الخيار العام — يُضيف إجابة جديدة محتملة: الأنشطة التجارية تُحب الضوابط الحكومية؛ لأنها تحميها من مخاطر المنافسة القوية، وهي في الواقع تشنُّ حملاتٍ ضغطٍ لسنِّ الضوابط. هذا يعرف بنظرية السيطرة؛ إذ «يسيطر» المحكومون على الحكام.⁴

كيف يحدث هذا؟ تخيل مثلاً اتحاد الحلاقين في ولاية ما. الاتحاد يُصر على قواعد وضوابط معينة كتعقيم أمشاط الشعر مثلاً، أو رفض الحلاقة لأي زبون يبدو أشعث كالكلب. قد يرفع اتحاد تكاليف

الحلاقين بعض الشيء، لكنهم قد يُقنعونه بتبني قواعد جديدة تحقق لهم منافع هائلة، وهذه المنافع تتحقق في الأساس عن طريق الحد من انضمام أعضاء جدد إلى المهنة. قد يمنع الاتحاد الحلاقين من الانتقال إلى الولاية عن طريق مطالبتهم بالعمل أولاً لمدة عام في جامايكا في قص جدائل الشعر الراسشافارية أو بمطالبتهم بالعمل لثلاثة أعوام كمتدربين بأدنى الأجور في عيادة لإزالة قشرة شعر الرأس. كل هذه القواعد التي تهدف إلى حماية الحلاقين من المنافسة قد تُطرح تحت ستار حماية المجتمع من الممارسين غير المدربين، لكن المجتمع في الواقع يخسر شرَّ خسارة. تُطالب ولاية أريزونا مُصنفي الشعر بالدراسة لألف وستمئة ساعة في إحدى مدارس فنون التجميل التي ترخصها الحكومة. وما عدد ساعات التدريب التي تطلبها عاصمة الولاية - فينيكس - من رجال الشرطة؟ ستمائة. يبدو أن التدريب على الإمساك بالمشط يستغرق وقتاً أكبر ثلاث مرات من التدريب على الإمساك ببندقية ماجنوم عيار ٠,٣٧٥ مم.

نادراً ما تعود الضوابط على النشاط التجاري بالأضرار فقط أو المزايا فقط؛ فمثلاً قد يُطالب المسيطرون على صناعة الألبان باستخدام أوعية تخمير من الصلب بدلاً من الأوعية البلاستيكية الأرخص ثمناً. قد تزعج هذه القاعدة منتجي الألبان لكن دعم الأسعار والإعانات المالية التي يتلقونها تفوق مثل هذه المُقلقات التافهة.

كيف تنجح الأنشطة الخاضعة للضوابط الحكومية في السيطرة على حماة المصلحة العامة؟ هل تذكر إشكالية «الجهل المنطقي»؟ الشركات التجارية لديها الحافز لجمع كل الشهادات الأكاديمية التي في مصلحتها، والاقتصاديون في الواقع يضعون إعلاناتهم في المجلات القانونية ليعرضوا خبراتهم البحثية. من هنا كثيراً ما يشعر المسؤولون الحكوميون بأن عليهم الامتثال للأنشطة التجارية لأن المجتمع يبدو كما لو أنه لا يحفل كثيراً بما تفعله. وأخيراً يظهر تفسير أكثر قتامة: المسؤولون عن جهات السيطرة كثيراً ما تربط بينهم وبين أصحاب الشركات علاقات خاصة وثيقة؛ فالمسؤولون الحكوميون يأتون من القطاع الخاص ويعودون إليه بعد انتهاء فترة عملهم بمناصبهم. وصنع الصداقات هو أحد طرق صناعة

المال. وفي ذلك، أشار رالف نادر عام ١٩٧٠ إلى أن «هيئة التجارة المشتركة بين الولايات» ليست سوى هيئة فيدرالية تحافظ على رخاء شركات الشحن. لم تجذب نظرية السيطرة الكثير من الاقتصاديين؛ إذ إنها تطرح منظورًا ضيقًا أحادي الجانب لعالم السياسة. أحيانًا يَقلِبُ السَّاسةُ الأمور رأسًا على عقب ويملكون زمام السلطة ويفرضون سيطرتهم على الشركات. وقد يصعد إلى السلطة زعيم شعبي يَعُدُّ بسحق رجال الأعمال المحتالين المتعطشين لكنز المال، ويعد أن يكون على كل مائة ديكٌ سمين، ويدفع بأسعار الدِّيكة إلى الانخفاض، ويفرض عقوبات تضر بصناعة الدواجن. إن نموذج السياسي الساخط الذي يُحرك غضب الشعب ويثير قضايا المصلحة العامة هو الشاهد الأول على عدم صحة فرضية نظرية الخيار العام. لا يزعم علماء مدرسة الخيار العام أن الضوابط كلها تخدم الشركات وتضر بالمستهلكين، وهم لا يدعون إلى الحرية المطلقة للاقتصاد؛ إنهم في الواقع يَحْتُونُ الشعوب على المقارنة بين نتائج السوق الحرة ونتائج النموذج الواقعي للضوابط الحكومية، وليس النموذج الخيالي الذي يفترض أن الحكومات نبيلة الأهداف تسعى دائمًا لخدمة المصلحة العامة.

(٣) الوعود الضخمة والميزانيات المتضخمة والأنظمة البيروقراطية

يُصور أولسون وستيجلر جماعات المصالح الخاصة على أنها منظمات خسيصة تقعات على المصلحة العامة؛ فلماذا تدعمها الحكومات؟ لماذا توفر لها، على اختلافها، السلع والخدمات؟ تُجيب مدرسة الخيار العام على هذين السؤالين بدراسة سلوك الأنظمة البيروقراطية والسياسة. درس جوردون تولوك وويليام إيه نيسكانين الابن سلوك الأنظمة البيروقراطية عن كثبٍ كما يدرس علماء الأحياء سلوك جرذان التجارب، الأمر الذي يدل على مدى تقديرهما لتلك الأنظمة. وفقًا لنيسكانين، فإن المسؤولين الحكوميين يخوضون سباقًا صعبًا كالذي يخوضه رجال الأعمال؛ فهم بدورهم يسعون لمصلحتهم الخاصة، لكن بصور أخرى. يتنافس رجال الأعمال لتعظيم أرباحهم، أما المسؤولون الحكوميون فلا يسعهم بالطبع

تعظيم أرباحهم، أو لعل الوسيلة الوحيدة لذلك هي تقاضي الرشاوى؛ لذا يلجئون بدلاً من ذلك إلى تنمية بعض المتغيرات الأخرى: كرواتبهم وصلاحياتهم وسلطاتهم ونفوذهم وفرصهم بعد التقاعد وما إلى ذلك. كيف يُنمونها؟ بتضخيم ميزانية الدوائر الحكومية. لهذا السبب يُصور نيسكانين الدوائر الحكومية على أنها منظمات تسعى إلى رفع ميزانيتها إلى الحد الأقصى. قد تتسع وتتمدد المكاتب الحكومية إلى حد ينادى بها عن الكفاءة، وهي تتمدد بابتزاز دافعي الضرائب؛ فالمزيد من المال يعني المزيد من السلطة، والمسئولون الحكوميون لا يملكون دافعاً قوياً لتخفيض النفقات. فالأنظمة البيروقراطية ضيقة النطاق تجعل المسئولين الحكوميين البيروقراطيين ساخطين.

حتى لو تعهد المسئولون الحكوميون المُنتخبون بتقليص النظام البيروقراطي؛ فهم نادراً ما يستجمعون الشجاعة لفعل ذلك. لقد وعدَ رونالد ريجان وجيمي كارتر بذلك وفشلا؛ ففي إدارتهما استمرت الرواتب الحكومية في الارتفاع، ولا بد من أنهما صارا يتعاطفان مع قيصر روسيا الذي اعترف بأنه لا يحكم بلاده وإنما يحكمها ١٠٠٠٠٠ موظف حكومي. قد يكون القائد السياسي هو من يُصدر الأوامر، لكن المسئولين الحكوميين وحدهم من يُنفذونها. ومن وراء الكواليس، قد يرفض المسئولون الحكوميون أحياناً تنفيذ الأوامر أو يؤخرون تنفيذها أو يعرقلونها، آمليين أن يتقاعد القائد السياسي أو يخسر الانتخابات أو يلقي حتفه، وكثيراً ما ينتصرون.

لكن نظرية نيسكانين تنطوي على بعض العيوب؛ فمثلاً يُدرج كارل ماركس العمالة كلها تحت فئة واحدة بلا تمييز، تُدرج النظرية المسئولين الحكوميين كافة تحت فئة واحدة بلا تمييز، كما لو أنهم جميعاً يملكون مصالح متلاقية تأتي فوق كل شيء، وهذا غير صحيح. يُمكن وضع نموذج آخر أكثر تعقيداً لعمل الأنظمة البيروقراطية. من الذي يتزعم النظام البيروقراطي بأي حال؟ أهو الوزير؟ أهم المسئولون الحكوميون رفيعو المستوى؟ ألا يُمكن لهؤلاء اكتساب مزايا سياسية بتقليص حجم الأنظمة البيروقراطية؟ في عهد إدارة ريجان الأولى حاول وزير الداخلية جيمس وات

أن يُضعف سيطرة بعض القطاعات في وزارته. وقد تُوضح قصة كاسبار وينبرجر الفكرة على نحو أفضل. لقد لُقّب في عهد إدارة نيكسون بـ «السكين» لأنه إبان ولايته لوزارة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية اقتطع النفقات، لكنه عندما شغل منصب وزير الدفاع في عهد ريجان لقب بـ «المغرفة»؛ لأنه حوّل البنّاجون إلى وعاءٍ يدر أرباحًا وفيرة سهلة. حينذاك لم يكن يملك القدرة على تقطيع الجيلي، وبالطبع لم يكن قادرًا على الاقتطاع من ميزانية قدرها تريليون دولار. لماذا إذن لم تنطبق نظرية نيسكانين إلا على نصف هذه الحالة؟ لأن وينبرجر على الأرجح رأى أن الوزارة الأولى متخمة بالمال أما الثانية فيجب أن تتسع لتحقيق الأهداف التي وضعها ريجان.

النموذج الذي وضعه نيسكانين عن الأنظمة البيروقراطية ليس وافيًا، ويحتاج على الأرجح إلى المزيد من الوقت ليكتمل.

الآن، لنتحول إلى نظريات مدرسة الخيار العام عن السياسة المنتخبين. قال مهاجر روسي ذات مرة: «الكونجرس غريب جدًا. ينهض فيه الرجل ولا يقول شيئًا، ولا يستمع إليه أحد، ثم ينهض الجميع ويختلفون معه.» يرى جيمس بوكانان أن العكس صحيح؛ إذ يسود الكونجرس مناخ الاتفاق. إنّ السياسة يعشقون مهاجمة الحكومات على تبذيرها وفسادها وإساءة استغلالها للموارد. في عام ١٩٨٨ هاجم الحاكم مايكل دوكاكيس مكتبَ ضريبة الدخل الأمريكي بسبب عدم كفاءته في جمع الضرائب، وهاجم السياسيّ جاري هارت البنّاجونَ لتبذيره، أما القس جيسي جاكسون فانتقد الثغرات التي تخدم الأثرياء في قانون الضرائب. لكن عند إثارة قضية تخفيض العجز بميزانية الحكومة أومئوا جميعًا براءوسهم موافقة وترحيبًا.

ففي الوقت نفسه الذي يستنكر فيه السياسة التبذير، فإنهم يُصوتون بالموافقة على إنفاق المزيد من المال على برامج من شأنها تضخيم الميزانية. من هنا لم تتمتع الولايات المتحدة بميزانية متوازنة من عام ١٩٥٨ إلى عام ٢٠٠٦ سوى ستّ مرات. وفقًا لبوكانان، خطابات السياسة كثيرًا ما تتضارب مع ما يُصوتون له؛ في الخطابات يبدو كما لو كانوا رجال

دولة مُحنكين، لكنهم ساعة التصويت جبناء غادرون. قد يقول البعض إنَّ السبب الأول لعجز الميزانية في واشنطن هو ضعف إرادة الساسة، فعلى حد تعبير تيدي روزفلت، يمكنك أن تصنعَ من الموزِ رجالاً أكثر صلابة من هؤلاء.

لا يذم بوكانان السَّاسة وحسب — ولو أنه يُجيد ذلك — بل يبحث أيضاً عن العوامل التي تدفعهم إلى الرياء. المشكلة في الواقع لا تكمن في أعضاء الكونجرس؛ المشكلة مردها النظام السياسي بأسره؛ فعلى حد زعم بوكانان يساعد النظام السياسي على تفشي العجز بالميزانية.

لنبدأ بتذكر الدرس الذي علمنا إياه كينز. في فترات الرخاء، مع ارتفاع نسبة العمالة وزيادة حجم الإيرادات الضريبية لا بدُّ أن يتحقق فائض بالميزانية. أمَّا في فترات الركود، فلا بدُّ أن تعاني الميزانية عجزاً مع انخفاض نسبة العمالة وانخفاض حجم الإيرادات الضريبية. لكن مع انتهاء الدورة الاقتصادية لا بدُّ أن تصل الميزانية إلى التوازن. يريد بوكانان أن يفهم لماذا تمتع الشعب الأمريكي بالرخاء لأربعين عاماً دون أن يتحقق أي فائض بالميزانية.

الإجابة على هذا بسيطة، وتعود بنا إلى جيريمي بنتام: السَّاسة يُريدون إرضاء الناخبين، والناخبون يحبون الملذات ويكرهون الشعور بالألم. البرامج الحكومية من ناحية تُحقق الملذات، أما الضرائب من ناحية أخرى فتُسبب الألم. خمن ما الذي يُريده الناخبون من ممثليهم إذن؟ يريدون السماح لهم بالإنفاق بكثرة وتخفيض ضرائبهم، الأمر الذي يقود في العادة إلى ظهور عجز الميزانية.

لنواجه بوكانان بردُّ سريع على ذلك: إن كان العجز المستمر بالميزانية يضر بالاقتصاد، فلماذا لا يرغب الأفراد في توازن جانبي الميزانية؟

يَرُدُّ بوكانان على ذلك بأن العجز في الميزانية ضار بالفعل، لكن وقعه الكلي لا يلمس مباشرةً. قارن بين الضرر المباشر الذي يشعر به الأفراد لدى تحقُّق فائض بالميزانية والضرر غير المباشر الذي يشعرون به عندما ينشأ عجز في الميزانية. إن بدأنا بميزانية متوازنة وأردنا أن نحقق فائضاً في الميزانية فيمكننا أن (١) نرفع الضرائب أو أن (٢) نخفض الإنفاق

الحكومي. وكلتا الاستراتيجيتين يلمسُ الأفراد وقعَه بصورة مباشرة. ارتفاع أسعار الضرائب يؤدي في العادة إلى انخفاض حجم استهلاك الأفراد، وانخفاض حجم الإنفاق الحكومي يضرُّ المنتفعين من البرامج الحكومية، وأي نفع يتحقق على صورة اقتصاد أكثر كفاءة يتأتى فيما بعد، ولا يُساعد المتضررين من ارتفاع أسعار الضرائب ومن انخفاض حجم الإنفاق الحكومي إلا بصورة غير مباشرة.

الآن تأمل العجز في الميزانية. العجز بالميزانية يتحقق بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، وكلا الأمرين يرسم الابتسامة على وجوه دافعي الضرائب والمنتفعين من البرامج الحكومية؛ فالعجز يسمح للأفراد بالإنفاق أكثر على أنفسهم. صحيحٌ أنه يُدمر الاقتصاد، لكن آثاره لا تلمس بصورة مباشرة؛ إذ يجبُ أن يتخيل الأفراد المستقبلَ ويسألوا أنفسهم هل سيتأثرون به.⁵

تفسيرُ بوكانان يقوم على أن الأفراد يُخطئون في تقدير وقع الآثار المستقبلية غير المباشرة، فالكثيرون يحذون حذو ألبرت أينشتاين الذي قال: «لا أفكر أبداً في المستقبل؛ فلن يلبث أن يأتيني.» لكن بوكانان يفضل أن يتبع هؤلاء نصيحة أماندا وينجفيلد من مسرحية تينيسي ويليامز «الدمى الزجاجية»، التي تقول فيها: «المستقبل يغدو حاضراً، والحاضر يغدو ماضياً، والماضي يغدو مبعثاً على الأسى الدائم إن لم تخطط له!»

يؤكد بوكانان أن الإنفاق مع وجود عجزٍ يغفل النظرَ إلى المستقبل، ويضر بالأجيال القادمة، وي طرح سؤالاً من المنظور الأخلاقي: ألا يُشبه الإنفاق مع وجود عجز جمع الضرائب بصورة غير مُعلنة؟ أعضاء الكونجرس اليوم يُجمّلون حاضر ناخبهم بالمجازفة بسعادةٍ أحفادهم؛ فمن لم يُولدوا بعد لا يستطيعون التصويت، لكن كل طفل يولد حاملاً أعباءً مالية.

ترد مدرسة التوقعات العقلانية الفكرية — التي سنتطرق لها في الفصل القادم — على آراء بوكانان عن المستقبل بحجة معارضة قوية. فيحتج مُنظِّرو هذه المدرسة على آراء بوكانان على أساس أن الأفراد يضعون وزناً للمستقبل ويفكرون ملياً في مستقبل أبنائهم. وكما هو

متوقع أثارت هذه المدرسة الفكرية الجديدة الجدل أكثر من مدرسة الخيار العام.

لا شك أن أقوى ما يدحض حجة بوكانان هو أن العجز الذي عانته ميزانية الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ اختفى وبدأ فائض الميزانية في التراكم. كيف حدث هذا؟ وهل يقضي هذا على نظرية مدرسة الخيار العام؟ في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ أصدر الكونجرس تشريعاً يُقلص معدل نمو الإنفاق الحكومي (في عام ١٩٩٠ و ١٩٩٣) ويرفع الضرائب خاصة على الأمريكيين مرتفعي الدخل. لكن الأهم من ذلك أن معدل نمو الإيرادات ارتفع على نحو بالغ مع انخفاض معدّل البطالة إلى معدل لم يشهده الأمريكيون منذ الستينيات بفعل قوة الاقتصاد ونموه لفترة طويلة؛ فأدى ارتفاع نسبة العمالة إلى ارتفاع نسبة أصحاب الدخل ودافعي الضرائب، وولدت أرباح الشركات بدورها المزيد من العوائد الضريبية، وقفز أداء أسواق المال الأمريكية لمستويات شديدة الارتفاع؛ فارتفع مؤشر داو جونز في الفترة ما بين يونيو ١٩٩٥ ويونيو ١٩٩٨ بمقدار الضعف. وحين باع المستثمرون أسهمهم وجنوا الأرباح، دفعوا ضرائب الأرباح الرأسمالية. بوجه عام، في الوقت الذي ابتعد فيه الساسة فعلياً عن حُمى الإنفاق، كان أداء الاقتصاد الأمريكي مذهلاً.

هل علينا أن نُمزق أبحاث مدرسة الخيار العام لأن التسعينيات انتهت بفائض في الميزانية؟ تبدد الفائض في سنوات قليلة، وعندها لم يندهش باحثو مدرسة الخيار العام؛ فقد بدأ أعضاء الكونجرس يتوقون إلى استخدام المال للفوز بحظوة الناخبين من جديد، من هنا وظف مشروع قانون الطرق العامة الذي وقعه الرئيس كلينتون عام ١٩٩٨ الكثير من النفقات لهذا الغرض. آنذاك قدّر أحد الباحثين أن الولايات المتحدة كانت تستطيع — حرفياً — أن ترصف الشوارع بالذهب باستخدام المبلغ الذي أقره مشروع القانون والبالغ ٢٠٠ مليار دولار. لكن مشروع القانون بدلاً من ذلك مهّد طريق أعضاء الكونجرس في عالم السياسة بالذهب؛ فأخذوا يُباهون بأنهم جلبوا لدوائهم الانتخابية الأموال لتمويل بناء الجسور والأنفاق والعبّارات وطرق الدراجات، وكانت النتيجة أنه بعد خمسة أشهر

من إقرار مشروع القانون، أعيد انتخاب ٩٨٪ من أعضاء الكونجرس. أما مشروع قانون عام ١٩٩٩ فقد ضم مُغريات للشركات منها مثلاً منحة قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ دولار لدراسة هل من الممكن إدخال نخالة الزبيب التي تنتجها شركة كيلوج في برنامج الدولة الغذائي.

فور تسلّم الرئيس بوش الرئاسة في عام ٢٠٠١، أخذ الكونجرس يفتح حافظات نقود الشعب الأمريكي، ويقلبها رأساً على عقب ويهزها بقوة؛ إذ أصدر مشروع قانون رصد ١٨٠ مليار دولار لدعم مُزارعي البازلاء المجففة والعدس، وأحياناً في الوقت نفسه برامج دعم رعاة الأغنام المنتجين لوبر الموهير، وصاغ مشروع قانون آخر يرصد ٢٨٦ مليار دولار لبناء الطرق العامة وتخصيص قرابة مليار دولار لـ ١١٩ مشروعاً في ولاية ألاسكا؛ حيثُ تلقت قرية صغيرة يسكنها ٥٠ مواطناً ٢٢٣ مليون دولار لبناء جسر طوله ميل يصل القرية بمدينة كيتشيكان على البر الرئيسي للولاية. وذهب مبلغ قيمته ٢٣١ مليون دولار لبناء جسر في مدينة أنكوراج سُمّي في مشروع القانون بـ «طريق دون يانج». من هو دون يانج؟ رئيس مجلس لجنة البنية التحتية والنقل.

فائض الميزانية الذي تحقق في أواخر التسعينيات يُثبت بالفعل أن الأمريكيين ليسوا بالجهل والسلبية التي اعتقدها أنصار مدرسة الخيار العام. لكن نجح الصارخون احتجاجاً — مثل روس بيرو والجماعات الثنائية مثل اتحاد التوافق — في تحريك غضب الناخبين في البلاد كافة في منتصف التسعينيات، الأمر الذي أشعّر الساسة فجأة بالخوف من خسارة مناصبهم إن لم يخفضوا الإنفاق. من هنا، عندما سيطر الجمهوريون على الكونجرس أبقوا الرئيس الديمقراطي تحت الضغط، إلى أن اتفق الحزبان على تخفيض النفقات. كان المسئولون الحكوميون سيستمرون في إنفاق أموال دافعي الضرائب لولا أن أعرب الناخبون عن سخطهم إزاء وقوع عجز سنوي دائم بالميزانية. المغزى هو أن «سلطة الشعب» أحياناً ما تنتصر على «الخيار العام».

في الواقع انتشرت في التسعينيات حُمى تحقيق التوازن بين جانبي الميزانية في أنحاء الدول الصناعية كافة، من ثمّ قلصت كندا والسويد

وأستراليا البرامج الحكومية لما هدها الإفلاس في بداية ذلك العَقد لتستعيد مصداقيتها، ووقع أعضاء الاتحاد الأوروبي معاهدة ماسترخت التي تُلزم الدول الأعضاء بتقليص عجز ميزانيتها وإلا ستفقد صلاحية الانضمام إلى برنامج العملة الموحدة. لم يفت القطار إلا اليابان التي ضربها ركود شديد وصل بميزانيتها إلى مستويات تضخم مخيفة. أما في العالم الغربي فقد اقتضت روح العصر التقشف؛ إذ لم يكن هناك متسع كبير لشطحات الخيال الكينزية.

(٤) الضمان الاجتماعي

يطرحُ النقاش حول أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية مثالاً آخر شيقاً على تصادم جماعات المصالح الخاصة في تنافسها على المال العام. بدأت أنظمة الضمان الاجتماعي في فترة الكساد الكبير كخطة لمساعدة كبار السن على الاحتفاظ بكرامتهم بعد التقاعد. وكانت الحكومة الأمريكية تقي المسنين من الوقوع في الفقر مقابل دفع ضريبة إضافية على رواتبهم. لم يحصل الكثير من المتقاعدين على معاشهم في البداية؛ لأن الغالبية توفيت قبل الخامسة والستين من العمر، لكن طرأ تطوراً قوَّضاً هذه المعادلة. أولاً: أصبحت أعمار المواطنين أطول؛ فالיום مثلاً يتقاعد الأمريكيون في العادة في الستينيات من العمر، لكنهم يعيشون إلى ما يُناهز الثمانين من العمر. ثانياً: نما معدل المواليد على نحو بالغ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك ستضم الولايات المتحدة على مدى العقود التالية نسبة كبيرة من المتقاعدين، وسيكون عدد العاملين لإعالتهم ضئيلاً مقارنةً بعددهم. يتلقى حالياً ١٢٪ من الشعب الأمريكي معاش ضمان اجتماعي، وهذا الرقم سيقفز إلى ٢٠٪ في العقود القادمة. من إذن سيعول مواليد الخمسينيات عندما يتقاعدون؟ من أين سنأتي بـ ٢٧ تريليون دولار لنقدم الضمان الاجتماعي الذي وعدناهم به؟

يعتقد الكثير من الأمريكيين خطأً أن ضرائب التأمينات الاجتماعية قد جرى استثمارها بالفعل وأنها تُدر فوائد ستوفر المال لدفع الضمان الاجتماعي مستقبلاً. لكن للأسف، الواقع هو أن الكونجرس صمَّم أنظمة

الضمان الاجتماعي بحيثُ تسد الدولة ديونها فوراً؛ بمعنى أن أغلب أموال الضرائب تتجه إلى متقاعدي اليوم، وسائر المال يُصب في ميزانية الدولة لتمويل برامج حكومية أخرى. لا شك أن هناك صندوق استثمار مخصصاً للضمانات الاجتماعية، لكنه كومة من المواثيق التي تُقر فيها وزارة المالية بمديونيتها لهيئة الضمانات الاجتماعية. بعبارة أخرى، عندما يصل أبناء الخمسينيات إلى السن الأقصى للتقاعد في عام ٢٠١٢، سيضطر الكونجرس إلى تقليص النفقات أو جمع الضرائب أو البحث عن منجم ذهب وفير لم يُكتشف بعد. عندها، سَيُفاجأ أصحاب التأمينات الاجتماعية المتقاعدون بدورهم بضياع استثماراتهم. من هنا لا عجب أن أبناء التسعينيات تخوفوا من ارتفاع الضرائب ارتفاعاً كبيراً في المستقبل، ولا عجب أن أبناء الخمسينيات يتساءلون هل قسوا على أبنائهم وأحفادهم. ولعل هذا يفسر لمَ أظهر استطلاع رأي أن البالغين بين ١٨ و ٢٤ من العمر يُؤمنون بالأطباق الطائرة أكثر مما يؤمنون بالتأمينات الاجتماعية؛ فعلى كل حال، الأطباق الطائرة ستستمر إلى عام ٢١٠٠، أما الكفالات الاجتماعية فلا.

لكن مؤخراً ظهر بصيص من الأمل، وأصبح الساسة يتحدثون بحرية أكبر عن التأمينات الاجتماعية الشاملة. فقبل بضعة أعوام فقط كان من المعروف أن الضمان الاجتماعي هو ثالث أخطر قضايا السياسة الأمريكية؛ فأياً كان مَنْ يطرح موضوع إصلاح نظام الضمان كان يُسَلَقُ بالسنة جِداد (اليوم ٤٢ مليون شخص لديهم ضمان اجتماعي). على سبيل المثال، عندما طرح باري جولدووتر قضية إصلاح نظام الضمانات الاجتماعية (في فلوريدا!) في حملته الانتخابية الرئاسية عام ١٩٦٤، خُيِّلَ لمستشاريه أنهم يشهدون انتصار ليندون جونسون الكاسح بأعينهم. مع هذا فقد تباحث الجمهوريون سرّاً في الثمانينيات في أمر التأمينات الاجتماعية، وهم مُتخوفون من هجوم الديمقراطيين عليهم إن علموا بهذا. لكن بعدئذ حرّر عاملان صنّاع السياسات من مخاوفهم ليسمحوا لهم بطرح مسألة التأمينات الاجتماعية؛ أولاً: حثّ الجدل حول الميزانية في التسعينيات الساسة على الإيمان بأن محاولة علاج العجز بالميزانية قد يُحقق شعبية سياسية. ثانياً: بدأ الأمريكيون يستثمرون مدخراتهم الشخصية في سوق المال في

التسعينيات، الأمر الذي أثمر نجاحًا — بصرف النظر عن التدهور الحاد الذي وقع بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ — إذ تعلم الأمريكيون بمرور الوقت أن الاستثمار في الأسهم يحقق نتيجة أفضل من الاستثمار في السندات. إن صح هذا فلماذا لا تعود ضرائب التأمينات الاجتماعية بعوائد أكبر؟ الأسرة العادية التي لها عائلان لا تحصل إلا على عوائد سنوية نسبتها ١٪ على الضرائب التي تدفعها، فيما تحصل في المتوسط على ٩,٥٪ من الاستثمار في أسهم سوق المال. إن استثمرت الحكومات ضرائب التأمينات الاجتماعية في سوق المال، فقد يُصبح الأمريكيون أكثر ثراءً عند التقاعد دون حاجة لفرض هذه الضرائب الثقيلة على الشباب.

في عام ١٩٩٨، انضم بعض الديمقراطيين البارزين كالسيناتور باتريك موينيهان وبوب كيري إلى هذا التيار الفكري الذي ظلَّ إلى تلك اللحظة ضعيفًا، واقترحوا السماح للعمال بتوجيه جزء من ضرائب التأمينات الاجتماعية التي يدفعونها إلى سوق المال. أكد موينيهان أنَّ في هذا مجازفة، لكنها مجازفة أبسط من مشاهدة نظام الضمان الاجتماعي بأسره ينهار مع فقدان الشباب القدرة على تحمل الأعباء التي ألقي بها أبناء الخمسينيات على كاهلهم. لقد حاول الرئيس بوش خلق تأييد واسع لفتح حسابات ضمان اجتماعي شخصية لكنه فشل في ذلك، إلا أنه على الأقل استطاع أن يطرح الأمر دون أن يواجه انتقادات شرسة من ناخبيه ومعارضيه.

نظام الرعاية الطبية بدوره يحتاج إلى إصلاح كبير؛ إذ إن تمويله أقل استقرارًا حتى من تمويل التأمينات الاجتماعية. سبب هذا أن نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة لا يُشجع المتقاعدين على الاهتمام بما يُنفق فيه المال. إن بطاقات التأمين الطبي تبدو لهم وكأنها ملك شخص آخر؛ الأمر الذي يُسميه الاقتصاديون بـ «ضعف الرادع الأخلاقي». هل سبق أن أجرت سيارة وقررت أن تغسلها قبل إعادتها لصاحبها، أو كنت في إجازة بفندق فاخر وقررت قبل أن تغتسل في حمام السباحة أن تطلب من موظف استقبال الفندق أن يأتيك بقطعة إسفنج وخرطوم طويل ودلو لتنظف حمام السباحة؟ بالطبع لا. في الواقع، الأفراد لا يتعاملون مع السيارات

المؤجرة بنفس الحذر الذي يتعاملون به مع سياراتهم؛ فيجرءون مثلاً على إيقاف السيارات المستأجرة في مساحات ضيقة بين سيارتين، أو يضغطون دواسات السرعة بقوة لتنتقل بهم السيارة وهم يصعدون مرتفعات الطريق السريع. بالمثل، إن كانت الدولة تُسدّد ٨٠٪ من فواتيرك الطبية قد تقرر بناءً على نزوة أن تعرج على أخصائي العناية بالأقدام للاعتناء بقدميك، أو تنفق ٢٥٠ دولارًا في زيارة لطبيب العظام بدلاً من أن تشتري كمّادة لتخفيف الألم بعشرة دولارات. هذا لا ينطبق فقط على خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة للمتقاعدين؛ فالتأمينات الصحية التي يُمولها أرباب العمل تقود إلى الإهدار نفسه. أظهرت دراسة أجرتها شركة راند أن الأفراد عندما يتمتعون مجاناً بمزايا السياسات التأمينية تتزايد نفقاتهم العلاجية بنسبة ٤٥٪، والمُدْهَش أكثر هو أنهم في نهاية الأمر لا يتمتعون بصحة أفضل! يُنْفِق مرضى العناية المركزة في ميامي ضعف ما ينفقه مرضى منيابوليس، لكن صحتهم لا تصبح أفضل حالاً.^٦ لكن لاحظ أنه حين يُنْفِق الأفراد من مالهم الخاص على جراحات الليزر البصرية مثلاً والعلاج التجميلي كالبوتوكس وتبييض الأسنان تنخفض الأسعار؛ لأن مُقدمي الخدمات الطبية يُسارعون بالتنافس بعضهم مع بعض في سباق محموم.

(٥) الدورات السياسية

بعض باحثي مدرسة الخيار العام وسَّعوا إطار نظرية بوكانان وصرَّحوا أن الساسة يتلاعبون بالاقتصاد الكلي لدعم فرص إعادة انتخابهم. ويرى مؤيدو نظرية «الدورة السياسية» تلك أنّ الساسة في فترة الانتخابات يُقلصون نسب البطالة بتبني سياسات تضخمية. يأتي التضخم في نهاية الأمر، لكنه يأتي بعد انتهاء الانتخابات، ثم يُعالج الركود التضخّم، لكن بعدئذ تتقلص نسبة البطالة من جديد من أجل الانتخابات القادمة. مع أن الكثير من ذوي الآراء السياسية المحافظة أيدوا هذه النظرية، فقد كان أول من أيدها الماركسي البولندي ميشال كاليكي، الذي كان أول من طرحها عام ١٩٤٣. وقد حظيت النظرية بالاحترام إبان عهد نيكسون عندما بدا أن السياسات المالية مُحركها هو نتائج الانتخابات لا السياسات العاقلة.

يبدو أن التسجيلات المحرجة لنيكسون في البيت الأبيض لا تنتهي. لقد جمعت مواقفه حيال السياسات المالية بين الدهاء والتشاؤم. رأس مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي إبان فترة رئاسته آرثر بيرنز، الذي كان رجلاً أنيقاً يدخن الغليون ويرتدي ساعة جيب ويفرق شعره من منتصف رأسه، لكنه لم يبد مناسباً للدور الذي لعبه وحسب، بل امتلك أيضاً خبرات مذهلة؛ إذ نال درجة الأستاذية في جامعة كولومبيا، وعمل فترة مستشاراً اقتصادياً للرئيس أيزنهاور، ورأس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكية. حاول نيكسون إقناعه بالترغيب والتهديد بزيادة المعروض النقدي قبل انتخابات عام ١٩٧٢؛ إذ رأى أن السبب في خسارته انتخابات عام ١٩٦٠ أمام جون إف كينيدي هو تباطؤ حركة الاقتصاد، لهذا لم يُرد المجازفة بتكرار الأمر. لذا، لما أخبره بيرنز أنه أقنع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بتخفيض سعر الفائدة قال متهللاً: «رائع، رائع ... حركهم قليلاً»؛ فقد فطن إلى أن السياسات النقدية تؤتي ثمارها في فترات تراخي الاقتصاد. مع ذلك، فقد حث بيرنز على تحريك الاقتصاد قبل أكثر من عام على الانتخابات. أما بعد انتخابه في فبراير عام ١٩٧٢، فقد قال لبيرنز: «لا أعبأ حقيقة بما تقوم به في أبريل»^٧ كما هو متوقع ارتفع المعروض النقدي فجأة ارتفاعاً هائلاً عام ١٩٧١ لينمو بنسبة تربو على ١٣٪ بعد أن بلغت نسبة نموه عام ١٩٧٠ ٧,٤٪ فقط. هذه الدفعة الاقتصادية وصلت بعجلة الاقتصاد إلى سرعة هائلة، فبلغ معدل النمو الاقتصادي ٧,٧٪ إبان الانتخابات، لكن لسوء الحظ أتى التضخم أيضاً سريعاً. لا يعلم أحد حقيقة هل استسلم بيرنز للضغوط التي مارسها نيكسون عليه أم أخطأ في تقدير احتياجات الاقتصاد، لكننا نتعلم من هذه القصة درساً قيماً؛ ألا نترك للرؤساء زمام السياسات المالية.

تناقست الدلائل على سيناريو الدورات السياسية منذ عهد نيكسون وبيرنز؛ إذ صار الساسة ومستولو المصارف المركزية يجدون صعوبة أكبر في نصب مؤامراتهم بفضل رقابة المستثمرين في السندات الحكومية. كنتُ أرى خلال عملي في البيت الأبيض في عهد الرئيس جورج بوش الأب رسائل خطية من وزير المالية نيكولاس برادي تُحمل على عجل، مروراً بمكتبي،

في رئيس مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي جرينسبان. لقد رأى الرئيس بوش وبرادي أن جرينسبان ترك المعروض النقدي ينخفض في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، إلا أن جرينسبان أثبت أنه ليس بمقدور بوش السيطرة عليه. لقد خفض أسعار الفائدة في نهاية الأمر، لكن بعد أن فات أوان مساعدة بوش. وفي عام ١٩٩٧ بنى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ووزير المالية جوردون براون مصداقية حزب العمال بالإعلان عن استقلال البنك المركزي البريطاني عن وزير المالية، وهذه الخطوة دعمت الجنيه الاسترليني في منظور المستثمرين في أنحاء العالم.

تتزايد كتابات أنصار مدرسة الخيار العام كل عام، وثمة أسئلة محيرة: لماذا ظل عدد أعضاء الكونجرس ثابتاً عند ٤٣٥ عضواً على الرغم من تواصل الزيادة السكانية؟ وما الدوائر الحكومية التي تتلقى أكبر نسبة من المنح الحكومية؟ وكيف تؤثر تبرعات الحملات الانتخابية في البرامج السياسية؟

أغلب الاقتصاديين يُشككون في آراء مدرسة الخيار العام، لكن حتى أقوى معارضي المدرسة يُقرّون بصحة أهم درس تُعلمنا المدرسة إياه وهو: ألا نفترض أن الحكومات تتخذ خطوات منطقية اقتصادياً في مواجهة المعارضة السياسية. إنَّ كُتُب الاقتصاد التي كُتبت في العشرين عاماً التالية على الحرب العالمية الثانية أشارت إلى عيوب السوق كالاختكار والتلوث. ثم صرّحت أن هذه العيوب يُمكن معالجتها أو تحاشيها بالإجراءات الحكومية، وبعدها وصفت نظرياً كيف يمكن للحكومات أن تتحرك لضمان كفاءة سير الاقتصاد، لكن هذا هو أقصى ما انتهت إليه. أما أنصار مدرسة الخيار العام فيجبوننا على أن نتساءل: هل ستؤدي الحكومات الواجب المفترض منها، أم أن الدوافع والضغوط السياسية ستُفسد هذا السيناريو المُحكم؟ فالحكومات كالسوق قد تكون لها عيوبها؛ لذا يجب أن نُقارن نتائج اقتصاد السوق الواقعية بتوقعات واقعية عن تبعات الإجراءات الحكومية. لطالما قارنتُ كُتُب الاقتصاد بين صورة قاتمة لاقتصاد القطاع الخاص وصورة بريئة للحكومات. في نهاية الأمر، قد نقر بأن الأبرياء في الأمر ليس صناع القرار وإنما الأفراد.

(٦) لماذا لم يتوقع كينز ظهور مدرسة الخيار العام؟

مع أن جذور مدرسة الخيار العام تعود إلى آدم سميث ونوت ويكسيل وغيرهما من اقتصاديي القرن التاسع عشر، فإنها لم تظهر إلا في القرن العشرين. لماذا إذن لم تساور الاقتصاديين الشكوك حيال الأنظمة السياسية؟ ولماذا بالأخص لم يحذرننا من مساوئ الأنظمة الحكومية كينز العبقرى الذي أيد التدخل الحكومي؟ إما أن كينز كان شريراً ينتمي للدوائر السياسية، أو أنه روج عن جهل لنظام مشوب، أو علم بهذا لكن التزم الصمت. يمكننا أن نقدر طبيعة مدرسة الخيار العام الفريدة بإلقاء الضوء على كينز من جديد؛ هذا الرجل الذي علق في الصراع بين مبادئ العصرين الفيكتوري والحديث.

(٧) خطة كينز للتدخل الحكومي

صرح كينز باختصار برأيه عن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الحكومات؛ فرأى أن الحكومات عليها «ألا تضطلع بالدور الذي يلعبه بالفعل الأفراد ... وإنما بما لا يضطلع به أحد في الوقت الحالى»، كالقضاء على البطالة بزيادة الاستهلاك والاستثمار.⁸ لم يكن لدى كينز أي رغبة في القضاء على النظام الرأسمالي؛ إذ رأى أن ماركس لم يضيف شيئاً إلى علم الاقتصاد، بل أضاف فقط إلى المشكلات السياسية. إلا أنه رأى أيضاً أن النظام الرأسمالي يعاني بعض النقائص التي يمكن معالجتها بالإجراءات الحكومية. ففي مقال غلب عليه الطابع السياسي كتبه عام ١٩٢٩ بعنوان «هل يستطيع لويد جورج أن ينجح؟» وبدأ فيه متحيزاً لرأيه بشدة، شجّع على إقامة المشروعات الحكومية للقضاء على البطالة، وهاجم وجهات النظر التي تؤكد أن السياسات المالية الحكومية لا تؤثر على النشاط الاقتصادي، وهي الآراء المجسدة في مزاعم الكلاسيكيين الجدد القائلة إن الإنفاق الحكومي سيضر بالاستثمار في القطاع الخاص بدلاً من أن يخلق الوظائف. وصف الاقتصادي الماركسي بول سويزي مذهب كينز بأنه «يركن إلى النظر إلى الدولة كما لو أنها أحد آلهة الميثولوجيا الإغريقية

التي يُستنجد بها كلما وقع النظام الرأسمالي في ورطة يبدو الخروج منها مستحيلًا».⁹

كان كينز يعلم أن القفز إلى أحكام مسبقة عن المكانة «المناسبة» للحكومات ضربٌ من السُّخف، مع هذا رأى أن على الدولة تحريك الاستهلاك بضرائب الدخل وأسعار الفائدة. لقد وعى منذ عام ١٩٢٥ أن الدول الحديثة ستحتاج إلى هيئات إدارية من طراز آخر. في هذا قال: «أعتقد أن الحكومات في المستقبل ستضطلع بالكثير من الواجبات التي تحاشتها في الماضي، من هنا ستصبح الوزارات والبرلمانات غير عملية».¹⁰ فالهيئات الإدارية الجديدة ستصبح في نهاية المطاف خاضعة للبرلمان وستضطلع بتوجيه ثلثي أو ثلاثة أرباع الاستثمارات الإجمالية أو على الأقل تؤثر في توجيهها.

وجّه كينز لقراءه ومستمعيه بعض التحذيرات؛ ففي خطاب يرد على كتاب الاقتصادي هايك بعنوان «الطريق إلى العبودية»، الذي زعم فيه هايك أن تزايد التدخل السياسي في الاقتصاد يفضي إلى دولة ذات حكم شمولي، أصرّ كينز على أننا «نحتاج احتياجًا شبه مؤكد» إلى تخطيط أكثر لا أقل، «لكن التخطيط يجب أن ينبع في مجتمع يتفق فيه تمامًا أكبر عدد ممكن من الأفراد والقادة والتابعين على المنظور الأخلاقي نفسه. التخطيط العادي سيكون آمنًا إن كان من يضطلعون به مهتمين بهذه القضية الأخلاقية بقناعة وإخلاص».¹¹ لكن كينز لم يُمضِ الكثير من الوقت في شرح كيف يمكن للمجتمع أن يتبين من يهتمون بقناعة وإخلاص أو ما إذا كان المجتمع سيُفضّل هؤلاء على من يعدونه بالمزيد من المكاسب.

(٨) التأثيرات الثقافية والفكرية على كينز

هل يمكن أن يُعزى عدم حذر كينز إلى عوامل فكرية وثقافية؟ عندما ألقينا الضوء على كينز سابقًا، وصفنا نشأته في العصر الفيكتوري، أما هنا فيشير روي هارود — الاقتصادي بجامعة أكسفورد وأول كُتّاب سيرة كينز — إلى تأثير الأخير بـ «مبادئ هارفي رود»؛ حيث نشأ في مدينة كامبريدج. ومع أن كينز رفض أحيانًا أن يُتهم باعتناق هذه المبادئ، فإنه

اتهم آخرين بها. ما هذه المبادئ؟ إنها تبدو أشبه بقسم فتیان الكشافة: الاقتصاد والأخلاق القويمة والالتزام وأداء الواجب نحو المجتمع؛ تلك هي المبادئ التي رأى كينز أن المثقفين البريطانيين بوجه عام يعتنقونها. لكن هذه الأخلاقيات العتيقة – في منظور كينز ومنظور نخبة من مفكري كامبريدج تدعى بجماعة الحواريين – قضى عليها فيلسوف الجامعة جي إي مور الذي جاء بمذهب أخلاقي جديد اعتنقه كينز وبعض من أصدقائه؛ مذهب هاجم بشراسة مذهب أرسطو والمسيح ومِل وكانط. رأى مور أن الخير الأسمى هو حالة من الشعور الطيب، وليس عملاً بعينه. فسّر كينز مذهبهُ على أنه يقول إن التمتع بالجمال والعلاقات الجنسية أسمى من الأفعال التي تحركها الأخلاقيات والتقاليد. وقد أقرّ بأنه أفسد مذهب مور (ومن قبيل المفارقة، اتهمت جوان روبنسون أتباع الكينزية المعاصرين بأنهم أفسدوا مذهب كينز) فقال: «ما استخلصناه من مور لم يكن ما طرحه علينا ... لقد قبلنا مذهبهُ ... لكننا نبذنا أخلاقياته.» أقرّ كينز أيضاً أنه وأصدقاؤه رأوا أن الشعور الطيب لا يرتبط بالعمل الخير. يذكرنا توجههم هذا بسلوك جماعة الكواكرز التي قديمت إلى الولايات المتحدة من أجل الأعمال الخيرية فانتهى بها الأمر بالانغماس في الخيرات. بدا مذهب مور المحرّف ذا طابع أرسطوراطي؛ مثلاً: كيف تبين كينز وأصدقاؤه الشعور الطيب: إن اختلفوا في الرأي كانوا في العادة يخلصون إلى أن البعض ببساطة يتمتع بقدرة أفضل من الآخرين على الحكم على الأمور: «بالضبط كما يمكن للبعض أن يحكم على النبيذ والبعض لا.» هل كانوا يتقيدون بالقواعد الأخلاقية العامة؟ لا، بل تنصلوا «تماماً من الأخلاقيات المقبولة المتعارف عليها، والتقاليد والأعراف»؛¹² كانوا لا أخلاقيين. لعل هذا يطرح تفسيراً لخطاب كينز في عام ١٩٠٥ الذي صرّح فيه بشغفه بعلم الاقتصاد قائلاً: «أريد أن أدير محطة سكك حديدية أو صندوق ائتمان أو أن أحتال على الأقل على المستثمرين.»¹³ صرّح كينز – لكن ببعض الندم – عام ١٩٢٨ أن مذهبهُ «أقرب إلى الحقيقة» من أي مذهب آخر، إلا أن القضية هنا ليست ذات صلة بما إذا كان مذهبهُ صحيحاً أم لا، أو بما إذا كان فيه تشويه لمذهب مور.

القضية الحقيقية هي: ألا يُناقض كينز نفسه عندما يعتنق مذهباً يمجّد المصلحة الشخصية مع افتراض أن الآخرين سيتمسكون بحماقة بالأخلاقية الزائلة التي رضي بالتنصل منها؟ إما أنه كان يرى أنه من الصفوة ويفترض أن الآخرين لن يفطنوا إلى حقيقة الأمور، أو أنه كان يُناقض نفسه. لم يجد كينز صعوبة في النظر إلى نفسه على أنه من الصفوة. من يستطيع أن يخالفه الرأي؟ مع هذا، لم يقدم أسباباً لافتراضه أن السياسة والبيروقراطيين لن يتصرفوا بناء على ما يحقق لهم شعوراً أفضل على حساب مصلحة المجتمع، كما قد يفعل هو.

لماذا لم يتخوف كينز من أن يتصرف السياسة والبيروقراطيون من منظور غير أخلاقي؟ ثمة سببان رئيسيان لهذا؛ أولاً: بدا أنه يؤمن بنظرة ماكس فيبر للأنظمة السياسية والبيروقراطية التي ترى أن السياسة حتى إن لم يتقيدوا بمنهج أخلاقي كانطي له اليد العليا في مطلق الأحوال (منهج يقضي بفعل الخير حتى لو سقطت السماء) فهم مقيدون بمسئولياتهم أو تبعات قراراتهم. بعبارة أخرى هم مقيدون بالمصلحة العامة؛ سيّدة الموقف، ولا يستطيعون التغاضي عن تبعات إهمال المصلحة العامة من أجل جني الأرباح الشخصية. آمن كينز أيضاً بنظرة فيبر للبيروقراطيين التي تنظر إليهم على أنهم يطيعون الأوامر بإخلاص دون تأثر بأهوائهم الشخصية. في هذا يقول فيبر: «تكمّن رفعة منزلة المسؤولين الحكوميين في قدرتهم على تنفيذ أوامر السلطات العليا كما لو كانت تتفق مع قناعاتهم الشخصية.»¹⁴ لا شك أن هذا النوع من البيروقراطيين — كما أكد فيبر — مثالي، وهذه الدرجة من النزاهة من المستبعد العثور عليها على أرض الواقع، مع هذا يبدو في الكثير من الأحيان أن كينز يفترض أنه يتحدث عن بيروقراطيين مثاليين.

ثانياً: تشرب كينز بمبادئ هارفي رود التي تفترض أن الحكومة يقودها أرسنقراطيون مثقفون يسمون فوق الأفعال الأنانية التي تخدم المصلحة الشخصية، وينخرطون في مناقشات رفيعة المستوى عن المسائل الاجتماعية الملحة (وهم يحتسون النبيذ لا شك!). إلا أن اتصال كينز بالمسؤولين الحكوميين ومديري البنك المركزي البريطاني وخلاف ذلك من

المؤسسات البريطانية البارزة كان يشبه في أحيان كثيرة اجتماعات لم الشمل بين خريجي جامعتي كامبريدج وأكسفورد. فمع أن هؤلاء الممثلين الحكوميين لم يرقوا إلى الانضمام إلى جماعة الحواريين، فإنهم تشدقوا ببراعة بخطابات تأييد المصلحة العامة؛ لذا لا عجب في أن كينز يقول في كتاب «النظرية العامة عن أسعار الفائدة والتوظيف والنقود»: «كثيرًا ما يُغَالَى في تقدير تأثير المصالح الشخصية لدى مقارنته بأثر خرق الأفكار التدريجي»¹⁵ لكن كينز لم يطرح قط السؤال المتوقع هنا: من يراقب المسؤولين؟ ولم يتساءل هل كامبريدج أو أكسفورد ستنتج عددًا كافيًا من أعضاء جماعة الحواريين أو القساوسة أو الشرفاء لملء المناصب التي يتصورها ونشر تعاليمهم بإخلاص مع اتساع الأجهزة الحكومية.

لعل انطباع كينز عن الحكومات كان صائبًا بالنظر إلى الأجهزة الحكومية قبل الحرب العالمية الثانية. إن صح هذا، فلنا أن نلومه فقط على عدم تكهنه بأن المسؤولين الحكوميين سيبدءون في التصرف بأنانية. لقد شهد الكثير من المواقف التي رفض فيها المسؤولون الحكوميون أن يتصرفوا بناءً على ما يخدم أغراضهم السياسية، ووجدهم مرة بعد المرة يتشبثون بمبادئهم القديمة وينبذون المناصب الجديدة الجذابة. على سبيل المثال، في عام ١٩٢٥ عادت الحكومة البريطانية إلى نظام مساواة سعر العملة بسعر الذهب الذي كان قائمًا عام ١٩١٤، الأمر الذي أضر بمعدل البطالة ودفع كينز بعدها بعدة أعوام إلى انتقادها لرفضها دعم الإنفاق العام. لم امتنع المسؤولون الحكوميون عن دعم الإنفاق؟ بالطبع لم يكن ارتفاع معدل البطالة سيجعلهم أكثر شعبية أو نفوذًا أو ثراءً. رأى كينز أن نواياهم كانت حسنة، لكنهم اعتنقوا معتقدات اقتصادية مريضة؛ فقد آمنوا هم والمسؤولون الحكوميون بالدرجة الأولى بمبدأ عدم التدخل في الاقتصاد الذي تعلموه. من هنا كانت العقبة الأولى هي التعنت والجمود لا الطموحات الجارفة. ومن هنا أيضًا كتب كينز في غمرة الكساد العظيم خطابات ومقالات يتهم فيها الوزراء بالتشبث بشعارات ومعتقدات تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى قائلًا إن الطريق إلى النمو الاقتصادي لا يعترضه إلا «مجموعة من الأفاضل المسنين الذين يغلقون أزرار ستراتهم

الكهنوتية بإحكام، ويحتاج المرء فقط إلى أن يتحدث إليهم رافعًا الكلفة بعض الشيء ليصدمهم وي طرحهم أرضًا كقناني البولينج». وقفت الأجهزة الحكومية في طريق التقدم. وقد رأى كينز أن مسئوليتها أكثر أهمية من الوزراء في اتخاذ الإجراءات الإيجابية. في الواقع، «لا يمكن إنجاز الكثير من الأمور المهمة دون مساعدة المسئولين الحكوميين ودوافعهم الطيبة ... لكنهم اليوم واقعون تحت سيطرة مدرسة وزارة المالية، ويتدربون على التقاليد والخبرات والأساليب التقليدية للوقوف في وجه التفكير الإيجابي ... ويحدون طاقتنا ويفسدون أفكارنا وينبذونها». لكن كوابيس القيود التي يفرضها المسئولون الحكوميون التي طاردت هايك وبوكانان كانت ستبدو سخيفة في نظر كينز؛ إذ يرى «أن الوزراء والمسئولين الحكوميين لا يُمضون الوقت في وضع القيود لنا، بل في العثور على أسباب مقنعة للامتناع عمّا يطالب به الرأي العام مطالبة عارمة»، [مع التشديد على الكلام هنا].¹⁶

بعبارة أخرى، يرى كينز أن المسئولين الحكوميين يتعمّدون تلافي فرص زيادة سلطاتهم ورفع نسب الأصوات المؤيدة لهم عن طريق الإنفاق العام. ولم يحدث قط أن حذّر كينز من احتمال إساءة استغلال السلطة إلا عندما أدلى بتعليق طريف يقول فيه إن هؤلاء المسنين الأفاضل عندما يتخلون عن مبدأ عدم التدخل في الاقتصاد البائد الذي انتهت صلاحيته «فثمة احتمال كبير لأن يبدؤوا بالتمتع بالسلطة ... عندما يتغلبون على صدمتهم». ¹⁷ أما أنصار مدرسة الخيار العام فيصرحون أن المسئولين الحكوميين مُغرمون بإساءة استغلال السلطة ويفرطون في ذلك.

تبدّت نشأة كينز الأكاديمية في إيمانه الذي لا يتزعزع بالحوار العقلاني؛ فقد كان يرى أن خصومه السياسيين والأكاديميين مخطئون حتمًا إن خالفوه الرأي، وأنه يستطيع تغيير رأيهم بالإقناع. لقد أقرّ بأن إيمانه بالحوار العقلاني كان مفرطًا ولام مور على تأثيره عليه واعترف بأنه وأصدقائه أخطئوا تمامًا فهم الطبيعة البشرية، بما في ذلك طبيعتهم أنفسهم؛ ف «العقلانية التي كنا نسمُّ البشر بها لم تقد إلى أحكام سطحية وحسب، بل إلى مشاعر تافهة أيضًا ... كنا في مرحلة سابقة على فرويد ... لا زلتُ إلى الآن أعاني باستمرار لأنني أرى وراء سلوكيات

ومشاعر الأشخاص (ووراء سلوكي ومشاعري بلا شك) عقلانية لا وجود لها»¹⁸ (مع هذا يبدو كينز بالمقارنة بمدرسة التوقعات العقلانية الحالية كما لو أنه متصوف يسعى إلى الحقيقة.)

عزا كينز دائماً السياسات السيئة – أو العادات السيئة على الأقل – إلى منطق خاطئ لأنه افترض دائماً العقلانية ونبيل النوايا في الأشخاص، مثلما فعل في حال «المسنين الأفاضل». على سبيل المثال، يمتلئ كتابه «الكتابات المجمع» بخطابات تتهم المسؤولين بوضع برامج حمقاء منافية للمنطق، لكنه لم يتهمهم قط بتقاضي الرشاوى أو ارتكاب أفعال تهدف لتحقيق مصالحهم الشخصية. فوصف مثلاً معاهدة السلام الصارمة التي فرضت على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى بأنها «تنم عن طيش سياسي شديد». ولما أعاد تشرشل وزير المالية نظام مساواة سعر العملة بسعر الذهب الثابت، تساءل ما الذي دفع تشرشل إلى «ارتكاب عمل سخيف كهذا» ولام على ذلك الخبراء أصحاب المفاهيم الخاطئة وبعث لتشرشل عام ١٩٢٨ بخطاب قوي اللهجة ألحقه بمقال قائلًا فيه:

عزيزي وزير المالية:

كم ينم سعر الصرف الذي وضعته عن حماقة!

فردّ تشرشل عليه بتهذيب قائلًا إنه سيدرس المقال الذي ألحقه.¹⁹ استاء كينز أحياناً من المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يصلون إلى أحكام خاطئة. وفي تلك الحالات كان يتهم من يخالفونه الرأي بالجنون أو يحاول جاهداً أن يخرج بتفسيرات منطقية، لكنه لم يُشكك قط في نوايا المسؤولين الحكوميين. كتب إلى صديقه دانكان جرانت في عام ١٩١١ يقول: «أعتقد أنك لم تخالط الساسة عن كثب ... غباؤهم فوق مستوى البشر»²⁰

أمن كينز، إضافة إلى الحوار العقلاني، بالقدرة على الإقناع. وكانت القاعدة الذهبية التي انطلق منها إيمانه هذا هي أنه كان أقدر على الإقناع من أي شخص آخر، وقد ثبتت صحة هذا في أحيان كثيرة. ومنذ العشرينيات بعث الرسائل إلى رؤساء تحرير الصحف والمجلات كصحيفة

مانشستر جارديان ونيشن وتايمز أوف لندن. أيضًا أجب عن مسألة إزالة التعاريف الجمركية المؤقتة — على حد قول ليونيل روبينز من كلية لندن للاقتصاد — بأن قال: «لم أدل بدلوي في هذه المسألة بعد».²¹ كثيرًا ما يحكي هايك عن لقاء جرى بينه وبين كينز قبل بضعة أسابيع من وفاة الأخير في عام ١٩٤٦. أكد كينز أنه سيقرب الرأي العام سريعًا إن ثبت أن نظرياته التي وضعها لتلائم حقبة الثلاثينيات ضارة. كان كينز على حد قول هايك يؤمن بأنه «قادر على التلاعب بالرأي العام كما يعزف على آلة موسيقية».²² حتى إنه قال متأملًا افتراضه المغالي فيه بعقلانية البشر «وأحد المظاهر الصغيرة ولكن السخيفة جدًا في الوقت نفسه ... هو تحديدًا الدافع للاحتجاج أو إرسال الرسائل إلى صحيفة التايمز أو الدعوة إلى الاجتماعات في قاعة جيلدهول، أو الاشتراك في صندوق استثمار. إنني أتصرف كما لو أن هناك سلطة أو مستوى يمكنني الوصول إليه إن صرخت عاليًا بما يكفي. لعل هذا من رواسب الإيمان الوراثي بجدوى الدعاء».²³

باختصار، إن التجارب التي خاضها كينز والعوامل التي أثرت فيه أقنعتاه بأن السياسة والمسئولين الحكوميين قد يتسمون أحيانًا بالعناد، وقد يكونون في أحيان كثيرة حمقى، لكنهم يعملون وفق ما يرون أنه يُحقق المصلحة العامة، وخطوهم هو أنهم متقاعدسون. وأخيرًا، حتى إن كانوا حمقى، فالمجتمع ذو عقل منفتح ويمكن إقناعه بالصواب. هذه هي المبادئ التي نأت بكينز عن معتقدات مدرسة الخيار العام. لكن ما دام التأثير بالعوامل الثقافية والفكرية أمرًا غير حتمي، فلنا أن نُحمّل كينز المسؤولية على تسليمه بهذه العوامل تسليمًا تامًا.

(٨-١) عامل سياسي خفي

ربما لم يتشكك كينز في نوايا السياسة والمسئولين الحكوميين لأنه رأى أن هناك عاملًا سياسيًا خفيًا يضمن اتفاق المصالح السياسية الشخصية مع المصلحة العامة. على سبيل المثال، قد يدعم أحدُ السياسة سياسة ما لا لشيء إلا لأنها ذات شعبية وترفع نسبة الأصوات التي يحصل عليها، لكنها في الوقت نفسه قد تكون سياسة ذات شعبية لأن المجتمع يعي

متطلباته وعياً سليماً؛ فيحصل المجتمع من ناحية على ما يريد - وهو أمر جيد - ومن ناحية أخرى يحصل السياسي على ما يريد، حتى إن كان لا يعبأ كثيراً بما يفعله في سبيل ذلك.

ربما كان لهذا العامل الخفي وجودٌ قبل الحرب العالمية الثانية. إن صح هذا، يسقط عن كينز الاتهام بأنه سانج سياسياً؛ لأن الحكومات آنذاك لم تحد عن المصلحة العامة إلا عن قناعة (كما في حالة رؤية وزارة المالية) لا لأطماع أو رشاوى. فالجشع يقود المسؤولين الحكوميين إلى السياسات الصحيحة أو على الأقل إلى السياسات ذات الشعبية. من هنا، أعاد مكيافيلي - الذي رأى ليو شتراوس أنه أول فيلسوف سياسي في العصر الحديث - تعريف «الفضيلة». كانت الفضيلة لفلاسفة العصور الوسطى تعني الكمال الأخلاقي، أما عنده فقد عنت البراعة أو إتقان تحقيق الأهداف بصرف النظر عن العدل أو السماحة أو ما إلى ذلك.²⁴

إنَّ وَصَفَ كينز لشخصية جورج وكليمانصو وويلسون في مؤتمر معاهدة فرساي للسلام يثير مسألة العامل السياسي الخفي؛ إذ لا يصف هذه الشخصيات وصفاً حياً بهذه الدرجة إلا القليل من الكتب. يرى كينز أن العالم ندب إلى المؤتمر محترفين ورجلاً فاضلاً. كان كليمانصو أكثر الثلاثة جاذبية وعزماً على المطالبة بشروط سلام قاسية. أما جورج فكان ذا العقل الأكثر مكرراً، كان يُشبهه سَحْرَة ويلز وكأنه «زائر نصف بشري» بقدمي ماعز «أتى إلى عصرنا من عالم الآثار السلطية السحري المريب». أما وويلسون فكان شيخاً مسنناً مشوش الذهن، لكنه كان الأسمى أخلاقاً. مع هذه الاختلافات الواضحة بين الثلاثة تحرك كل منهم لمساندة مصالح وطنه حسبما ارتأى شعبه. أراد كليمانصو أن يقضي على قُدرة ألمانيا على التفوق على فرنسا، أما جورج فأراد أن يُبهر الشعب الإنجليزي بشروط معاهدة قاسية، في حين أراد وويلسون أن يصنع سلاماً يتسم بالسماحة، وهو ما رغب فيه المجتمع الأمريكي بشدة. لكن للأسف، تمكن كليمانصو وجورج، المحترقان، من إقناع وويلسون بأن معاهدة السلام لا تتسم بالقسوة وإنما بالسماحة. يذكر كينز أن جورج في نهاية الأمر أدرك أن تلك الخطة كانت قاسية أكثر مما ينبغي، «لكن كشف الحيلة للشيخ

المُسْنُّ كان أصعب من الاحتيال عليه ...»²⁵ وبعبارة أخرى، مع أن كل هذه الشخصيات أتت إلى الاجتماع بدافع مختلف تمامًا، فإن كليمانصو وجورج حركهما عامل سياسي خفي لخدمة المصالح الوطنية التي حددها لهما شعباهما، وويلسون الفاضل كان سيخدم مصالح وطنه في جميع الأحوال. لكن عندما تُفُلت الأمور من زمام سيطرة هذا العامل السياسي الخفي، تثبت سذاجة كينز في نهاية الأمر بجلاء، وربما يلام كينز لأنه لم يتوقع هذه الزلة الخطيرة. لماذا؟ لأن هناك عوامل بسيطة تقف خلف هذه الزلة. فلم تكن المسألة مجرد انفلات جنوني مفاجئ.

لماذا تنفصم المصالح السياسية الشخصية عن المصلحة العامة؟ مع اتساع الحكومات عن طريق القوانين والتمويلات والضرائب والمنح لتتحول إلى منظومة من العمليات الدقيقة، ترتفع تكلفة جمع المعلومات لا للحكومات وحسب بل لأفراد المجتمع أيضًا؛ فيضطر المواطنون الراغبون في جمع المعلومات عن الإنفاق العام والسياسات العامة إلى بذل المزيد من الوقت والجهد في ذلك. ويصبح هذا تصرفًا غير عقلاني بالنسبة لأغلبهم؛ لأن تكلفة جمع المعلومات تربو على منافع جمعها؛ فقد يمضي المرء، على سبيل المثال، يومًا بأسره في التحري عن برنامج يجني من ورائه مائة شخص مليون دولار، في الوقت الذي يساوي فيه المكسب من إلغاء البرنامج أو تطويره ثمن كيس من رقائق البطاطس لكل فرد من أفراد المجتمع. هنا يركن المواطن — الذي يقع خارج دائرة المائة شخص ولا يسعى وراء البرنامج — على الأرجح إلى الجهل المنطقي. بعبارة أخرى، اتجاه الحكومات إلى الاتساع هو اتجاه إلى إخفاء أفعال الساسة عن المجتمع، وبذلك يستطيع الساسة فعل المزيد من الخير أو ارتكاب المزيد من الشرور دون علم المجتمع، وهذه الأفعال لا تخضع لسيطرة العامل السياسي الخفي. تنتج الحكومة الأمريكية قرابة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتنتشر الهيئات والقوانين الفيدرالية في أرجاء المجتمع الأمريكي. لكن بما أن الكثير من الجماعات أيضًا قادرة على استغلال الحكومة المركزية الأمريكية، أصبح استغلال النظام السياسي أسهل؛ من هنا لا حاجة إلى الوقوف على منبر وإقناع أغلبية الشعب الأمريكي أو المجلس التشريعي بالتحرك لمواجهة

هذا الأمر. فالاجتماع بعدد قليل من المسؤولين الحكوميين سيكون كافيًا، بل الاجتماع بأربعة أشخاص في مقصورة بملعب فريق اليانكيز سيكون أجدى بكثير من إلقاء خطاب على منبر في حديقة سنترال بارك العامة. في بداية الأمر، كان من المفترض أن تقف أنظمة الرقابة المتبادلة بين الأقسام الحكومية وجماعات المصالح الخاصة في وجه الوسطاء الذين يستغلون نفوذهم لحساب تلك الجماعات. وقد دعت الوثيقة الفيدرالية رقم ١٠ التي كتبها جيمس ماديسون إلى أن الدستور يجب أن يجعل التكسب من استغلال النظام السياسي غير مُربح اقتصاديًا، إلا أن اتساع وانتشار السلطات الفيدرالية قوض خطة ماديسون.

تخرج الأمور عن سيطرة العامل السياسي الخفي في الأنظمة المعقدة، والنظام الديمقراطي ليس مؤشرًا دقيقًا على حرية الاقتصاد. وكما علمنا الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل، كينيث آرو، فإن انتخاب المرشحين ليس كسراء المنتجات.²⁶ ففي المجتمع الديمقراطي لا يطلب الناخبون من المرشح أمرًا واحدًا، بل يطلبون منه صفقة شاملة؛ فيطلبون مرشحًا يأملون أنه سيصوت في أغلب الأحوال لما سيصوتون له. لكن في الواقع، ليس بوسع الناخبين التأكد مما سيحصلون عليه. إن العملية الديمقراطية تجمع ما بين الاختيار العشوائي وغير العشوائي.

بتأييد كينز زيادة الإنفاق العام والتدخل الحكومي زيادة ملموسة، أضعف - بطريق غير مباشر - سيطرة العامل السياسي الخفي، وهو ما يكشف مخاطر الوثوق بدوافع المسؤولين الحكوميين. في وقت كينز، ساعدت معرفة الجمهور والأعراف الراسخة على تعزيز الاعتقاد بحسن نوايا المسؤولين الحكوميين. إن كان كينز قد ارتأى وضع أي قيود تمنع من إساءة استغلال النظام السياسي، فهذا لم يكن إلا عن طريق الحملات الانتخابية التي تُضطر فيها الإدارات الحكومية إلى الرد على اتهامات معارضيتها.²⁷ هذا الأمر يبدو منطقيًا، لكنه يغفل قدرة المسؤولين الحكوميين غير المنتخبين على زيادة نفوذهم على الرغم من وجود النظام المنتخب، ويغفل حقيقة أن مهاجمة البرامج التي تعود بالنفع على عدد قليل من الأفراد لا يعادل في أثره الشعارات الانتخابية الجذابة.

الانتهاكات الموجهة لكينز، النابعة من افتراضه ضمناً وجود عامل سياسي خفي يُحرك السياسة، لها بعدان: أحدهما متصل بالاقتصاد الجزئي، والآخر متصل بالاقتصاد الكلي. على صعيد الاقتصاد الجزئي، يستطيع المسئولون الحكوميون التحايل على القوانين وبرامج الإنفاق لتحقيق مصالح سياسية شخصية إن كان جمع المعلومات يكلف الناخبين أكثر مما يعود به عليهم. هذه التكلفة تتزايد مع اتساع عمليات الحكومة. علاوة على ذلك، ما دام الأشخاص لا يرون ضرراً من الآثار غير المباشرة للمعاملات الاقتصادية البسيطة بين الحكومة والجهات الأخرى فيسقطون من الاعتبار منافع جمع المعلومات عن الأنشطة الحكومية. أما على صعيد الاقتصاد الكلي، فستميل السياسات المالية العامة إلى خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي إلى حد يدفع الناخبين إلى الاستخفاف بالمنافع والتكاليف غير المباشرة التي تسببها السياسات المالية والنقدية. السبب المتعلق بالاقتصاد الجزئي أقوى؛ لأنه يعتمد على فكرة الجهل المنطقي أكثر من اعتماده على دعم العقلانية أو التوهم.

(٨-٢) الحكم على كينز

إن صحتْ نظرية مدرسة الخيار العام؛ فالمؤكد أن كينز كان ساذجاً على الصعيد السياسي. وحتى إن كانت نظريتهم صائبة في جزء منها فقط؛ فلا يزال يبدو أنه غفل عن القضايا التي أثاروها. وحتى مناصره هارود أقر بهذا.²⁸ لكن في ضوء السياق التاريخي وتجربة كينز في العمل بالأجهزة الحكومية البريطانية لا يسعنا أن نلومه إلا على عدم تكهنه بإساءة استغلال عالم السياسة لبرنامجهم. ويجب أن يحرص نقاد كينز على الفصل بين تحليل مدرسة الخيار العام السياسي وتحليلهم الاقتصادي. الإشارة إلى الساسة بإصبع الشك والنقمة عليهم لا يثبت خطأ منهج كينز الاقتصادي؛ فهذا يشبه إنكار أن الماء يُطفئ النيران لأن كسل رجال المطافئ يمنعهم من ترك اللهب لإطفائها. تكمن صحة منهج كينز في أنه يقدم حلاً للمشكلات الاقتصادية، لكن كان يجدر بكينز أن يكون أكثر حذراً بعض الشيء.



العالم المجنون لمدرسة التوقعات العقلانية ومدرسة الاقتصاد السلوكي

هل أنت مستعد لنظرية مجنونة؟ ما رأيك في نظرية لا تؤمن بأن البطالة تحدث رغمًا عنا؟ ما رأيك في نظرية تحث على إجراء القرعة كوسيلة لاختيار أسهم الاستثمار؟ ما رأيك في نظرية تؤمن بأن الحكومات لا يمكنها أن تضر أو تساعد الاقتصاد كثيرًا؟ يا لها من نهاية عجيبة نخلص إليها من دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد! بدأنا بدراسة مذهب المركنتيليين الذين رأوا أن الحكومات بوجه عام تدعم الاقتصاد، ثم انتقلنا إلى مدرسة آدم سميث التي رأت أن الحكومات تضر بالاقتصاد، فالمدرسة الكينزية التي رأت أن الحكومات تدعم الاقتصاد، فالمدرسة النقدية التي ارتأت أن الحكومات في الأغلب تضر بالاقتصاد، ثم مدرسة الخيار العام التي زعمت أن الحكومات عادة ما تضر بالاقتصاد. أما مدرسة التوقعات العقلانية (أو مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد) فتسخر من كل المدارس السابقة عليها وتزعم أن التدخل الحكومي ليس إلا وهمًا؛ كالخدع السحرية التي لا تستطيع أن تغير الواقع كثيرًا.

للوصول إلى هذا الاستنتاج المدهش يستخدم علماء مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد منطقيًا معقدًا، لكنهم في النهاية يصلون إلى نظرية منمقة يستدعي جمالها الإعجاب، ولو أن نقادها ينظرون بازدراء إلى كمالها وافتقارها إلى الواقعية، ويعتبرونها تناسب متاحف الفن أكثر مما تناسب مجالس المستشارين الاقتصاديين.

يرى الاقتصاديون المحافظون؛ كأتباع جيمس توبينز وموديليانى وصاميلسون وفريدمان، أن أعمال هؤلاء تحط من قدرها تلك المدرسة الجديدة التي تعود أصولها إلى رسالة كتبها أستاذ شاب في معهد كارنيجي للتكنولوجيا يدعى جون موث. وتجذب حركة التوقعات العقلانية الكثير من شباب الدارسين الذين تأسروهم دقة النظريات الحسابية والفرص الجديدة التي تفتحها للاكتشاف. أما أنصار المدرسة الكينزية القديمة فيتحوفون من أن يتفوق عليهم هؤلاء الدارسون الجدد كما تفوقوا هم قبل خمسين عامًا على معلمي المدرسة الكلاسيكية الذين رفضوا اتباع منهج كينز. التحدي الذي يواجه علم الاقتصاد السائد اليوم هو البحث في منهج نظرية التوقعات العقلانية عن حقائق يمكن إضافتها إلى النظريات المسيطرة على ساحة الاقتصاد.

لننظر ما الذي يمنع الجميع من رفض نظرية مدرسة التوقعات العقلانية الفكرية رفضًا تامًا. القاعدة الأولى: التي تقوم عليها النظرية هي أن جميع الأسواق تصل لحالة استواء؛ بمعنى أن الأسعار دائمًا ما تتوافق في وقت واحد للتخلص من أي فائض أو عجز؛ فلا يمكن أن تُغرق الأسواق بالسلع؛ فإن أنتج السمك مثلًا الكثير من الكافيار فسينخفض سعر الكافيار، وإن انخفض الطلب على العمالة فستنخفض الأجور. يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هذا هو ما يحدث في نهاية الأمر، لكن أنصار المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية يضعون في الاعتبار احتمال أن يستغرق هذا وقتًا طويلًا. فالكينزيون من ناحية يشيرون إلى «ثبات الأجور» أما أنصار المدرسة النقدية فيشيرون إلى تأخر تطبيق السياسات النقدية. يسمى شباب مدرسة التوقعات العقلانية هذا هراءً.

ثانيًا: يزعم أنصار مدرسة التوقعات العقلانية أن الأفراد يضعون في الاعتبار كل ما لديهم من معلومات لدى اتخاذ القرارات الاقتصادية وأنهم يُطورون خططهم وتوقعاتهم الاقتصادية باستمرار. لنقارن هنا بين التوقعات التي تتأقلم تدريجيًا مع المتغيرات والتوقعات العقلانية. عندما يتأقلم الأفراد مع المتغيرات ينظرون إلى السلوكيات السابقة ولا يغيرون منظورهم إلا تدريجيًا. على سبيل المثال، إن ارتفعت الأسعار بنسبة ٦٪

سنويًا على مدى الأعوام القليلة الماضية وارتفعت بنسبة ١٠٪ هذا العام، قد يتوقع الأفراد أن ترتفع بنسبة ٧٪ العام القادم وفق نموذج التأقلم التدريجي مع التغيرات، الذي يُشدد على أهمية معلومات الماضي. إنهم ينتظرون إلى أن يصطدموا بالتجربة العملية بدلًا من تغيير توقعاتهم بناءً على المعلومات الجديدة. فماذا لو سمعوا بأن حكومتهم المركزية أطلقت العنان للمعروض النقدي والإنفاق العام في إطار سياسة توسع اقتصادي جامحة؟ إن استخدموا التوقعات التي تتأقلم تدريجيًا مع المتغيرات فلن يغيروا توقعاتهم حتى يرون دليلًا قاطعًا على هذا.

لنفترض أن نثب الكرتون وايل إي ينتظر في أحد أركان هوليوود حافلةً نقله إلى منزله. علمته تجاربه السابقة أن يخطو كل يوم خطوتين مبتعدًا عن محطة الحافلة الساعة الخامسة والنصف؛ لأن سندانًا يسقط عن غير قصد من ارتفاع خمسين طابقًا من سقف شركة أكمي أنفيل. وذات يوم، انتظر وايل إي في ركن الشارع لكن السندان سقط عليه بعد الموعد المعتاد لهبوطه بخمسة عشر دقيقة ليسحق وايل إي في السادسة إلا ربعًا. إن كانت توقعات وايل إي تتأقلم تدريجيًا مع المتغيرات، ماذا سيفعل اليوم التالي في السادسة إلا ربعًا؟ سيقف عند محطة الحافلة مجددًا ظنًا منه أن السندان نادرًا ما يهبط في السادسة إلا ربعًا، وينسحق ثانيةً، لكن في نهاية الأمر بعد أن يظل السندان يسويه بالأرض على مدار أسبوع (وهو ما يحدث للشخصيات الكرتونية فقط) قد يبدأ في إدراك أن مواعيد شركة أكمي تغيرت.

ماذا إذن لو كانت توقعات وايل إي عقلانية؟ بعد الإصابة بالسندان للمرة الأولى، سيسير إلى مصنع السندانات فور أن يعود لشكله الطبيعي ثلاثي الأبعاد ويستطلع الأمر؛ فيغير مواعيده ويتناسى معلوماته القديمة إن كانت المعلومات الجديدة مُخالفَةً لها.

نشأ جون موث — هذا الرجل الخجول غريب الأطوار الذي مهد لنشأة مدرسة التوقعات العقلانية — في الغرب الأوسط بالولايات المتحدة وأسس سمعته من دراسة الخنازير. وبهذه الدراسة، تعلم موث الاقتصاد من بداياته، لكنه لم يبد قط حريصًا على تحقيق المجد الذي حققه بعض زملائه

المشاهير الذين كان من بينهم هربرت سايمون الحاصل على جائزة نوبل وفرانكو موديليانى وميرتون ميلر وجون ناش الذي تناوله فيلم وكتاب «عقل جميل». امتدح موديليانى عقل موث لكنه قال إن هذا الرجل الملتحي الأحدب بعض الشيء «حرص على أن يبدو غريب الأطوار»¹ وفي مرحلة ما من حياته، عندما كان يُدرّس في جامعة إنديانا للاقتصاد سار طلابه في ماجستير إدارة الأعمال إلى مكتب عميد الجامعة حاملين عريضة تطالب بفصله لأن منهج الرياضيات الذي درسه ينم عن عبقرية لكنه لا يفهم. بحق السماء، ما علاقة الخنازير بالرياضيات العليا؟ آمنت الغالبية العظمى قبل ظهور موث أن سوق الخنازير عانت من فترات ازدهار وركود جامحة. بدا أن جميع الفلاحين لدى غلاء أسعار لحم الخنازير يواجهون الوضع بتربية المزيد من الخنازير، عندئذ كانت لحوم الخنازير تُغرق الأسواق في آن واحد لتدفع الأسعار من سيئ إلى أسوأ. أيضًا زُعم أن الفلاحين لدى انخفاض الأسعار كانوا يكفون عن تربية الخنازير، الأمر الذي كان يقود من جديد إلى نقص لحوم الخنازير وارتفاع أسعارها. رأى موث أن تلك المزاعم «فارغة»، وجمع المعلومات عن أسعار الخنازير وأثبت أن الفلاحين ليسوا بالحمق الذي يدفعهم إلى افتراض أن ارتفاع الأسعار اليوم سيحقق لهم مكاسب كبيرة في المستقبل.² قال موث إن الفلاحين عقلانيون، نافيًا رأي جون كينيث جالبريث القائل إن الفلاحين أقوياء البنية ضعاف العقول.

إن كانت توقعات الأفراد عقلانية، فلن يقعوا في الأخطاء باستمرار. قد ينخدعون أو يُفاجئون مرة، لكنهم سيعملون على تلافي الوقوع في الخطأ من جديد، على حد قول المهندس سكوتي في فيلم ستار تريك: «إن خدعتني مرة فاللوم عليك، أما إن خدعتني مرتين فاللوم علي».

(١) التخلص من السماسرة

سوق المال هي أكثر مثال على صحة نظرية التوقعات العقلانية. يذكر الاقتصاديون الأكاديميون أن سوق المال تستوعب المعلومات على الفور. بعبارة أخرى، ما إن يُعلن عن معلومات حول السوق حتى تنعكس تلك

المعلومات على أسعار الأسهم. إن قرأتَ في صحيفة الأمس أن شركة سيرز تتوقع أن تشهد عامًا جيدًا فسيكون الوقت قد فات على الاستفادة بهذه المعلومة؛ إذ إن أسعار أسهم الشركة سترتفع على الفور بناءً على توقعات العام القادم؛ فتصبح المعلومات التي يملكها الجميع بلا فائدة. مثال آخر: لنفترض أنك فطنت إلى أن الملايين من طلاب الجامعات يتدفقون من ولاية بوسطن إلى ولاية نيويورك قبل عيد الشكر، واكتشفتَ أن شركة كيدي إيرلاينز تقل الكثير من هؤلاء الطلاب؛ فاشترت في شهر سبتمبر — أي قبل عيد الشكر بشهرين — أسهمًا لشركة كيدي إيرلاينز لأنك تتوقع أن أسعار أسهم الشركة سترتفع ارتفاعًا هائلًا في نوفمبر. تلك ستكون خطوة خرقاء؛ لأن سعر أسهم شركة كيدي يعكس بالفعل الأرباح المتوقعة أن تحققها الشركة إبان عيد الشكر؛ فالكل يعلم أن أحوال شركة كيدي تكون جيدة في عيد الشكر وأسعار الأسهم تتوقف على الأرباح المتوقعة وحصصة المساهمين من الربح، لا على المعلومات الحالية عن الشركة وحسب.

إن صح هذا النموذج — الذي يُدعى «فرضية كفاءة السوق» — فلن تستطيع الحصول على أي عائد أعلى من العائد المتوسط للأسهم سواء بمتابعة أحوال الشركات أو قراءة التقارير المالية أو متابعة حركة الأسعار؛ فالسوق تُقدر بالفعل العائدات المستقبلية بكفاءة، ولا يمكن أن تُقدر الأسهم بأقل من قيمتها الحقيقية أو يغالى في تقدير قيمتها (إلا إذا أخطأ الكل تقريبًا في فهم طبيعة الشركة أو كانت هناك بعض المعلومات السرية عنها). السوق دائمًا ما تطرح السعر الصحيح، إلى أن تظهر معلومات جديدة تبرر تغيير الأسعار (ومع هذا، يشير انهيار سوق المال في أكتوبر عام ١٩٨٧ وانهيار أسعار أسهم شركات التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ على الأرجح إلى أن تجار سوق المال لا يزالون يتمتعون بفرائز فطرية غير عقلانية تختبئ خلف القمصان الناصعة البيضاء التي يرتدونها).

إن اخترتَ أسهمك عن طريق إلقاء النرد فعلى الأرجح ستحصل على نفس النتيجة التي ستحصل عليها إن استمعتَ إلى نصيحة سمسار الأوراق المالية، بل قد توفر بهذا مالك أيضًا. إليك خطة تتفق مع فرضية كفاءة السوق تجعل أداءك كأداء مستشاري سوق المال الشهيرين: أحضر

سلطانيتين بهما طعام كلاب وضعهما أمام كلبك، السلطانية الأولى ملصق عليها اسم أي بي إم والسلطانية الثانية ملصق عليها اسم موبيل، ثم اشتر أسهم الشركة التي يتجه إليها الكلب. وإن كان الكلب غير جائع، فضع أموالك في صندوق سندات.

إن الارتفاع الضخم في سوق المال في التسعينيات، حين ارتفع متوسط أسعار الأسهم على مؤشر داو جونز من ٣٥٠٠ نقطة عام ١٩٩٣ إلى ١١٧٠٠ نقطة في يناير عام ٢٠٠٠، وضع خبراء الاستثمار في الأوراق المالية في موقف حرج؛ إذ حَقَّقَتْ صناديق الاستثمار المشتركة عائداً أفضل مما حققه أي خبير في انتقاء الأسهم. ففي الوقت الذي يدفع فيه الأفراد بحثاً عن خبراء الاستثمار ويتحملون تكاليف البحوث التي يجريها هؤلاء الخبراء وعمولاتهم، تعود أغلب صناديق الاستثمار بعائد أقل قليلاً من الاستثمار العشوائي. لقد أشار بول صامويلسون منذ زمن بعيد إلى أن خبراء الاستثمار في الأوراق المالية يجب أن «يتروا مهنتهم ويعملوا بالسباكة أو تدريس اليونانية...» لا شك أنهم وفق فرضية كفاءة السوق ليس بوسعهم أن يضروك كثيراً (إذ يجب أن يكون أحدهم شديد الحماسة لاختار أسهماً أسوأ بكثير من أسهم مختارة على نحو عشوائي)، في حين قد يُسبب السبَّك السيئ ضرراً كبيراً!

يمتدح الكثير من السماسرة ووكلاء الدعاية توقعاتهم، لكن الدراسات الدقيقة أثبتت أنه لا يوجد ما يدعو لتصديقهم.³ لا شك أن لبعضهم سلسلة من ضربات الحظ، لكن حتى المقامرون في لاس فيجاس أحياناً ما تكون لهم ضربات حظ ناجحة. ليس المقصود هنا هو أن السماسرة عادة ما يخسرون، المقصود هو أنهم لا يحصلون دائماً على ربح أكبر من العائد المتوسط، وحتى عندما يكتشف محلل اقتصادي بارز طريقة رابحة لتحليل بيانات الشركات، فإن الآخرين يسلكون نهجه، وتصبح هذه الطريقة غير مجدية. فلماذا ندفع المزيد من المال في عمولات واستشارات مالية لا تحقق إلا العائد المتوسط؟ الأفضل أن نستثمر في محافظ استثمارية متنوعة يوازن فيها بين شتى المخاطر المالية أو أن نستثمر في أسهم الشركات التي تؤلف مؤشر السوق والتي تتحرك أسعار أسهمها مع السوق.

يذكر منظرو مدرسة التوقعات العقلانية — ومنهم توماس سارجينت وروبرت لوكاس، الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٩٥ — أن الحكومات لا تمارس إلا سيطرة ضعيفة على الأسواق. ويدللون على هذا بأسواق المال ثم ينطلقون إلى أسواق الاقتصاد الأكبر ويشبهونها بأسواق المال. مثلاً، ماذا لو حاولت الحكومة أن ترفع مؤقتاً أسعار أسهم شركة كيدي إيرلاينز بشراء حصة من أسهم الشركة؟ سعر الأسهم الأصلي يعكس التوقعات الحالية «الصحيفة» لأرباح الشركة وحصة حملة الأسهم منها، وهو ربح عادل. إن اشترت الحكومة أسهماً من الشركة لرفع أسعارها، فسيشعر حملة الأسهم على الفور بأن سعر الأسهم أُجبر على الارتفاع فيبيعون أسهمهم، وإن باعت الحكومة أسهمها بثمن بخس لتجبر أسعار الأسهم على الانخفاض بشدة فسيشتري المستثمرون الأسهم لأنهم سيشعرون بأنها قدرت بأقل من قيمتها الحقيقية، وفي نهاية المطاف سيعود سعر الأسهم إلى قيمته «الحقيقية» مهما حاولت الحكومة، إلا إذا ظهرت معلومات جديدة تقنع المستثمرين بأن هناك ما يستدعي طرح سعر جديد.

قبل أن نطبق هذا المثال على الاقتصاد الكلي، لندرس نقطتين؛ أولاً: لاحظ أن فرضية كفاءة السوق لا تأخذ في الاعتبار المعلومات السرية التي قد يملكها مديرو الشركات عن الأرباح أو الخسائر المحتملة؛ فالمستثمرون الذين يمتلكون المعلومات السرية عن الشركات قد يحققون أرباحاً أكبر من العائد المتوسط، وهذا يبدو منطقياً لكنه غير منصف؛ إذ إن المسكين الذي لا يشغل مقعداً في مجلس إدارة الشركة لن يجني نفس الأرباح التي يحصدها المستثمرون المطلعون على أسرار الشركة الداخلية. لهذا يحظر القانون التداول بناءً على معلومات داخلية، ولهذا تراقب لجنة الأوراق المالية والتداول تداولات المطلعين على أسرار الشركات الداخلية للأسهم وتفرض عقوبات على الأنشطة غير القانونية كالحبس و«سحب» الأرباح. لكن لا يُضبط الجميع بالطبع ولا تغطي القوانين كل من يملكون معلومات داخلية، هل عليها فعل هذا؟!

لنفترض أن شركة فيدو تخطط للاستحواذ سرّاً على شركة سبوت بشراء أسهمها، وأن مديري فيدو سيديرون سبوت بكفاءة أكبر ستؤدي إلى

رفع قيمة أصولها، ولهذا تبدي فيديو استعدادًا لشراء أسهم سبوت بسعر أعلى، وبذا سيجني حملة أسهم سبوت أموالًا طائلة لدى بيع أسهمهم. لكن عملية الاستحواذ سرّية، لا يعلم بها إلا مديرو شركة فيديو ونائبوهم ومحاموهم. من هنا إن حاول مديرو الشركة شراء أسهم سبوت قبل الإعلان عن الاستحواذ فقد يقبض عليهم بتهمة التداول بناءً على معلومات داخلية. ماذا إذن لو اشترى أسهم سبوت قبل الإعلان عن الاستحواذ عامل طباعة في فيديو يطبع وثائق الإعلان عن الاستحواذ الموشكة على الصدور؟ هل ينبغي اعتباره مطلقًا على أسرار فيديو الداخلية ومعاقبته؟ المحكمة الأمريكية العليا لا ترى هذا.

من المفارقة أن المحكمة الأمريكية العليا عندما برأت عامل الطباعة فينسنت تشاريللا من هذه التهمة، سُئل هل تجب معاقبة إيفان بويسكي الذي أدين قبل بضعة أعوام بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فأجاب: يجب أن يعاقب أشد العقاب.⁴

ثمة جانب آخر لفرضية كفاءة السوق يظهر مفارقة أخرى؛ إذ تقول النظرية إن انتقاء الأسهم غير مُجد؛ لأن من يعكفون على التحليل وإجراء البحوث حول أسعار الأسهم كُثُر. وأسعار الأسهم الحالية تعكس «بدقة» التوقعات لأن الكثيرين يبيعون الأسهم ويشترونها بناءً على ما يتوافر لديهم من معلومات، وفرص التفوق دائمًا على الآخرين في تحليل البيانات المالية ضئيلة. لكن إن لم يجر أحد غيرك أبحاث تحليل البيانات المالية فستستطيع اختيار السهم على نحو أفضل ممن ينتقون الأسهم عشوائيًا. وهكذا، عندما ينتقي الجميع الأسهم عشوائيًا عملاً بنصيحة أنصار مدرسة التوقعات العقلانية يصبح ذلك الأسلوب في حد ذاته عقيمًا!

(٢) الاقتصاديون في وول ستريت

لم يكن مديرو سوق الأوراق المالية في وول ستريت والاقتصاديون يتحدث بعضهم إلى بعض كثيرًا. بل إن الاقتصاديين أمثال صامويلسون انهلوا على مديري المحافظ الاستثمارية باتهامات قاسية مطالبين إياهم بالاشتغال بالسباكة. وفي حين كتب برتون مالكيل — أستاذ جامعة برينستون —

كتابًا بعنوان «نزهة عشوائية في وول ستريت» يؤيد فيه فرضية كفاءة السوق، طالبَ أباترة الاستثمار الاقتصاديين أن يتركوهم وشأنهم. واتهموا الاقتصاديين بأن جبنهم يمنعهم من المراهنه على الأسهم الرابحة والخاسرة في سوق الأوراق المالية، وأن أغلبهم — عدا كينز — فشل عندما جرؤ على خوض هذا المجال.

في الوقت الذي أخذ فيه بعض الاقتصاديين يسخرون من أباترة انتقاء الأسهم، أخذ اقتصاديون آخرون في تصميم طرق مبتكرة لتصميم المحافظ الاستثمارية وتقييم الشركات وخيارات الأسهم. كان هذا تحديًا صعبًا للغاية يتطلب معرفة خاصة بالاقتصاد والرياضيات العليا، إلا أن المشكلة التي واجهت الباحثين هي أن جميع فروع العلوم رفضت انتسابهم لها في الستينيات والسبعينيات؛ فمن ناحية، رأى الاقتصاديون أن أبحاث هؤلاء الباحثين مليئة بالكثير من التفاصيل الفنية، ورأى علماء الرياضيات أن أبحاثهم متواضعة للغاية. ومع هذا أهدت لجنة جائزة نوبل في عام ١٩٩٠ جائزتها للاقتصاد إلى ثلاثة اقتصاديين بارزين سعوا إلى تقديم يد العون لسوق الأوراق المالية بدلًا من هدمها.

في عام ١٩٥٢ أطلق خريج جامعي شاب يدعى هاري ماركويتس العنان لثورة في علم المالية حين نشر رسالة بعنوان «انتقاء أسهم الحافظات الاستثمارية». بنت الرسالة إطارًا تحليليًا حول حكمة بسيطة تقول: «لا تضع البيض كله في سلة واحدة.» من الوهلة الأولى تبدو هذه الحكمة بديهية للغاية، حتى إنك قد تفضل إهداء جائزة نوبل إلى كاتبة قصص أطفال سلسلة ماذر جوز أو كاتب أساطير أيسوب. وحتى شكسبير كتب قبل خمسمائة عام في مسرحية تاجر البندقية:

لم أودع كل ثروتي في سفينة واحدة
ولم أودعها مكانًا واحدًا، بل ولا هي
بأسرها مرتبطة بمصير تجارتي هذا العام،
لذا تجارتي لا تقلقني.

لكنَّ هذه الحكمة الشعبية الماثورة لم تكن أكثر من مبدأ أو عظة قبل أن يُعمل ماركويتس ذهنه في هذه المسألة. في الواقع، رفض كينز

العظيم هذا المبدأ؛ إذ رأى أن التوسع في الاستثمار في شركة واحدة يكون المرء على دراية جيدة بشئونها أفضل من تبني عدة استثمارات صغيرة، لكن ماركويتس لم يُثبت أن تعدد الاستثمارات أفضل وحسب، بل أظهر أيضاً أن استثمارات المرء تتمتع بأمان أكبر عندما تتنوع، فأوضح أن أسهم الحافظة الاستثمارية يجب أن تتنوع، والمقصود بأن تكون أسهمك متنوعة حقاً هو ألا يرتبط بعضها ببعض. إن امتلاكك سهماً في شركة يو إس أيروايز وسهماً في شركة جونسون آند جونسون أفضل من امتلاك سهمين في شركتي طيران أو سهمين في شركتي مستحضرات دوائية. وقد عملت سوق الأوراق المالية في وول ستريت بنصيحة ماركويتس على مدى الثلاثين عاماً الماضية، مع أنها شكّكت فيها في البداية.

لا يُمكنك أن تكون رائداً بسهولة. يحكي ماركويتس كيف بثّ ميلتون فريدمان في نفسه القلق عندما تعين عليه أن يدافع أمام الأخير عن أطروحته. آنذاك كان ماركويتس يحدث نفسه بأنه «لم تَمَماً بهذه المسألة وحتى ميلتون فريدمان لن يقف في طريقي». بعد أن استغرق ماركويتس بضع دقائق في الدفاع عن أطروحته، بدأ فريدمان الكلام قائلاً: «هاري، لا أجد خطأً في حساباتك، لكن لدي مشكلة. هذه ليست أطروحة في الاقتصاد، ولا يمكننا أن نمنحك درجة الدكتوراه في الاقتصاد عن أطروحة ليست في الاقتصاد. إنها ليست أطروحة في الرياضيات، أو أطروحة في الاقتصاد، أو حتى في إدارة الأعمال.» ثم أبدى آخرون من اللجنة الاعتراض نفسه، وبعد بضع دقائق دلف أستاذ أول إلى الرواق الذي انتظر فيه ماركويتس قرار اللجنة ونظر إليه ثم قال: «تهانينا يا دكتور ماركويتس!»⁵

اشترك مع ماركويتس في جائزة نوبل عام ١٩٩٠ ويليام شارب، من جامعة ستانفورد، وميرتون ميلر من جامعة شيكاغو. شارب هو من ابتكر نظام تسعير الأصول الرأسمالية الذي يستحق أن يخصص له على الأقل فصل في أي كتاب عن تمويل الشركات، ووضع المعامل «بيتا» الذي يساعد المستثمرين على اكتشاف مدى خطورة الأسهم؛ أي إنَّ المعامل بيتا يُخبرك ما إذا كانت حركة السهم تتفق مع حركة السوق ككل. على سبيل المثال، معامل بيتا لسهم شركة كارنيفال — التي تتبعها شركة كارنيفال للرحلات

البحرية – يساوي ١، مما يعني أنه إن ارتفع عائد سوق المال بنيويورك بنسبة ١٠٪، فعائد سهم كارنيفال سيرتفع بنسبة ١٠٪، وهذا منطقي بما أن قوة أداء سوق الأوراق المالية تدل على قوة أداء الاقتصاد. وعندما يشعر الأفراد بأنهم صاروا أكثر ثراءً يصبح بمقدورهم الذهاب في رحلات بحرية. ثمة أنواع أخرى من الأسهم قياسها على معامل بيتا أدنى. سيستمر الأفراد مثلاً في شراء الحلوى حتى لو ساءت الأحوال الاقتصادية. من هنا، لا عجب أن يكون معامل بيتا لسهم شركة توتسي رول أدنى من نظيره لشركة كارنيفال ويساوي ٠,٦٩ فقط، الأمر الذي يعني أن عائد شركة توتسي رول سينخفض بنسبة ٦,٩٪ فقط إن انخفض عائد سوق المال الإجمالي بنسبة ١٠٪؛ لذا عندما يتطلع الأفراد إلى تنويع استثماراتهم يتابعون معامل بيتا ليتأكدوا أن أسعار أسهمهم لا ترتفع أو تنخفض في آن واحد. صنع ميرتون ميلر شهرته من دراسته للكيفية التي تنظم بها الشركات عملها. قبل أن يعمل ميلر مع فرانكو موديليانى (الذي حاز جائزة نوبل عام ١٩٨٥)، ظنَّ الكثير من مديري الشئون المالية للشركات أن شركاتهم ستبدو مربحة أكثر إن مَوَّلت أنشطتها بطرح المزيد من السندات للبيع في الأسواق وبيع أسهم أقل؛ فبهذا سيتقاسم أرباحها عدد أقل من حملة الأسهم. لكن ميلر وموديليانى أثبتا أن قيمة الشركة الإجمالية ستظل مرتفعة بأرباحها في المستقبل، مهما اختلف توزيع حصص الملكية. على سبيل المثال، إن أثقلت الديون الشركة (التي طرحت الكثير من السندات)، فسيطالب مقرضوها بدفع فوائد أعلى لهم، وبذا تذهب مزايا انخفاض عدد حملة الأسهم.⁶

وضع ميلر تشبيهاً طريفاً للأمر يتمثل في حوض مليء بالحليب كامل الدسم. يستطيع الفلاحون بيع قشدة الحليب وحدها؛ فتُبَاع بسعر أعلى، لكن بعدها لن يتبقى لدى الفلاحين إلا حليب خالي الدسم، يُباع بسعر أقل، وسعر القشدة مضافاً إليه سعر الحليب خالي الدسم سيساوي سعر الحليب كامل الدسم. بعبارة أخرى، حوض الحليب كامل الدسم يظل حوض حليب كامل الدسم، بصرف النظر عن كيفية امتزاج مكوناته. وبالمثل، أرباح الشركات تظل نفسها أيّاً كان من تذهب إليه.

أثرى ميلر وشارب وماركويتس سوق الأوراق المالية في وول ستريت بصبّ اهتمامهم على إمداد الأسواق المالية بالخبرات الاقتصادية، وأحرزوا هم أنفسهم نجاحًا! قدّم شارب وميلر استشارات اقتصادية للعديد من الشركات البارزة في سوق الأوراق المالية بول ستريت. وقد انتقد جون سي بوجل - رئيس مجموعة صناديق الاستثمار فانجارد - المستثمرين على تجاهلهم نصائح الاقتصاديين قائلًا: «مع أن المجتمع الأكاديمي يحفل بالكثير من ضروب الشعوذة ... فسيشق التفكير الأكاديمي السليم طريقه إلى الممارسة العملية وأسواق الاستثمار مهما بلغت درجة تعقيده أو غموضه».⁷

للأسف، حتى الحائزون جائزة نوبل يجب أن يتعلموا التواضع. انضم روبرت ميرتون ومايرون سكولز - الحاصلان على جائزة نوبل عام ١٩٩٧ عن أبحاثهما في تقييم المشتقات المالية - إلى مجموعة استثمار صاعدة تُدعى لونج تيرم كابيتال مانجمنت العاملة في مجال إدارة رأس المال طويل الأجل. لكنّ صندوق استثمار الشركة انهار في أغسطس عام ١٩٩٨ وهذا أثار الاضطراب في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. كانت الشركة قد أخذت باستهتار في اقتراض الكثير من الأموال وراهنّت بمبالغ طائلة على أن أسعار الفائدة في أنحاء العالم ستتقارب، غير أنه كان رهانًا خاطئًا وتكبدت الشركة مليارات الدولارات واتضح أن رأسمالها ليس «طويل الأجل»؛ إذ تبخر في غضون أيام. هل لنا إذن أن نتهم جائزة نوبل التي حصل عليها ميرتون وسكولز بأنها السبب في هذا؟ ربما؛ فعلى أي حال، البنوك التي أقرضت لونج تيرم كابيتال وثقت في أن هذين الاقتصاديين البارزين وزملاءهما المشهورين لن يخطئوا في تقدير المخاطر. ربما كان أينشتاين عبقرى العلوم الأكبر في القرن العشرين، لكنك على الأرجح لن تود أن يغير لك سائل مبرد السيارة. بالمثل، حصول شخص ما على جائزة نوبل لا يعني أن إعطاءه أموالك سيكون تصرفًا صائبًا.

(٣) تحليل لوكاس

قبل أن تُفند نظرية التوقعات العقلانية دعونا نتأمل آثارها المذهلة على الاقتصاد الكلي. تذكر أن العقلانيين هم من يطورون نظرتهم إلى الاقتصاد

باستمرار؛ من هنا تكون القاعدة الأولى هي أن الوسائل التي تستخدم الأساليب الإحصائية غير مُجدية؛ لأنها تعتمد على بيانات من الماضي ونماذج إحصائية لا يمكنها التنبؤ بآثار السياسات الحكومية الجديدة. مثال: إن تنبّهت الحكومة الأمريكية إلى وجود علاقة بين مباريات البيسبول وإجمالي الناتج المحلي فحاولت أن ترفع إجمالي الناتج المحلي بزيادة عدد مباريات البيسبول، فسينظر الأفراد إلى هذه السياسة على أنها معلومة جديدة، ويطورون خططهم بناءً عليها. من هنا، تُعدُّ سلوكيات الماضي أساسًا ضعيفًا لوضع السياسات الجديدة. يعرف هذا التحليل باسم «تحليل لوكاس».⁸ لوكاس هو أستاذ في جامعة شيكاغو ثبتت براعته الشديدة في تدريس نظرية التوقعات العقلانية. وعندما أعلنت لجنة جائزة نوبل في ستوكهولم فوزه بالجائزة في أكتوبر عام ١٩٩٥، كشف محامي زوجته السابقة أنها توقعت أن يفوز بالجائزة، وأنها أضافت في تسوية طلاقها منه منذ سبعة أعوام شرطًا تطالب فيه بنصف أموال الجائزة إن ربحتها، وهذا الشرط الذي قام على توقعها العقلاني بلغت قيمته ٥٠٠ ألف دولار. انطلاقًا من تحليل لوكاس، رأى روبرت هول أن نماذج الاستهلاك التقليدية المبنية على الدخل والثروات وأسعار الفائدة ونسب التضخم في الماضي لا تُحسن التوقع كما يحسنه نموذج بسيط يقوم على عاملين فقط هما: نسبة الاستهلاك في العام الماضي، ومتغير عشوائي. يرى هول أن الاختلاف الوحيد بين نسبة الاستهلاك في العام الماضي ونسبته في العام المقبل يمكن أن تُفسَّر فقط من واقع المفاجآت العشوائية؛ بمعنى معلومات جديدة.⁹

القاعدة الثانية في نظرية التوقعات العقلانية تهدم سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحكومية؛ إذ تقضي أن الاستراتيجيات المفاجئة وحدها هي المثمرة. لنفترض أن الاقتصاد يُصيبه ركود شديد ترتفع فيه نسبة البطالة. الأرجح هنا أن علماء الاقتصاد الكلاسيكي سيشجِّعون على تبني سياسات توسع اقتصادي، وسيرون أن ارتفاع إجمالي الطلب سيقود إلى ارتفاع الناتج المحلي وتوظيف المزيد من العمالة فينمو الاقتصاد تدريجيًا ليفلت من الركود.

لكن أنصار نظرية التوقعات العقلانية لا يرون هذا، بل يرون أن الأفراد يفتنون إلى أن الحكومات تهب دائماً لعلاج الركود بتعزيز حركة الطلب. من هنا، لا تترك الشركات أسعارها تنخفض أو ترفع إنتاجها في فترات الركود بل ترفع أسعارها وحسب؛ لأنها تتوقع السياسات الحكومية. ولأنَّ الطلب على السلع والخدمات يرتفع في وقت قصير، تعلمت الشركات ألا تسمح لأسعارها بالانخفاض في فترات الركود. يبدو الأمر كما لو أن الحكومة أصدرت قانوناً يقضي بأن يضغط مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي على دواسات سرعة السياسة النقدية كلما وصلت نسبة البطالة إلى ٧٪. كي يدعم أنصار نظرية التوقعات العقلانية حججهم، أشاروا إلى أن الأسعار انخفضت في فترات الركود قبل الحرب العالمية الثانية، أما فترات الركود التي تلت الحرب، فقد شهدت استقراراً أكبر في الأسعار بسبب توقع رد فعل على صعيد حركة الطلب؛ فقانون التوظيف — الذي صدر عام ١٩٤٦ وكفل توظيف أكبر عدد ممكن من الأفراد — نبه الشركات في الواقع إلى أن الحكومة الأمريكية ستنقذ دائماً الموقف. باختصار، الحكومة الأمريكية تقوم بما هو متوقع منها، لكنها في نهاية المطاف لا تحقق شيئاً؛ فالخطوات المفاجئة وحدها هي التي تؤثر على حجم الناتج.

تخيل كم ستكون تلك النظرية صادمة لكينز وأنصار المدرسة النقدية؛ إذ إنه وفق تعاليم هذه النظرية، ستبدو نصائحهم عقيمة كاقتراح الممثلة الكوميديّة جريسي آلن العبثي لحل مشكلة النزاع على الحدود بين ولايتي كاليفورنيا وفلوريدا.

إليك حقيقة أخرى صادمة: إن صحَّت تلك النظرية، يصبح من السهل على مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يقلص معدل التضخم. لماذا؟ وفقاً للمذاهب الاقتصادية السائدة اليوم فإن السياسات الانكماشية (سياسات تقليص المعروض النقدي) تؤدي في البداية إلى ركود ثم تقود في نهاية المطاف إلى انخفاض معدل التضخم. أما وفقاً لمدرسة التوقعات العقلانية، فإن مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي ذا المصدقية إن أعلن أن المعروض النقدي لن يرتفع فسيوقع الأفراد على الفور انخفاض الأسعار ويخفضون الأسعار والأجور، ويؤمنون على الفور بانخفاض معدل التضخم بناءً على

سياسة مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي. ولأن توقعاتهم لا تتكيف تدريجيًا مع الظروف، فلن يُضطروا إلى المرور بفترة ركود عصبية قبل انخفاض الأسعار.

الآن وقد أهانت مدرسة التوقعات العقلانية أنصار المدرسة الكينزية وأنصار المدرسة النقدية إهانة تامة، لنلق نظرة سريعة على الاتهامات القاسية التي وجهتها المدرسة لعلماء مدرسة الخيار العام. رأى بوكانان أن السياسة يُشجعون تمويل المصروفات العامة بالاقتراض في حالات العجز بدلاً من فرض الضرائب، ويحتالون بتلك الوسيلة على أجيال المستقبل. أما برونو فراي، وهو أيضًا أحد اقتصاديي مدرسة الخيار العام، فقد رأى أن سيناريو الدورات السياسية قائم في المجتمعات الديمقراطية، وأن السياسة يتلاعبون بمعدلات التضخم ونسب البطالة للفوز في الانتخابات.

كلا الرأيين يتعارضان مع نظرية التوقعات العقلانية. أولاً: فيما يتعلق بسيناريو الدورات السياسية، لنفترض أن الساسة يُحاولون التلاعب بالأدوات السياسية لزيادة فرصهم في الفوز بالانتخابات، وفقاً لنظرية التوقعات العقلانية سيفطن الناخبون من المحاولة الأولى لهذا، وسيكتشفون أن ازدهار الاقتصاد في الأعوام الانتخابية ينذر بتضخم كبير؛ فيتخذون خطوات لتدمير هذا الرخاء الزائف؛ إذ سيتعلمون سريعاً أن الحكومات ستضغط بقوة كوابح السياسة النقدية بعد الانتخابات. هذا تفسير منطقي، ولعله يُفسر ضعف الأدلة على تكرار سيناريو الدورات السياسية بصفة دائمة. أما فيما يتعلق بحالات العجز التي تُواجهها ميزانيات الدول، فيوضح الاقتصادي روبرت بارو من جامعة هارفارد (بالنيابة عن أنصار نظرية التوقعات العقلانية) أن المستثمرين والمدخرين ينظرون إلى أعباء المستقبل المالية بوصفها فوائد تُجنى على المدى الطويل.¹⁰ إن الفوائد المرتفعة طويلة المدى تؤثر لا شك على اقتصاد اليوم. ومن ثم، تُمثل طموحات الأجيال المستقبلية وتوقعاتها في أسواق المال اليوم بالفعل. يعود أصل رأي بارو هذا إلى ديفيد ريكاردو الذي ذكّر أن الدين العام والضرائب متشابهان؛ لأن العقلاء يُدركون أن الديون لا بد أن تُسدد يوماً ما في هيئة ضرائب أعلى. على هذا الأساس، فإن السندات التي تستخدمها الحكومة في

تمويل العجز تُغير التوقعات بشأن الضرائب في المستقبل. قد يرد بوكانان على هذا بالتنويه إلى أن أجيال المستقبل لا تملك صوتًا سياسيًا، حتى إن كان صوتها ممثلًا في أسواق السندات بطريق غير مباشر. لكن على أي حال، المسألة عنده ليست اقتصادية بقدر ما هي أخلاقية.

وبالمناسبة، يمكن لأنصار نظرية التوقعات العقلانية أن يجمعوا أدلة على أن المجتمعات تكشف الساسة المحتملين. خذ عندك مارجريت تاتشر في أوائل الثمانينيات، التي تعهدت بخفض عجز ميزانية بريطانيا، بل رفعت الضرائب إبان إحدى فترات الركود حفاظًا على تعهداتها. ألا يفسر انتخابها مرتين أن الشعب البريطاني اكتشف سياسات حزب العمال المعارض المنفلتة ورفضها؟

على أرض الواقع، يحظى رأي أساتذة مدرسة التوقعات العقلانية بالدعم من طرف «مراقبي» السياسات النقدية في أسواق السندات. من هم هؤلاء المراقبون الشهيرون؟ إنهم أناس لا يحملون الأسلحة أو السكاكين، لكن بإمكانهم أن يبيثوا الرعب في قلب وزير المالية. إنهم تجار ومستثمرون يشتركون السندات الحكومية بناءً على مستقبل اقتصاد الدولة وأدائه. في أوائل التسعينيات، نظر المتاجرون في السندات وسوق المال الأجنبية إلى دولة السويد ليجدوها تعاني اقتصادًا ضعيفًا وعجزًا تجاريًا وقطاعًا حكوميًا مترهلًا وعملة قوية إلى حد يمنع المصدرين السويديين من منافسة مصدري الخارج. إضافة إلى ذلك، تضاعف دين السويد العام في غضون أعوام قليلة، ووصل حجم عجز ميزانيتها إلى عشر أضعافه. بعبارة أخرى، كانت السويد في وضع حرج. رأى رجال الأعمال المراقبون للاقتصاد العالمي أنها تندفع إلى مستقبل لن تقوى فيه على سداد ديونها للعالم.¹¹ ومن ثم، أعلنت شركة سكانديا السويدية — الشركة المالية الهائلة — أنها «ستقاطع السندات الحكومية على ضوء العجز منقطع النظر الذي عانت منه ميزانية الدولة وديونها الآخذة في الارتفاع سريعًا».¹² وأخذ تجار السندات وسوق المال الأجنبية يبيعون الأصول السويدية بثمن بخس ويرفعون أسعار الفائدة، مما دفع الحكومة السويدية إلى تأجيل دفع ديونها، واضطرت في مواجهة هؤلاء التجار النشطين المراقبين للوضع إلى خفض عجز إجمالي

الناتج المحلي من ١٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢,٦٪ عام ١٩٩٧، ثم حققت فائضاً نقدياً عام ١٩٩٩. وبدأت السويد منذ منتصف التسعينيات منافساً شرساً في الأسواق العالمية، والفضل في ذلك يعود إلى شكاوى مراقبي السياسات النقدية في أسواق السندات.

(٤) التيار السائد يعود

حان الوقت أخيراً لمقابلة انتقادات مدرسة التوقعات العقلانية، وهي تستحق الكثير من الانتقاد. فتلك المدرسة الناشئة أهانت الاقتصاديين كافة تقريباً. سنناقش أولاً بعض المشاكل النظرية ثم سنتناول أحداثاً واقعية في عالم الاقتصاد.

أحياناً يبدو أنصار نظرية التوقعات العقلانية مخيفين، ويبعث الخوض في جدال معهم على اليأس؛ فهم — مثل الأصوليين — متعصبون لآرائهم ولديهم إجابة سريعة متزمته لكل سؤال. تشتمل أبحاثهم على مسلمات عجيبة كتأقلم السوق فوراً مع المتغيرات وقدرة البشر الخارقة على استيعاب المعلومات. إن سلمنا بصحة هذه الافتراضات، فستستحيل مهاجمة نظريتهم. كيف لنا أن نهاجمها؟ لكي نقضي على مذهب اقتصادي، يجب ألا نكتفي بالسخرية من افتراضاته غير الواقعية؛ فالاختبار الحقيقي لمدى صحة مذهب ما — على حد قول فريدمان (الذي يتبع فيه رأي الفيلسوف كارل بوبر) — يكمن في اختبار توقعاته، لا وصفه لواقع الاقتصاد الفعلي بدقة وإخلاص.¹³

تتنبأ نظرية التوقعات العقلانية بأن السياسات الحكومية التحفيزية لا تدفع عجلة الاقتصاد، وبأن الحكومات لن تلحق ضرراً بالاقتصاد إن قلصت العروض النقدي. لنبدأ بالنقطة الثانية. في عام ١٩٨٢ بلغت نسبة البطالة ١٠,٦٪، ما رأيك في هذا؟ بعد أن تبنت الحكومة سياسة نقدية تقشفية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، أصيب الاقتصاد بالركود. كما تدهور بسبب تبني سياسة تقشفية مماثلة في عام ١٩٧٥. تطلب خفض توقعات التضخم أن تشهد هاتان الفترتان نسبة بطالة خطيرة. قد يرد لوكاس وأنصاره على هذا باعتبار انخفاض العروض النقدي «مفاجأة»،

فيقولون: «ومَن كان يدري أنَّ مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي سيلتزم بنواياه الصارمة؟» لكن حتى لو صح هذا، فقد أمضى المجتمع فترة طويلة عصبية قبل أن يُغير توقعاته. إن كانت نظرية التوقعات العقلانية تهرب من كل نقد بوصف كل حدث اقتصادي بأنه مفاجأة، فهي نظرية عديمة القيمة.

ماذا إذن لو حاولت الحكومة دفع عجلة الاقتصاد؟ إن كان أنصار نظرية التوقعات العقلانية مُصيبين، فلن تؤثر الخصومات الضريبية على معدل استهلاك الأفراد، عندما تُوضع محل التنفيذ. بعبارة أخرى، ما إن يُوقَّع على مشروع قانون الضرائب، فسيغير الأفراد معدل استهلاكهم حتى لو طُبِّقت الخصومات الضريبية بعدها بأعوام، لكن الخصومات الضريبية في عهد كينيدي وريجان أثبتت أن معدل الاستهلاك ثبت ثم ارتفع عندما دخلت تلك الخصومات حيز التنفيذ. يرى آلن بليندر — وهو أحد أنصار المدرسة الكينزية من جامعة برينستون — أن ازدياد أنصار نظرية التوقعات العقلانية للسياسات المالية الحكومية هو أكثر ما يبعث على الاستياء في مذهبهم؛ فيقول: «أخبرني بارو ذات مرة أنه لا يوجد أي دليل على أنَّ السياسات النقدية مؤثرة. ليفتح عينيه وحسب ليرى ما جرى عندما انخفضت الضرائب وارتفعت النفقات الحكومية؛ ماذا عن الحرب العالمية الثانية؟ كان لتلك السياسات أثر كبير على الإنتاج.» ويهاجم بليندر أيضًا زعم أنصار مدرسة التوقعات العقلانية القائل إن الأسواق تصل لحالة استواء دائماً؛ فيقول: «لا شك أن هذا سخف. بعض الأشخاص بطريقة ما يستطيعون أن يتعاموا عن البطالة عندما ينظرون إلى الاقتصاد العالمي. أعتقد أنني أراها في كل مكان خلال فترات التدهور المتكررة. أعتقد أيضًا أنني أرى حولي في كلِّ مكان بضائع غير مباعة.»¹⁴ هل يستطيع أيُّ من المدافعين عن نظرية التوقعات العقلانية أن يفسر فترة الكساد الكبير على أنها اثنا عشر عامًا من المعلومات «الجديدة» المفاجئة؟ لماذا يميل أغلب الاقتصاديين إلى تأييد أنصار نظرية التوقعات العقلانية عندما يتحدثون عن سوق المال، لكن يميلون إلى المجاهرة بالاعتراض عندما يتحدث أنصار النظرية عن الاقتصاد الكلي؟ في الواقع،

إنَّ سوق المال أكثر كفاءة من أغلب الأسواق الأخرى. فهي إلى حد ما سلسة، يستطيع المرء أن يُمارس عمليات البيع والشراء فيها بسهولة، وتكلفة التداولات المالية فيها ضئيلة. وقد يكلف المستثمر فيها سمسارًا وسيطًا منفذًا للاضطلاع بعمليات الشراء الخاصة به. أما الأسواق الحقيقية التي تباع السلع والخدمات فهي أعقد وأقل مرونة. هل يُمكنك مثلًا أن تترك مهنتك بالسهولة نفسها التي تباع بها الأسهم؟ هل تستطيع شركة ما أن تفصل موظفيها وتغلق مصانعها وتبني مصانع جديدة بالسهولة والسرعة نفسيهما التي تشتري وتبيع بهما الأسهم؟ بالطبع لا.

في الأسواق الحقيقية، تلعب العقود دورًا كبيرًا. فهي تزيد مستوى الثقة في القيمة الاسمية لأجور العمالة ورأس المال والمعدات، لكنها تجعل السوق أقل مرونة وسلاسة. على سبيل المثال، إن توقعت شركة كيدي إيرلاينز أن الأسعار والمرتبات ستتنخفض، قد تجبرها عقود سارية لمدة ثلاثة أعوام مع هيئات نقابية على الإبقاء على أجور عاملها مرتفعة، وحتى لو كان لدى مديري الشركة توقعات منطقية هنا، فإن العقود ستجبرهم على التأقلم معها. في الواقع، يطرح نقاد نظرية التوقعات العقلانية سؤالين هما: (١) هل يملك الأفراد توقعات عقلانية أم أنهم يتبعون عادات قديمة؟ (٢) حتى إن كانوا يملكون توقعات عقلانية، فهل يستطيعون التصرف بنفس الذكاء الذي يفكرون به؟ إن كانت الإجابة على كلا السؤالين بالسلب، يُصبح تصور نظرية التوقعات العقلانية للاقتصاد تصورًا خاطئًا.

(٥) الاقتصاد السلوكي

انضم علماء النفس إلى الجموع الساعية لهدم نظرية التوقعات العقلانية. ويمكنك أن تتصور سبب تلهفهم على ذلك؛ ففوق كل شيء، إن كان البشر عقلاء تمامًا، فلن تكون هناك حاجة إلى كل علماء النفس هؤلاء. يشير إيمانويل كانط في الواقع — بإيمان شديد بقدره المنطق — إلى أن المجانين يجب أن يتلقوا العلم على أيدي الفلاسفة؛ فالمجانين يفكرون بمنطق خاطئ، لذا يكون خبراء المنطق والتفكير السليم هم الأقدر على مساعدتهم. لكننا منذ عهد كانط تعلمنا أن الأفراد عندما يكونون مضللين باعتقادات

خاطئة لدرجة لا يستطيعون معها أن يفكروا بوضوح، قد يعانون مشكلات عاطفية قوية أو من اختلال في إفرازات الجسم الكيميائية. وإن أجلسناهم في غرفة مع كانط أو ديكارت فقد يُجن كانط أو ديكارت بدلاً من أن تتحسن حالة المريض. ومثلما يحتمل أن كانط قد غالى في تقدير قدرة التفكير المنطقي، فإنه يحتمل أيضاً أن يكون بعض الاقتصاديين قد فعلوا المثل. لنفترض أنك تتسوق لشراء كاميرا جديدة، واكتشفت أن المتجر «س» يبيع الكاميرا نفسها التي يبيعهها المتجر «ص»، لكن بمائتي دولار، أي بمبلغ أقل بعشرة دولارات. الغالبية ستجتهد لتوفير العشرة دولارات. من ناحية أخرى، إن افترضنا أنك تتسوق لشراء سيارة جديدة واكتشفت أن توكيل بيع السيارات «س» يبيع السيارة نفسها التي يبيعهها التوكيل «ص» بـ ٣٠٨٠ دولارًا، أي بمبلغ أكبر بعشرة دولارات. الغالبية هنا ستتغاضى عن هذا الفارق في السعر، مع أن علماء النفس يشيرون إلى أن العشرة دولارات تظل عشرة دولارات. لماذا تجتهد لتوفير عشرة دولارات من شراء كاميرا ولا تفكر في الاجتهاد لتوفير عشرة دولارات من شراء سيارة؟

ألف باحثان إسرائيليان في الخمسينيات ما يشبه الموسوعة في السلوكيات الاقتصادية اللاعقلانية، وكانا قد بدأ في ابتكار أفكارها إبان عملهما في القوات المسلحة. قامت هذه الموسوعة على مقابلات وتجارب حقيقية. وفيها أثبت الباحثان دانيال كانمان، الذي صمم اختباراً نفسياً للجيش الإسرائيلي، وعاموس تفيرسكي أن الأفراد ينتقلون سريعاً من تلافي الخطر إلى البحث عنه. كان الاثنان قد بدأ تطوير نظريتهما إبان العمل مع مدربي القوات الجوية. إليك مثال عن الأفكار الاقتصادية الغريبة. أظهر استطلاع أن الأفراد يُفضلون أن يرتفع معدل التضخم على السماح لمعدل البطالة بالارتفاع من ٥ إلى ١٠٪، لكنهم لما سئلوا بدلاً من ذلك عما إذا كانوا يفضلون ارتفاع معدل التضخم على السماح لمعدل البطالة بالانخفاض من ٩٥ إلى ٩٠٪ أجابوا: «لا»¹⁵ فعل الرغم من تطابق السؤالين، فقد تباينت الإجابات.

سُئل المشاركون أيضاً في تجربة أخرى عن الكيفية التي يفضلون بها مكافحة انتشار مرض آسيوي، وكان البرنامج الأول لمكافحة المرض سينقذ

مائتي شخص، أما البرنامج الثاني فيحتمل بنسبة واحد إلى ثلاثة أن ينقذ ستمائة شخص ويحتمل بنسبة ٢ إلى ٣ ألا يُنقذ أحدًا على الإطلاق. أُعجب اثنان وسبعون بالمائة من المشاركين بالنسبة الأكيدة التي يحققها البرنامج الأول لأن الأفراد يميلون إلى الحقائق المؤكدة. وقد اكتشف علماء الاقتصاد السلوكي أن الأفراد يكرهون الخسارة مما يجعلهم أحيانًا يقفون في مكانهم بلا حراك. على سبيل المثال، المستثمرون في أسواق المال يكرهون بيع أسهمهم إن كانوا سيتكبدون خسارة بسيطة، حتى إن تلقوا تحذيرًا بأن هناك احتمالًا لأن يتعرضوا لخسائر أكبر؛ فقد يصيرون مرتبطين عاطفيًا بأسهمهم ومنازلهم ووظائفهم.¹⁶

قال تفيرسكي — الذي توفي عام ١٩٩٦ وكان رجلًا متواضعًا — إنه درس أمورًا يَعْلَمُهَا بالفعل أيُّ بائع أو وكيل إعلانات للسيارات المستعملة، وهي أن الكيفية التي تصاغ بها الأسئلة من حيث المعاني والحسابات هي التي تصنع الفارق بين البائع الناجح والفاشل. ظهر تفيرسكي على الصفحات الأولى للجرائد عام ١٩٨٨ عندما دحض نظرية «الحظ» في لعبة كرة السلة بإثبات أن اللاعب الذي يحرز رمية لا يملك فرصة أكبر في إحراز الرمية التالية. وقد درس آنذاك كل رمية أحرزها فريق فيلادلفيا سيفنتي سيكسرز على مدى عام ونصف. كان تفيرسكي أيضًا بطل حرب؛ ففي عام ١٩٥٦ عندما كان ملازمًا في التاسعة عشرة من العمر وضع جندي شاب قنبلة يدوية أسفل سور من الأسلاك الشائكة وعجز عن التخلص من الأسلاك الشائكة فتجمد في مكانه وجسده ممدد فوق القنبلة بمعنى الكلمة؛ فركض تفيرسكي إلى الشاب على الرغم من علمه بأن القنبلة ستنفجر في غضون ثوان وانتزع جسده وألقاه بعيدًا عن القنبلة في نفس الوقت الذي انفجرت فيه لتصيبه. بناءً على هذا الموقف، أهدت الحكومة الإسرائيلية تفيرسكي أرفع أوسمة الشرف العسكرية.

ظل ريتشارد تيلر — الأستاذ الجامعي بجامعة شيكاغو — يصف لعدة أعوام الفرائب الاقتصادية في مقالات بجريدة جورنال أوف إيكونوميك برسبيكتفز، وهي المقالات التي أطلقت الكثير من النقاشات أثناء المحاضرات وفي أرجاء الجامعة عمومًا. لكن عندما أهدت لجنة جائزة نوبل كانيان

الجائزة عام ٢٠٠٢ أصبح علم الاقتصاد السلوكي حقلاً بارزاً يجذب الكثير من الخريجين والشركات الممولة. إحدى أهم القضايا التي تناولها الاقتصاد السلوكي هي قضية «الخيارات على مر الأزمان» والتي تدرس كيف ينظر الأشخاص إلى المستقبل؛ فالاقتصاد السلوكي يقول إن الأشخاص كثيراً ما يسقطون المستقبل من حساباتهم، ويتطلعون إلى الإشباع الفوري الذي قد يقودهم إلى التفاوض عن تقلص مدخرات تقاعدهم وزيادة أوزانهم. مثلاً، يشير علماء الاقتصاد السلوكي إلى أن ثلث العمالة الأمريكية تقريباً تجاهلت خطط شركاتها لمدخرات التقاعد، إذ قد يختار الكثير منهم عدم الاشتراك في خطة التقاعد تلك إذا دفعت لهم الشركات مقابلها الآن. وقد أقر الكونجرس والرئيس بوش عام ٢٠٠٦ — بناءً على أبحاث علماء الاقتصاد السلوكي — قانوناً يجعل اشتراك الشركات في خطة التقاعد تلك أسهل. فيما مضى كان على الموظفين أن يختاروا الاشتراك في الخطة. أما الآن، فالمؤهلون للوظائف يقيدون ألياً في الخطة، إلا إذا رغبوا في عدم الاشتراك فيها. لم يتخوف مفكرو مدرسة التوقعات العقلانية كثيراً من الكسل البشري، أما علماء مدرسة الاقتصاد السلوكي فتحوفوا منه.

لا شك أن استطلاعات الرأي على مر الزمان قد تكون مربكة. وفي هذا الصدد، يقول ديفيد لايبسون — وهو عالم اقتصاد سلوكي من جامعة هارفارد — إننا لو سألنا شخصاً إن كان يفضل أن يأكل اليوم الشيكولاتة أم الفاكهة فسيجيب: الشيكولاتة، لكنك لو سألته عما سيود أن يأكله الأسبوع القادم فسيجيب: الفاكهة.¹⁷ نحن اليوم نقرأ روايات جون جريشام المثيرة ونحن نسترخي على الشواطئ، لكننا نقنع أنفسنا أننا يوماً ما سنقرأ قصص براوست الكئيبة. من منظور علماء الاقتصاد السلوكي يمثل هذا الأمر مشكلة. لكن أظهرت دراسة أنك إن سألت المسنين اليوم الذين سيطروا على شهواتهم إن كانوا سعداء لأنهم لم يسرفوا واقتصدوا فسيجيبونك بالنفي؛ إذ يتمنون لو أنهم استمتعوا بحياتهم أكثر!

هل يجب أن تقودنا الألعاب والاختبارات النفسية التي اكتشفها كانيان وتفيرسكي إلى التخلص من النظريات الاقتصادية كافة، وإحلال منظمة علماء النفس الأمريكية محل مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي؟

كلا على الأرجح. يجب ألا يفترض علم الاقتصاد السائد اليوم أن الجميع يتحلون بالعقل طوال الوقت، ولكن عليه بدلاً من ذلك أن يفترض أن العوامل الاقتصادية ستدفع الأفراد والمؤسسات بمرور الوقت إلى تبني سلوك أكثر عقلانية.

مع أن علماء الاقتصاد السلوكي مصيبون في أن الكثيرين يتعلقون على نحو غير عقلاني بأسهم حتى إن كانت خاسرة، فإن المحترفين لا تززعهم الخسائر. ففي نهاية المطاف، يطرح المحترفون الذين لا يتأثرون بمشاعرهم الهواة أرضاً ويلقنونهم درساً من اثنين: اخرجوا من المضمار، أو تخلصوا من ارتباطاتكم العاطفية.¹⁸

قد يساعد مثال آخر عن الاستثمار في توضيح الأمر. اكتشف بعض الباحثين في أوائل الثمانينيات أن أسهم الشركات الصغيرة تتفوق على أسهم الشركات الكبيرة؛ إذ تحقق عائداً أعلى للمستثمرين. بدا آنذاك أن هذه النتيجة غير منطقية وأنها تدحض فرضية كفاءة السوق، لكن منذ هذا الاكتشاف أخذ الكثيرون في التزاحم على صناديق أسهم الشركات الصغيرة إلى أن تراجعت أسهم الشركات الصغيرة أمام الكبيرة في التسعينيات؛ لأن المستثمرين العقلانيين الذين يسعون إلى عقد الصفقات الرباحة عدلوا عن مسارهم اللاعقلاني السابق.

بالاستعانة برؤى علماء مدرسة الاقتصاد السلوكي يمكننا هدم مدرسة التوقعات العقلانية الجريئة تمامًا. لكن هذه المدرسة تستحق أفضل من هذا. فإن نبذنا فرضية المعرفة التامة والأسواق التي تنتهي إلى حالة استواء بطرق غامضة، فلن يتبقى سوى بضعة أفكار يحاول اقتصاديو اليوم إدراجها في إطار عملهم. والأشخاص يفطنون بالفعل إلى الحيل السياسية والاقتصادية بعد فترة من الزمن؛ من هنا يتطورون وينبذون توقعاتهم السابقة بسرعة لن تستطيع نماذج التأقلم التدريجي أن تصورها. التحدي هنا هو الأخذ في الاعتبار رؤى مدرسة التوقعات العقلانية مع الانتباه إلى المشاكل التي تصنعها العقود والمعلومات الناقصة.¹⁹

يبدو أنصار نظرية التوقعات العقلانية بأرائهم الثورية كما لو أنهم قفزوا من صفحات مجلات مارفل المصورة. إن افترض المرء أن الأشخاص

يتحركون بعقلانية تامة، فلماذا لا نقر أيضًا بأنهم يتمتعون ببصر خارق ويستطيعون الطيران؟ إن كوكب كريبتون لم يعانِ من ركود تضخمي بلا شك. في صورتها الأساسية، تُصور لنا نظرية التوقعات العقلانية نموذجًا مثاليًا إلى حد لا يمكن أن يتحقق في عالم الواقع. وعلى حد قول جيمس توبين، فإن استخدام هذا النموذج المثالي في تفسير العالم يشبه البحث عن حافظة مفقودة في المنطقة المضاءة فقط من الشارع، لا في الشارع بأكمله.²⁰ المشكلة هي أن الحافظة المفقودة تكون في الأغلب في الجزء المظلم من الشارع، وعندما تحني ظهرك لتبحث بلا جدوى عن الحافظة تحت ضوء المصباح الثابت، فإن رأسك سيصطدم على الأرجح بالواقع.²¹



سحب داكنة، بطانتها مشرقة

قطعنا شوطًا طويلًا بعد آدم سميث؛ شوطًا قطعناه سريعًا حتى إن الأمر ليشبه المرور سريعًا على قرون من الإبداع في متحف اللوفر دون امتلاك الوقت الكافي إلا لرسم ابتسامة عابرة. مسكين الاقتصادي؛ الكل يتوقع منه أن يستنبط «الحقيقة» من مسيرة التاريخ المتعرجة ليقدم بعدئذ النصح بثقة إلى الرؤساء.

لكن «الحقيقة» هي أن علم الاقتصاد يُحير أذكى العقول، والتباهي في السياق الاقتصادي يجلب العقاب. ويجدر بالاقتصاديين المتعجرفين أن يحلوا محل بروميثيوس فتنهش العقبان أكبادهم إلى أن يتعلموا التواضع. لماذا يستعصي علم الاقتصاد على الكثيرين ويخيف الكثيرين؟ عكس علماء الأحياء، لا يستطيع الاقتصاديون أن يُجروا التجارب العلمية بإخضاع العينات البشرية للملاحظة الدقيقة. إلا أن العلوم الطبيعية لا تفعل هذا. علماء الفلك — على سبيل المثال — لا يستطيعون التحكم في الأقمار أكثر مما يستطيع الاقتصادي التحكم في عينة عشوائية من ربّات البيوت، لكن ليس على علماء الفلك أن يتخوفوا — على الأقل — من أن تبدأ الكواكب فجأة في التصرف على نحو غير متوقع كالمستهلكين. إن تاريخ علماء الفلك في التنبؤ بقدم مُذنب هالي طيب، أما تاريخ الاقتصاديين في التنبؤ بنسبة ادخار ربّات البيوت فسيئ. في إحدى النكات في الاتحاد السوفييتي، يسأل رجل: «هل كان السّاسة أم علماء الأحياء هم من ابتكروا الشيوعية؟» وتكون الإجابة هي: «الساسة بالطبع، كان علماء الأحياء سيجربونها أولاً على الجرذان.» للأسف، لا يستطيع الجرذان أيضًا أن يساعدوا الاقتصاديين

كثيراً؛ فتشريح الجهاز الدوري للفئران يشبه تشريحه عند البشر، لكن علم الاقتصاد يتصل بالعقل أكثر مما يتصل بتشريح الجسد.

علم الاقتصاد ليس علم القوانين الدقيقة، كما حاول آدم سميث وأنصار المذهب العقلي أن يصوروه، ولعلّه علم قائم على النزعات. على سبيل المثال، ارتفاع حجم الإنتاج يعني انخفاض الأسعار، إلا إذا سيطر مفهوم فيبيلين عن قيمة السلعة على الساحة. وارتفاع العرض النقدي في الأغلب يعني انخفاض أسعار الفائدة، إلا عندما تدفع المخاوف من التضخم أسعار الفائدة إلى الارتفاع. وأسعار الأسهم في الأغلب تُعبر عن التوقعات العقلانية لاتجاه التدفقات النقدية مستقبلاً، إلا إن بُنّت «غرائز» المستثمرين الحيوانية الخوف فيهم أو حثتهم على تغيير سلوكهم تغييراً جذرياً. المستثمرون في الأغلب يُقبلون على المجازفات حتى تساوي الفائدة الحديّة التكلفة الحدية، ما عدا رواد الأعمال الذين تحدث عنهم شومبيتر والقادرين على إدراك مَكْمُن القيمة أفضل من بقية مستثمري السوق. تلك القوى الغامضة التي تعوق تبني مذهب علمي ليست بالضرورة غير عقلانية (بمعنى نابعة من تفكير جنوني)، بل قد تكون غير متوقّعة ويقف وراءها تفكير غير منطقي، كالألكترونات في فيزياء الكم التي لا تتصرف بجنون، وإنما تتحدى ببساطة نماذجنا الحالية لوصف سلوكها. ونحن كالاقتصاديين لم نكتشف حلولاً لكل شيء، لكن الاستهتار بالنزعات التي اكتشفها رواد الاقتصاد يشبه اللعب بالنار. إن سياسات دعم الأسعار والحمائية وعدم التدخل في مكافحة التلوث قد تقود سريعاً إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الضرائب، وتلوث الهواء. ومع أن الاقتصاديين يشتهرون بولعهم بالجدال، فلن ينصح أحد منهم تقريباً بتلك السياسات.

ليس من السهل أن تكون اقتصادياً. كالعادة يجد كينز أروع الكلمات ليصف بها الاقتصادي المتمكن من علمه؛ فيقول إنه: «يجب أن يكون منفصلاً عن العالم لا يفسد خلقه كالفنان، لكن متصلاً أحياناً بالعالم كالسياسي».¹ ومن المحال تقريباً العثور على من ينطبق عليه هذا الوصف. لم يستطع أيٌّ من الاقتصاديين الذين تعرضنا لهم أن يوازن دون أخطاء بين العام والخاص، والحاضر والمستقبل، والوضع الأمثل والواقع.

لم يُثبت أيٌّ منهم أنه شديد البراعة في التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي على حدٍّ سواء. كانت لهم نقائصهم، وبعضهم فطن لهذا. لكنهم جميعًا فطنوا إلى شيء واحد؛ أنهم لا يستطيعون أن يتجاهلوا التفاعل بين الحكومة والاقتصاد. على سبيل المثال، هاجم آدم سميث الحكومات لدعمها القيود التي فرضتها النقابات المهنية، وأكد مالتوس أن قانون الفقراء يرفع نسبة الفقر، وحذر ريكاردو من أن السياسات الحمائية قد تدفع إنجلترا إلى عصور الظلام من جديد، ورأى ماركس أن الحكومات ليست إلا أداة للاستغلال والقمع، وحاول كينز أن يُوقظ المسؤولين الحكوميين من نومهم العميق الخطير، وهلمَّ جراً. وعلى الرغم من الاعتراضات التي أطلقها كلُّ متشدد متشبث برأيه، تعلمنا أن الحكومات ليست بالضرورة أداة للخير أو الشر؛ فهي ليست المخلص أو الشيطان، لكن سياساتها قد تُخلص الأمة أو توقعها في الجحيم.

كلُّ الاقتصاديين الذين تناولناهم يُحذروننا — على الرغم من اختلافاتهم — من أن الحكومات تواجه دائماً ضغوطاً لتتبني سياسات قد تُدمر الاقتصاد الجيد. قد يمضي أعضاء الكونجرس بالولايات المتحدة فترة عملهم بأسرها في مواساة ضحايا السياسات الجيدة والتخفيف عنهم. أيضاً تؤثر التجارة الدولية الحرة سلباً على المنتجين داخل البلاد، وانخفاض معدل التضخم يضر المقرضين، وانخفاض أسعار الفائدة يضر مشتري السندات، والاختراعات التكنولوجية تضر العاملين، والضرائب على التلوث تضر الشركات.

لا تظنَّ أن المنتفعين من السياسات الاقتصادية الجيدة يوازنون أعداد ضحايا تلك السياسات؛ فالسياسات الاقتصادية الجيدة ليست معادلة يساوي حاصلها النهائي صفراً. بل في الواقع فإننا قد نُعرِّف السياسات الاقتصادية الجيدة بأنها سياسات تحقق المكاسب، حتى لو خُلفت ضحاياها. ولأنَّ السياسات الاقتصادية الجيدة كثيراً ما تُخلف ضحايا، يعاني الاقتصاديون عناءً شديداً لإقناع الحكومات الديمقراطية باتباع النصائح الجيدة. قد لا تحظى السياسات الاقتصادية الجيدة بشعبية، لا سيما على

المدى القصير. على سبيل المثال، قد تستغرق مزايا خفض معدل التضخم وزيادة الاستثمارات وقتاً لتظهر للعيان، خاصة على شاشات التليفزيون التي تنقل صور الفلاحين الذين تدهورت أحوالهم، وأرباب المنازل الذين يُعانون ضوائق مالية (الذين تزايدت قيمة ممتلكاتهم إبان التضخم الذي شهدته السبعينيات، وتدهورت أحوالهم في الثمانينيات، ثم ازدهرت في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة). لكن للأسف، تُفضل وسائل الإعلام في الأغلب تغطية المشاهد القصيرة المؤلمة العنيفة على المشاهدة المبهجة الهادئة.

السياسات الاقتصادية الجيدة لا تبدو جيدة في المقتطفات الإخبارية التي تدوم لخمس عشرة ثانية. في خمس عشرة ثانية تستطيع شكوى مُدوية من أحد أفراد جماعات الضغط أن تسحق أي اقتصادي. ما يحتاج إليه الاقتصاديون حقاً هو تعلم ابتكار الشعارات وتأليف الكتيبات الدعائية، أما ما تحتاج إليه البرامج الإخبارية فهو الصبر على الاستماع للقضايا الصعبة.

لكن لنكن صُرحاء. الإعلام إلى حد بعيد يعكس رغبة المشاهدين في الاستماع إلى مقتطفات إخبارية ساخنة؛ إذ يبدو أن الأفراد يتلذذون بالقصص الإخبارية الصادمة بقدر ما يتلذذون بأفلام الرعب. ولا يمكننا أن نؤيد اقتصاديات السوق ثم نلوم الشبكات الإذاعية التي تشبع رغبات الجمهور.

نحن كجمهور تفصلنا ثلاث عقبات نفسية عن التمتع بوعي اقتصادي. أولاً: نحن نفضل الأنباء القصيرة الجذابة. ثانياً: نحن نفضل النتائج الفورية، ونمَلُّ سريعاً. كان كينز مخطئاً؛ فعلى المدى الطويل لن نكون — أو على الأقل أحفادنا — أمواتاً. وإن استسلمنا لكل رغبة اليوم، فلن نترك شيئاً للغد. إن اقترضنا وحسب ولم ندخر وأفرطنا في المتع، فسيكون الغد طويلاً وشاقاً. ولا تزدهر المجتمعات إلا عندما تُفكر في المستقبل البعيد. لا يعني هذا أن مجتمعات البخلاء تزدهر دائماً. في العصور الوسطى، يُرَجَّح أن الهوس بالفردوس في الحياة الآخرة استنزف طاقات الابتكار والتفوق، أما في القرن الحالي فقد وجدنا اليوم بدلاً من الغد وما بعده، وكأننا دخلنا الفردوس بالفعل.

ثالثًا: على الرغم من أننا نصبُّ اهتمامنا على المدى القصير، فإننا نجد صعوبة في الانتباه إلى «الأوقات الطيبة» حتى عندما نعيشها. إن الرخاء الاقتصادي لا يعني تضخم الثروات. على سبيل المثال، بلغت نسبة ارتفاع مستوى المعيشة إبان الثورة الصناعية — التي تعد الحدث الاقتصادي الأعظم في التاريخ — ٥% فقط، وهي نسبة لا تدفع الفقير سريعًا إلى الثراء، ولا تجعل من يلحق الثرى يأكل الضأن. تحدث التغييرات ببطء على مدار الأعوام. قد يجد الفقير المشارف على الموت مستوى معيشته وقد ارتفع إلى أربعة أضعاف مستواه السابق. الحياة نادرًا ما تكون وريدية، بل هي في الأغلب مقبولة. وحتى إن جلب ارتفاع مستوى المعيشة السعادة، فهو في العادة يأتي ببطء.² لكن عندما يأتي في نهاية الأمر نكون قد بلغنا السنَّ المناسبة لنتغنى بـ «الأيام الخوالي الطيبة». فمع مرور الوقت، نتطلع إلى المستقبل ببصرٍ حسيرٍ ونلتفتُ إلى الماضي فنراه وريدًا. من الصعب علينا التقدم إلى الأمام بهذه الطريقة. ومن الصعب على الاقتصاديين أن يُرشدونا إلى الطريق الصحيح.

علاوةً على ذلك، نادرًا ما نتحدث الصحف عن فترات الازدهار. كُتب التاريخ وحدها هي التي قد تفعل هذا. مثلًا من منظورنا اليوم، تبدو فترة أواسط الستينيات من فترات الازدهار الاقتصادي؛ إذ استمر النمو الاقتصادي لسنوات وبيّدت النظرية الكينزية في أوج قوتها. مع هذا، أكّدت تقارير تلك الفترة أنها فترة يأس واضطراب اقتصادي. بعبارة أخرى، مرّت الأوقات الطيبة دون أن نلتفت إليها كثيرًا، كما لو أنّ لنا الحق في توقع فترات ازدهار اقتصادي طويلة. لا يتصدر الصحف إلا أنباء الركود الاقتصادي؛ فعلى حد تعبير شوبنهاور، تبدو سنوات السلم في كتب التاريخ كما لو أنها فترات قصيرة مبعثرة هنا وهناك، أما الثورات والحروب فتهيمن على كتب التاريخ. الفيلسوف بيكاريا عبّر عن الأمر بفصاحة أكبر حين قال: «الأمم التي لا تاريخ لها أمم سعيدة.»

حذرنا صامويل جولدوين من توقع أي شيء عن المستقبل. لكن لنتجاهل نصيحته؛ فعلى الرغم من التوقعات التي تنذر بخراب كبير تصحبه مجاعة عالمية ويأس ومعاناة، لدينا سبب للتفاؤل. ليس لدينا

ضمانات أو فرص قوية؛ لدينا سبب فقط. تذكّر أن الاقتصاد القومي يعتمد على العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية والتكنولوجيا، والتطورات الأخيرة التي شهدتها كل من هذه العوامل تبشر بنمو اقتصادي على المدى الطويل.

يبدو أن العمالة في الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الغربية أصبحت أكثر دراية بسبل الإدارة عمّا كانت عليه قبل عقد أو عقدين من الزمان. وبفضل تقنيات الإدارة اليابانية أصبحت العمالة في المصانع الكبيرة تلعب دورًا كبيرًا في تصميم وتطوير عمليات الإنتاج. وصارت الاتحادات النقابية تدرك أن نجاحها يعتمد على نجاح الشركة لا استخلاص الرواتب الكبيرة دون زيادة مُصاحبة في الإنتاج، ويبدو أن النقابات الأمريكية صارت على استعداد للقبول برواتب أدنى بدلًا من فصل العمالة في فترات الركود، مما يجعل ثروتها ترتفع وتنخفض مع ارتفاع وانخفاض ثروات الشركات. وفي المقابل، أدركت إدارات الشركات أن العمالة يجب أن تضطلع بدور كبير في أداء الشركة، لذا يتقاضى الكثير من الموظفين جزءًا من راتبهم في هيئة خيارات أسهم. وتعزيز التعاون بين الشركات والنقابات يعزز النمو الاقتصادي.

أيضًا أصبح أداء أسواق المال أكفأ مما كان عليه قبل عشر سنوات؛ فالיום تنتقل رءوس الأموال العالمية بسهولة بين الدول، وتواجه الشركات والحكومات التي لا تعمل بكفاءة ضغوطًا كبيرة لتحسن أداءها وإلا فشلت في جذب المستثمرين، وتجد الشركات اليوم سهولة أكبر في جمع التمويلات لبناء المصانع الجديدة وشراء المعدات الجديدة. قديمًا، كانت الشركة تحدد دائرة جغرافية يمكنها أن تجمع منها التمويلات. وقبل قرن كان قطر هذه الدائرة يبلغ تقريبًا عشرة أميال، وإن لم يدخر سكان تلك المنطقة ما يكفي من المال تعذر على الشركة تمامًا الاقتراض من بنوك المنطقة. لكن على مدار القرن تزايد قطر الدائرة، حتى صار اليوم يضاها قطر الكرة الأرضية. تستطيع اليوم شركة مقرها مدينة بيتسبرج أن تطرح سندًا للبيع في أستراليا، حتى لو كان جميع جيرانها يدخرون أموالهم في حشايا فرشهم لا في صناديق استثمار.

التكنولوجيا هي العامل الأكثر إبهامًا، وأكثر عامل لا يمكن التنبؤ بتطوراته من عوامل الإنتاج. من يدري متى سيأتينا تورينج أو فون نيومان القادمان؟ وإلى أين سيقوداننا؟ لقد أتينا بأجهزة الكمبيوتر الحديثة، لكنهما نفسها سيندهشان من القوة والسرعة التي ربطت بهما شبكة الإنترنت بين أركان العالم. اليوم لا يفصل طلاب جاكارتا عن القيام بجولة افتراضية في عالم ديزني أو الاطلاع على نبذة عن وكالة ناسا إلا نقرة واحدة على رابط ما على الإنترنت، والمصاب بسرطان البروستاتا في الكونغو يمكنه أن يُحمّل بحثًا من جامعة جونز هوبكنز ليطلع عليه طبيبه. أيضًا يعمل علماء الفيزياء والكيمياء بجد اليوم على تصميم الموصلات الفائقة التي تقضي على مشكلة المقاومة الكهربائية، وستنقل تلك الموصلات والابتكارات التي تستخدم تكنولوجيا النانو أجسادنا ورسائلنا بسرعة خيالية. أيضًا يجتهد علماء الأحياء (بحرص كما نأمل) في تعديل الذي إن إيه لتحسين موارد الغذاء، والقضاء على الأمراض. أما على صعيد مؤسسات الدولة، فنجد أن التعاون بين مراكز البحث العلمي التابعة للجامعات والشركات ينمو والشركات التي تجمع تلك الإبداعات تُسرّع معدل النمو الاقتصادي.

أما الموارد الطبيعية فلا شك أنها تتضاعف، عندما توفر لنا وسائل التكنولوجيا سبلاً جديدة لاستخراج تلك الموارد واستخلاصها وسد النقص منها.

لكن بالطبع علينا ألا نخطو نحو المستقبل والتفاؤل المستهتر يغمرنا؛ فمع كل تطور إيجابي تظهر مخاطر ومشكلات. لنعد إلى عوامل الإنتاج من جديد. قد لا تتحد العمالة دائمًا مع الإدارة، وابتكارات المصانع قد تحل محل العمالة، وقد تحدث إضرابات طويلة، وقد يعوق التداول بناءً على معلومات داخلية وغيرها من أشكال التحايل كفاءة عمل أسواق المال، وقد تستغل شركات غير مسئولة الموارد استغلالاً يحقق لها مصالحها وحدها، وهكذا.

وأخيراً، علينا أن نضع في الاعتبار العوامل النفسية والسياسية والخصائص المجتمعية التي تشكل أفكارنا. قد تزدهر التكنولوجيا، لكن

قد تقف محرمات المجتمع في وجه التقدم؛ على سبيل المثال إن ظننا أن الرمال مقدسة فقد لا نستخدم الزجاج أو أشباه الموصلات، وبالطبع لن نبني منازل الإجازات على الشواطئ. لا شك أن القيود التي فرضتها العصور الوسطى على الاقتراض حجّمت التقدم الاقتصادي في القرون الماضية. من هنا اكتشف العالم الحاصل على جائزة نوبل روبرت سولو أن التقدم الاقتصادي يتطلب مجتمعًا متعلمًا. ومن هنا حثّ العالم بول رومر — من جامعة ستانفورد — الاقتصاديين على قضاء الوقت في علاج قصور المجتمعات الفكرية كما يقضونه في علاج قصور المصانع والطرق. لقد رأى أن أغلب التقنيات لا تظهر فجأة أو تصل إلى المجتمع وكأنها النار التي أهداها بروميثيوس إلى البشرية. ينتفع الكثيرون من الاكتشافات العلمية كالترانزستور والعلاج الكيميائي؛ لهذا تحتاج المجتمعات إلى تشجيع العلماء والمهندسين سواء بالإعفاءات الضريبية أو بمنحهم مزايا تجعلهم يحتكرون أرباح اكتشافاتهم لبعض الوقت؛ فالنمو الاقتصادي كما علّمنا جوزيف شومبيتر (قبل أن تؤسس جائزة نوبل في الاقتصاد) يتطلب أيضًا غريزة استثمار وإقدام. ومن يدري إن كان فكر وروح المجتمع سيدفعاننا إلى الأمام أم يجعلاننا ندور على أعقابنا ونتقهقر لنعود إلى عصور الظلام؟ هل هناك استثمار في ظل الفكر الظلامي؟

تكهن شومبيتر بمستقبل الرأسمالية في كتابه الرائع «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية»؛ فرأى أن العوامل السياسية لا العوامل الاقتصادية، كانخفاض الأرباح، هي أكبر تهديد يواجهه النظام الرأسمالي. فنجاح الرأسمالية في الواقع هو نفسه ما سيتسبب في القضاء عليها؛ فعندما تصنع الرأسمالية شريحة كبيرة من كبار المثقفين الذين يملكون وقت فراغ كبير، ستفتح الباب أمام جيل جديد للتساؤل بشأن قاعدتها الأخلاقية؛ فيبدؤون في التساؤل عن المساواة والعدل والتلوث وما إلى ذلك، إلى أن تدمر أسئلتهم النارية أساس الرأسمالية الأخلاقي الضعيف، ويتحولوا هم إلى الاشتراكية التي تعدّ بتحقيق الرخاء المادي والدعم المعنوي لمن يتوقون لتحقيق العدالة على الأرض. لذا سأل شومبيتر سؤاله الشهير اليوم: «هل ستصمد الرأسمالية؟ لا، لا أعتقد أنها قادرة على ذلك؟»³

بدا أن تكهنات شومبيتر قد أخذت تتحقق في أواخر الستينيات عندما انتشرت موضة الشعر الطويل وموسيقى الروك والألوان الساطعة؛ إذ تحولت دول العالم الثالث التي تحررت حديثاً من الاحتلال الأوروبي إلى الاشتراكية، وصار حاملو درجة الدكتوراه مع أوائل السبعينيات يعملون كسائقي سيارات أجرة ويهاجمون مؤسسات المجتمع بظراوة.

لكن ماذا عمّا جاءت به الثمانينيات؟ لقد أتت بالأثرياء وموضة الشعر القصير والقمصان المقلمة ومجموعة من الدول التي استبدلت الرأسمالية بالشيوعية. حتى الاتحاد السوفييتي جاهد ليحرك اقتصاده الساكن، ولم يعد هناك من ينصح بالتخطيط المركزي. إليك عناوين بعض مقالات صحيفة نيويورك تايمز «الكفة تتجه سريعاً نحو ترجيح الرأسمالية في يوغوسلافيا»، و«آدم سميث يحاصر كارل ماركس في أنجولا»، و«تشخيص شامل للتدهور الاقتصادي في أمريكا اللاتينية: كتاب يؤيد الاستثمار يعصف بالمنطقة».⁴ وأخيراً لتقرأ بعض السطور من إحدى المقالات بنفس الصحيفة:

المسيرة العالمية لتحرير الأسواق: مع اتجاه الاقتصاد العالمي أكثر إلى التنافسية، يتحول الرأسماليون والشيوعيون على حد سواء إلى آدم سميث. أدار رواد الأعمال الشيوعيون صالونات التجميل ومحالّ لصيانة السيارات في موسكو، وفي الصين نأى الكثير من المزارعين عن الأنظمة الاشتراكية وفضلوا بيع منتجاتهم الزراعية بأنفسهم ... ويبدو في كل مكان أن الحكومات اتجهت إلى اقتصاد السوق — اليد الخفية الذكية التي تحدث عنها آدم سميث — لإنعاش اقتصادها. ويرى الاقتصاديون أن الدول الرأسمالية والشيوعية تتفق إلى حد مدهش على أهمية إطلاق الحرية للسوق؛ تلك الآلية المهيمنة التي تساعد في التعبير عن حاجات المستهلك وتشجع على الابتكار وتعاقب المنتجين الذين لا يعملون بكفاءة.⁵

تعزز هذا الاتجاه في التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، على الرغم من أن روسيا ودول الشرق الأقصى واجهت عثرات. على سبيل المثال،

عندما فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات الديمقراطية ببولندا عام ١٩٩٥، تقيد بالنظام الرأسمالي، ولم يكن شيوعياً إلا من ناحية أصوله. أما رومانيا التي تبنت في لحظة من اللحظات نظاماً شيوعياً أكثر صرامة حتى من النظام الشيوعي السوفييتي فقد وقعت مؤخراً على معاهدة تجارة حرة مع تركيا. ونبذ دانيال أورتيجا قائد الساندينيستا مذهبه الماركسي وخاض انتخابات نيكاراغوا مؤيداً للرأسمالية، وعندما حَلَّت حكومة حزب العمال في كندا وبريطانيا العظمى محل حكومة حزب المحافظين، تفوقت على سابقتها من خلال التقيد بميزانية محدودة وخصخصة الصناعات القومية. ومن أول ما قام به رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لدى توليه منصبه أن حرر البنك المركزي البريطاني من ضغوط السياسة عسيري الإرضاء؛ فلا عجب أن صرّحت مارجريت تاتشر بأنه سيبلي بلاءً حسناً.

لكن حتى إن لم تسفر العودة إلى اقتصاد السوق عن الانتقال على نحو سحري من الفقر إلى الثراء، فعلى الأقل نبذت الحكومات موقفها المتعنت الرافض لاقتصاد السوق. والأهم أنه صار من المتعذر على الطغاة أن يخفوا الأسرار على شعوبهم أو أن يخرسوهم، وذلك بفضل تقنيات الاتصال العجيبة التي أنجبت لنا الإنترنت.

لا شك أن الرخاء المادي لن يعالج بعض المشكلات التي رأى شومبيتر أنها ستحل على الطبقة المثقفة؛ فقد يستمر الظلم والفقر، لكن كيف يُمكن تخفيف وطأتهما؟ من المرجح أن تساعد الضرائب وإعادة توزيع الثروة اللذان لا يثبطان الابتكار وريادة الأعمال في هذا الصدد. من هنا، يؤيد الكثير من الاقتصاديين أن تحلّ ضرائب الاستهلاك محل ضرائب الدخل في نهاية الأمر.

لكن قد تعجز السوق والحكومات الحصيفة عن حل مشكلة واحدة: هل بإمكان البشر أن يواكبوا الاختراعات الجديدة التي تُحتم الاستغناء عن الوظائف والأدوار القديمة؟ هل بإمكانهم أن يتعلموا بالسرعة الكافية للتعامل مع عصر الكمبيوتر والعصور التالية عليه؟ أغلبهم يستطيعون. لكن مع اكتساب المجتمعات شكلاً أكثر تعقيداً، سيُخفق المزيد في هذا، وسيتعثر من تعوقهم عقبات نفسية أو جسمانية أو ذهنية. لقد صارت

الحياة اليوم على الصعيد المادي أيسر، لكنها على الصعيد النفسي أصعب منها قبل مائتي عام؛ إذ صارت الحياة المتمدنة في القرن العشرين تماثل مشقة الحياة في الريف، فمن السهل أن تفقد توازنك في العصر الحديث، وأن تدور حول نفسك في أحد المصانع إلى أن تفصل منه شريدًا، وكأنك تشارلي تشابلن في فيلمه «العصور الحديثة».

أيضًا لم تعد ساعتنا البيولوجية متسقة مع نمط معيشتنا. كانت المرأة قبل مائتي عام تتزوج قبل أن تتم العشرين من العمر، وكانت تدرك بحلول هذا الوقت الفرص التي يتيحها لها العالم؛ الأدوار التي يمكنها أن تضطلع بها، والصورة التي قد تتوقع أن تصير إليها حياتها مستقبلًا. كان بإمكانها أن تعلم أبناءها كيف يحيون. أما اليوم، كم عدد من يبلغون من العمر عشرين عامًا ويدركون ما الذي يسعهم فعله أو ما الذي سيفعلونه عندما يبلغون الخامسة والعشرين من العمر؟ العصر الحديث يطرح أمامنا الكثير جدًا من الخيارات حتى إننا لا نستطيع أن نتنبأ جيدًا بما ستؤول إليه حياتنا، ناهيك عن حياة أبنائنا. لم يعد الأبناء يُربون على يد آباء يلمون بأمر العالم، لا لأن الآباء صاروا حمقى أو كسالى، بل لأن العالم صار كبيرًا إلى حد يجعل الإلمام به إلمامًا تامًا أمرًا مستحيلًا. سيضطر الآباء في نهاية الأمر إلى أن يعلموا أبناءهم مواجهة التقلبات، لا كيفية ضمان الاستقرار.

في حديثنا عن الأنباء التعسة، أغفلنا الكثير من الاحتمالات الأخرى كالكوارث الطبيعية؛ فقد تنفصل مثلًا ولاية كاليفورنيا وتطفو في المحيط الهادي، وقد تصيب الأمراض الملايين، وقد يُجوع الجفاف ملايين غيرهم، وقد تسلب الحروب من الأمم الكثير من شبابها. من السهل رسم صورة مظلمة للولايات المتحدة وسائر العالم.

يجب أن يدرس الاقتصادي كل هذه الأحداث؛ فكلها تشوه وتؤثر على الصورة الجميلة التي يرسمها بعناية ويود أن يطلع عليها العالم. على امتداد الجزء الأكبر من حياة الإنسان على الأرض، لم يحي حياة أفضل من الحيوان. لذا فَلْنُقَرِّ بفضل الاقتصاديين في توصيف وتفسير اللحظات القصيرة الإيجابية التي حقق الإنسان فيها الفارق.



الهوامش

الفصل الأول: مقدمة: مأزق المفكر الاقتصادي

(1) William Manchester, *The Last Lion: Winston Spencer Churchill* (New York: Dell, 1983), p. 35.

(2) T. S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2d ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1970).

(3) With the rise of quantum physics and its corollaries such as Heisenberg's principle, even the "hard" sciences are losing their muscle tone.

(4) John Maynard Keynes, "Alfred Marshall," in *Essays in Biography*, in the *Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. x (London and New York: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1972), p. 173.

(5) See my "Biblical Laws and the Economic Growth of Ancient Israel," in the *Journal of Law and Religion*, vol. 6, no. 2 (1988).

(6) For a fascinating history of the usury doctrine, see Benjamin Nelson, *The Idea of Usury* (Princeton: Princeton University Press, 1949).

(7) Georges Duby, *The Age of the Cathedral*, trans. Eleanor Levieux and Barbara Thompson (Chicago: University of Chicago Press, 1981), p. 3.

الفصل الثاني: الظهور الثاني لأدم سميث

(1) Adam Smith, *Lectures on Justice, Police, Revenue, and Arms*, ed. Edwin Cannan (London: Oxford University Press, 1896), p. 179. These lectures are based on notes from students.

(2) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, R. H. Campbell, A. S. Skinner, and W. B. Todd, eds., 2 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1976 [1776]), vol. 1, p. 284.

(3) Smith, *Lectures*, pp. 172-173.

(4) Adam Smith, *The Correspondence of Adam Smith*, E. C. Mossmer and I. S. Ross, eds. (Oxford: Clarendon Press, 1977), p. 102.

(5) Peter Gay, *The Enlightenment: An Interpretation*, 2 vols. (London: Weidenfeld and Nicholson, 1967), vol. 2, p. 348.

(6) Ibid., p. 349.

(7) David Hume, *The Letters of David Hume*, J. Y. T. Greig, ed., 2 vols. (Oxford: 1932), p. 19.

(8) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 2, p. 678.

(9) Thomas Hobbes, "The Introduction," in *Leviathan* (New York: Collier, 1962), p. 19.

(10) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 1, p. 341.

(11) Ibid., p. 25.

(12) Ibid., pp. 26-27.

(13) Ibid., p. 456.

(14) Ibid., p. 15.

(15) Ibid., p. 20.

(16) Both the preceding Hayek quotation and this Whitehead quotation appear in F. A. Hayek, "The Use of Knowledge in Society," *American Economic Review*, vol. 35 (September 1945), pp. 526–528.

(17) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 1, p. 456.

(18) Ibid., pp. 23–24.

(19) See Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press, 1967), p. 109.

(20) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 2, pp. 782–785.

(21) Paul A. Samuelson, "A Modern Theorist's Vindication of Adam Smith," *American Economic Review, Papers and Proceedings*, vol. 67 (February 1977), pp. 43–44.

(22) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 1, p. 145.

(23) Ibid., p. 137.

(24) Steve Jobs Commencement Address, *Stanford Report* (June 12, 2005).

(25) Even MIT economist Lester Thurow, a fiery adversary of Friedman, argued against the government breakup of AT&T on these grounds. See "Antitrust Grows Unpopular," in *Newsweek* (January 12, 1981).

(26) Smith, *Wealth of Nations*, vol. 1, p. 457.

(27) Ibid., p. 471.

(28) Ibid., p. 468.

الفصل الثالث: مالتوس: المتنبي بنهاية العالم والانفجار السكاني

(1) William Godwin, *An Enquiry into Political Justice*, 2 vols. (London: 1798), vol. II, p. 504.

(2) Ibid., p. 528.

(3) The formula for the future value (FV) of a principal amount of money (P) held for (N) years at (R) percent compound interest is:

$$FV = P \times (1 + R)^N$$

A helpful rule of thumb is the Rule of 72, which states that the number of years it takes for a number to double, when growing at a constant rate, equals 72 divided by that number. For instance, if the economy expands at 4 percent per year, in 18 years the economy would double.

(4) Thomas R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population*, 1st ed. (London: Macmillan reprint, 1909), pp. 139-140.

(5) Ibid., pp. 6-7, 92.

(6) James Bonar, *Malthus and His Work* (London: Macmillan, 1885), p. 127.

(7) Thomas R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population*, 2d ed. (London: Everyman Library, 1914), vol. II, p. 168.

(8) Quoted in Patricia James, *Population Malthus* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979), pp. 110-111.

(9) See Paul Bairoch, "Agriculture and the Industrial Revolution," trans. M. Grindrod, in C. M. Cipolla, ed., *The Industrial Revolution* (Sussex: Harvester Press, 1976), pp. 452-501.

(10) André Armengaud, "Population in Europe 1700-1914," in Cipolla, p. 48.

(11) Thomas R. Malthus, *Principles of Political Economy* (Boston: Wells and Lilly, 1821), pp. 4-5.

(12) See Dennis Meadows et al., *The Limits to Growth* (New York: Universe Books, 1972); Jay Forrester, *World Dynamics* (Cambridge: Wright-Allen Press, 1971); Robert Heilbroner, *An Inquiry into the Human Prospect* (New York: W. W. Norton, 1974).

(13) Gerald O. Barney, ed., *The Global 2000 Report to the President* (Washington: U.S. Government Printing Office, 1981).

(14) Wassily Leontief, *The Future of the World Economy* (New York: Oxford University Press, 1977), p. 6.

(15) World Bank, *World Development Report* (Washington: World Bank, 1984). See Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, vol. XXVI (December 1988), pp. 1685-1728.

(16) Stephen Buckley, "Africa's Agricultural Rebirth," *Washington Post* (May 25, 1998), p. A18.

(17) Noel Ignatiev, *How the Irish Became White* (New York: Routledge, 1995).

(18) See George J. Borjas, "The Economics of Immigrants," *Journal of Economic Literature*, December 1994. Also see Rachel M. Friedberg and Jennifer Hunt, "The Impact of Immigrants on Host Country Wages, Employment and Growth," *Journal of Economic Perspectives* (Spring 1995), pp. 26-27.

(19) See Todd G. Buchholz, *Market Shock* (New York: HarperCollins, 2000), pp. 237-256.

(20) See Spencer R. Weart, "The Discovery of the Risk of Global Warming," *Physics Today* (January 1997), p. 34.

For the latest IPCC report, see R. T. Watson, M. C. Zinyowera, and R. H. Moss, eds., *Climate Change 1995: The Impacts, Adaptation, and Mitigation of Climate Change* (New York: Cambridge University Press, 1996).

(21) Robert Mendelsohn, William D. Nordhaus, and Daigee Shaw, "The Impact of Global Warming on Agriculture: A Ricardian Analysis," *American Economic Review*, vol. 83, no. 4 (September 1994), pp. 753–755. For a skeptical (and technical) view of warming, see R. S. Stone, "Variations in Western Arctic Temperatures in Response to Cloud Radiative and Synoptic-Scale Influence," *Journal of Geophysical Research*, vol. 102 (1997), pp. 21, 769–770, 776. Easier reading would be Matt O'Keefe, "Solar Waxing," *Harvard Magazine* (May/June 1998).

الفصل الرابع: ديفيد ريكاردو والمناداة بالتجارة الحرة

(1) David Ricardo, *The Works and Correspondence*, Piero Sraffa, ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1951–55), vol. VI, p. 231.

(2) Quoted in Robert Lekachman, *A History of Economic Ideas* (New York: Harper & Row, 1959), p. 143.

(3) If the opportunity costs are equal, there are no possible gains from trade. They might as well be self-sufficient. The model works less persuasively if resources cannot be reallocated and prices are extremely "sticky." More complex approaches such as the Heckscher–Ohlin–Samuelson model examine what determines opportunity costs and comparative advantages besides labor hours.

(4) Quoted in Harry Anderson, Rich Thomas, and James C. Jones, "Carving Up the Car Buyer," in *Newsweek* (March 5, 1984), p. 72.

(5) If Britons dump their dollars, the value of the dollar (the exchange rate) will fall. Thus, trade deficits generally lead to depreciating currencies. But with a cheaper dollar, American exporters would find it easier to sell to foreigners, and foreign producers would have more trouble selling their goods in the United States. This process would eventually reduce the trade deficit. Foreigners may also use their U.S. dollars to buy American assets such as property and factories, if they think the U.S. economy is healthy and will yield higher returns than investing in their own countries.

While an "invasion" of foreign purchasers could give foreigners a larger political voice in the United States, so far the proportion of foreign ownership is still small enough that the political effects remain slight. In the meantime, Americans benefit through more jobs, more tax revenue to towns, states, and Washington, and a transfer of foreign skills and technology to the United States.

(6) See Murray Weidenbaum and Michael Munger, "Protectionism at Any Price?" in *Regulation* (July/August 1983), pp. 14–22, cited in Benjamin M. Friedman, *Day of Reckoning* (New York: Random House, 1988), pp. 58–60.

(7) "Economic Impacts of the Canadian Softwood Lumber Dispute on U.S. Industries," U.S. Senate, Committee on Commerce, Science and Transportation, Hearing Archives (February 14, 2006), pp. 1–53.

(8) Frédéric Bastiat, *Economic Sophisms* (Princeton: D. Van Nostrand, 1964), pp. 56–57. Bastiat also sarcastically suggested that France double its need for jobs by chopping off everyone's right hand.

(9) Ricardo, vol. V, p. 55; vol. I, p. 265. Also see Mark Blaug, *Ricardian Economics* (New Haven: Yale University Press, 1958), p. 33. The German Historical School would later reject Ricardo's approach and apply an organic model to nations. Wilhelm Roscher and Gustav Schmöller argued that nations are born, raised, and ultimately buried. Policies and principles that work well at one stage in a nation's life may work badly at another.

(10) Ibid., vol. I, p. 97. Query what material goods are necessary today to define "necessaries." A radio? A television?

(11) Ibid., vol. I, p. 70.

(12) Ibid., vol. I, p. 35.

(13) Ibid., vol. I, p. 120.

(14) Ibid., vol. VIII, p. 208; Also see Ricardo writing in the 1820 *Encyclopedia Britannica*, vol. 8, p. 179.

(15) Henry George, *Progress and Poverty* (New York: Schalkenbach Foundation, 1929), p. 545.

(16) Malthus, *Principles of Political Economy*, p. 186.

(17) Smith, *Wealth of Nations*, pp. 337–338.

(18) Malthus, *Principles of Political Economy*, p. 395.

(19) John Maynard Keynes, "Thomas R. Malthus," in *Essays in Biography*, in *Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol x, (London: Macmillan, 1972), p. 100.

(20) Ricardo, vol. VIII, p. 184.

(21) Robert Torrens, *Essay on the External Corn Trade* (London: 1815), pp. viii–ix.

(22) Mark Blaug, *Economic Theory in Retrospect*, 3d ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 140.

الفصل الخامس: عقل جون ستيوارت ميل المحموم

(1) John Stuart Mill, *Autobiography* (London: Longmans, Green, Reader, and Dyer, 1873), p. 28. Michael St. John Packe takes a more lenient view of James Mill in *The Life of John Stuart Mill* (New York: Macmillan, 1954).

(2) *Ibid.*, pp. 28, 30.

(3) W. L. Courtney, *Life of John Stuart Mill* (London: Walter Scott, 1889), p. 40.

(4) Mill, pp. 66–67.

(5) *Ibid.*, pp. 98–100.

(6) Jeremy Bentham, *Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (New York: Haffner, 1948), p. 1.

(7) *Ibid.*, pp. 30–31.

(8) Quotation from Bentham, “Defence of a Maximum,” in *Jeremy Bentham’s Economic Writings*, vol. iii, W. Stark, ed. (London: George Allen and Unwin, 1954 [1801]), pp. 247–302. See my “Punishing Humans,” in *Thought*, vol. 59 (September 1984) for a critique of Benthamite justice.

(9) Mill, pp. 40–41.

(10) *Ibid.*, p. 109.

(11) *Ibid.*, pp. 132–134.

(12) *Ibid.*, p. 49.

(13) John Stuart Mill, *The Early Draft of John Stuart Mill’s Autobiography*, J. Stillinger, ed. (Urbana: University of Illinois

Press, 1961), p. 184. See also A. W. Levi, "The Mental Crisis of John Stuart Mill," in *Psychoanalytic Review*, vol. 32 (January 1945), pp. 86–101.

(14) Lionel Robbins, *The Evolution of Modern Economic Theory* (London: Macmillan, 1970), p. 109.

(15) John Stuart Mill, "Bentham," in *Essays on Politics and Culture*, G. Himmelfarb, ed. (Garden City: Doubleday, 1962 [1838]), pp. 85–131; "Coleridge," in *Essays* (1840), pp. 132–186.

(16) *Ibid.*, pp. xix–xx.

(17) Mill, *Autobiography*, pp. 186–187.

(18) John Stuart Mill, *On Logic* (1840), p. 617.

(19) John Stuart Mill, *Principles of Political Economy*, W. J. Ashley, ed. (New York: A. M. Kelly, 1965 [1848]), pp. 199–200.

(20) George J. Stigler, "The Nature and Role of Originality in Scientific Progress," in *Economica*, vol. 22 (November 1955), pp. 293–302.

(21) John Stuart Mill, *Principles of Political Economy*, p. 808.

(22) *Ibid.*

(23) *Ibid.*, p. 869.

(24) *Ibid.*, p. 759.

(25) *Ibid.*, p. 950.

(26) *Ibid.*, p. 799.

(27) *Ibid.*, p. 748.

(28) *Ibid.*

(29) *Ibid.*, p. 757.

(30) Quoted in Gertrude Himmelfarb, "Introduction," in *Mill, On Liberty* (London: Penguin Books, 1986), p. 10.

(31) Mill, *Autobiography*, p. 199.

(32) Edmund Burke, *Reflections on the Revolution in France* (1790), in *The Works of the Right Honorable Edmund Burke* (London: F., C. & J. Rivington, 1808), vol. 5, p. 149.

الفصل السادس: العراف الغاضب كارل ماركس

(1) David McLellan, *Karl Marx: His Life and Thought* (New York: Harper & Row, 1973), p. 4. See Karl Marx, "On the Jewish Question," in Robert C. Tucker, ed., *The Marx-Engels Reader* (New York: W. W. Norton, 1978), pp. 26-52; Gertrude Himmel-farb, "The Real Marx," in *Commentary* (April 1985), pp. 37-43 and "Letters" (August 1985).

(2) McLellan, pp. 6-7.

(3) Ibid., p. 33.

(4) Robert Payne, *Karl Marx* (New York: Simon and Schuster, 1968), p. 77.

(5) McLellan, p. 53.

(6) Saul K. Padover, *Karl Marx: An Intimate Biography* (New York: McGraw-Hill, 1978), p. 179.

(7) McLellan, p. 99.

(8) Karl Marx and Friedrich Engels, *Collected Works* (New York: International Publishers, 1982), vol. 38, p. 115.

(9) Karl Marx, "Introduction to A Critique of Hegel's Philosophy of Right," in K. Marx, *The Early Texts*, D. McLellan, ed. (Oxford: Oxford University Press, 1971), p. 116.

(10) Karl Marx, *The German Ideology*, in Tucker, pp. 155-156.

(11) Karl Marx, *A Contribution to the Critique of Political Economy*, trans. N. I. Stone (Chicago: Charles Kerr, 1904), preface.

(12) Karl Marx, *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*, in Tucker, ed., p. 595.

(13) Karl Marx and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto*, Samuel Beer, ed. (Arlington Heights: Harlan Davidson, 1955), p. 9.

(14) Marx, *A Contribution to the Critique of Political Economy*, preface.

(15) Karl Marx, *Capital*, vol. 1 (Chicago: Charles Kerr, 1906), p. 13.

(16) Marx and Engels, *The Communist Manifesto*, pp. 13-14.

(17) Ibid.

(18) McLellan, p. 98.

(19) Sandover, pp. 291-293.

(20) Payne, p. 295.

(21) McLellan, pp. 264, 357.

(22) Ibid., p. 284.

(23) Karl Marx, *Capital*, vol. 1, pp. 649, 652.

(24) Ibid., p. 687.

(25) Ibid., p. 836.

(26) Ibid., p. 837.

(27) Marx and Engels, *The Communist Manifesto*, p. 46.

(28) Marx, *Capital*, vol. 1, p. 21.

(29) Marx and Engels, *The Communist Manifesto*, pp. 31-32.

(30) Marx, *Capital*, vol. 1, p. 637.

(31) Payne, p. 143

(32) Marx and Engels, *The Communist Manifesto*, p. 22; Thomas Sowell, *Marxism: Philosophy and Economics* (New York: William Morrow, 1985), p. 138.

(33) The question of relative poverty is extremely difficult to assess. First, since there is an income gap between rich and poor, even if the poor gain at a faster rate, the gap in absolute dollars may enlarge. Compare person A, who starts with \$10,000 and enjoys a 10 percent raise each year with person B, who starts at \$100,000 and enjoys only a 5 percent raise each year. In about seven years, A is earning about \$20,000, while B is earning over \$140,000. Second, in the United States, over the course of a generation there is considerable upward and downward mobility. One major study revealed that about one-third of the children of the most affluent parents in the country received income below the national average. Furthermore, about one-third of the children of the poorest parents climbed up and above the national average. See Christopher Jencks et al., *Inequality: A Reassessment of the Effect of Family and Schooling in America* (New York: Basic Books, 1972), pp. 209–216. For an international approach to mobility, see W. W. Rostow, *Why the Poor Get Richer and the Rich Slow Down* (Austin: University of Texas Press, 1980). We can confidently say that during most of the twentieth century, all classes in the United States have enjoyed sustained absolute progress. Nonetheless, during the stagflation from 1974 to 1982 all income classes lost ground. The poor especially suffered for economic as well as sociological reasons, as the number of female-headed households jumped by about 40 percent. During the middle and late 1980s the 1973 plateau was reached again and surpassed.

(34) John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge: Harvard University Press, 1971).

(35) John Maynard Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. 28 (London and New York: Macmillan/St. Martin's Press, 1973), pp. 38, 42.

(36) See Stephen A. Marglin, "Radical Macroeconomics" (Cambridge: Harvard Institute of Economic Research, 1982), Discussion Paper No. 902, pp. 1–26.

(37) See Robert Conquest, *The Harvest of Sorrow* (New York: Oxford University Press, 1987).

(38) David S. G. Goodman, *Deng Xiaoping and the Chinese Revolution: A Political Biography* (London: Routledge, 1994), p. 3.

(39) John Steinbeck, *The Grapes of Wrath* (New York: Penguin Books, 1986), p. 537.

الفصل السابع: ألفريد مارشال والعقلية الحديدية

(1) We assume that the backpacker cannot return to Italy for more pleasure. Also, the cost of stepping forward includes the opportunity cost—the pleasure derivable from staying home, for instance.

(2) John Maynard Keynes, "Alfred Marshall," in *Essays in Biography* (London: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1972), p. 164. Though majestic, Keynes' essay contains some factual errors uncovered in Ronald H. Coase, "Alfred Marshall's Mother and Father," *History of Political Economy*, vol. 16 (Winter 1984), pp. 519–527.

(3) *Ibid.*, p. 171.

(4) A. C. Pigou, "In Memoriam: Alfred Marshall," in *Memorials of Alfred Marshall*, A. C. Pigou, ed. (London: Macmillan, 1925), p. 89.

- (5) Keynes, p. 175.
- (6) C. R. Fay, "Reminiscences," in Pigou, pp. 74-75.
- (7) Alfred Marshall, *Principles of Economics*, 9th ed., Guillebaud, ed. (London: Macmillan, 1961 [1920]), vol. 1, pp. 7-9.
- (8) Ibid., p. xv.
- (9) Ibid., p. 461.
- (10) Alfred Marshall, "Letter to Bowley," in Pigou, p. 427.
- (11) Keynes, p. 196.
- (12) John Neville Keynes, *The Scope and Method of Political Economy* (London: Macmillan, 1891), p. 217n.
- (13) Marshall, *Principles*, p. xiv.
- (14) Ibid., p. 366.
- (15) Ibid., p. 271.
- (16) Ibid., p. 316. Schumpeter argued that dominant firms and monopolists could help the economy, because their excess profits enabled them to invest heavily in research and development. Schumpeter's position remains controversial.
- (17) For a profile of the fascinating Sarnoff, see my *New Ideas from Dead CEOs* (New York: Harper Collins, 2007).
- (18) John A. Byrne, "Is Your Company Too Big?" in *BusinessWeek* (March 27, 1989), pp. 84-94.
- (19) Ibid., p. 348.
- (20) Ibid., p. 99.
- (21) Ibid., p. 118.
- (22) Keynes, p. 205.
- (23) Marshall, *Principles*, pp. 587-588.
- (24) This is a highly complex issue. See Ellen E. Meade, "Exchange Rates, Adjustment, and the J-Curve," in *Federal Reserve Bulletin*, vol. 74 (October 1988), pp. 633-644.

(25) Alfred Marshall, *Money, Credit and Commerce* (London: Macmillan, 1923), p. 247.

(26) F. Y. Edgeworth, "Reminiscences," in Pigou, p. 70.

(27) Alfred Marshall, Letter to Lord Reay, in Pigou, p. 462; Marshall, *Principles*, p. 713.

(28) Marshall, *Principles*, p. 3.

(29) Keynes, p. 173.

الفصل الثامن: المدرسة المؤسسية القديمة والحديثة

(1) Auguste Comte gave the same advice to Mill. The neoclassicalists didn't listen. Instead they derided the even limper "soft" sciences. Ironically, the new institutionalists today meet on the same turf as other social scientists, partly because they bullied themselves into anthropology, criminology, and sociology.

(2) Joseph Dorfman, *Thorstein Veblen and His America* (New York: Viking, 1934), p. 79.

(3) Thorstein Veblen, "Why Economics Is Not an Evolutionary Science," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 12 (July 1898), p. 389.

(4) Thorstein Veblen, *The Theory of the Leisure Class* (New York: The Modern Library, 1934), pp. 42-43.

(5) Harvey Leibenstein, "Bandwagon, Snob, and Veblen Effects in the Theory of Consumer Demand," *Quarterly Journal of Economics*, vol. 62 (May 1950), pp. 183-207.

(6) Jonathan D. Glater and Alan Finder, "U.S. Universities Raise Tuition, and Applicants Follow," *International Herald Tribune* (December 12, 2006).

(7) Although he eschewed Marx's approach to exploitation, Veblen accepted Marx's charge that the institution of private property hurts society. Nonetheless, his antipathy toward private property did not stop him from defending his secluded mountain cabin from a trespasser by attacking the intruder with a hatchet.

(8) See my *New Ideas from Dead CEOs* (New York: Harper-Collins, 2007).

(9) Thorstein Veblen, *The Theory of Business Enterprise* (New York: Scribner's, 1904), p. 309.

(10) *Ibid.*, p. 286.

(11) Thorstein Veblen, *The Engineers and the Price System* (New York: Viking, 1921), pp. 18-19.

(12) Thorstein Veblen, *The Vested Interests and the Common Man* (New York: Capricorn Books, 1969), p. 165.

(13) Veblen, *The Engineers and the Price System*, p. 58.

(14) T. Pare and Wilton Woods, "The World's Top 50 Industrial CEO's," in *Fortune*, vol. 116 (August 3, 1987), p. 23.

(15) Wesley C. Mitchell, *What Veblen Taught* (New York: Viking, 1936), p. xviii; Joseph Dorfman, "Background of Veblen's Thought," in Carlton C. Qualey, ed., *Thorstein Veblen* (New York: Columbia University Press, 1968), p. 129.

(16) John Kenneth Galbraith, *The Scotch* (Boston: Houghton Mifflin, 1964), p. 26.

(17) John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society* (Boston: Houghton Mifflin, 1976), p. 149. Given his forceful critique, it is ironic that Galbraith recently agreed to write a hardcover book (for Whittle Communications) that will contain advertisements!

(18) Friedrich A. Hayek, "The Non Sequitur of the Dependence Effect," in *Southern Economic Journal*, vol. 27 (April 1961), pp. 346–348.

(19) Lee Benham, "The Effect of Advertising on the Price of Eyeglasses," *Journal of Law and Economics*, vol. 15 (October 1972) pp. 337–352.

(20) Joseph Pereira, "Pricey Sneakers Worn in Inner City Help Set Nation's Fashion Trend," *The Wall Street Journal* (December 1, 1988), pp. A1–A10.

(21) Louis Brandeis, "The Living Law," vol. 10, *Illinois Law Review* (1916).

(22) *United States v. Carroll Towing Co.*, 159 F.2d 169 (2d Cir. 1947).

(23) Ronald Coase, "The Problem of Social Cost," *Journal of Law and Economics*, vol. 3 (October 1960), pp. 1–44.

(24) See Werner Z. Hirsch, *Habitability Laws and the Welfare of Indigent Tenants* (Los Angeles: University of California Press, 1978).

(25) Marc Beauchamp, "Bankrupt Landlords in Wonderland," *Forbes* (March 20, 1989), pp. 105–106. Rent control is another issue that unites economists regardless of liberal or conservative politics. See Alan Blinder's lucid *Hard Heads Soft Hearts: Tough Minded Economics for a Just Society* (Reading, Mass.: Addison–Wesley, 1987), pp. 194–195.

(26) See Gary Becker, "Crime and Punishment: An Economic Approach," *Journal of Political Economy*, vol. 78 (March/April 1968), pp. 169–217; I. Ehrlich, "Participation in Illegitimate Activities: A Theoretical and Empirical Investigation," *Journal of*

Political Economy, vol. 81 (May/June 1973), pp. 521–565; D. L. Sjoquist, “Property, Crime and Economic Behavior,” *American Economic Review*, vol. 63 (June 1973), pp. 439–446.

(27) See Todd G. Buchholz, “Revolution, Reputation Effects, and Time Horizons,” *Cato Journal*, 8 (Spring/Summer 1988), pp. 185–97.

(28) Richard A. Posner, *Economic Analysis of Law*, 2nd ed. (Boston: Little, Brown and Company, 1977), p. 22; 3d ed. (Boston: Little, Brown, 1986), pp. 25–26. See also my “Punishing Humans,” *Thought*, vol. 59 (September 1984), p. 290.

(29) A. A. Berle and G. C. Means, *The Modern Corporation and Private Property* (New York: Macmillan, 1932).

(30) For example, see Lucian Bebchuk and Jesse Fried, “Executive Compensation at Fannie Mae: A Case Study in Perverse Incentives, Nonperformance Pay and Camouflage,” *Journal of Corporation Law*, vol. 30, no. 4 (2005), pp. 807–822.

(31) See Dale Arthur Oesterle and John R. Norberg, “Management Buyouts: Creating or Appropriating Shareholder Wealth?” *Vanderbilt Law Review*, vol. 41 (March 1988), pp. 207–260; Michael C. Jensen, “Takeovers: Their Causes and Consequences,” *Journal of Economic Perspectives*, vol. 2 (Spring 1988), p. 21; Benjamin J. Stein, “Loss of Values: Did Amsted LBO Shortchange Shareholders?” *Barron’s* (February 16, 1987), p. 8.

(32) Bruno S. Frey and Heinz Buhofer, “Prisoners and Property Rights,” *Journal of Law and Economics*, vol. 31 (April 1988), pp. 19–46.

(33) For a theoretical model and an examination of South Vietnam in 1975, see Todd G. Buchholz, “Revolution,

Reputation Effects, and Time Horizons,” *Cato Journal*, vol. 8 (Spring/Summer 1988), pp. 185–197.

الفصل التاسع: كينز: محب المتعة المنقذ

(1) Bertrand Russell, *Autobiography* (London: Unwin Paperbacks, 1975), p. 69.

(2) Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes*, vol. i (London: Macmillan, 1983), p. 180.

(3) Milton Friedman, *Dollars and Deficits* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1968), p. 15.

(4) R. F. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes* (London: Macmillan, 1951), p. 50.

(5) Skidelsky, p. 118.

(6) Harrod, p. 101.

(7) Skidelsky, pp. 165–166.

(8) Ibid., pp. 173, 175.

(9) Ibid., p. 177.

(10) Joseph A. Schumpeter, *Ten Great Economists* (London: George Allen and Unwin, 1952), p. 265.

(11) Andrew Sinclair, *The Red and the Blue* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1986), p. 17; Michael Holroyd, *Lytton Strachey: A Critical Biography*, vol. ii (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1968), p. 17.

(12) John Maynard Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. xvii (London: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1973), p. 16.

(13) For different views on the causes of the Great Depression, see Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary*

History of the United States, 1867-1960 (Princeton: Princeton University Press, 1963); Peter Temin, *Did Monetary Forces Cause the Great Depression?* (New York: Norton, 1976) and Karl Brunner, ed., *The Great Depression Revisited* (Boston: Martinus Nijhoff, 1981).

(14) Paul Samuelson, "Lord Keynes and the General Theory," *Econometrica*, vol. 14 (1946), p. 190.

(15) Elizabeth S. Johnson and Harry G. Johnson, *The Shadow of Keynes* (London: Basil Blackwell, 1978), p. 102.

(16) Keynes, *CW*, vol. xxi, pp. 134, 144.

(17) Keynes, *The General Theory*, in *CW*, vol. vii, p. 128. For more elaborate proofs and explanations why the tax cut multiplier is smaller than the government and investment multiplier, see any introductory economics textbook.

(18) Keynes, *CW*, vol. xxi, p. 296.

(19) Keynes, *The General Theory*, in *CW*, vol. vii, pp. 380-381.

(20) *Ibid.*, p. 129.

(21) Samuelson, p. 187.

(22) Keynes, *The General Theory*, in *CW*, vol. vii, p. 154.

(23) *Ibid.*, p. 156.

(24) *Ibid.*, pp. 162-163.

(25) *Ibid.*, pp. 383-384.

(26) Keynes, *CW*, vol., ix, pp. 321-332.

الفصل العاشر: ميلتون فريدمان وصراع أنصار المدرسة النقدية مع كينز

(1) A. C. Pigou, ed., *Memorials of Alfred Marshall* (London: Macmillan, 1925), p. 25.

(2) John Maynard Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. xxi (London: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1973), p. 294.

(3) Milton Friedman, "Money: Quantity Theory," in *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan and Free Press, 1968), p. 438.

(4) Milton Friedman, "Discussion of the Inflationary Gap," *American Economic Review*, vol. 32 (June 1942), pp. 314–320. Reprinted in *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1953), p. 253.

(5) John Kenneth Galbraith, *Economics in Perspective* (Boston: Houghton Mifflin, 1987), pp. 270–271. For more on Friedman's life and career, see his memoirs in Milton Friedman and Rose D. Friedman, *Two Lucky People: Memoirs* (Chicago, University of Chicago Press, 1998).

(6) Milton Friedman and Simon Kuznets, *Income from Independent Professional Practice*, (New York: National Bureau of Economic Research, 1945); Todd G. Buchholz, *Bringing the Jobs Home* (New York: Sentinel/Penguin 2004), pp. 97–116.

(7) Milton Friedman, *Studies in the Quantity Theory of Money* (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

(8) Milton Friedman, *A Theory of the Consumption Function* (Princeton: Princeton University Press, 1957).

(9) A. Ando and F. Modigliani, "Tests of the Life Cycle Hypothesis of Savings: Comments and Suggestions," *Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics*, vol. 19 (1957).

(10) Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867–1960* (Princeton: Princeton

University Press, 1963). For a critical view see Peter Temin, *Did Monetary Forces Cause the Great Depression?* (New York: Norton, 1976) and Karl Brunner, ed., *The Great Depression Revisited* (Boston: Martinus Nijhoff, 1981).

(11) Gary Fromm and Lawrence R. Klein, "A Comparison of Eleven Econometric Models of the United States," *American Economic Review*, vol. 63 (May 1973), pp. 385–393.

(12) Lawrence H. Summers, "The Great Liberator," *New York Times* (November 19, 2006), p. 13.

(13) *Economic Report of the President* (1962), p. 68.

(14) Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, *Economics* (New York: McGraw–Hill, 1985), p. 331.

(15) *Economic Report of the President* (1987), p. 55.

(16) A good primer on the matter is Martin S. Feldstein, ed., *Taxes and Capital Formation* (Chicago: University of Chicago Press, 1987). The book contains articles by Summers, President Clinton's Deputy Treasury Secretary, as well as articles by Boskin, Feldstein, and Lawrence Lindsey, key advisers to the Reagan and Bush administrations.

(17) Edward C. Prescott, "The Transformation of Macroeconomic Policy and Research," in *Federal Reserve Bank of Minneapolis 2004 Annual Report*, pp. 19–20.

(18) Milton and Rose Friedman, *Two Lucky People* (Chicago: University of Chicago Press, 1998), p. 380.

الفصل الحادي عشر: مدرسة الخيار العام: السياسة كتجارة

(1) David Vesey, "Personality Spotlight: James Buchanan; Nobel Prize winner for economics," *United Press International* (October 16, 1986).

(2) Mancur Olson, *The Rise and Decline of Nations* (New Haven: Yale University Press, 1982).

(3) Mancur Olson quoted in "The Political Economy of Interest Groups," in *Manhattan Report on Economic Policy*, vol. IV (1984), p. 4.

(4) George J. Stigler, "The Theory of Economic Regulation," in *The Bell Journal of Economics and Management Science*, vol. II (Spring 1971), pp. 3–21.

(5) James M. Buchanan, in *The Consequences of Mr. Keynes* (London: Institute of Economic Affairs, 1978), pp. 20–21.

(6) Joseph P. Newhouse, *Free for All: Lessons from the RAND Health Insurance Experiment* (Cambridge: Harvard University Press, 1993); Matthew J. Eichner, "The Demand for Medical Care: What People Pay Does Matter," *American Economic Review* 88 (May 1988); Jonathan Skinner and John E. Weinberg, "How Much Is Enough? Efficiency and Medical Spending in the Last Six Months of Life," National Bureau of Economic Research, Working Paper 6513 (April 1998).

(7) Burton A. Abrams, "How Richard Nixon Pressured Arthur Burns: Evidence from the Nixon Tapes," *Journal of Economic Perspectives*, vol. 20, no. 4 (June 2006), pp. 181, 187.

(8) John Maynard Keynes, "The End of Laissez-Faire," in *Essays in Persuasion*, in *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. vii (London: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1973), p. 379.

(9) Paul M. Sweezy, "John Maynard Keynes," *Science and Society*, vol. 10 (1946), reprinted in R. Lekachman, ed., *Keynes' General Theory: Report on Three Decades* (London: Macmillan, 1964), p. 303.

(10) Keynes, "Am I a Liberal?" in *Essays in Persuasion*, CW ix, pp. 301-302.

(11) Keynes, CW xxvii, p. 387.

(12) Keynes, "My Early Beliefs," in *Essays in Biography*, CW x, pp. 436, 437, 446.

(13) Quoted in Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes*, vol. 1 (London: Macmillan, 1983), p. xviii.

(14) Max Weber, "Politics as a Vocation," in *From Max Weber*, trans. and eds. H. H. Gerth and C. W. Mills (London: Routledge & Kegan Paul, 1948), p. 95.

(15) Keynes, CW vii, p. 384.

(16) Keynes, "Can Lloyd George Do It?" in CW ix, p. 125.

(17) Ibid.

(18) Keynes, CW x, pp. 440, 448.

(19) Keynes, CW xix, p. 750. See also CW ii, p. 92; CW ix, p. 212; CW xxi, p. 201; and Geoff Hodgson, "Persuasion, Exceptions and the Limits to Keynes," in Tony Lawson and Hashem Pesaran, eds. *Keynes' Economics* (London: Croom Helm, 1985), p. 23.

(20) Quoted in Robert Skidelsky, "The Revolt Against the Victorians," in R. Skidelsky, ed., *The End of the Keynesian Era* (London: Macmillan, 1977), p. 7.

(21) Quoted in Charles H. Hession, *John Maynard Keynes* (New York: Macmillan, 1984), p. 258. See also D. E. Moggridge, *Keynes* (London: Fontana, 1976), pp. 38-39.

(22) F. A. Hayek, *New Studies in Philosophy, Politics, Economics and the History of Ideas* (London: Routledge & Kegan Paul, 1978), p. 287.

(23) Keynes, *CW* x, p. 448.

(24) See Leo Strauss, *What Is Political Philosophy?* (Westport: Greenwood Press, 1973), p. 40; Douglas Sturm, "Process Thought and Political Theory," *The Review of Politics*, vol. 41 (1979), pp. 383-384.

(25) Keynes, *CW* ii, pp. 22-23. Keynes deleted his more cutting remarks on Lloyd George from *Economic Consequences of the Peace*. They appeared fourteen years later in *Essays in Biography*. See *CW* x, pp. 22-26 and *CW* xvii, p. 41.

(26) See Arrow's "Impossibility Theorem," in Kenneth Arrow, *Social Choice and Individual Values* (New York: Wiley, 1951).

(27) Keynes, *CW* ix, p. 295.

(28) R. F. Harrod, *The Life of John Maynard Keynes* (London: Macmillan, 1951), p. 103.

الفصل الثاني عشر: العالم المجنون لمدرسة التوقعات العقلانية ومدرسة الاقتصاد السلوكي

(1) Ike Brannon, "Remembering the Man Behind Rational Expectations," *Regulation* (Spring 2006), p. 18.

(2) John F. Muth, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements", *Econometrica* 29, (1961) pp. 315-335; Dermot J. Hayes, Andrew Schmitz, "Hog Cycles and Countercyclical Production Response," *American Journal of Agricultural Economics*, Vol. 69, No. 4 (Nov., 1987), pp. 762-770.

(3) See P. H. Cootner, ed., *The Random Character of Stock Market Prices* (Cambridge: MIT Press, 1964); Eugene Fama,

“Efficient Capital Markets II,” *Journal of Finance* (1991), pp. 1575–1617; Paul A. Samuelson, “Challenge to Judgment,” *Journal of Portfolio Management*, Vol. 1 (Fall 1974), p. 17.

(4) *Chiarella v. United States*, 445 U.S. 222 (1980); quoted in *The Wall Street Journal* (December 16, 1987), p. 29.

(5) Markowitz’s seminal paper was “Portfolio Selection,” *Journal of Finance*, vol. VII, no. 1 (March 1952), pp. 77–91. He expounded on the idea in a book, Harry M. Markowitz, *Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments* (New York: Wiley, 1959). The quotations come from Peter L. Bernstein’s *Capital Ideas* (New York: Free Press, 1992), p. 60. An aside: in 1990 the Free Press asked me whether I would be interested in writing a book on financial economists. Since it would have violated the White House rules, I declined. Instead, Peter Bernstein wrote this excellent book for that publishing house.

(6) Franco Modigliani and Merton Miller, “The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment,” *American Economic Review* 48 (June 1958), pp. 261–97. The “MM” model had to be revised to take account of corporate tax laws, which encourage firms to issue bonds by making interest payments deductible.

(7) Quoted in David Warsh, “Nobel-est in Economics: Three Americans Share Prize for Corporate Finance Theories,” *Boston Globe* (October 17, 1990).

(8) Robert E. Lucas, Jr., “Understanding Business Cycles,” in Karl Brunner and Allan Meltzer, eds., *Stabilization of the Domestic and International Economy*, Carnegie-Rochester Conference Series, vol. 5.

(9) Robert E. Hall, "Stochastic Implications of the Life-Cycle-Permanent Income Hypothesis: Theory and Evidence," *Journal of Political Economy*, vol. 86 (December 1978), pp. 971–987.

(10) Robert J. Barro, "Are Government Bonds Net Wealth?" *Journal of Political Economy*, vol. 82 (December 1974), pp. 1095–1117.

(11) Urban Backstrom, "What Lessons Can Be Learned From Recent Financial Crises: The Swedish Experience," Kansas City Federal Reserve Board Symposium (1997), pp. 1–12.

(12) *Financial Times* (July 5, 1994), p. 20.

(13) Milton Friedman, *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1966).

(14) Quoted in Arjo Klamer, *Conversations with Economists: New Classical Economists & Opponents Speak out on Current Controversy in Macroeconomics* (Totowa, N.J.: Rowman, 1984), pp. 159, 162.

(15) For an example of their work, see Daniel Kahneman and Amos Tversky, "Choices, Values, and Frames," *American Psychologist*, vol. 39, no. 6, pp. 341–350. Peter Bernstein's *Against the Gods: The Remarkable Story of Risk* (New York: Wiley, 1996) presents their theses clearly, pp. 270–278.

(16) David Genesove and Christopher Mayer. "Loss Aversion and Seller Behavior: Evidence from the Housing Market," NBER Working Papers 8143, National Bureau of Economic Research, Inc (2001).

(17) Quoted in Craig Lambert, "The Marketplace of Perceptions," *Harvard Magazine* (March–April 2006), p. 53.

(18) John A. List, "Neoclassical Theory versus Prospect Theory: Evidence from the Marketplace," *Econometrica*, vol. 72 (March 2004), pp. 615–625.

(19) See John Taylor, "Staggered Wage Setting in a Macro Model," *American Economic Review*, vol. 63 (May 1979), pp. 108–113.

(20) See Mark H. Willes, "'Rational Expectations' as a Counterrevolution," *The Public Interest* (Special Issue 1980), p. 92.

(21) In a 1997 decision, the Supreme Court revisited the insider trading doctrine and tightened it up, based on change in the Securities and Exchange Commission rules. A financial printer is no longer free to misappropriate inside information. *United States v. O'Hagan* 97 C. D. O. S. 4931 (1997).

الفصل الثالث عشر: سحب داكنة، بطانتها مشرقة

(1) John Maynard Keynes, "Alfred Marshall," in *Essays in Biography*, in the *Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. x (London: Macmillan/St. Martin's Press for the Royal Economic Society, 1972), p. 173.

(2) See Richard A. Easterlin, "Does Economic Growth Improve the Human Lot? Some Empirical Evidence," in Paul A. David and Melvin W. Reder, eds. *Nations and Households in Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz* (New York: Academic Press, 1974), pp. 89–125.

(3) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (New York: Harper & Row, 1976), p. 61. Paul Romer's "idea gap" discussion appears in his "Idea Gaps and

Object Gaps in Economic Development,” *Journal of Monetary Economics*, vol. 32(3), 1993, pp. 543–573.

(4) John Tagliabue, “Yugoslavia’s Capitalist Tilt Becomes a Headlong Plunge,” *The New York Times* (August 14, 1988), p. E2; James Brooke, “Adam Smith Crowds Marx in Angola,” *The New York Times* (December 29, 1987), p. A6; Larry Rohter, “A Radical Diagnosis of Latin America’s Economic Malaise,” *The New York Times* (September 27, 1987), p. E3.

(5) Steven Greenhouse, “The Global March to Free Markets,” *The New York Times* (July 19, 1987), sec. 3, p. 1.



Exclusive
For

www.ibtesama.com

حصريات مجلة الابتسامة